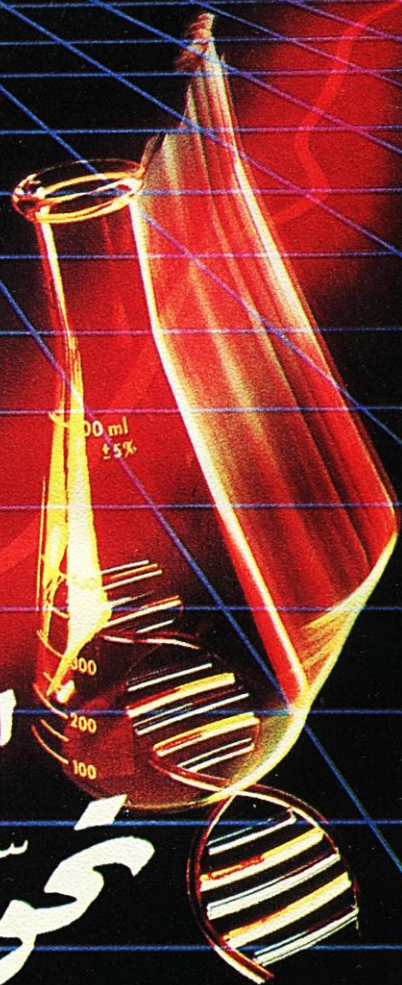
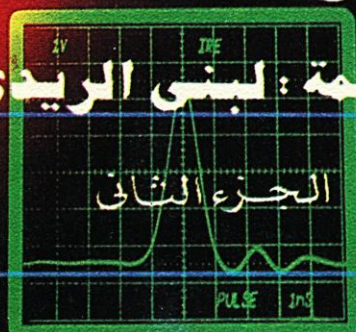


```
REM ***  
# = CHR#  
DIM BYTE%(15)  
FOR X = 0 TO 15  
DATA 127,127,127,127,
```



الفين توفتر تحويل السلط

ترجمة: لبنى الريدى



علي مولا



الهيئة المصرية
العامة للكتاب

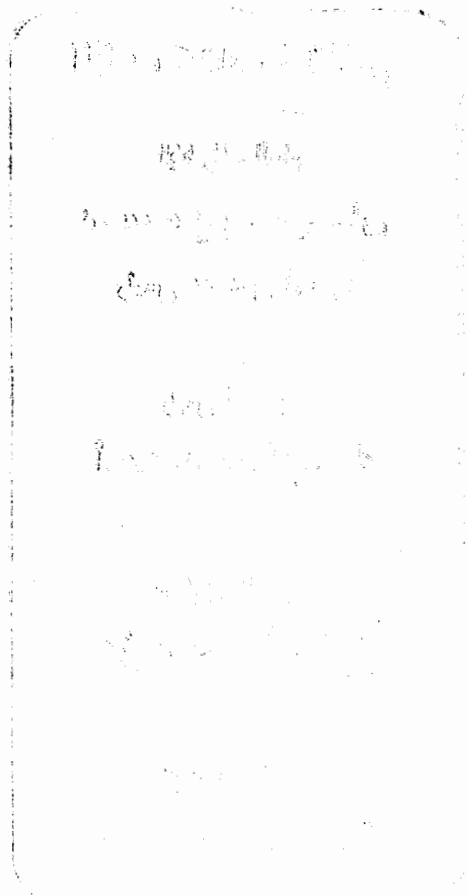
للمزيد من زاد المعرفة وكتب الفكر العالمي

اضغط (انقر) على الرابط التالي

www.alexandra.ahlamontada.com

منتدى مكتبة الإسكندرية

١-٢
١٥٩٥٩٢



تحويل السلطة

الألف كتاب الثانى

الإشراف العام

د. سمير سرحان

رئيس مجلس الإدارة

رئيس التحرير

أحمد صليحة

سكرتير التحرير

عزت عبدالعزيز

الإخراج الفنى

محسنة عطية

١٩٧١-١٩٧٢

تَحَوُّلُ السَّلَاطَةِ

المعرفة والشروة والعنف

على

أعتاب القرن الحادى والعشرين

الجزء الثانى

تأليف

ألفين توفلر

ترجمة

لبنى الريدى

تعقيب

محمد سيد أحمد



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٩٦

1910

1910

1910

1910

1910

1910

1910

1910

1910

1910

1910

1910

1910

١٤٤٤

١٤٤٤

فهرس

١٤٤٤

١٤٤٤

١٤٤٤

١٤٤٤

الباب الخامس :

٧ السلطات الجديدة والسياسة

١٤٤٤

الفصل العشرون :

٩ العقود الحاسمة

١٤٤٤

الفصل الحادى والعشرون :

٣٥ الحزب الخفى

١٤٤٤

الفصل الثانى والعشرون :

٣٧ تكتيكات المعلومات

١٤٤٤

الفصل الثالث والعشرون :

٥٣ التكتيكات الاسمى

١٤٤٤

الفصل الرابع والعشرون :

٧٣ سوق للجواسيس

١٤٤٤

الفصل الخامس والعشرون :

٦٠٣ جدول اعمال المعلومات

١٤٤٤

الفصل السادس والعشرون :

١١٩ صانعو الصور

١٤٤٤

الفصل السابع والعشرون :

١٣٩ وسائل الاعلام المحرصة على الثورة

١٤٤٤

الفصل الثامن والعشرون :

١٥٣ جيل الشاشة الصغيرة

خاتمة :

١٦٩ التطلع الى عصر ظلمات جديد

الباب السادس :

١٨٩ انتقال السلطة على نطاق العالم

الفصل التاسع والعشرون :

١٩١ عامل « المعرفة »

الفصل الثلاثون :

١٩٧ المرعون والبطئون

الفصل الحادى والثلاثون :

٢١٧ صدمة الاشتراكية مع المستقبل

الفصل الثانى والثلاثون :

٢٢٩ سلطة التوازن

الفصل الثالث والثلاثون :

٢٣٧ ثالث : طوكيو - برلين - واشنطن

الفصل الرابع والثلاثون :

٢٧١ المصارعون العالميون

الخلاصة :

٢٨٢ حرية ونظام وصدفة

٢٨٩ تعقيب على الكتاب

٢٩٥ حواشى الكتاب

الباب الخامس

السلطات الجديدة والسياسة

တစ်ခုတည်းသော အသံအဖြစ် ခံယူရသည်။

အသံအဖြစ် ခံယူရသည်။



في يوم ٩ نوفمبر ١٩٨٩ بمدينة بلوفيلد (فرجينيا الغربية)
اجهشت مدرسة بالبكاء وشاركها ملايين الرجال والنساء في العالم كله
دموع الفرحة تلك وهم يشاهدون انهيار سور برلين على شاشات
التلفزيون . طوال جيل كامل تعرض الألمان الشرقيون للسجن والرصاص
بل والقتل لمحاولتهم اجتياز هذا السور الذي يبلغ طوله ٤٥ كيلومترا .

أما الآن فالجمامهير تجتازه وعيونهم تبرق ووجوههم تشي بتعبيرات
شتى من الفرحة التي لا تشوبها شائبة الى ذهول الصدمة الثقافية .

العقود الحاسمة

وسرعان ما بدأت المعاول العمل ولم يعد باقيا من هذا الحائط الذي قسم
حتى وقت قريب برلين ، بل وألمانيا كلها ، الى نصفين الاقطع من الحجر
والأسمنت يحتفظ بها للذكرى عدد لا حصر له من الأسر الألمانية على
المدافئ حيث تتراكم الأتربة .

ولأن سقوط سور برلين كان يجسد نهاية النظام الشمولي الذي
فرضه السوفييت على أوروبا الشرقية والوسطى فلقد أثار موجة شديدة
من الحماس في الغرب . وعزف مثقفون وساسة قصيرو النظر نشيد
ابتهاج جدير بمباركة بينهوفن ، وغنوا معا لمستقبل الديمقراطية الذي
أصبح مضمونا بعد أن باتت الماركسية في وضع ميئوس منه وانتهت
الأيديولوجية ودفنت .

غير أننا نرى اليوم أوروبا الشرقية تعاني من عدم الاستقرار :
فبولندا على شفا انهيار اقتصادي كامل ، وفي رومانيا تتقاتل الجموع
في الشوارع كما يحذر رئيس يوجوسلافيا من « اشتعال حرب أهلية مع
احتمال تدخل أجنبي مسلح وذلك نتيجة لتجاوزات الأحزاب اليمينية
والقوى الانفصالية الموثورة » . وانطلقت من عقائلا الأحقاد العرقية

القديمة وكذلك معاداة السامية • وأصبحت الحدود المتفق عليها بعد الحرب العالمية الثانية مطروحة ثانية للبحث فى العديد من المناطق • ان انييار السلطة السوفيتية فى أوروبا الشرقية بدلا من أن يؤمن الديمقراطية خلق فراغا متفجرا ، قد يندفع اليه الحمقى ومحترفو اشارة الفتن •

وفى غضون ذلك يهدد الارتباك والفوضى حركة التوحيد الجارية فى أوروبا الغربية •

وفيما وراء المسرح الأوروبى الواسع ترتسم امكانية تمزق الاتحاد السوفيتى الذى قد يشعل حروبا جديدة تستمر لسنوات وتجدد مخاطر الحرب النووية بعد أن ساد الاعتقاد بأنها أصبحت مستبعدة نسبيا •

ويواجه البشر سخرية جديدة من سخریات التاريخ • فبينما يطمح بشغف ملايين البشر الى حرية لم يملكوها قط تواجه الديمقراطيات القديمة فى كل من أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية واليابان أزمة داخلية بدأت تتجمع خيوطها منذ وقت طويل ، اذ نصل الى نهاية عصر ديمقراطية الجماهير - وهى النوع الوحيد من الديمقراطية الذى عرفه العالم الصناعى •

الأسر الحاكمة والديمقراطيات :

يتطلب أى نظام - سواء أكان ديمقراطيا أم غير ديمقراطى - درجة من التوافق بين الطريقة التى ينتج بها الثرى والطريقة التى يحكم بها نفسه • لأنه اذا تنافر النظام السياسى تنافرا شديدا مع النظام الاقتصادى فسينتهى الأمر بأن يحطم أحدهما الآخر •

وعلى امتداد التاريخ لم يحدث سوى مرتين أن اخترعت البشرية نظاما جديدا كليا لانتاج الثروة • وفى المرتين اخترعت البشرية أيضا أشكالا جديدة للحكم لتتماشى معه •

فانتشار الزراعة وضع نهاية للتجمعات القبلية ولجماعات الصيادين وغيرها من التكوينات الاجتماعية - السياسية الأخرى • وأحل محلها المدن - الدول - أى المدن ذات السيادة - والممالك الأسرية والامبراطوريات الاقطاعية • وأزاحت الثورة الصناعية الكثير من هذه التكوينات ، وفى العديد من البلدان واكب نظام الانتاج بالجملة والاستهلاك بالجملة ووسائل الاعلام الجماهيرية نظام « الديمقراطية الجماهيرية » •

غير أن هذه الديمقراطية اصطدمت بمقاومة مستميتة . لقد اتحدت قوى الاقطاع الزراعى القديمة - الأرستقراطية الزراعية والكنيسة ودعائهما الثقافية والفكرية - ضد حركة التصنيع الجديدة وشنت حربا ضارية ضد ديمقراطية الجماهير التى تالزمت فى كثير من الأحيان مع حركة التصنيع . ففى كل المجتمعات الصناعية لم يكن الصراع الرئيسى، كما يتصور الكثيرون - بين اليمين واليسار ولكنه كان فى الواقع بين المعبين بمجتمع الموجة الأولى الزراعى « وبالتقليدية والسلفية » من ناحية وأنصار « التصنيع » المميز لاقتصاد الموجة الثانية و « التحديث » من ناحية أخرى .

وكثيرا ما يدور هذا النوع من الصراع من أجل السلطة تحت مسميات أخرى كالمقومية أو الدين أو الحقوق المدنية . وتؤثر هذه الانقسامات فى الحياة الأسرية والعلاقات بين الرجل والمرأة والمدارس والمهن الحرة وعالم الفنون . غير أن أهمية هذا الصراع التاريخى الذى لا يزال محتدما تتضاءل أمام اندلاع صراع آخر جديد ، صراع يدور هذه المرة بين مدنية الموجة الثالثة أى مدنية ما بعد العصرية من جهة وبين « العصرية » و « التقليدية والسلفية » من جهة أخرى .

وإذا صح أن اقتصادا جديدا قائما على المعرفة فى طريقه لأن يصل محل الانتاج المصنعى فعلينا أن نتوقع صراعا تاريخيا جديدا لاعادة بناء مؤسساتنا السياسية حتى تتوافق مع الاقتصاد الثورى الجديد ، اقتصاد ما بعد الانتاج بالجملة .

وتواجه اليوم المجتمعات الصناعية مجموعة من الأزمات المترابطة والتى تؤثر على نظمها الأساسية : النظم الحضرية والنظم الصحية ونظم الضمان الاجتماعى وشبكات النقل والتوازن البيئى . غير أن سياسة العصر المصنعى مستعمرون فى التصدى لهذه الأزمات بسياسة ردود الأفعال ويكتفون بتقديم بدائل لطرق التناول القديمة . إلا أن هذه الأزمات قد تكون غير قابلة للحل فى اطار المؤسسات القائمة التى تم ابتكارها وصياغتها للمجتمع الجماعى .

بالإضافة الى ذلك ، فإن الاقتصاد الجديد الذى يتكون حاليا يطرح تحديات غير مسبوقة ويخلق ازمات أخرى تقلب الافتراضات التقليدية لعصر ديمقراطية الجماهير والتحالفات التى تنبع منها رأسا على عقب .

اتصالات مستويات السلطة :
تلازمت ديمقراطية الجماهير مع تركيز ضخم للسلطة على الصعيد القومي - تركيز يعكس ازدهار تقنيات الانتاج بالجملة والأسواق الوطنية . أما اليوم فلقد غيرت تقنيات الانتاج في مجموعات صغيرة الموقف تماما .

ولنأخذ مثال الخبز . كان الخبز والمنتجات المماثلة تأتي أصلا من المخازن المحلية . ثم عقب التصنيع طغت محلات السوبر ماركت التي تتزود من شركات عملاقة مثل نابيسكو في الولايات المتحدة على الشركات الأسرية الصغيرة . أما الآن فمن المدهش أن نرى العديد من محلات السوبر ماركت وقد بدأت في تصنيع الخبز في منشآتها الخاصة ، مع الاستمرار في بيع الأنواع القومية منه . إذن فالدائرة تنغلق على نفسها ولكن مع استخدام تقنيات أكثر تطورا .

في الماضي كانت بكرات الأفلام الفوتوغرافية ترسل الى روشيستر بولاية نيويورك كي يتم معالجتها في المصنع المركزي لكوداك ، أما الآن فان تحميم وطبع هذه الأفلام يتم في محلات صغيرة واكشاك عند ناصية أي شارع . كما كانت الطباعة التجارية تتطلب استثمارات ضخمة وآلات معقدة ، أما الآن ففي كل الأحياء معدات نسخ صغيرة وفعالة . وهكذا ، فان التكنولوجيات الجديدة تجعل الانتاج المحلى قادرا على المنافسة مرة أخرى .

ولكن في الوقت نفسه ، ينقل الاقتصاد المتقدم بعض أشكال الانتاج الى مستوى عالمي . فالسيارات واجهزة الكمبيوتر والعديد من المنتجات الأخرى لم تعد تصنع في بلد واحد ، فمكونات هذه الأجهزة والمنتجات يتم انتاجها جزئيا في الخارج كما يتم تجميعها في العديد من الأماكن المتباعدة . هذان التطوران المتلازمان اللذان « يخفض » أحدهما الانتاج في حين « يرفعه » الآخر لهما مقابلهما المباشر في النظام السياسي .

انهما يفسران سبب الضغوط التي نراها في كل من اليابان وأوروبا والولايات المتحدة وكل البلدان ذات التكنولوجيا المتقدمة من أجل اللامركزية السياسية ، وكذلك الاتجاهات المتزامنة الرامية الى نقل السلطة الى هيئات فوق قومية .

ومن أهم هذه الاتجاهات ما تقوم به المجموعة الأوروبية التي تتجه نحو سلطة مركزية على مستوى أعلى عن طريق خلق سوق واحدة متكاملة وعملة مشتركة وبنك مركزي واحد .

غير أنه في اللحظة نفسها التي تحاول فيها الأسطوانة الضاغطة للمجموعة الأوروبية محور الاختلافات وتركيز آليات اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي فإن مناطق متعددة تستفيد مما ينجم عن ذلك من اضعاف للمسلطات الوطنية لشن هجوم من أسفل . فعلى سبيل المثال يعلن رئيس وكالة التنمية الاقتصادية لمنطقة ليون أن « السوق الأوروبية الموحدة تتيح لنا فرصة عظيمة لتخطيط المركزية الباريسية » ، وبالفعل تقيم منطقة الرون - الألب بأكملها ، والتي يمثل تجمع ليون جزءاً منها ، علاقات مع مثيلاتها من المناطق في بلدان أخرى مثل منطقة كاتالونيا ولباردى وباد فورتمبرج بهدف تشجيع المصالح المشتركة .

وكلما انتشر الاقتصاد قائق الرمزية فإنه يخلق جماعات ناخبين كفيلة بمساندة العديد من التحولات الجذرية في السلطة على الصعيد المحلي والإقليمي والوطني والعالمي . وبالتالي فمن المتوقع أن يتم تقسيم الناخبين طبقاً « لسياسات المستويات » تلك إلى أربع مجموعات متميزة هي : « العالميون » و « الوطنيون » و « الإقليميون » و « المحليون » . وستدافع كل مجموعة بشراسة عن هويتها (والمصالح الاقتصادية المقابلة لهذه الهوية) وستبحث جميعها عن حلفاء لها .

وستحصل كل مجموعة على دعم مالي وصناعي من جهات مختلفة كما ستجذب المؤهبيين من الفنانين والكتاب والمفكرين الذين سيقدّمون لها البررات الأيديولوجية الملائمة .

فضلا عن أن الأقاليم والمحليات مقدر لها أن تكون أكثر تنوعاً على نقيض الرأي السائد القائل بأنها ستصبح أكثر تجانساً . ويؤكد جيمس كروبي رئيس المركز الدولي للقيادة (International Leadership Center) بمدينة دالاس « انكم تقعون في خطأ خطير إذا ما اعتبرتم الولايات المتحدة كيانا متجانساً ، إذ يوجد في البلاد مناطق متناقضة فيما بينها كتناقض الليل والنهار » .

ودون الوصول بالضرورة إلى ما ذهب إليه كروبي من « أن الولايات المتحدة في طريقها لأن تصبح أمة تتألف من مدن - دول » ،

أى مدن ذات سيادة ، فإن دراسة فاحصة لإحصائيات الثمانينيات توضح وجود اختلافات متزايدة بين الساحلين الشرقي والغربي وبين منطقة وسط الغرب والمنطقة البترولية أو بين المراكز الحضرية الكبرى وضواحيها . وسواء تم قياس هذه الاختلافات بمقياس نشاط التشييد العقاري أو بمؤشرات النمو أو مستويات العمالة أو الظروف الاجتماعية فمن المرجح أنها ستتسع وتزداد عمقا بدلا من أن تقل تحت تأثير الاقتصاد الجديد الذى يدير ظهره للتجانس الذى ميز العصر المصنعى .

وبتأكيد الأقاليم والمحليات لأصالتها الثقافية والتكنولوجية والسياسية سيكون من الأصعب على الدول أن توجه اقتصادات هذه المناطق بواسطة أدوات التنظيم التقليدية أى عن طريق البنك المركزى والضرائب وطرق المراقبة المالية . إذ سينجم عن رفع أو خفض سعر الفائدة أو تغيير نسبة الضرائب نتائج مختلفة تماما بالنسبة لمختلف مناطق البلد الواحد .

ويمكن أن يؤدى اتساع هذا التفاوت الى نشأة الحركات المتطرفة أو تدعيمها بشكل متفجر . تلك الحركات التى ستطالب بالحكم الذاتى أو الاقليمى أو المحلى بل وقد تطالب بالانفصال التام . ومن ثم فإن قنابل التطرف موجودة فى كل الاقتصادات المتقدمة تنتظر من يفجرها .

اذ توجد فى كل بلد مناطق تعتبر انها تلقى معاملة ظالمة من قبل السلطة المركزية . ان أى مواطن من سكان جلاسجو سيقول لك ان الوعود بتقليل التفاوت بين المناطق لم تحقق شيئا يذكر . (وطبقا لبعض ما ورد فى الصحافة فان تجدد الشعور الانفصالى فى اسكتلندا اثار قلق الملكة الى حد انها أعربت فى أحاديثها الخاصة عن مخاوفها من احتمال تفكك المملكة المتحدة) .

وبالإضافة الى التفاوت الاقتصادى ، فهناك الجيوب الانفصالية الملتهية ذات الأصل اللغوى والعرقى التى تقيحت منذ زمن طويل كما فى التيرول الجنوبى وبريتاني والازلزاس وفلاندرز وكاتالونيا ومناطق أخرى . وبالتالى سيتعين على أوروبا الغربية الموحدة أن تمنح قدرا أكبر من الحكم الذاتى الاقليمى والمحلى أو أن تسحق كل هذه الحركات بقبضة من حديد .

لقد تمكنت السلطة المركزية فى أوروبا الوسطى طيلة حكم أسرة هابسبرج ، أى على امتداد القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ،

من احتواء النزاعات العرقية بين رعاياها من الألمان والايطاليين والبولنديين والمجيار والسلوفاك والنمساويين وآخرين . ولكن بمجرد أن تفككت امبراطورية النمسا - المجر ، غداة الحرب العالمية الأولى لم تتوقف هذه الجماعات عن التقاتل فيما بينها . ويوقظ انهيار السيطرة السوفيتية فى أوروبا الوسطى حاليا هذه الشياطين القديمة . ان بدانا نرى بالفعل تزايد حدة مشكلة الأقلية المجرية فى رومانيا والأقلية التركية فى بلغاريا .

وإذا انتقلنا غربا ، نجد أن التقاتل بين الصرب والالبان والكروات والقوميات الأخرى قد يؤدى الى تفكك يوجوسلافيا . وذلك بغض النظر عن القوى المركزية الطاردة المهولة التى تهدد وحدة الاتحاد السوفيتى ذاته .

لقد كان العصر المصنعى هو الحقبة الكبرى للكيانات القومية التى فرضت السيطرة المركزية على التجمعات الصغيرة والمدن ذات السيادة (المدن - الدول) والمناطق والأقاليم التى نجم عن تدعيمها جعل العواصم مراكز للسلطات الضخمة للدولة . ان أقول الاقتصاد القديم وما يترتب عليه من انتقال لمراكز السلطة الحقيقية يطلق ويحرر ضغائن وعداوات متأصلة وموجات انفعالية عميقة وعنيفة . وفى أركان كثيرة من العالم سيضعاف الموقف الجديد من عدد الجماعات المتطرفة التى تمثل الديمقراطية بالنسبة لها عائقا يتعين ابعاده اذا ما عرقل اشباع أهوائها المتعصبة .

سياسة البيئة الأرضية :

اثناء حقبة ديمقراطية الجماهير كان يتم عادة تصنيف الناس الأحزاب والاتجاهات السياسية الى « يمين » أو « يسار » ، وكانت المشكلات اما « داخلية » أو « خارجية » . كان كل شئ يتم تصنيفه فى فئات واضحة تماما .

ولكن النظام الجديد لخلق الثروة يجعل كل هذه التسميات السياسية باطلة وكذلك التكتلات المقابلة لها . فالكوارث البيئية لا تنتمى ليمين أو يسار كما أن بعضها يكون محليا ودوليا فى آن واحد .

ان الكثير من أخطر مشكلاتنا البيئية ، مثل تلوث الهواء والنفايات السامة ، هى نواتج ثانوية للطرق الصناعية القديمة .

وعلى النقيض من ذلك ، فإن النظام الجديد يبشر بالأمل في إمكانية الجمع بين التقدم الاقتصادي والسلامة البيئية وذلك بإحلاله المعرفة محل الموارد المادية وتوزيعه للإنتاج بدلا من تركيزه وباستخدامه الأكثر كفاءة للطاقة فضلا عما يسمح به التقدم المذهل في تقنيات إعادة استخدام النفايات الصناعية .

وإن كان محتملا أن تحدث خلال العشرة أو العشرين عاما القادمة كوارث بيئية جديدة من طراز تشرنوبل أو بوهال أو بقع زيت أخرى ، وهي تمثل موارث العصر المصنعي ، فإن هذه الكوارث ستغذي نزاعات عنيفة بشأن التكنولوجيات الجديدة وعواقبها المحتملة . وفي كل بلد ستطلب الجماعات الاجتماعية من بعضها البعض « تعويضات بيئية » وستتقاتل من أجل توزيع تكاليف « التنظيف » . وعلى الصعيد الدولي ستتصرف بلدان كاملة بنفس الطريقة . كما ستقوم بعض البلدان في حالات أخرى بنوع من « الابتزاز البيئي » وذلك بأن تطالب « بفدية » مقابل امتناعها عن مزاولة أنشطة قد تؤدي إلى إرسال غبار إشعاعي أو أمطار حمضية أو نفايات سامة أو أي نواتج خطيرة عند جيرانها عبر الحدود و أحداث تغيرات مناخية في البلدان المجاورة لها .

هل الاقتصادات المتقدمة مستعدة لدفع « اعانات بيئية » للبرازيل والهند وبلدان أخرى لصرفها عن قطع الغابات الاستوائية والأدغال والموارد الطبيعية الأخرى ؟ وماذا عن الكوارث الطبيعية في اقتصاد عالمي تتحكم فيه حاليا الشبكات ؟ إن حدوث هزة أرضية في طوكيو قد يقذف الرعب والفوضى في وول ستريت ، فهل معنى ذلك أنه يتعين على وول ستريت أن تدعم ماليا البرامج اليابانية للموقاية من الزلازل ؟ وهل هذه المشكلات يسارية أم يمينية ؟ وهل هي محلية أم دولية ؟ .

إن محاولة حل هذه المشكلات بالطرق السياسية التقليدية لن تؤدي فحسب إلى تحطيم تحالفات قديمة بل ستضاعف عدد « منقذى العالم » المؤمنين بالعنف للدفاع عن قضيتهم وبأن لمتطلبات البيئة (كما يحدونها) الأسبقية على مقتضيات الديمقراطية وأحكامها .

انفجار المشكلات العرقية :

يصاحب تطور الاقتصاد فائق الرمزية تصولات ديموغرافية وهجرات سكانية . وستتم مناقشة سياسات الهجرة - المشيرة دائما

لنزاعات عنيفة - فى ظل خلفية مدموغة بمواقف قومية وعرقية متأصلة . ولن يقتصر ذلك على مناطق بعيدة مثل أرمينيا وأذربيجان والبنان وصربيا وانما سيتمدد الى نيويورك وناجريا (اليابان) وليفرول وليون .

فى المجتمعات الصناعية الجماعية ، كانت العنصرية تأخذ عامة شكل اضطهاد الأغلبية لأقلية . ولا يزال هذا النزوع من المرض الاجتماعى يمثل تهديدا للديمقراطية . ان مشاغبي الشوارع وحياقي الرؤوس والمعجبين بالنازية من البيض « فى طريقهم لأن يصبحوا [.....] اراهبيين محليين » ، على حد قول موريس دين من مركز دراسات قوازين الفقر .

غير أن النظام الجديد لخلق الثروة وما يصاحبه من تحولات من اقتصاد الجملة الى اقتصاد أكثر تنوعا وتخصصا سيؤدى الى تنوع اجتماعى متزايد ، وبالتالي فبالإضافة الى النزاع التقليدى بين الأغلبية والأقليات يتعين حاليا على الحكومات الديمقراطية أن تواجه حروبا مفتوحة بين جماعات الأقليات المتنافسة ، كما حدث فى ميامى بين المهاجرين من كوبا والمهاجرين من هايتى ، وكما يحدث فى أماكن أخرى من الولايات المتحدة بين الأمريكيين من أصل أفريقى والأمريكيين من أصل إسباني . ففى لوس انجلوس يتصارع الأمريكيون من أصل مكسيكى على الوظائف مع الأمريكيين من أصل كوبي ، وفى مدينة جريت نك الغنية بمنطقة لونج آيلاند القريبة من نيويورك يتصاعد التوتر بين اليهود الذين ولدوا فى الولايات المتحدة واليهود المهاجرين من ايران الذين يرفضون التخلي عن عاداتهم القديمة . وتقوم جماعات موسيقى الراب الأفرو أمريكية ببيع أسطوانات مناهضة للسامية . وفى المدن الداخلية يهاجم الزنوج التجار الكوريين .

اذن ، تحت تأثير النظام الجديد للانتاج تتزايد المقاومة « لبوثة الانصهار » الأمريكية فى كل مكان . وبدلا من الانصهار ، تطالب الجماعات العنصرية والعرقية والدينية بحققها فى الوجود والبقاء مختلفة بكل اعتزاز وفخر . كان المثل الأعلى بالنسبة للمجتمع الصناعى من انصهار الجماعات المتباينة وامتزاجها ، نظرا لحاجة هذا المجتمع الى قوة عمل متجانسة ، أما المثل الأعلى الجديد ، وهو المنزع ، فيتفق مع سمة عدم التجانس التى تميز النظام الجديد لخلق الثروة .

وفى ظل هذا المناخ المفعم بالكراهية قد تضطر الدول الى اوضاع بعض المجموعات المعنفة بالمحافظ على هويتها ، مثل الأتراك فى ألمانيا

والكوريين والفلبينيين وأبناء جزر جنوب الباسفيك فى اليابان والشمال
أفريقيين فى فرنسا . لكن فى الوقت نفسه ، سيتعين على هذه الدول أن
تعمل على حفظ السلام بين جماعات المهاجرين المختلفة .

الا أن صعوبة القيام بهذا الدور ستزداد باطراد لأن نموذج
التجانس (اليابان) أو بوتقة الانصهار (الولايات المتحدة) يحل محله
تدرجيا نموذج « طبق السلطة » حيث تحتفظ مختلف المكونات بتفرداتها .

وتقدم مدينة لوس أنجلوس مثالا حيا للتنوع الجديد بحيتها الكورى
وضواحيها الفيتنامية والعدد الكبير من سكانها المنحدرين من أصل
مكسيكى ومطبوعتها المعبرة عن الأصول العرقية المختلفة والتي يصل
عدها الى ٧٥ مطبوعة . وذلك بالإضافة الى اليهود والأمريكيين الأفارقة
واليابانيين والصينيين وجالياتها الإيرانية الكبيرة . غير أن نموذج
« طبق السلطة » يستتبع توفر أدوات قانونية واجتماعية لدى الحكومات
لكي تتمكن من القيام بدور الحكم فى التناقضات المتزايدة التعقيد
والمشحونة بالعنف ، وهى أدوات تفتقر إليها حاليا . وبينما تناهض
الأقاليم والدول والقوى الدولية فوق الوطنية من أجل الحصول على
السلطة فان الطاقة الكامنة للتطرف المعادى للديمقراطية لا تكف عن
النمو .

ديمقراطية الفيسفساء :

ان ديمقراطية الجماهير تعنى وجود « جماهير » ، فهى تعتمد على
الحركات الجماعية للجماهير والأحزاب السياسية الجماهيرية ووسائل
الاعلام الجماهيرية . ولكن ما الذى يحدث عندما يبدأ المجتمع الجماهيرى
فى التفكك الى فئات وطوائف وجماعات متزايدة التنوع ويفقد بالتالى
صفته الجماعية ، وعندما تتجزأ الحركات والأحزاب ووسائل الاعلام ؟
وإذا كنا نتحول الى اقتصاد قائم على عمالة غير قابلة للاستبدال ،
فبإى معنى نستطيع الاستمرار فى الحديث عن « الجماهير » ؟

وإذا كانت التكنولوجيا تتيح صنع المنتجات وفقا لمتطلبات العميل ،
وإذا كانت الأسواق تتجزأ الى منافذ بيع متخصصة ، وإذا كانت وسائل
الاعلام تتضاعف لكى يخدم كل منها جمهورا أقل اتساعا باطراد ، وإذا
كانت البنية الأسرية ذاتها والثقافة تمثلان عدم تجانس متزايد ، فلماذا
يصر النظام السياسى على افتراض وجود جماهير متجانسة ؟

ان تأكيد الخصوصية المحلية ومقاومة الاتجاه الى العالمية والتطرف البيئي والوعى العرقى ، كل هذه الاتجاهات الجديدة تجسد التنوع الاجتماعى المتزايد للاقتصادات المتقدمة كما انها تعلن اختفاء المجتمع الجماهيرى .

ومع اختفاء المجتمع الجماهيرى تتنوع الاحتياجات البشرية وينطبق الشيء نفسه على التطلعات السياسية . وكما يكشف أخصائيو التسويق مزيدا من الشرائح التسويقية المتميزة و « الأسواق المصغرة » . نظرا للتنوع المتزايد لأساليب الحياة ، فان السياسيين يستمعون الى ما يعرب عنه ناخبوهم من اهتمامات متزايدة بالتنوع .

لا زالت الحركات الجماهيرية الكبيرة تستطيع أن تملأ ميدان « تيان انمين » فى بكين أو ميدان « ونسيسلاس » فى براغ . ان هذه المظاهر لم تختف بالطبع ولكنها تميل بدرجة متزايدة الى التجزؤ فى بلدان التكنولوجيا المتقدمة ، بحيث أصبح تحقيق اجماع جماهيرى حول قضية ما أمرا متزايدا الصعوبة ، فيما عدا بعض المشكلات الرئيسية النادرة .

وبالتالى يأتى فى مقدمة نتائج تفكك المجتمع الجماهيرى أن تغدو الحياة السياسية فجأة أكثر تعقيدا .

لقد كانت مهمة كبار زعماء العصر الصناعى فى الانتخابات أبسط نسبيا . فقد استطاع فرنكلين روزفلت فى عام ١٩٣٢ تجميع ائتلاف ضم ست جماعات أهمها عمال المدن وفقراء الفلاحين والمهاجرين والمثقفين . وبذلك تمكن الحزب الديمقراطى أن يحتفظ بالسلطة فى واشنطن طوال ثلث قرن .

أما اليوم ، فلا يستطيع أى مرشح للرئاسة أن يكتفى بتجمع يضم أربعة أو ستة تكتلات كبرى فقط وإنما عليه أن يضم اليه مئات من التجمعات الصغيرة التى لكل منها برنامجها الخاص ، وهى تجمعات فى حالة تغير مستمر بل ان الكثير منها لا يستمر الا لبضعة شهور أو لبضعة أسابيع (بالإضافة الى تكلفة استخدام البث التليفزيونى فى الحملات الانتخابية ، الأمر الذى يسهم فى تفسير زيادة تكاليف الحملات الانتخابية فى الولايات المتحدة) .

ان ما يتأكد اليوم - كما سنرى - لم يعد ديمقراطية الجماهير وإنما « ديمقراطية فسيفسائية » تضم عناصر شديدة التنوع والتعقيد

وفى حالة تحول سريع • ويتطابق هذا النوع من الديمقراطية مع بزوغ الفسيفساء فى الاقتصاد ، وهى تعمل طبقا لقواعد خاصة بها بحيث سنضطر الى اعادة تعريف حتى أكثر الافتراضات الديمقراطية أساسية •

لقد صممت ديمقراطية الجماهير لتستجيب أساسا لكل ما هو جماعى — حركات ، أحزاب ، وسائل اعلام • وهى لا تعرف بعد كيف تعالج أمر الفسيفساءات ، مما يجعلها معرضة مرتين لهجمات ما يمكن تسميته بـ « الأقليات المحورية » •

الأقليات المحورية :

يعرف العلماء الذين يدرسون حالات الاضطراب وعدم الاستقرار والفوضى فى الطبيعة أو فى المجتمعات أن نفس النظام — سواء أكان نظاما كيميائيا أم مجتمعيا — يتصرف بشكل مختلف فى حالة الاتزان عنه فى حالة عدم الاتزان • إذا دفعت أى نظام — هضمى أو اعلامى أو مرورى أو سياسى — لا يهم نوع النظام — الى حد أكثر من اللازم فإنه سيخرق قواعده التقليدية ويسلك مسلكا شاذًا •

عندما تصبح بيئة ما شديدة الاضطراب تفقد النظم نسقها الخطى ، وهو ما يمنع المجموعات الصغيرة امكانات عمل واسعة • اننا نقرب فى الواقع من مرحلة جديدة للحياة السياسية يمكن الإشارة اليها على أنها « زمن فرص » ، الأقليات المحورية •

بعد تحول المجتمع الجماهيرى وتفككه يجد الزعماء السياسيون انفسهم فى مواجهة عدد لا حصر له من المجموعات الصغيرة المتجمعة مؤقتا حول هدف وحيد والتي لا تنفك تعقد التحالفات وتفصمها بمجرد تكوينها تقريبا لتكون تحالفات جديدة • وذلك بعد أن كان هؤلاء الزعماء يتعاملون فى السابق مع عدد قليل من التجمعات الكبيرة للناخبين والتي كان يمكن التنبؤ بدرجة أو أخرى باتجاهاتها •

ان أية مجموعة من هذه المجموعات الصغيرة تستطيع أن تمارس تأثيراً لا يتناسب اطلاقا مع قوتها الذاتية إذا احتلت نقطة استراتيجية حاسمة فى اللحظة المناسبة • فى عام ١٩١٩ كان انطون دريكسلر — وهو ميكانيكى فى السكك الحديدية — يتزعم جماعة سياسية صغيرة فى ميونخ ، ولم يكن هذا التجمع يمثل سوى اقلية الاقلية ، فلم يجذب أول

اجتماع عام له سوى ١١١ مستمعا . وكان اسم أحد المتحدثين فى هذا الاجتماع والذي ظل يتحدث من على المنصة لمدة نصف ساعة .
أدولف هتلر .

لقد ساهم العديد من العوامل بالطبع فى صعود هتلر للسلطة غير أن علم النظم غير المتزنة الجديد يقدم ، على أية حال ، عنصرا من عناصر التفسير . فهذا العلم يوضح فى الواقع أنه فى لحظات عدم الاستقرار القصوى ، مثل تلك التى كانت عليها ألمانيا فى تلك الفترة ، تحدث ثلاث ظواهر : أولا . تلعب الصدفة دورا متناميا . ثانيا . تكتسب ضغوط العالم الخارجى وزنا أكبر . وأخيرا تولد التغذية الارتفاعية الايجابية تأثيرات ضخمة تتزايد بشكل مطرد مثل كرة الثلج .

ان ما تقدمه وسائل الاعلام لأفضل مثال لـ . تأثير كرة الثلج ، ، إذ يكفى أن يصوب مراسل آلة تصويره على أصغر زمرة من المهوسين السياسيين أو الارهابيين لكى يفرض على العالم كله صورتهم المباشرة ويعطى بذلك هذه الزمرة أهمية أكبر بكثير من التى كانت تستطيع الحصول عليها بمفردها . ومنذ تلك اللحظة تصبح هذه المجموعة من أحداث الساعة ، ، وتغطى وسائل الاعلام الأخرى أنشطتها مما يدعم تأثيرها على رأى العام : وبذلك تتكون « حلقة تغذية ارتجاعية موجبة » .

ويمكن أن تؤدى آليات أخرى الى نفس النتيجة . ففى ظل الروابط العالمية التى تربط كل أجزاء الكرة الأرضية ببعضها تستطيع المصالح الأجنبية بسهولة أن تمد جماعة صغيرة بالمال أو بأى شكل آخر من المساعدة بحيث يتضخم حجمها بدرجة هائلة ، وبالتالي تجتذب مزيدا من الموارد .

وتساهم هذه العوامل الثلاثة : الصدفة والمساعدة الخارجية والأثر الارتجاعى الموجب ، فى تفسير ازدهار أنواع متعددة من التعصب فى فترات الاضطرابات الصاخبة على امتداد تاريخ الديمقراطية الجماهيرية ابتداء من المؤامرات الثورية والمجالس العسكرية الحاكمة الى المكائد من كل نوع . كما انها تفسر لماذا تستطيع جماعة غير ذات بال أصلا أن تتحول فجأة الى جماعة محورية . ان الوضع مختلف بالنسبة للديمقراطيات الفسيفسائية . فمنذ عهد قريب كانت توجد أغلبية تستطيع

أحيانا احتواء أو سحق الحركات المتطرفة الخطرة . ولكن اذا لم تكن هناك ثمة أغلبية متماسكة الآن ؟ .

ان بعض الأقليات المحورية قد تكون مفيدة غير أن أغلبها ضار للديمقراطية ، وهى تتمثل فى أشكال متنوعة ، ففى إيطاليا كان المحفل الماسونى « P2 » يتطلع الى الاستيلاء على السلطة كما تفعل الآن فى إسرائيل رابطة الدفاع اليهودية بمساندة من مواطنين أمريكيين . وتتفث الجماعات النازية ، وبعضها مسلح ، الكراهية العنصرية وبشكل خاص العداء للسامية وتحلم بأن تسيطر على الولايات المتحدة ، ولقد خاض بعض أعضاء هذه الجماعات معارك مسلحة ضد مكتب التحقيقات الفيدرالى (FBI) . وفى الولايات المتحدة أيضا زاد عدد المنضمين الى منظمة من الأمريكيين الأفارقة يقودها أحد المعجبين بهتلر بعد أن حصلت من القائد السيى معمر القذافى على قرض بدون فوائد قيمته ٥ ملايين دولار . ويضاف الى عصيدة الساحرات تلك حركة لاروش (La rouche) التى تعاني من جنون العظمة ، بـ « عملياتها الاستخبارية » وفروعها ومجموعاتها الهجومية الموجودة فى كل من ألمانيا الغربية والمكسيك والولايات المتحدة .

ويؤكد الدكتور وليم تافويا ، وهو من أكبر خبراء مكتب التحقيقات الفيدرالى فى مجال التوقعات المستقبلية ، أنه خلال العقد القادم سيصاحب تزايد القلق الاجتماعى فى الولايات المتحدة تكاثر الجماعات المحمومة بالكراهية والتى ستحاول التسلل الى أجهزة الشرطة الأمريكية بهدف تسهيل العمليات الارهابية ويتساءل تافويا « اذا كنت عنصريا فهل يوجد غطاء لمشروعاتى السرية أفضل من شارة رسمية ؟ » .

ويعتبر تافويا أن البطالة والفقر والامية ووضع المشردين بدون مأوى من أهم مصادر القلق الاجتماعى . ولقد توصل ، بناء على احصاء لمعدل تزايد الجرائم والفتن والاعتداءات المرتبطة بالعنصرية ، الى أن الاطار الهادف الى تأمين العدالة الاجتماعية لم يعد حاليًا سوى « قشة جافة » قد تكفى شرارة لى تشتعل .

غير أن الأوضاع الداخلية ليست وحدها المعنية . فلقد جلبت الجاليات المهاجرة معها من « البلد القديم » احساسها بالظلم وهواءها السياسية الى موطنها الجديد ، واحتفظت بها سليمة كاملة ، مثل الأكراد فى السويد والسيخ فى كندا . فى الماضى كان المهاجرون منعزلين عن أوطانهم الى حد كبير ، أما الآن فان وسائل الاتصالات الفورية والسفر

بالبطائر تتيح للثقافات السابقة أن تحتفظ بتأثيرها ونفوذها ،
ولحركاتهم السياسية أن تستمر بعيداً عن الوطن الأم . ان هذه الجماعات
تريد هي أيضا الاستيلاء على السلطة ، ليس في بلدان المهجر ولكن في
أوطانها . وينجم عن ذلك تعقيدات جديدة وتوتر في العلاقات الدولية .

هذه التجمعات الصغيرة التي لا أهمية لها في الوقت العادي
تستطيع أن تبلغ مرحلة « الانطلاق » عندما تكون التربة الثقافية
والاجتماعية جاهزة لذلك ، أو عندما تكون الأحزاب الرئيسية في حالة
شلل أو حالة اخفاق انتخابي بحيث يكفي انضمام حليف صغير لترجيح
ميزان السلطة لصالحها .

ان الديمقراطيات المستقرة القوية يجب أن تقبل بالطبع بحد أقصى
من التنوع ، ولا يمثل وجود مثل هذه الجماعات الصغيرة أى وضع غير
عادي بالنسبة لها كما لا يحمل في طياته أى تهديد طالما يظل النظام
السياسي في حالة اتزان . ولكن هل يظل النظام محتفظا بهذه الحالة ؟

اننا نعيش بالفعل في عالم يتمكن بالكاد من احتواء تأثير أشكال
التعصب المختلفة . فثمة تنظيمات مصممة على فرض مبادئها الشمولية ،
ليس على أمة بعينها فحسب ولكن على العالم كله كما يحث آيات الله على
القتل باصدارهم حكم اعدام على سلمان رشدي بسبب جمل في كتابه
تبدو لهم مهينة وجارحة . أما المناهضون للاجهاض فيضعون القنابل
قرب العيادات التي تزاول هذا النوع من العمليات . وللدفاع عن هويتها
القومية ، تتحرك الحركات الانفصالية وراءها سيارات ملفومة ودما
مراقا . كما لا يتردد الارهابيون الدينيون - السياسيون في القاء قنبلة
يدوية في مقهى أو في اسقاط طائرة بوينج ٧٤٧ ، كما لو كان موت
سكرتيرة مسافرة لقضاء عطلتها أو مندوب مبيعات يحمل حقيبة مكتظة
بالكاثالوجات سيكسبهم حظوة عند الله .

ان ارتباط الكثيرين في الغرب بمفهوم للتقدم تجاوزه الزمن يجعلهم
يفترضون ان الايديولوجيات المتعصبة وغير المنطقية والخرصة على
الحقد والكراهية ستزول من على سطح الأرض كلما أصبحت المجتمعات
أكثر « تحضرا » . « لا يوجد ما هو أكثر تضليلا من هذا الاعتقاد
المطمئن » على حد قول البروفسير درور يهزكل من الجامعة العبرية
بالقدس - وهو متخصص في القضايا السياسية والشئون المستقبلية
- الذي يؤكد أن « النزاعات الطائفية » و « الحروب المقدسة »

و « المقاتلين الساعين للاستشهاد » ظواهر لا تنتمي لماضي ذهب ولن يعود وإنما ظهورها مرة أخرى هو نذر شؤم لمستقبلنا .

وتقدم دراسته عن « الأيديولوجيات العدوانية الشديدة الحدة » تحليلاً لما تشكله هذه المعتقدات من تهديد على النطاق الدولي . غير أن هذا التهديد يحمل طابعاً محلياً أيضاً بالنسبة للديمقراطيات . غفى الوقت الحالى حيث الثقافة والحياة الاقتصادية فى طريقهما للانصهار فى اطار الاقتصاد الجديد وحيث يتم طرح قضايا جديدة محملة بشحنات انفعالية قوية ، تتفاقم الأخطار التى تمثلها الأقليات المحورية وكذلك اخطار التعصب الدولى .

أن بزوغ اقتصاد جديد تماماً ، لم يعرف مثله العالم من قبل ، قد يشكل تهديداً لكثيرين ، فهو اقتصاد يتطلب تغيرات سريعة فى طرق العمل وأساليب الحياة والعادات . ومن ثم فإن أعداداً كبيرة من البشر ، تحت تأثير الرعب من المستقبل ، تبحث عن خلاصتها من خلال تشنجات ونوبات من ردود الفعل المتصلبة . ويفتح التحول الصدوع التى يتدافع من خلالها المتعصبون كما أنه يعطى أسلحة لكل هذه الأقليات الخطرة التى تركز حياتها من أجل الأزمة ، على أمل أن تتيح لها هذه الأزمة أن تنطلق على الساحة الوطنية أو العالمية وأن تعيدنا جميعاً الى عصور ظلام جديدة .

وبدلاً من « نهاية الأيديولوجيات » التى يكثر الحديث عنها قد نشهد ظهور عدد كبير من الأيديولوجيات الجديدة سواء على الصعيد الوطنى أو العالمى . وستلهب كل أيديولوجية حماس أنصارها برؤية وحيدة ومتصلبة للحقيقة ، وبدلاً من الـ « ألف نقطة من النور » الشهيرة التى قالها الرئيس بوش قد نجد أمامنا « ألف نار عنف وسخط » .

وبينما ننشغل بالاحتفال بالنهاية المفترضة للأيديولوجية والتاريخ والحرب الباردة ، قد يكون علينا أيضاً مواجهة نهاية الديمقراطية كما عرفناها ، أى ديمقراطية الجماهير . أن الاقتصاد المتقدم القائم على أجهزة الكمبيوتر والمعلومات والمعرفة وكثافة الاتصالات ، يطرح ثانية للبحث كل وسائل الدفاع التى كانت تملكها الديمقراطية ، ويضعنا أمام تحدى إعادة تعريف وتحديد هذه الوسائل فى صيغ تناسب القرن الحادى والعشرين .

وللوصول لذلك ، نحتاج أن نرى بوضوح أكثر كيف يعمل هذا النظام وكيف أنه دخل بالفعل طريق التغيير .

الفصل الحادى والعشرون

الحزب الخفى

بعد انتخاب رونالد ريجان لرئاسة الولايات المتحدة بوقت قليل ، كان لى أتووتر - أحد مساعديه الرئيسيين (الذى قاد بعد ذلك حملة جورج بوش الانتخابية ، ثم رأس اللجنة الوطنية للحزب الجمهورى) - يتناول طعام الغداء فى البيت الأبيض مع أصدقاء له ، وقال بصراحة فريدة وهو على مائدة الطعام :

« فى الشهور القادمة ، سوف تسمعون كثيرا عن ثورة ريجان ، وستحتل عناوين الصحف التغييرات الكبيرة التى يخطط لها ريجان ، لا تصدقوا ذلك . ان ريجان يريد فعلا تغيير أشياء كثيرة غير أنه لن يستطيع فى الحقيقة تحقيق ذلك ، لقد حول جيمى كارتر النظام خمس درجات فى اتجاه معين وإذا عملنا بجد ومثابرة وإذا حالفنا الحظ بدرجة كبيرة قد يتمكن ريجان من تغيير اتجاه النظام خمس درجات فى الاتجاه المضاد . وهذا ما تعنيه فى الحقيقة ثورة ريجان » .

ان ملاحظات أتووتر ، وان كانت قد ذكرت سياسيين بعينهم مثل كارتر وريجان ، فإنها تكتسب معنى أعم ، فهى تبين الى أى مدى يظل القائد أسيرا « للنظام » حتى وان كان من أكثر القادة شعبية ومن أكثرهم مكانة . والنظام المذكور ليس بالطبع النظام الرأسمالى أو النظام الاشتراكى ولكن النظام البيروقراطى . ذلك لأن البيروقراطية فى الدول الصناعية هى الشكل المسيطر للسلطة .

ان البيروقراطيين ، وليس المسئولون المنتخبون ديمقراطيا ، هم الذين يتحملون المسئولية الأساسية بالنسبة لسير العمل اليومى للدولة ، فهم فى الواقع الذين يتخذون القرارات التى تنسب للرؤساء أو لرؤساء الوزارات .

وطبقا ليوشى تسورومى رئيس مركز دراسات مؤسسة المحيط الهادى « لقد أصبح رجال السياسة اليابانيون معتمدين اعتمادا تاما على بيروقراطى الادارات المركزية فيما يتعلق باعداد النصوص التشريعية والاقتراح عليها . وباتوا يكتفون بأن يلعبوا أدوارهم فى « المناقشات » التشريعية ، مثلهم مثل الـ « كابوكى » - بينما سيناريوهات هذه الأدوار قد كتبتها صفوة بيروقراطى مختلف الوزارات » .

وينطبق الشيء نفسه بدرجات متفاوتة على كبار الموظفين فى فرنسا وبريطانيا وألمانيا الغربية وغيرها من البلدان التى توصف عادة بأنها ديمقراطية ، ففى هذه الديمقراطيات يشكو القادة السياسيون بانتظام من الصعوبات التى يجدونها فى حمل أجهزتهم البيروقراطية على تنفيذ ما يريدون . فى الواقع أيا كان عدد الأحزاب التى تتقدم للانتخابات وأيا كان الحزب الذى يحصل على أعلى الأصوات فإن الحزب الفائز دائما هو حزب البيروقراطية الخفى .

وزارة القرن الحادى والعشرين :

لن يكتفى الاقتصاد الثورى الجديد بتغيير الحياة الاقتصادية بل سيمتد الى هياكل الدولة أيضا وذلك بتعديل العلاقات الأساسية بين رجال السياسة والبيروقراطيين ، وبتحويل البيروقراطية ذاتها بشكل مذهل .

لقد أدى الاقتصاد الجديد بالفعل الى انتقال للسلطة « بين » مختلف البيروقراطيات .

ولعل أفضل مثال على ذلك هو اتساع أنشطة وزارة البريد والاتصالات اليابانية . لقد ظلت هذه الوزارة تضطلع منذ عام ١٩٤٩ بثلاث وظائف رئيسية : فهى الى جانب تأمينها للخدمة البريدية كانت تقدم لعملائها ، مثلها فى ذلك مثل الكثير من مثيلاتها الأوروبية ، خدمات تأمين وادخار . (وهى خدمات استهدفت أصلا سكان المناطق الريفية النائية التى لم تكن البنوك وشركات التأمين تهتم بها) . وفى طوكيو ، حيث توزن الأمور بميزان السلطة والنفوذ ، كانت وزارة البريد والاتصالات تعد من الوزارات الثانوية .

أما اليوم فهى مؤسسة عملاقة تحمل اسما جديدا هو ام.بى.تى (M.B.T.) ويطلق عليها « وزارة القرن الحادى والعشرين » . ولقد

اكتسبت هذا الوضع الجديد ابتداء من عام ١٩٨٥ وهو تاريخ حصولها على مسئولية تطوير كل قطاع الاتصالات اللاسلكية الياباني ، وبث برامج الراديو والتليفزيون وشبكات ارسال البيانات ، وذلك بالطبع عقب معركة حول الاختصاصات من المفترض أنها كانت ضارية .

وهكذا جمعت هذه الوزارة فى كيان واحد وظائف مالية (تعتمد هى نفسها باطراد على تكنولوجيا الاتصالات) ووظائف الاتصال .
ويمنحها هذا الجمع بين العنصرين وضعاً استراتيجياً استثنائياً تماماً .

وفى دراسة عن امتداد سلطات وزارة البريد والاتصالات كتبت صحيفة التجارة والصناعة اليابانية تقول :

« ان أى مجتمع متطور محوره المعلومات ، التى تنتقل خلاله بسهولة بفضل الاتصالات اللاسلكية ، لا يمكن أن يتلخص فى هذه السمة وحدها . فعندما تتدفق المعلومات يحدث بالمثل تدفق للناس والسلع والأموال . فعلى سبيل المثال عندما تروج الدعاية معلومات عن منتج ما سيتوجه الناس ليشتروه ، أى أن تدفق المعلومات يصاحبه « تدفق مادي » و « تدفق نقدي » . ومن بين جميع الوزارات تعد « ام . بي . تى » هى الوزارة الوحيدة التى يشمل نشاطها مباشرة هذه الظواهر الثلاث » .

قد يختلف بطبيعة الحال توزيع الوظائف بين الوزارات والادارات الكبيرة فى دول أخرى غير أنه مما لا شك فيه أن السلطة ستوجه نحو الأجهزة التى ستسيطر على تنظيم المعلومات فى ظل الاقتصاد فائق الرمزية ، وتلك التى ستحصل على صلاحية الاشراف على الوظائف المرشحة للانتشار والتوسع .

وفيما يصبح التعليم والتدريب المهني عناصر حاسمة للفاعلية الاقتصادية ، وفيما تزداد أهمية البحث العلمى والتنمية التقنية وتحظى مشكلات البيئة باهتمام متزايد ، ستكتسب الدوائر التى ستتبع لها هذه المجالات وزناً ضخماً بالمقارنة بالدوائر التى ستظل مسئولة عن الوظائف المتدنية الأهمية .

غير أن انتقال السلطة بين الأجهزة البيروقراطية لا يمثل سوى جزء صغير من التطور العام .

الأمر العالمى بالخصخصة :

لم نتوقف الدول عن الاضطلاع بمزيد من المهام الجديدة طوال نصف قرن من الزمان ، لكن العقود الأخيرة ، التى تتطابق مع الطور الأولى للاقتصاد فائق الرمزية ، شهدت تطورا ملحوظا فى الاتجاه المضاد .

ففى الاقتصادات المتقدمة بدأ زعماء مختلفون ، اختلاف رونالد ريجان الجمهورى وفرنسوا ميتران الاشتراكى ، فى نزاع عديد من الأنشطة أو الوظائف من الدولة . كما قامت عشرات البلدان الأخرى بمحاكاتهم . والأهم من ذلك أن زعماء الإصلاح فى كل دول أوروبا الشرقية تبينوا نفس الموقف وبدعوا جميعا - وتقريبا بين عشية وضحاها - فى المطالبة بالغاء تأمين الصناعات الرئيسية أو نقل أنشطتها الى شركات أخرى عن طريق مقاولين من الباطن ، وكأن أمرا عالميا قد صدر « بالخصخصة » .

ويرى الكثيرون فى هذه الحركة علامة على انتصار الرأسمالية على الاشتراكية ، ولكن لا يمكن اختزال هذا التوجه نحو التحول الى الملكية الخاصة بوصفه سياسة « رأسمالية » أو « رجعية » ، كما يحدث فى كثير من الأحيان . كما أن معارضة هذه التدابير لا تسدل على « التقدمية » على الإطلاق . ان المعارضة ، سواء أكانت صريحة أم خفية ، هى من فعل « الحزب الخفى » غير المنتخب الذى يدافع عن سلطته العريضة على حياة الناس ، وهو يمارس هذه السلطة بنفس القوة فى ظل حكومات « ليبرالية » أو « محافظة » ، « يمينية » أو « يسارية » ، « شيوعية » أو رأسمالية » .

وفضلا عن ذلك ، فإن قلة من المراقبين هى التى لاحظت تماثلا خفيا بين حركة الخصخصة فى القطاع العام واعادة هيكلة شركات القطاع الخاص .

لقد سبق أن رأينا شركات كبيرة تنقسم الى مراكز ربح صغيرة وتعمل على « تسطيح » التركيب الهرمى لديها وتخلق أشكالا حرة من نظم المعلومات تتناقض مع الممارسة البيروقراطية ذات الحويصلات والقنوات الرسمية .

غير أن عددا صغيرا ، على ما يبدو ، قد أدرك أنه اذا ما تم تعديل الهياكل الاقتصادية دون المساس بهياكل الدولة فإن ذلك كفيل بإحداث حالة من عدم التوافق ومن الفصل التنظيمى الضار لكل منهما . فعلى

النقيض من ذلك ، يتطلب الاقتصاد المتقدم تفاعلا مستمرا بينهما . وكما يحدث بالنسبة للأزواج بعد فترة من الحياة المشتركة ينتهى الأمر بالدولة وعالم الأعمال الى أن يتبادلا بعض السمات . فعندما تكون هناك اعسادة هيكلية فى جانب يكون من المتوقع حدوث تعديلات مقابلة فى الجانب الآخر :

التخلص من السمعة لسهولة الحركة :

فى عام ١٩٨٦ عندما أصبح آلان موراي رئيسا لمجلس ادارة شركة موبل ، كانت الشركة تحتل الترتيب الثالث من حيث الحجم بين كبرى الشركات الأمريكية . وشأنها فى ذلك شأن سائر شركات البترول انطلقت موبل فى بداية الثمانينيات فى تنفيذ برنامج واسع النطاق لتنويع أنشطتها ، فقامت بشراء سلسلة التوزيع « مونتجرى وارد » العملاقة وشركة « كونتينر » للتغليف والحاويات .

وبمجرد أن تولى موراي مهام منصبه بدأت ضربات الفأس تتوالى ، ففى أقل من عامين قام ببيع أصول تقدر قيمتها بـ ٤ مليارات دولار ، بما فى ذلك الشركتين المذكورتين آنفا . ويقول موراي : « لقد عدنا الى قواعدا ، اننا نعمل الآن فى المجال الذى نعرفه جيدا » . لقد اتضح أن مهندسى البترول ليسوا على جانب كبير من المهارة فى مجال تسويق أزياء النساء أو صناديق الكرتون .

وبدأت الدول أيضا تعيد النظر فى الوظائف التى تضطلع بها . ان ما يسميه عالم الأعمال « تجريد الشركة من الأنشطة الخارجة عن مجالها » يطلق عليه رجال السياسة فى العالم كله الآن تعبير « الخصخصة » .

وهكذا قررت الحكومة اليابانية أن ادارتها للسكك الحديدية ليست بالأمر الحتمى . غير أنها عندما أعلنت عن نواياها لبيع الشركة الوطنية للسكك الحديدية ، اضرب العاملون فيها وشنت حملة تخريب ، نسبت لمجموعة « النواة المركزية » الثورية اليسارية . واتلفت الحملة المعدات الخاصة بالإشارات فى ٢٤ نقطة موزعة على سبع مناطق مما أصاب المواصلات فى منطقة طوكيو بالشلل ، كما تم احراق إحدى المحطات . واستنكرت نقابة عمال السكك الحديدية عمليات التخريب وأن كان ذلك لم يخفف من معاناة عشرة ملايين مواطن من سكان ضواحي العاصمة من جراء الاضراب . وبالرغم من كل شيء ، تم تنفيذ المشروع وأصبحت شبكة السكك الحديدية ملكية خاصة .

كما قررت الحكومة اليابانية أيضا أنه لا مبرر لاستمرارها في تحمل مسئولية الاتصالات الهاتفية ، وقامت ببيع مؤسسة نيبون للهاتف والتلغراف وهي الشركة التي تحتل الترتيب الأول بين الشركات اليابانية من حيث عدد العاملين بها (حوالى ٢٠٠ ألف) . وسرعان ما أصبحت الشركة الخاصة التي حلت محلها ، لفترة قصيرة ، احدى أعلى الأوراق المالية قيمة في بورصات العالم .

وتذكر عناوين الصحف ووسائل الاعلام فى بلدان أخرى عمليات مماثلة ، اذ حلت الأرجنتين عشرين شركة من القطاع العام الى القطاع الخاص وباعت ألمانيا شركة « فولكس فاجن » وتخلصت الدولة فى فرنسا من « ماترا » التى تنتج معدات عسكرية كما قامت فى الوقت نفسه بإلغاء تأمين شركات كبرى مثل سان جويان ومصرف باريبا والشركة العامة لكهرباء بل ووكالة هافاس للدعاية والاعلان .

أما فى بريطانيا ، فتقوم الحكومة ببيع نصيبها فى بريتيش أيروسبيس وبريتيش تليكوم ، وتتولى ادارة مطارات هيثرو وجاثوبك وغيرهما هيئة المطارات البريطانية التى كانت فى السابق هيئة حكومية وأصبحت حاليا قطاعا خاصا وكذلك بعض خدمات الحافلات . وفى كندا تباع الدولة للجمهور جزءا من رأسمال (ايركندا) الخطوط الجوية الكندية .

إذا نظرنا لعمليات الخصخصة التى تمت حتى الآن من منظور تاريخى فإنها لا تمثل أكثر من لدغة برغوث على جلد ديناصور . بل أن عملية اعادة تأمين الشركات التى انتقلت مؤخرا الى القطاع الخاص أمر غير مستبعد ، فى حالة حدوث تغير مفاجئ للأقدار السياسية أو انهيار اقتصادى عالمى .

وان كان ذلك لا يقلل من أننا نشهد عملية اعادة نظر فى مفهوم الدولة ومن المفترض أن يقودها ذلك الى تقليص حجمها وإلى اعادة تنظيمها طبقا لطرق موازية تقريبا لتلك التى يتبعها الاقتصاد الخاص .

غير أن الخصخصة ليست الترياق الذى بشرت أو تبشر به مارجريت تاتشر وغلاة الليبراليين ، لأن هذا التوجه يجز ورائه فى الغالب سلسلة طويلة من المشكلات بلا حل . ولكن فى هذه المرحلة التى يتعين فيها على الحكومات أن تواجه بيئة عالمية سريعة وشديدة التغيير ، يتيح مفهوم الخصخصة لكبار المسئولين أن يدركوا بشكل أفضل الأهداف الاستراتيجية

ذات الأولوية وأن يتفادوا بالتالى تبديد موارد دافعى الضرائب على
خليط من المصالح الثانوية .

والأهم من ذلك ، أن الخصخصة تسارع من الاستجابات الحكومية
سواء بالنسبة للمنشآت التى تتخلى عنها للمقطاع الخاص أو ما تفضل
الاحتفاظ به ، كما أنها تساعد الحكومات على أن تستعيد خطوتها
السريعة التى تتزامن بشكل أفضل مع الايقاع المتسارع للحياة الاقتصادية
والشخصية الذى يفرضه الاقتصاد الرمى .

الا أن الخصخصة ليست الطريق الوحيد الذى تحاول الدول أو
الحكومات - عن وعى أو بدونه أن تسلكه لمواجهة الحقائق الجديدة .

تفادى التسلسل الهرمى :

لقد ذكرنا آنفا أن العديد من الشركات الكبرى ، ابتداء من شركات
السيارات الى شركات الطيران ، تجتهد للمحد من درجة « التكامل
الرأسى » ، وذلك بأن تتخلى عن القيام بكل شىء بنفسها بواسطة
العاملين لديها وبأن تسند بعض المهام الى موردين خارجيين .

وتعيد حاليا بعض الحكومات التفكير فى الأسلوب المناسب لأداء
مهامها . أى أنها تتساءل هل من الأفضل الانتاج أم الشراء ؟ وهل من
الضرورى أن تكون للدولة معاملها ومفاسلها وأن تقوم بآلاف المهام
الأخرى التى يستطيع المتعهدون الخاصون القيام بها ؟ ويتزايد الآن اتجاه
الحكومات نحو الأخذ بأن دورها هو ضمان توفير الخدمات وليس تأمين
هذه الخدمات بشكل مباشر .

وحتى اذا كان من الصعب التخلي للمقطاع الخاص عن بعض
الوظائف المحددة فإن التوجه يسير نحو تفويض الأداء لجهات أخرى .
ويجسد هذا الاتجاه - فى إطار الدولة - الموقف الجديد للشركات ازام
التكامل الرأسى .

وفى الوقت نفسه ، تبدأ الدول - شأنها شأن الشركات الخاصة
بالضبط - فى تخطى التسلسل الهرمى ليبروقراطياتها مما يؤدى الى
مزيد من اضعاف السلطة البيروقراطية . وفى هذا الصدد يقول صاموئيل
بوبكين ، أستاذ علم السياسة بجامعة ستان دييجو (كاليفورنيا) :

« يوجد حاليا فى واشنطن عدد أقل من التسلسل الهرمى عما كان فى عصر روزفلت ، وعدد أقل من كبار المسئولين ممن يستطيع الرئيس الأمريكى أن ييرم معهم اتفاقا ثم يتوقع أن يقوموا بتطبيقه فى الإدارة أو اللجنة المسئولين عنها » .

لقد أفلتت السلطة من أيدي كبار البيروقراطيين القدامى وأفسحت المكان لنظام أكثر سيولة ، وأكثر صعوبة أيضا فى معالجته أو التعامل معه ، حيث مراكز السلطة الجديدة لا تكف عن الانتقال من موضع الى آخر .

ومن ناحية أخرى ، تعمل تقنيات الاتصال المتقدمة على تآكل الأجهزة البيروقراطية للدولة وذلك باتاحة الفرصة لتجاوزها تماما . وكتب صاموئيل كيرنيل زميل بوبكين فى سان دييجو يقول : « عندما تحدث أزمة فى أى مكان فى العالم يستطيع البيت الأبيض أن يتصل على الفور برجال فى موقع الأزمة [٠٠٠] وعندما يقدم هؤلاء المراقبون والمسئولون التقارير مباشرة وبشكل فوري للرئيس فانهم لا يتعاملون مع القنوات التقليدية للمعلومات أو مع سلسلة القيادة المعتادة » . ويضيف كيرنيل « ان المتخصصين الذين لم تصلهم بعد المعلومات الطازجة ، معلومات آخر لحظة ، لا يمكنهم الرد على تساؤلات الرئيس » .

ولكن بالرغم من هذه التغيرات فان التعقيد المتزايد للمواقف وتسارع التحولات يجعل ردود الفعل البيروقراطية تزداد بطئا باطراد ، ويطلقالى يتراكم المزيد من المشكلات التى أصبح واضحا أن البيروقراطية عاجزة عن معالجتها .

الفرق السرية ومجموعات التسليك :

فى الظروف العادية ، يركز جزء كبير من عمل رئيس الولايات المتحدة مثلا أو رئيس وزراء اليابان على الاختيار بين عدد من البدائل التى قامت البيروقراطيات التابعة له بدراستها وإعدادها ، عين مشكلات ليس لديها سوى معرفة سطحية بها . ويحدث ذلك عندما لا تنجح هذه البيروقراطيات منذ البداية فى التوصل الى اتفاق بشأن هذه المشكلات .

هناك بالطبع قرارات لا يستطيع اتخاذها سوى قادة الدول مثل القرارات العاجلة أو المصيرية التى لا تستطيع انتظار طمحين الرعى

البيروقراطية البطيئة ولا يمكن تأجيلها أو قرارات الحرب والسلام أو قرارات تتطلب السرية المطلقة . أن مثل هذه القرارات غير قابلة للبرمجة . إلا أن مثل هذه الاختيارات نادرة نسبيا طالما تسير الأمور « بشكل اعتيادي » .

ولكن ما يحدث الآن ، مع بداية فترة ثورية جديدة يصطدم فيها نظام جديد لانتاج الثروة بهيكل السلطة القائمة لخدمة النظام السابق ، يجعل « الحالة الاعتيادية » تتطاير أشلاء . فكل يوم جديد يجلب معه خبر أزمة أو انطلاقة تكنولوجية غير متوقعة . ولم تعد المشكلات - داخلية كانت أو دولية - تطرح نفسها انطلاقا من معطيات ثابتة . أن تسارع الأحداث لا يترك أى أمل معقول فى امكانية السيطرة عليها .

فى مثل هذه الظروف ، تصبح أفضل البيروقراطيات عاجزة . وتترك المشكلات الخطيرة تتفاقم حتى تتحول الى أزمات حادة . ولناخذ مثلا مشكلة من « لا مأوى لهم » فى الولايات المتحدة : انها ليست مشكلة اسكان فحسب وانما تختلط بها مشاكل متعددة مثل ادمان الخمر والمخدرات ومشكلة البطالة والمرض العقلى أو ارتفاع أسعار أراضى البناء . وكل مشكلة من هذه تتبع جهازا بيروقراطيا معيناً ولا يستطيع أى من هذه الأجهزة التصرف بشكل فعال بمفرده . وفى الوقت نفسه لا يرضى أى جهاز منها التخلي عن أصغر نصيب من ميزانيته أو سلطته أو منطقة نفوذه لجهاز بيروقراطى آخر . وبالتالي تصبح مشكلة من « لا مأوى لهم » هى التى تفتقر الى محل إقامة ثابت وليس المشردون وحدهم .

كما تتطلب مشكلة المخدرات اجراءات متكاملة ومتزامنة من قبل العديد من الأجهزة البيروقراطية كالشرطة والصحة العامة والمدارس ووزارة الخارجية واللوائح المنظمة لعمل البنوك ووسائل النقل بالإضافة الى العديد من الادارات الأخرى المشتركة فى المسئولية . غير أن جعل هذه الجهات تعمل متضافرة على نحو فعال يكاد يكون مستحيلا .

وتولد سرعة التحولات التكنولوجية والاجتماعية مشكلات « متشابهة » من هذا النوع فى كل مكان ويتزايد عدد من يسقط منها فى دائرة الإهمال ، بينما تهدر موارد الدولة فى صراعات جديدة حول الاختصاصات ويتزايد تأخير أى عمل ايجابى .

وفى ظل هذا المناخ يجد القادة أنفسهم فى وضع يمكنهم من نزع السلطة من بيروقراطياتهم . فعندما يرون أن المشكلات تتحول الى ازمات فانهم يحاولون اعادة الأمور الى نصابها باتخاذ تدابير قصوى والحصول على نتائج بالملجوء الى تشكيل كل أنواع لجان العمل المتخصصة و « مجموعات التسليك » و « الفرق السرية » .

وقد يصل الأمر بالبعض ، من جراء احساسه بالاحباط ، الى احتقار وتجاهل التسلسل الهرمى وموظفيه بحيث يضع ثقته بشكل متزايد فيمن تربطه بهم صلات حميمة ، ويلجأ الى ممارسة السرية والى الأوامر غير الرسمية وكل وسيلة تؤدي الى تخطى البيروقراطية وتنتهى بتقويض قوتها .

وهذا ما فعله بالتحديد البيت الأبيض فى ظل رئاسة ريجان عندما تورط فى قضية إيران جيت التعسة . وذلك حين أعد « مشروعه » السرى الهادف الى بيع أسلحة لايران ثم تحويل الأرباح لجماعة الكونترا فى نيكاراغوا ، مجازفا بذلك بخرق القانون .

وكان جورج بوش قد قام بتجربة مماثلة . ففى عام ١٩٨٩ طالب من وزارة الخارجية والبنكاجون اعداد مقترحات له لتقديمها للناثو فى منتصف ذلك العام . وعلى الفور قامت الجماعات المعتادة من كبار ومتوسطى الموظفين بوضع النظارات ومضغ أطراف أقلامها ، غير أن ما قدموه للرئاسة لم يكن فى النهاية سوى مجموعة توصيات عادية ومعادة .

لكن الرئيس بوش كان يحتاج وبشدة نظرا لضغوط داخلية وخارجية الى افتتاحية أكثر اشارة لموازنة تأثير ماقدمه فى ذلك الحين ميخائيل جورباتشوف . ولتحقيق ذلك وضع التقرير البيروقراطى فى سلة المهملات وعقد اجتماعا ضم بعض الوزراء ومجموعة صغيرة من كبار المستشارين وأعد خطة لسحب جزء من القوات الأمريكية من أوروبا ، وهى خطة نالت على الفور موافقة الحلفاء والرأى العام الأمريكى .

وبالمثل تجاهل المستشار الألمانى هيلموت كول عمدا وزير خارجيته عندما أعلن لأول مرة الشروط العشرة التى وضعها لاعادة توحيد ألمانيا . وفى كل مرة يتخطى فيها قائد أو رئيس دولة البيروقراطية بهذا الشكل فانها تبدأ فى نشر توقعات مشنومة عن الكارثة التى ستبغ ذلك

ويصل بها الأمر فى كثير من الأحيان الى حد تنظيم عمليات تسريب للمعلومات بهدف تعريض تطبيق السياسة الجديدة للخطر .

ولكن فى أوقات الاضطراب التى تتطلب استجابات وردود فعل فورية ومبتكرة يصبح واضحا أن تجاوز الوزارات والادارات الكبرى هو الوسيلة الوحيدة لانجاز شىء ما . وهو ما يفسر انتشار الوحدات الخاصة و « خلايا الأزمة » غير الرسمية التى يتزايد عددها فى الدوائر الحكومية على حساب البيروقراطية وبالتنافس معها .

ان حركة الخصخصة وعملية اعادة التوزيع الواسعة للسلطات التى ترسم على الأصعدة المحلية والاقليمية وفوق القومية ، تعلن عن تغيرات أساسية فى أبعاد الدولة وتنظيمها . ويبدو أن تقدم الاقتصاد فائق الرمزية يمارس على الحكومات ضغوطا متزايدة القوة ستضطرها الى الدخول فى عملية اعادة هيكلة مؤلة ، كما حدث من قبل للشركات الكبرى .

لقد بدأت هذه الأزمة التنظيمية الحادة فى الظهور فى الوقت الذى يتعين فيه على المسئولين السياسيين مواجهة نظام عالمى غير مستقر الى حد بعيد ، فضلا عن كل الأخطار التى سبق ذكرها فى الفصل السابق ابتداء من الكوارث البيئية المهولة الى انفجارات الحقد العرقي ومظاهر التعصب المتضاعفة .

اذن ، يجب توقع أن يصاحب الانتقال الخطير من ديمقراطية الجماهير الى الديمقراطية الفسيفسائية صراع ضار من أجل السيطرة على النظام بين المسئولين السياسيين والبيروقراطيين .

الأصل الثانى والعشرون

تكتيكات المعلومات

نحن نعيش اليوم فى عصر الاعلام الفورى ، اعلام يطلق وابلا متصلا من الصور والرموز و « الوقائع » التى تطمح جميعها فى الاستئثار بانتباهنا . ولكن كلما أدى تقدم « مجتمع المعلومات » الى مضاعفة البيانات والمعلومات المجهزة والمعرفة المستخدمة فى الحكم ، قد تصبح معرفة حقيقة ما يجرى أصعب بالنسبة لكل الناس ، بما فى ذلك القادة السياسيين .

لقد كتب الكثير عن الطريقة التى يحرف بها التليفزيون والصحافة الصورة التى نصنعها لأنفسنا عن الواقع ، سواء بشكل متعمد أو نتيجة للرقابة أو حتى بشكل غير ارادى تماما . ويثير المواطنون الواعون قضية موضوعية ما ينشر من خلال وسائل الاعلام المطبوعة والالكترونية ، الا أن هناك مستوى أعمق من التحريف لم ينل بعد حظا يذكر من الدراسة والفهم والتحليل .

فى الأزمات السياسية التى تهدد الديمقراطيات ذات الاقتصاد المتقدم سيتم استخدام « تكتيكات المعلومات » من قبل كل من يعنيه الأمر من السياسيين والبيروقراطيين والعسكريين وجماعات الضغط الاقتصادية ، فضلا عن المدد الصاعد من جماعات المواطنين . أى أنهم سيقودون « لعبة السلطة » مستخدمين وسائل قائمة على التلاعب بالمعلومات ، على أن يتم ذلك أساسا قبل أن تصل هذه المعلومات الى وسائل الاعلام .

وسوف تكتسب هذه التكتيكات أهمية كبرى فى الحياة السياسية نظرا لتراكم البيانات والمعلومات فى أجهزة الكمبيوتر قبل تدفقها منها فى دفعات كبيرة .

ولكن قبل محاولة فهم التقنيات المتطورة التي ستمارس تأثيرها في المستقبل ، يجدر بنا أولاً فحص الطرق التي يستخدمها أفضل المتبارين نجاحاً في ساحة السلطة الآن . هذه التقنيات « التقليدية » لا تدرس في أى مدرسة وإنما يطبقها المتبارون الأذكىء بشكل حدسى على مسرح السلطة السياسية ، دون أن يتم قط تكويد قواعدها أو صياغتها بشكل منهجى .

وطالما لم يتم وضع هذا التقنين بشكل واضح ، فإن كل ما نقوله عن « شفافية الدولة » و « المواطن المطلع » و « حق الجمهور فى المعرفة » لن يعدو أن يكون نوعاً من البلاغة ، لأن تكتيكات المعلومات نمس بعض أهم مفاهيمنا الديمقراطية وأكثرها أساسية .

أسرار عن البرسيم وعمليات تسريب موجهة :

فى يوم ٤ يوليو ١٩٦٧ وقع الرئيس ليندون جونسون فى البيت الأبيض « قانون حرية المعلومات » ، وخلال الاحتفال الذى أقيم بمناسبة التوقيع أعلن الرئيس الأمريكى أن « حرية المعلومات من الحيوية بحيث لا يجوز تقييدها إلا لدواعى الأمن القومى ، وليس لرغبات مسئولى الدولة أو المواطنين » .

وبمجرد أن انتهى جونسون من كلمته سأل أحد الصحفيين إذا كان يمكنه الحصول على نسخة من المسودة الأصلية لتلك الكلمة . وكان طلب الصحفى هو أول طلب يقدم فى ظل الحريات الجديدة التى يكفلها القانون .

ورفض جونسون الطلب ببرود .

ويعتبر « تكتيك السرية » أقدم تكتيكات المعلومات وأكثرها انتشاراً ، وتصنف الحكومة الأمريكية حالياً حوالى ٢٠ مليون مستند سنوياً تحت عنوان « سرى » ، وأغلبية هذه المستندات لها صفة عسكرية أو دبلوماسية وإن كان بعضها فقط قد يسبب حرجاً للإدارة العليا . وإذا كانت هذه الممارسة قد تبدو غير ديمقراطية بل نوعاً من النفاق ، فإن أغلبية البلدان الأخرى تذهب الى أبعد من ذلك بكثير ، إذ تعتبر الأرقام الخاصة بمحصول البرسيم والاحصائيات السكانية من أسرار الدولة . وأحياناً قد تسلك بعض الحكومات سلوكاً يتسم بنزعة تشكك وارتياب مرضية بحيث يعتبر كل شىء سرّاً بشكل مسبق ، فيما عدا إذا كان هناك تصريح نشر خاص بذلك .

والسرية بالطبع هي إحدى الأدوات المألوفة للقمع والفساد ، وإن كان لها أيضا مبرراتها وفضائلها . ففي عالم حافل بقيادة عسكريين مثيرين للقلق وبساسة تربطهم علاقات بعالم المخدرات وبمهوروسين دينيين يدعون إلى القتل ، يصبح من الضروري الالتزام بالسرية للحفاظ على الأمن العسكري . ومن ناحية أخرى فإن للسرية ميزة كبرى ألا وهي أنها تتيح للمسؤولين أن يقولوا أشياء لا يجرون قط على نطقها أمام كاميرات التلفزيون - بما في ذلك أشياء يتعين قولها . فبفضل السرية يستطيعون انتقاد سياسات رؤسائهم دون إحراجهم علنا أو التوصل إلى حل وسط مع خصوم أو أعداء . إن معرفة كيف ومتى تستخدم السرية هي إحدى المهارات الرئيسية لكل من رجل الدولة والبيروقراطي .

كما أن السرية هي التي تتيح إمكانية استخدام تكتيك المعلومات الآخر الذي لا يقل عنها انتشارا والذي يعد أداة تقليدية أخرى من أدوات السلطة ، ألا وهو « التسريب الموجه » للمعلومات .

بعض الأسرار تظل كذلك وبعضها يتم تسريبه . وعندما يتسرب سر بشكل غير مقصود فمعنى ذلك ببساطة أنه سر لم يحسن كتمانته . وهو احتمال يدفع المسؤولين أحيانا إلى ردود فعل جنونية . فعلى سبيل المثال يقال إن مسئولا في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية تساءل قائلا : « لماذا يتعين علينا إرسال تقديراتنا عن الصين للقيادات العسكرية الأمريكية فيما وراء البحار ، يدعى أن العمليات تدور هناك ؟ فهناك أيضا تتم عمليات التسرب » . والخلاصة أنه من الأفضل الاحتفاظ بالمعلومات السرية بدلا من إرسالها إلى من يحتاجونها .

وعلى النقيض ، تمثل عمليات « التسريب الموجه » صواريخ معلوماتية يتم إطلاقها عن عمد لتصيب أهدافا محددة .

ففي اليابان حققت بعض حالات « التسريب الموجه » نتائج مذهلة . لقد أتاحت فضيحة ريكروت - كوزموس المالية ، التي أدت في عام ١٩٨٩ إلى سقوط رئيس الوزراء الياباني نوبورو تاكاشيتا - فرصة عظيمة لمنظمى عمليات التسريب في مكتب النائب العام يوسوكي يوشيناجا للقيام بحملة ماهرة لتغذية الصحافة اليومية بشكل منتظم بالمعلومات السرية . وكتب تاكاشي كاكوما وهو مؤلف لعدة كتب عن الفساد في اليابان يقول : « إنني واثق أن التحقيق كان سيتوقف لولا المعلومات التي تم تسريبها إلى الصحافة » .

كان الصحفيون يتلقون فى لحظات محسوبة بعناية دقات محددة من المعلومات ، التى كانت بمثابة أجزاء من عملية تلحين ايقاعى شديد الانضباط تمارسه سلطات التحقيق .

فلقد حال وصول هذه المعلومة التفصيلية أو تلك الى الصحافة دون تدخل كبار المسؤولين فى وزارة العدل لايقاف التحقيقات ولحماية الشخصيات المهمة فى حكومة تاكيشيتا وفى الحزب الديمقراطى الليبرالى . ولولا عمليات التسريب الموجهة تلك ربما كانت الحكومة ستظل باقية .

وفى فرنسا لعبت عمليات التسريب الموجه دورا سياسيا مهما ومعترفا به تاريخيا . تشير احدى وثائق البيت الأبيض ، فى معرض ذكرها للصعوبات التى عانت منها فرنسا للخروج من حرب الهند - الصينية ، الى أن « عمليات التسريب والتسريب المضاد كانت عادة تكتيكا مقبولا من تكتيكات السياسة الداخلية ٠٠٠ حتى التقارير والأوامر المتعلقة بالحرب والشديدة السرية كانت تنشر بحذافيرها فى صحافة الأحزاب السياسية » .

أما فى لندن فإن عمليات التسريب منتشرة لدرجة انها ولدت مناخا من الريبة والتشكك يضر بالتجديد والابتكار على حد قول جيفرى باتى وزير التجارة والصناعة البريطانى . ويؤكد باتى أن المسؤولين يترددون فى التعبير عن أية أفكار جديدة خوفا من أن يتم تسريبها فى الحال مما قد يعرض صاحبها للسخرية قبل أن يتاح لاقتراحه أية فرصة للدراسة والتقييم .

ويضيف الوزير البريطانى قائلا : « لكن اذا لم يوجد من يفكر ، وهو ما يؤدى أجلا أو عاجلا الى التفكير بصوت عال ، فلن تكون هناك أفكار جديدة ولا حتى تجديد للأفكار القديمة » .

واتخذ الخوف من عمليات التسريب فى واشنطن أبعادا فويا حقيقية بعد أن أجبرت عمليات التسريب الموجهة ، غير المعروفة مصادرها حتى الآن ، ريتشارد نيكسون على الاستقالة من رئاسة الولايات المتحدة . وفى هذا الصدد يقول ديف جيرجن ، وهو مسئول سابق عن العلاقات العامة فى البيت الأبيض : « منذ ١٥ عاما كان مساعدو الرئيس لا يتخرجون من كتابة تقارير صريحة والتعبير عن اختلافهم مع زملائهم - أو مع الرئيس - حول موضوعات مهمة . ولكن بعد فضيحة ووترجيت اختفى

كل ذلك ، فسرعان ما تعلم الجميع ألا يكتبوا ما لا يحبون أن يجدوه في الصفحة الأولى في جريدة واشنطن بوست . . . وأصبح الشعار : لا تقولوا شيئا مثيرا للجدل أو اللبس في وجود أكثر من شخص واحد . »

ويشير هذا المسئول السابق الى أن ذلك يؤدي الى نتيجة عجيبة وهي أنه « عندما تكون القضايا المطروحة غير ذات بال حقا ، تتولى دراستها جيوش من البيروقراطيين ، في حين كلما كانت القضية خطيرة قل عدد من يتولونها ، والسبب في ذلك قد يكون فقط الخوف من عمليات التسريب » .

وبالطبع فإن نفس المسئولين الذين يلعبون مدبري عمليات التسريب يكونون هم أنفسهم أفضل منظمي هذه العمليات في كثير من الأحيان . فهنري كيسينجر عندما كان مستشارا للأمن القومي في البيت الأبيض قرر ذات يوم وضع هواتف معاونيه تحت المراقبة لكي يتأكد هل يسربون معلومات محرجة للمصحافة أو الكونجرس . ولكن كيسينجر نفسه كان ولا زال أستاذاً في التسريب .

في الحروب السياسية والبيروقراطية لا تمثل السرية وعمليات التسريب المنظمة سوى أكثر تكتيكات المعلومات شيوعا واستخداما وان كانت ليست أكثرها أهمية .

المصدر المقنع :

يتطلب انتقال أى بيانات أو معلومات أو معرفة من نقطة الى أخرى ما يلي :

- ١ - مصدر أو مرسل .
- ٢ - مجموعة من القنوات أو الوسائط لنقل الرسالة .
- ٣ - جهة مستقبلية . ثم
- ٤ - رسالة بالطبع .

ومن ثم يستطيع المشاركون في لعبة السلطة التدخل عند كل عنصر من هذه العناصر .

• ولنر أولا المرسل •

عندما نجد فى بريدنا رسالة فان أول ما نريد معرفته هو شخصية المرسل • ففى الواقع تمثل هوية المرسل سمة أساسية لأية رسالة • لأنها تساعدنا ضمن أشياء أخرى على تحديد المصادقية التى يمكن أن نوليها للرسالة •

وهو ما يفسر انتشار استخدام « تكتيك المصدر المقنع » • فتجمعات المواطنين التى ترسل الملايين من طلبات جمع الأموال ، معلنة أنها مستقلة سياسيا ، قد تكون فى حقيقة الأمر ممولة سريا من أحد الأحزاب وتحت سيطرته • كما يمكن للجنة عمل سياسى ذات اسم جذاب أن تكون أداة لوكيل مصالح اقتصادية جشعة • وقد تعمل منظمة ذات أهداف وطنية - ظاهريا - فى خدمة بلد أجنبى • فوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (س • آى • ايه) وأجهزة المخابرات السوفيتية (كى • جى • بى) تقدم الأموال سرا لمطبوعات ودور نشر ونقابات ومؤسسات أخرى فى البلدان التى تهمها حيث تعمل على إقامة جمعيات ومنظمات صداقة • ان تكتيك « المصدر المقنع » هو الأسلوب الأساسى لتجمعات عديدة تقوم بدور الواجهة الأمامية وهى تمثل فى الواقع كل الألوان السياسية الممكنة •

وهناك طرق عديدة لاختفاء مصدر الرسالة ومواقع متنوعة يتم فيها ذلك ، ابتداء من قاعات مجالس الإدارة الى زنازانات السجون •

لقد روت قاتلة سجيئة كيف نجحت فى أن تحرك دعوى قضائية أمام المحكمة العليا ضد أحد الحراس ، كان لا يكف عن مضايقتها • قالت انه كان بإمكانها أن توجه شكوى مكتوبة لمدير السجن ولكن اذا علم الحارس بها كان سيزيد ذلك من شقائها • كما كان بوسعها أن تكتب مباشرة الى أحد المسؤولين السياسيين لابلغه عن المعاملة السيئة التى هى ضحيتها ، وأن تطلب منه الضغط على مدير السجن كى ينقل الحارس • غير أن هذه الخطوة كانت تنطوى على مجازفة أكبر من سابقتها •

ثم أضافت السجيئة فى عبارة تستحق أن تذكر « لحسن الحظ ، السجون مليئة بالمثاليين ، وبالتالي تمكنت من العثور على سجيئة أخرى كتبت الى المسئول نيابة عنى » • ومعنى ذلك أنها أخفت المصدر الحقيقى للرسالة •

وفى الشركات كما فى الدولة تمارس القيادات فى كل مكان تنويعات من هذه اللعبة . فعندما يقوم مرؤوس باستخدام اسم رئيسه (غالبا دون اذنه) ليحصل على مزية ما فانه بذلك يستخدم تكتيك المصدر المقنع .

ثمة مثال أصبح متعارفا عليه : ففى عام ١٩٦٣ نجحت طريقة المصدر المقنع فى التأثير على السياسة الأمريكية أثناء حرب فيتنام ، وذلك عندما أعد روبرت مكنمارا وزير الدفاع والجنرال ماكسويل تيلور تقريرا يؤكدان فيه للرئيس والشعب الأمريكى أنه « ممن الممكن سحب الجزء الأكبر من العتاد العسكرى الأمريكى » بنهاية عام ١٩٦٥ .

وكان يعزز هذا التوقع بيانات يفترض أنها واردة من سايجون . ولكن ما كان يجله كل من وجه اليه هذا التتير ، أن جزءا كبيرا من المعلومات التى كان تاريخها ومكان صدورها سايجون قد نمت صياغتها ، فى الحقيقة ، فى واشنطن ثم أرسلت الى فيتنام ، ومن هناك عادت الى واشنطن لتبدو وكأنها مستندات واردة من مسرح الأحداث . وكان هدف المناورة فى هذه الحالة منح هذه البيانات مصداقية مختلفة .

وهناك رسائل أخرى ذات مصدر مقنع هى فى حقيقة الأمر مزورة بالكامل .

ونادرا ما يستخدم هذا النوع من الرسائل فى الحرب البيروقراطية اليومية وان كان معروفا تماما فى مجال السياسة الدولية ، حيث أثرت أحيانا بعض المستندات المزورة على مجرى التاريخ - مثل « برقية زيمر مان » التى أسهمت فى دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الأولى .

وفى عام ١٩٨٦ أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أن الوثيقة التى تدعى عرض ما دار فى اجتماع « سرى » عقد فى البنجابون وثيقة زائفة . وطبقا للنص المطعون فى صحته فان وزير الدفاع آنذاك كاسبر واينبيرجر أكد خلال هذا الاجتماع أن مبادرة الدفاع الاستراتيجى « ستمنح الولايات المتحدة [٠٠٠٠] القدرة على تهديد الاتحاد السوفيتى بضربة قاضية » .

وإذا كانت هذه المقولة صحيحة فان ذلك كان كفيلا بتدعيم الحجج السوفيتية ضد المشروع .

لكن الوثيقة كانت مزورة . ولقد تم توزيعها فى ألمانيا الغربية (بواسطة السوفييت افتراضا) لخدمة الحملة العامة المعارضة للبرنامج الأمريكى . وكانت قد ظهرت وثيقة مزيفة أخرى تتناول الموضوع نفسه فى الصحافة النيجيرية .

ولقد ظهرت فى واشنطن مؤخرا وثيقة مزيفة مناهضة لليابان . وذلك عندما قرأ توم مكميلان عضو الكونجرس أمام مجلس النواب الأمريكى ما قدمه على أنه « مذكرة حكومية يابانية داخلية رفيعة المستوى » .

وكان النص ، المفترض أنه موجه لرئيس الوزراء من « مساعده الخاص للتنسيق السياسى » ، يوصى بتوجيه الاستثمارات اليابانية فى الولايات المتحدة نحو دوائر انتخابية معينة حيث يمكن أن تستخدم للتأثير على السياسة الأمريكية .

ولم يكن هناك أفضل من هذه المذكرة لانكاء الحملة المناهضة لليابان فى الولايات المتحدة . لكن اتضح أن الوثيقة مختلفة . وتم فى النهاية تحديد مصدرها وتبين أنه رونالد مورس أحد المسئولين عن البرنامج الآسيوى فى مركز أبحاث وودرو ويلسون . وأكد مورس أنه كتب الوثيقة لكى يوضح بطريقة درامية ما كان يعتبره ممارسات جارية بالفعل من جانب اليابانيين . كما ادعى أنه نبه الذين أطلعهم عليها الى أنها وثيقة خيالية .

طعنات فى الظاهر وقنوات خلفية :

كل الرسائل تمر عبر قنوات ، غير أن بعض القنوات أكثر طبيعية من غيرها .

وتعلم أية قيادة أن قائمة الذين يستقبلون الرسائل تمثل أداة سلطة نظرا لأنها تحدد من سيتلقى مستندا ما ومن لن يتلقاه . أن ترك شخص ما « خارج الدائرة » يعد طريقة لتكبير يديه ، وأحيانا ما يكون ضحية هذه الطريقة هو أعلى مسئول فى المكان .

عندما كان جون كيلي سفيراً للولايات المتحدة فى بيروت كان يتصل مباشرة بمجلس الأمن القومى التابع للبيت الأبيض ، مستخدماً

قنوات اتصال خاصة بالـ (سى . آى . ايه) بدلا من القنوات الرسمية المعتادة لوزارة الخارجية . ومعنى ذلك أنه كان يتخطى رئيسه المباشر ألا وهو جورج شولتز وزير الخارجية حينذاك .

وأثناء إقامته فى واشنطن التقى كيلي كثيرا بأوليفر نورث وأعضاء آخرين فى مجلس الأمن القومى بخصوص خططهم لمبيع الأسلحة لايران مقابل الإفراج عن الرهائن وهى الخطة التى لم يوافق عليها شولتز .

وعندما علم شولتز بتصرفات كيلي فى بيروت انتابه حنق شديد حتى أنه احتد على السفير علانية ، وحظر قطعيا على العاملين فى وزارة الخارجية استخدام قنوات أخرى غير قنوات الوزارة إلا بتصريح صريح من الرئيس أو منه شخصيا . لكن من غير المرجح أن تنجح مثل هذه الأوامر فى استبعاد هذا النوع من الممارسة نهائيا . فالقنوات الخلفية ذات نفع كبير فى صراعات السلطة .

وعندما علم لى هاميلتون - عضو الكونجرس ورئيس لجنة الاستخبارات بمجلس النواب - بهذه الواقعة لم يتمالك سخطه وصاح : « لا أعتقد أنني سمعت من قبل عن حدوث شيء كهذا - مثل هذا التخطى الكامل لوزير خارجية أمريكى ! » .

قد يكون الغضب قد غشى ذاكرته ، لأنه فى الواقع قد حدث الشيء نفسه تماما عندما اتصل سفير الولايات المتحدة فى باكستان سرا بمجلس الأمن القومى دون المرور بوزير الخارجية . وكان هنرى كيسينجر - رئيس مجلس الأمن القومى حينذاك - هو الذى أقام هذه القناة الخلفية . واستخدم كيسينجر هذه القناة للتحضير لمهمة الرئيس نيكسون السرية فى الصين التى انتهت بإعادة العلاقات بين البلدين .

وكان هنرى كيسينجر ممارسا متحمسا لعمليات الاتصال عبر القنوات الخلفية ، شغوبا دائما بالاحتفاظ بالمعلومات فى يده وإبعاها عن النظام البيروقراطى الرسمى . ولقد طلب ذات يوم من وليم بورتز - سفير الولايات المتحدة فى كوريا الجنوبية - الاتصال به مباشرة دون المرور برئيسه الرسمى وليم روجرز وزير الخارجية آنذاك ، زاعما أنه حصل على موافقة الرئيس على ذلك .

وسجل بورتز رد فعله فى مذكراته حيث قال : « ها هى دائرة نيكسون - كيسينجر الدبلوماسية السرية بشفرتها ورموزها السرية

وغيرها ٠٠ اذا كان الرئيس قد وافق على خلق شبكة سرية من السفراء تحت اشراف مستشاره للأمن القومي ، بدون علم وزير الخارجية ، فمعنى ذلك أن شيئاً جديداً تماماً يحدث فى التاريخ الأمريكى ٠٠ ولقد انتهيت الى اننى مجرد فلاح جاهل ، وأن ما يحدث ليس من شأنى ، ولم أتحرك » .

وخلال مفاوضات اتفاقية « سالت » مع السوفيت ، كان يرأس الوفد الأمريكى فى جنيف جيرارد سميث . ولكن كيسينجر ورؤساء هيئة الأركان المشتركة فى البنتاجون أقاموا قناة اتصال خاصة مع بعض أعضاء الوفد من غير علم سميث .

كما كانت لكيسينجر صلة مباشرة مع موسكو ، متخطيا بذلك وزارة الخارجية ، حيث كان يبعث برسائل للمكتب السياسى عن طريق السفير أثنائى دوبرينين بدلا من امرارها عبر القناة الطبيعية لمسئولى وزارة الخارجية الأمريكية ونظرائهم فى وزارة الخارجية السوفيتية . وفى موسكو كان بعض أعضاء المكتب السياسى وسكرتارية الحزب والسلك الدبلوماسى فقط يعلمون بوجود مثل هذا التبادل غير الرسمى .

غير أن أشهر مثال لاستخدام تكتيك الالتفاف وأكثرها أهمية من الناحية التاريخية هو مثال المفاوضات التى أسهمت فى تفادى حرب عالمية ثالثة .

حدث ذلك أثناء أزمة الصواريخ السوفيتية فى كوبا . فبينما العالم كله يحبس أنفاسه ، تبادل الرئيس كنيدي ورئيس الوزراء السوفيتى خروتشوف العديد من الرسائل الرسمية . كانت الأرضى الأمريكية مهددة بشكل مباشر وكان كنيدي قد أمر بفرض حصار بحرى على كوبا . وفى ساعات التوتر التصوى تلك ، قام خروتشوف بإرسال الكسندر فومين - الممثل الرئيسى لـ « كيه . جى . بى » فى واشنطن - للاتصال بالصحفى الأمريكى جون سكاللى الذى كان فومين قد التقى به من قبل .

وفى اليوم الرابع للأزمة وبينما الخطر يتفاقم من ساعة الى أخرى ، سأل فومين اذا كان سكاللى يعتقد أن الولايات المتحدة ستتعهد بعدم غزو كوبا فى حالة سحب السوفيت لصواريخهم وقاذفاتهم . وكانت هذه الرسالة التى نقلها الصحفى الى البيت الأبيض منعطفا حاسما فى الأزمة .

طريقة القناة المزدوجة :

غير أن مثل هذه الاستخدامات لتكتيك الالتفاف والقناة الخلفية تظل بالرغم من كل شيء ، بسيطة مقارنة بالطريقة الأكثر تطوراً والتي يمكن تسميتها « تكتيك القناة المزدوجة » . وهى تتلخص فى توجيه رسائل ذات مضامين متباينة بل ومتناقضة عبر قناتين مختلفتين ، وذلك لاختبار ردود أفعال المتلقين أو لاثارة البلبلة والنزاع بينهم .

أثناء المفاوضات الخاصة بنظم الصواريخ المضادة للصواريخ لجأ كل من كيسيونجر وأندريه جروميكو وزير الخارجية السوفيتية مرتين إلى استخدام قناة خلفية لكى يتفادى كل منهما التسلسل الهرمى الوظيفى الخاص به . وخلال هذه المحادثات ، وبالتحديد فى مايو ١٩٧١ وأبريل ١٩٧٢ شك كيسيونجر فى أن الروس يستخدمون ضده تكتيك القناة المزدوجة .

وبعد ذلك بسنوات كتب أركادى شيفشينكو المساعد السابق لجروميكو ، والذي لجأ الى الولايات المتحدة ، فى مذكراته أن شكوك كيسيونجر لم يكن لها أساس فى الواقع . إذ لم تكن هناك مناورة مقصودة بل خلط نتيجة أن أحد الممثلين السوفيت تصرف « طبقاً لتعليمات قديمة لموسكو لأنه لم يكن على علم بالتعليمات الأحدث » . لا يهم هنا أن يكون ما افترضه كيسيونجر صحيحاً أم لا ، إنما الواضح أن تكتيك القناة الضلالية والقناة المزدوجة من التكتيكات الواسعة الاستخدام فى مناورات السلطة .

الطرف المتلقى :

على الطرف الآخر من عملية الاتصال توجد أيضاً طائفة مدهشة من الألعاب الصغيرة لدى المتلقين .

ويعتبر تكتيك الوصول أكثرها شيوعاً وهو يتلخص فى محاولة مراقبة كل ما يصل الى رئيسك ومن ثم التحكم فى المعلومات التى يستقبلها . وهى طريقة معروفة على كافة المستويات ابتداء من السكرتيرة البسيطة الى المسؤولين فى أعلى المناصب . ان ما يثيره حق الوصول من صراعات ومنازعات من الانتشار بحيث لا يوجد ما يدعو الى التوسع فى هذا الموضوع .

ثم يأتي بعد ذلك تكتيك « من يحتاج أن يعرف ؟ » . وهو التكتيك المفضل عند أجهزة المخابرات وشبكات الارهابيين والحركات السياسية السرية ، حيث يتم تقسيم البيانات والمعلومات والمعرفة الى فئات ولا يتم ارسالها الا الى متلقين معينين لديهم صلاحية « من يحتاج أن يعرف » .

وفى الجانب المقابل يوجد نقيض هذا التكتيك ألا وهو تكتيك من « لا يحتاج أن يعرف » . ويوضح وزير سابق فى البيت الأبيض هذا المفهوم على النحو التالى :

« هل ينبغي لى كمستول فى البيت الأبيض أن أعرف هذا الشئ أو ذاك ؟ وإذا علمته هل يعنى ذلك انه على أن اتخذ اجراء ما ؟ والشخص الذى أبلغنى به ألن يذهب الى شخص آخر ويقول له : « لقد ناقشت هذا الموضوع مع البيت الأبيض ؟ » ان ذلك يمكن أن يورطنى فى نزاع قدر بين طرفين آخرين بشأن شئ لا أعلم عنه شيئا ولا علاقة لى به [.....] لقد كان هناك الكثير مما كنت أفضل ألا أعرف عنه شيئا » .

ويستخدم الرؤوسون أيضا تكتيك « من لا يحتاج أن يعرف » لحماية رؤسائهم . فاذا لم يبلغ الرئيس بالمعلومات فانه يستطيع أن يدفع بالجهل بالموضوع اذا ساءت الأمور .

ولقد انتشرت فى واشنطن مزحة ذات دلالة أثناء التحقيق فى فضيحة إيران جيت . تقول المزحة :

سؤال : « الى كم شخص يحتاج تركيب مصباح كهربى فى البيت الأبيض ؟ » .

الاجابة : « لا احد . انهم يحبون ابقاء ريجان فى الظلام » .

كما يوجد أيضا تكتيك « الجبر على المعرفة » المشهور أكثر باسم « تكتيك المظلة » . فى هذه الحالة ، يضمن المتبارى فى معترك السلطة أن شخصا آخر قد أحيط علما بشئ ما - وذلك بتوجيه مذكرة اليه مثلا - بحيث اذا ما ساءت الأمور فعلى متلقى المذكرة أن يتقاسم المسؤولية .

التلاعب بالرسالة :

ان كتل البيانات والمعلومات والمعرفة التى تغذى كل يوم مصنع تفكير الدولة تتيح الفرصة لعدد من المناورات الخادعة (التى أحيانا ما تخدم المخادع نفسه) . الا أن المساحة لا تسمح بالاستمرار فى

تصنيف هذه الحيل وذكر أمثلة لها وسنكتفى بالإشارة الى بعضها فى شكل موجز .

– تكتيك الحذف : نظرا لأن مجال السياسة من أغنى المجالات بالصراع فان الرسائل السياسية تتعرض أكثر من غيرها الى عملية انتقاء واعية ومقصودة . فتظهر بها فراغات فى الأماكن التى قرر أحدهم ضرورة تطبيق تكتيك الحذف ، وذلك بإلغاء بعض الوقائع ذات الدلالة أو التى لا تؤيد النظرية التى يدافع عنها .

– تكتيك التعميم : هنا يتم تغطية التفاصيل الكفيلة بإثارة معارضة بيروقراطية أو سياسية بطلاء من التجريد غير المحسوس . وتحفل البيانات الدبلوماسية بأمثلة من هذا التكتيك . وهو ما يفسر الصداغ النصفى الذى غالبا ما تسببه قراءة هذه البيانات .

– تكتيك التوقييت : الطريقة الأكثر شيوعا هنا هى تأخير الرسالة الى اللحظة التى لا يكون لدى المرسل اليه أية فسحة من الوقت للقيام برد فعل ، فمثلا يتلقى أعضاء الهيئات التشريعية كما ضخما من المستندات والوثائق الخاصة بالميزانية ، ومن المفترض أن يقرروا شيئا بشأنها خلال بضعة أيام – قبل أن يتمكنوا من استيعابها وتحليلها بفهم وفطنة . كما أنه من المعروف عن كاتبى الخطب فى البيت الأبيض أنهم يعتمدون تسليم مسودات الخطب الرئاسية فى آخر لحظة ممكنة حتى لا تتاح للمسؤولين الآخرين فسحة من الوقت لتعديل أو تنقيح النصوص .

– تكتيك التنقيط : هذه المرة ، بدلا من تجميع البيانات والمعلومات والمعرفة فى مستند واحد يتم تجزئتها وإرسالها فى شكل جرعات صغيرة موزعة على فترات زمنية متباعدة . وتكون محصلة ذلك هى تشويش السياق الاجمالى للوقائع ، بحيث يصبح من الصعب على المتلقى ادراكه .

– تكتيك الموج العالى : عندما يشكو شخص ما من أنه لا يتلقى أية معلومات يقوم اللاعب الماهر بإرسال شحنة أوراق كبيرة دفعة واحدة الى الشاكى ، بحيث لا يكون لدى هذا البائس أية فرصة للاستدلال على الحقائق الجوهرية فى كل هذا الزيد .

– تكتيك الغموض والخلط : يقضى هذا التكتيك بتغليف بعض الوقائع الصحيحة بسحابة من الشائعات الغامضة بحيث لا يستطيع المتلقى تمييز الحقائق من الشائعات .

- تكتيك الصدمة المرتدة : هنا يتم نشر نبأ كاذب فى بلد بعيد وتقوم الصحافة الوطنية بترديد هذا النبأ . هذا الأسلوب تستخدمه أجهزة الاستخبارات والدعاية . ولكن أحيانا قد تحدث الصدمة المرتدة - أو تكاد أن تحدث - دون أن تكون مقصودة .

ذات يوم قامت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية بنشر مقال من صنعها عن ارهابى منظمة الألوية الحمراء فى الصحافة الايطالية . ولفت النص الانظار فى الولايات المتحدة وتم تناوله فى كتاب كان ألكسندر هيج - وزير الخارجية الأمريكية حينذاك - يقرأ نسخته التجريبية . وعندما أشار هيج الى هذا الجزء من الكتاب فى مؤتمر صحفى أضيفت تعليقات هيج الى النسخة النهائية للكتاب . ان عملية الاسناد والارجاع غير المباشر أقل ندرة مما نتصور .

- تكتيك الكذبة الكبرى : ترجع شهرة هذا التكتيك لجوزيف جوبلز وزير الدعاية النازى . وهو يعتمد على أن الكذبة عندما تكون ضخمة يسهل تصديقها عن أى عدد من الأكاذيب الصغيرة العادية . وفى هذا الاطار يمكن تصنيف التقرير السوفيتى الذى نشرته موسكو عام ١٩٨٧ والقاتل بأن وباء الايدز العالمى هو نتيجة تجارب الحرب البيولوجية التى تدور فى ولاية ميريلاند تحت رعاية الـ « سى . آى . ايه » . وبالرغم من انتشار القصة بشكل كبير فى العالم كله فان العلماء السوفيت يرفضونها تماما .

- تكتيك قلب المضمون : هذا التكتيك من التقنيات القليلة للتلاعب بالحقائق التى تتطلب قدرا كبيرا من الجرأة لأنها تقضى بقلب معنى الرسالة تماما . ولقد رأينا مؤخرا مثالا لذلك فى اسرائيل ، حيث كانت العلاقات بين اسحق شامير رئيس الوزراء وبين شيمون بيريز وزير الخارجية سيئة . وعند لحظة معينة أعطى شامير تعليمات لوزارة الخارجية بأن تبلغ جميع سفارات اسرائيل بأن بيريز ليس مخولا على الاطلاق بتشجيع عقد مؤتمر دولى لحل المشكلة العربية الاسرائيلية .

وعندما تلقت بطانة بيريز فى وزارة الخارجية رسالة شامير ألقت بها ببساطة فى سلة المهملات وأرسلت برقيات الى جميع السفارات تحمل النقيض تماما . وعندما سئل أحد كبار مسئولى وزارة الخارجية فيما بعد كيف أمكن حدوث ذلك ، أجاب : « كيف توجه لي هذا السؤال ؟ انها حرب » .

منافسات محترفي السياسة وكبار الخبراء :

عند فحص هذه القائمة الطويلة من التقنيات المستخدمة على نطاق واسع لتشويه وتزييف الرسائل التي تنقل عبر الإدارات ، يتضح أن قلة قليلة من التصريحات والرسائل و « الحقائق » سواء في العمل السياسي أو في ممارسة المسؤوليات الحكومية يمكن التسليم بصحتها . لا يوجد تقريباً شيء حيادي تجاه السلطة ، فالجزء الأكبر من البيانات والمعلومات والمعرفة المتداولة في دوائر الحكومة قد سبق لها أن تعرضت إلى معالجة سياسية ، لدرجة لو تساءلنا عن الاستفادة من ذلك ؟ واعتقدنا أننا وجدنا الإجابة قد لا نكون قادرين بعد على الوصول للحقيقة في هذه الدوامة .

وكل ذلك يحدث قبل مرحلة تدخل وسائل الاعلام التي ستقوم من جديد بمعالجة الحقيقة لتلائم احتياجاتها الخاصة - بمعنى تحريف « الوقائع » بشكل أكثر عمقا .

ان عواقب كل ذلك تمس لب العلاقة التي تربط الديمقراطية بالمعرفة . فمن الأمور المعترف بها بشكل عام أن الرأي العام المطلع هو أحد الشروط الضرورية للديمقراطية ولكن ما الذي يعنيه بالتحديد تعبير « مطلع » ؟ .

في كل أشكال الديمقراطية من الضروري تقييد مساحة سرية الدولة وتوسيع سبل وصول المواطنين الى الوثائق العامة ، ولكن ذلك لا يمثل سوى خطوات أولى وصغيرة على طريق الديمقراطية . . اذ يتعين ، في الواقع ، لفهم المستندات والوثائق معرفة الكيفية التي عولجت بها طوال الطريق الذي قادها من يد الى يد ومن مستوى الى مستوى ومن ادارة الى ادارة عبر الأحشاء البيروقراطية للدولة .

ان « المضمون » الكامل لأية رسالة لا يظهر على الورق ولا على شاشة الكمبيوتر . ففي الواقع قد يكون مضمونها الأساسي من وجهة النظر السياسية هو معرفة خطوات معالجتها السابقة .

والأكثر عمقا ودلالة من ذلك ، هو أن شيوع تكتيكات المعلومات يرمي بظلال الشك على ما يمكن أن يتبقى من الاعتقاد في « عقلانية » أعمال وأنشطة الحكم أو في أهلية القادة في اتخاذ قرارات « قائمة على الموضوعية » .

لقد كان ونستون تشرشل على حق فى رفضه للتقارير « التى تم فرزها وهضمها » ، ومطالبته بـ « الوثائق الحقيقية [٠٠٠٠] فى شكلها الأصيل » حتى يتسنى له استخلاص النتائج الخاصة به . بالطبع ، قد يكون مستحيلا بالنسبة لمتخذى القرار أن يقرأوا كل البيانات الخـام وكل المعلومات وأن يستوعبوا كل المعرفة المفترض أن تساعدهم فى اتخاذ قراراتهم .

إن ما رأيناه حتى الآن ليس سوى جزء صغير من حيل المهنة التى يستخدمها كل من محترفى السياسة الديماغوجيين فى صراعاتهم والخبراء فى بطانات كبار المسؤولين . ومن سيول الى استكهولم ومن بون الى بكين ، يعلم رجال السياسة والبيروقراطيون ، المطلعون على كل شيء ، حق العلم ، أن البيانات والمعلومات والمعرفة هى أسلحة قتالية محشوة ومستعدة للانطلاق فى هذه الصراعات من أجل السلطة التى تمثل لب الحياة السياسية .

ولكن ما « لا يعلمه » أغليبيتهم بعد هو أن الحيل والأساليب الميكافيلية لم تعد أكثر من ألعيب أطفال ، ذلك لأن قواعد الصراع من أجل السلطة تتغير فى هذه الفترة التى أصبحت فيها المعرفة « عن » المعرفة هى المصدر الرئيسى للسلطة .

وكما سنرى فأننا ندخل عصراً جديداً تفرض فيه « التكتيكات الأسمى » نفسها على هذه المصانع الفكرية التى نسميها الدول . الأمر الذى سيرتفع بكل سمات لعبة السلطة الى مستوى أعلى .

احصل الثالث والعشرون

التكتيكات الأسمى

فى عام ١٩٨٩ ، كانت الدوائر السياسية مسرحا « لسابقة » مرت غير ملحوظة ، ففى ذلك العام دخل جون سنونو الى البيت الأبيض وتولى منصب رئيس موظفى قصر الرئاسة ، وأصبح بذلك أول متخصص فى الكمبيوتر يحتل احدى قمم السلطة السياسية فى عالم يعج بالرتائق الالكترونية .

وقد حصل سنونو - الذى تخرج مهندسا ميكانيكيا - على درجة الدكتوراه من معهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا ، وسرعان ما اكتسب شهرة واسعة كشاب عبقري يستطيع اكتشاف أخطاء البرمجة فورا وتصحيحها وتفنيد النموذج الرياضى الذى تقوم عليه أية دراسة عن البيئة . وأيضا كان رأينا فى معتقداته السياسية فان سنونو يدرك تماما امكانات السلطة الكامنة فى الاعلاماتية .

قبل الانتقال الى واشنطن ، كان سنونو يشغل منصب حاكم ولاية نيوهامبشير . وعندما زودت هذه الولاية بنظام الكترونى للرقابة الضريبية والمالية ، طالب بعض المنتخبين المحليين بأن تتاح لهم سبل الوصول للبيانات المخزنة فى الوحدة المركزية للنظام . غير أن سنونو أهمل هذا المطلب معلنا أنهم « سيحصلون على ما نعتقد انهم فى حاجة اليه » .

وطبقا لما نشرته مجلة « تايم » ، كان سنونو « يريد تعديل توازن السلطة السياسية » وذلك « بالاحتفاظ بالبيانات الاعلاماتية المالية للولاية تحت يده » .

وفى نهاية المطاف اضطر حاكم الولاية أن يعطى ممثلا عن منتخبى الولايات كلمة سر تسمح له بالوصول الى بعض البيانات محل الخلاف (ولكن ليس الى كلها) .

وبالمثل ، عندما قضت إحدى محاكم الولاية بأحقية المواطنين في الاطلاع على الوثائق والمستندات العامة ونسخها ، أصر سنونو أن هذا الحكم لا ينطبق على البيانات التي تمت معالجتها بالكمبيوتر . لقد فهم الحاكم تماما مدى السلطة التي تمنحها المعرفة عن المعرفة .

سكان الاسكيمو والعمال الذهنيون :

بالرغم من كل شيء فإن الموقف الذي اتخذه سنونو في ولاية نيوهامبشير لم يكن بارعا ، لأن وضع ختم « سرى » على وثيقة أو منع الوصول اليها هو تكتيك قديم قدم العالم . فمن يريد السيطرة على البيانات والمعلومات والمعرفة لديه الآن أدوات جديدة أقوى ويعتمد الكثير منها على الاعلاماتية .

اننا في الواقع ، نشهد الانتقال الى مرحلة أعلى من الصراع من أجل السلطة حيث سيكون وجود هذا الصراع أقل وضوحا . وهو انتقال مرتبط بدرجة التجريد والتعقيد المتزايدة في المجتمع ككل ، والناجمة عن تطور الاقتصاد فائق الرمزية .

ولنأخذ مثال أجهزة الكمبيوتر : اننا الآن نستخدم الكمبيوتر في صناعة أجهزة الكمبيوتر . كما توجد هندسة برامج اعلاماتية بمساندة الكمبيوتر تعتمد على ما يمكن أن نسميه « برامج اعلاماتية أسمى » - أى برامج معدة لانتاج برامج اعلاماتية . وانطلاقا من هذه الحقائق يمكن تخيل أن التقدم في هذا الفرع من الهندسة سيسمح في المستقبل بانتاج « البرامج الاعلاماتية الأسمى » وهكذا دواليك نحو آفاق أبعد وأبعد ودرجات تجريد تتجه نحو ما لا نهاية .

وبالمثل ، انتشرت برامج جداول المقارنة على نطاق واسع في عالم الأعمال منذ بداية الثمانينيات . لقد سمحت هذه البرامج لمئات الآلاف من المستخدمين بترتيب الأرقام في أعمدة وصفوف ، كما في دفاتر المحاسبة ، والتعامل معها بسهولة ويسر . لأن هذه الجداول توضح اتوماتيكيا كيف يؤثر تعديل في رقم أو متغير ما على كبل العناصر الأخرى ، لقد عودت هذه الجداول جيلا كاملا على التفكير بطريقة « ماذا يحدث اذا ؟ » ، ماذا يحدث اذا رفعنا سعر منتج ما بنسبة ٢٪ ؟ أو اذا انخفض سعر الفائدة نصف نقطة ؟ أو اذا تمكنا من طرح المنتج الجديد في السوق قبل الموعد المحدد بشهر ؟ غير أن جداول المقارنة مثلها مثل الجداول التقليدية ظلت ثنائية الأبعاد ، مسطحة مثل رقعة الشطرنج .

فى عام ١٩٨٩ طرحت شركة لوتس - وهى المتخصصة الأولى فى العالم فى هذا المجال - برنامجا يمكنه تجهيز جداول مقارنة ثلاثية الأبعاد (1-2-3 Release 3.0) وهو ما يوازى فى مجال المحاسبة رقعة شطرنج تنتقل عليها القطع ليس على المستوى الأفقى فحسب وإنما الى أعلى وأسفل أيضا ، وبذلك يغدو من الممكن محاكاة التغيير فى شركة أو عملية ما بطرق أكثر تعقيدا وإحياء بمراحل . وسيتمكن المستخدمون من توجيه أسئلة من نوع « ماذا يحدث اذا ٠٠٠ ؟ » بطريقة أدق وأمهر وعلى مستوى أعلى بكثير .

ان النظام الجديد لخلق الثروة يتطلب قوة عمل مشبعة تماما بالرمزية . فالأفراد يتعرضون بشكل دائم لوابل من البيانات التى تصبها وسائل الاعلام وأجهزة الكمبيوتر والمستندات المكتوبة وأجهزة الفاكس والهاتف والأفلام والملصقات والاعلانات والمذكرات المختلفة والفواتير وآلاف المنبهات الرمزية الأخرى . كما يقضى الملايين وقتهم فى المشاركة فى اجتماعات وفى عرض الأفكار وفى التفاوض والاقناع أو فى التبادل بوسائل أخرى لبيانات مصورة . كل ذلك يؤدى الى تزايد « التكيف المعلوماتى » للجماهير .

وكما يكتسب سكان الاسكيمو حساسية كبيرة للاختلافات بين أنواع الجليد ، وكما يدرك المزارعون ، بشكل شبه حدسى ، تغيرات الطقس والثرية ، فان هؤلاء العاملين الذهنيين ينسجمون مع بيئتهم المعلوماتية .

ان هذا التطور والتعقيد المتزايد يجبر أصحاب السلطة على البحث عن أدوات متجددة وذات مستوى أعلى للاقناع أو السيطرة الاجتماعية أو كليهما .

ان الأقمار الصناعية وأجهزة الفيديو والاذاعة الموجهة لنطاق ضيق من المتلقين وشبكات الاتصال ذات الذكاء الخارجى واستطلاعات الرأى العام الفورية والمحاكاة والنماذج الرياضية والتكنولوجيات الأخرى المماثلة هى حاليا ضمن أدوات ترسانة الأوساط السياسية فى الدول المتقدمة . ويضاف الى ذلك وسائل جديدة للتلاعب بالمعلومات الاعلامية تجعل تكتيكات المعلومات التقليدية ، التى يمارسها السياسيون والبيروقراطيون ، تبدو تافهة وبدائية .

ان النظم الجديدة لخلق الثروة تغذى أدوات التلاعب التى يستخدمها رجال السياسة وممثلو الادارة للحفاظ على سلطتهم ، بحيث

لا تكف هذه الأدوات عن التحسن والاتقان تبعاً للتغيرات الشاملة التي تحدث للجماهير . وهو ما يلخص ما تعنيه التكتيكات الأسمى أو « الميتاكتيك » .

الحقيقة مقابل السلطة :

لكي نفهم ما يعنيه هذا التعبير بشكل أفضل يكفي التفكير في عالم الأعمال . أن السذج من المستثمرين يكتفون بتحليل « نتائج » شركة ما لتكوين فكرة عن ربحيتها وسلامة مركزها المالى . لكن الأرباح - كما تقول مجلة فوربتشن - « شأنها شأن المقانق [٠٠٠] يقدرها أكثر من لا يعرف سوى القليل عن قائمة مكوناتها » . وبالتالي لا يكتفى المستثمرون الأكثر دهاء بقراءة آخر سطر فى الحساب الختامى وإنما يحاولون معرفة ما يكمن وراء هذا السطر ، أى « نوعية الأرباح » .

انهم يفحصون الأرقام التى تضاف الى الأرقام والافتراضات التى ترتكز عليها هذه النتائج وكذلك النماذج الحاسبية والاعلاماتية التى تسمح بالحصول عليها . فالأمر يتعلق هنا بمستوى أعلى من التحليل يمكن اعتباره مثالا بسيطا للتحليل الأسمى أو « الميتا - تحليل » .

فعندما يكون معروفا أن جذرال موتورز تستطيع زيادة أرباحها (المعلقة) بشكل قانونى بما قيمته مليارا دولار سنويا ، وذلك عن طريق تعديل مدد استهلاك أصولها الصناعية وبتغيير طريقة تأثير ذلك على برنامج التقاعد الخاص بها وبالتلاعب فى القيمة المقدرة لمخزونها وبتعديل القيمة المفترضة للسيارات والمركبات التى تؤجرها إيجارا تمويليا ، يمكن بسهولة تخيل ما تستطيع أن تقوم به حكومة ما وأجهزتها المتعددة فى المحاسبة التابعة لها .

لا جدال فى أن الحكومات تلاعبت بحساباتها منذ اختراع المحاسبة ذات القيد المزدوج على أيدي أهالى فينيسيا فى القرن الرابع عشر . والحاصل أن هذا التلاعب ، الذى بدأ منذ اليوم الأول ، لا يؤثر فقط على الميزانيات ولكنه يتعدى ذلك الى كل أنواع البيانات والمعلومات والمعرفة الخ .

ان الجديد فى الأمر حاليا هو امكانية استخدام الكمبيوتر للمساعدة فى ذلك ، الا أن أجهزة الكمبيوتر تفعل أشياء مفيدة ومدهشة ،

فهى تزيد بشكل كبير من امكانات مهارة أصحاب القرار وتحسن من مستوى الفعالية فى العديد من الخدمات ، كما أنها تسمح بتكامل ودمج العديد من العمليات المعقدة .

وبفضل الثورة الاعلامية يمكن وضع نماذج لبعض المشكلات الاجتماعية بدقة كانت مستحيلة من قبل ، مثل مشكلة البطالة وزيادة تكاليف الخدمات الصحية والأخطار التى تهدد البيئة ، مما يتيح فهمها على نحو أفضل . كما يمكن تطبيق عدة نماذج على نفس الظاهرة ومن ثم فحص ودراسة تفاعلات وردود فعل عدد أكبر من العوامل . ويتم انشاء قواعد بيانات على مستويات غير مسبقة كما يجرى تحليل البيانات بطرق أكثر تطوراً ودقة .

وفى كل مكان يتأصل فيه النظام الجديد لخلق الثروة لا تستطيع الدولة وكذلك رجال الأعمال الاستغناء عن أجهزة الكمبيوتر . وان كان ذلك لم يكن أمراً مرغوباً فيه ، اذ كانت الحكومات أقل ديمقراطية قبل وصول أجهزة الكمبيوتر وغيرها من التكنولوجيات المتقدمة الأخرى .

غير أن السياسة تهتم بالسلطة وليس بالحقيقة . فالقرارات لا تبني على اكتشافات « موضوعية » ولا على فهم عميق للقوى المتصارعة ، التى يعمل كل منها لصالحه الخاص . وليس فى مقدور أجهزة الكمبيوتر استبعاد هذا الصراع المحتوم - والمفيد فى آن واحد - على السلطة . على النقيض من ذلك تنقل أجهزة الكمبيوتر هذا الصراع الى مستوى أعلى .

ان القادة السياسيين وكبار البيروقراطيين أنفسهم لا يقدرون مدى تبعيتهم للاعلامية ، وبالتالي الى أى حد ياتوا عرضة لأولئك الذين يحسنون التعامل مع الاعلامية . ويرجع السبب فى ذلك الى أن التعامل مع الكمبيوتر يتم غالباً فى أدنى مستويات التسلسل الهرمى للعمى للذهنى .

فنحن لا نرى قط رؤساء الدول أو زعماء الأحزاب يضربون على مفاتيح الكمبيوتر أو يتفحصون الشاشات . لكن فى الوقت نفسه نادراً ما يتخذ القادة قراراً لا يعتمد على بيانات تمت معالجتها ، فى لحظة أو أخرى ، بواسطة متخصصين فى الاعلامية ، سواء أكان هذا القرار يتعلق باختيار طائرة مقاتلة أم بالسياسة الضريبية .

ففى كل مرة يتعين فيها التصويت على سياسة ما أو اقرارها - سواء أكانت تتعلق بعدد الأسرة فى المستشفيات أم ضوابط الاستيراد أم فحص اللحوم - يتم تحليلها كيميا وترجمتها وصياغتها لتلائم معالجتها بالكمبيوتر .

وفى كل مرحلة من هذه العملية ، بدءاً من تكوين قاعدة البيانات الى طريقة تصنيف المعلومات فيها والبرامج الاعلاماتية المستخدمة ، تتعرض المعلومات لتلاعب بارع . - وغالباً - خفى ، بحيث لا يقارن بكل ما سبق أن تناولناه حتى الآن من تكتيكات المعلومات .

وعندما نضيف الى ذلك عمليات التحريف المتعمدة التى تحدث طبقاً للتكتيكات الأسمى التى يستخدمها السياسيون والقادة ممن يلعبون لعبة « حرب المعلومات » التى تحدثنا عنها فى الفصل السابق ، فأننا نتوصل الى النتيجة التالية :

ان المعرفة السياسية لا تصل الى أصحاب القرار الا بعد مرورها عبر مائة من المرايا المحرفة . وفى المستقبل ستعكس هذه المرايا نفسها مرايا أخرى .

الاصبع المختطفة :

يحفل الأدب العالمى بشكل متزايد بقصص « الجرائم الاعلاماتية » مثل اختلاس الأرصدة المصرفية والتجسس وزرع الفيروسات . الخ . وقد جسدت أفلام مثل « ألعاب الحرب » (War games) أخطار اختراق نظم الاتصالات وأجهزة الكمبيوتر التى تتحكم فى الأسلحة النووية . وطبقاً لتقرير نشر فى فرنسا ، اختطفت المافيا أحد مسؤولى شركة آى . بى . ام وقطعت احدى أصابعه لأنها كانت فى حاجة الى بصماته لاقتحام نظام أمن أحد أجهزة الكمبيوتر .

ولقد حددت وزارة العدل الأمريكية عشر طرق أساسية مستخدمة فى الجرائم الاعلاماتية . وهى تتضمن تعديل البيانات أثناء ادخالها فى الكمبيوتر ووضع تعليمات خفية فى برامج التشغيل والدخول «عنوة» الى نظام ما . ان « الفيروسات » ، التى كثر الحديث عنها ، تثبت لنا حقيقة ما تتعرض له وسائل الاتصال العسكرية والسياسية من أخطار تخريبية .

ولكن لم يهتم أحد ، حتى الآن ، بالطريقة التي يمكن لتقنيات مماثلة أن تؤثر على الحياة السياسية .

ففى أحد أيام عام ١٩٨٦ لاحظت جنيفر كوبر ، مساعدة اد زشاو عضو الكونجرس ، أن شاشة جهاز الكمبيوتر الخاص بها لا تنطق . وعندما نجحت فى تشغيله مرة أخرى كان قد اختفت منه مائتا رسالة . وبعد ذلك بأربعة أيام اختفت مئات الرسائل والعناوين من بطاقات كمبيوتر عضو الكونجرس جون ماكايين . وبعد استبعاد أى احتمال لخطأ فى التعامل مع البيانات أمرت شرطة الكونجرس فى واشنطن بإجراء تحقيق .

وطبقا لأقوال اد زشاو ، الذى كان قبل دخوله مجال السياسة قد أنشأ شركة للبرامج الاعلامية ، فإن « كل مكاتب الكونجرس يمكن اقتحامها على هذا النحو [٠٠٠] . وهو ما يحول الى العدم عمل أى عضو من أعضاء الكونجرس » .

وأشار الخبير ج ٠ ١٠ توجر فى مجلة انفورميشن اكيكيوتيف الى أن وجود ٢٥٠ ألف برنامج معالجة نصوص فى مكاتب المحامين الأمريكيين جعل من الممكن لأى محام دجال أن يحصل على معلومات تضر بخصمه وذلك باستخدام بيانات كمبيوتر هذا الخصم بشكل غير مشروع عن طريق جهاز الكترونى رخيص الثمن يمكن الحصول عليه من أى محل الكترونيات .

غير أن رجال السياسة والمسؤولين هم أكثر عرضة لمثل هذه الأعمال . فهناك آلاف من أجهزة الكمبيوتر ، التى يرتبط أغلبها فى شكل شبكة ، فى مكاتب ومنازل أعضاء الكونجرس وعلى طاوالات آلاف الموظفين الذين يديرون كل شىء ، ابتداء من حصص بعض المنتجات الى معايير السلامة الجوية . ان الوصول غير المشروع الى هذه الأجهزة والشبكات قد يسبب متاعب لا نهاية لها ويؤدى الى تحول السلطة بطريقة غير متوقعة .

كما يتزايد استخدام أجهزة الكمبيوتر فى الحملات الانتخابية ، وبالتالي يمكن أن تمارس هذه اللعبة الجديدة التى قد يستحيل كشفها فى صناديق الاقتراع نفسها .

شيرنوبل فى صناديق الاقتراع :

فى عام ١٩٨٧ ، وبعد ١٦ عاما من الديكتاتورية العسكرية جرت انتخابات عامة فى سيول بكوريا الجنوبية ، واتسمت المعركة الانتخابية بالشدّة والجشونة ، الا أنه تم التصديق على نتائجها فى نهاية المطاف . لكن بعض المراقبين السياسيين لاحظوا أشياء غير عادية فى سير العملية الانتخابية .

فقد ظل الهامش الذى تفوق به الحزب الفائز ، والذى وضح منذ النتائج الأولية ، بدون تغيير ، على نحو ملفت ، طوال الليل وفى كل المناطق التى تم فرز أصواتها . وأبدى مرشح معارض يتمتع بشعبية كبيرة تشككه فى حجم انتصاره هو نفسه فى اقليم كوانجو قائلا انه من المستحيل أن يحصل على ٩٤٪ من الأصوات ، مؤكداً أنه كان من المفترض أن يحصل ، فى أفضل الاحتمالات ، على ٨٠٪ فقط من الأصوات ، وسرعان ما بدأ الشك فى أن أحدا ما تلاعب ليس ببطاقات الاقتراع ولكن بأجهزة الكمبيوتر التى كانت تحصى البطاقات .

ولم يتم التأكد قط من صحة هذه الشكوك . غير أن ماجى فورد مراسلة صحيفة الفاينانشيال تايمز ذكرت - مستشهدة بأحد المحللين السياسيين فى واشنطن - أنه « من السهل للغاية وضع نموذج اعلاماتى لنتيجة انتخابات مقبولة منطقيا . ويمكن تحسين هذا النموذج وتهذيبه بأخذ الطريقة التى ينظر بها الى المرشحين فى الاعتبار وكذلك بيانات السن والأحداث التى واكبت الحملة الانتخابية . ان مثل هذا النموذج يمكن أن يقدم حجم الانتشار المطلوب للحصول على الأغلبية » .

ويستطيع مثل هذا النموذج الاعلاماتى تعديل النتائج فى بعض القطاعات بطريقة بارعة بحيث يحتق فوز مرشح معين ، دون اثاره أى شكوك . وهى طريقة فى مقناول أى مبرمج ماهر ، اذا حصل على كلمة السر ، فكل ما عليه عمله هو توجيه أمر للكمبيوتر بأن يحول نسبة معينة من أصوات أحد المرشحين الى مرشح آخر ، ثم يضع علامة على « الباب السرى » تمحو أى أثر لتدخله .

ان برنامج مراقبة الانتخابات ، الذى وضعه معهد أبحاث السياسة الحضرية والمعتمد جزئيا على عمل باحثين فى الاعلاماتية من جامعة برنستون ، انتهى الى أن « عملية احصاء الأصوات بواسطة النظم الاعلاماتية خلال العشرين عاما الأخيرة قد خلق احتمالا لتزييف وتدليس النتائج والوقوع فى أخطاء على نطاق لم يتخيله أحد قط من قبل » .

ولا يتفق مع هذا الرأي العديد من المسؤولين عن حسن سير الانتخابات . ولكن وليز وير أحد كبار الباحثين في مؤسسة « راند » يؤيد ما جاء فى برنامج مراقبة الانتخابات ، بل ويستخلص استنتاجات أكثر إثارة اذ يقول : « أن نظام الاقتراع الالكترونى معرض لحدوث كوارث لا تقل خطورة عن كارثة شيرنوبل أو ثرى مايل آيلاند ، واحتمال حدوث ذلك لا يقل عن احتمال وقوع زلزال قوته ٨ ريختر فى أية لحظة فى كاليفورنيا » .

ولنذهب الى أبعد من ذلك فى هذه السيناريوهات الخيالية . ما الذى يحدث اذا تم « ترتيب » الكمبيوتر بواسطة فنيين وسبرمجين يعملون لصالح شركة دولية كبرى ترغب مثلاً فى انجاح سناطور معين ؟ أو لنتخيل أن يكون صندوق الاقتراع الالكترونى تحت السيطرة غير المباشرة والسرية ، ليس لحزب أو لشركة وانما لقوة أجنبية . ويمكن تغيير نتيجة أى انتخابات بإضافة أو طرح عدد صغير من الأصوات من كل دائرة انتخابية . وإن يعلم أحد بذلك قط .

على كل مرشح أن يأخذ حذره !!

نريد أرقاماً :

ان قابلية التعرض للتلاعب ليست قاصرة على أجهزة الكمبيوتر والانتخابات وانما تمتد الى كل البيانات والمعلومات والمعرفة التى ينتجها الكمبيوتر والتى يمكن استخدامها بشكل جيد أو اساءة استخدامها .

غير أن بعض رجال السياسة الحذرين يتصرفون كما يجب أن يتصرف الأنكباء أمام المعلومات الجديدة ، فهم يطلبون معرفة المزيد عن مصادر هذه المعلومات وعن امكانية الاعتماد عليها ، ويسألون عن الكيفية التى تم بها وضع العينات لاستطلاعات الرأى العام ويحللون التناقض والثغرات المحتملة ، ويتشككون فى الاحصائيات التى تكون ملائمة أكثر مما ينبغى ويقىمون المنطق الذى يوجه وينظم الدراسة ... الخ .

أما المسؤولون الأكثر حذراً وفطنة فيأخذون أيضاً فى الاعتبار القنوات التى من خلالها تصل المعلومات اليهم ويستعرضون المصالح المختلفة التى قد تكون « عدلت » المعلومة .

كما أن هناك قلة نادرة لا تكفى بكل الاحتياطات المذكورة عاليه وانما تضيف اليها عملية تمحيص للافتراضات والمسلمات التى وضعت فى البداية كأساس يمكن أن تبنى عليه الاستنتاجات الأكثر سطحية .

وأخيراً هناك من يتمتعون بخيال خصب ، وهم ندرة بلا شك ، فلا يترددون عن طرح كل الاطار المرجعى للبحث مرة أخرى .

ويوجد من المسؤولين الحكوميين من ينتمى الى التصنيفات الأربعة التى سبق ذكرها . ولكن فى جميع المجتمعات ذات التكنولوجيا المتطورة يكون هؤلاء المسؤولون مضغوطين الى درجة أنهم يفتقرون الى الوقت اللازم للتفكير فيما وراء الشكل الظاهرى « للوقائع والحقائق » التى يتعين عليهم بناء قراراتهم على ضوءها ، حتى وان توفرت لديهم الوسائل الذهنية لذلك .

والأخطر ، أن النظام البيروقراطى لا يشجع أى تفكير خارج الاطار المعتاد ولا أى فحص أو بحث متعمق . ويعرف من يمسكون بخيوط السلطة كيف يستفيدون من ذلك .

عندما اقترح دافيد ستوكمان ، الذى كان يرأس مكتب الادارة والميزانية الأمريكى ، على الرئيس وعلى فريق البيت الأبيض اجراء تخفيضات فى الميزانية ، حرص على أن تكون هذه التخفيضات فى برامج لا تمثل سوى ١٢٪ من ميزانية الدولة . وكان لا يذكر شيئاً عن باقى أجزاء الميزانية فى مناقشاته مع رؤسائه .

وكتب يروى بعد ذلك « ان ما لم يدركوه - لأننى لم أشرحه لهم قط - هو حقيقة أننا كنا نركز على قسم محدود من الميزانية ، ولم نلق ولا حتى نظرة على ثلاثة برامج عملاقة كانت تمثل أكثر من « نصف » الميزانية الداخلية . وهى برامج الضمان الاجتماعى والمعاشات والرعاية الطبية . وتمثل هذه البرامج وحدها أكثر من ٢٥٠ مليار دولار ، والبرامج التى أجرينا فيها التخفيضات سمحت لنا بتوفير ٢٥ مليار دولار . وكان الرئيس وفريقه لا يرون سوى الجزء الطافى من جبل الجليد ولم يكن لديهم أدنى فكرة عن الكتل الضخمة التى تختبئ تحت سطح الماء . ولم يطرح أحد على قط أسئلة عن أقسام الموازنة التى لم أستطع منها شيئاً » .

هل فضلوا طواعية البقاء فى الجهل ؟ أم لم يكن لديهم الوقت لطرح الأسئلة ، أم أنهم تركوا أنفسهم ينبهرون بستوكمان استأذ الاحصاء

الكبير ؟ أم أنهم انهاروا ببساطة تحت وابل الأرقام التى ينتجها الكمبيوتر ؟

وان كان لا جدوى من القاء خطاب سياسى ، هذه الأيام ، دون أن يرصع باحصائيات من انتاج الكمبيوتر ، فنادرأ ما يتساءل صانعو القرار عن صحة الأرقام التى أعدت لهم .

ولذلك اقترح ذات يوم سيدنى جونز - وهو وزير تجارة سابق - تشكيل لجنة للاحصائيات لخدمة الرئيس الأمريكى . ولو تم ذلك لتمكنت هذه اللجنة ، بدون شك ، من فهم سبب اختلاف وكالة المخابرات المركزية والبنطاجون الدائم حول تحديد أماكن التجارب النووية السوفيتية ومدى اتساعها ، بحيث لم يتمكن من تحديد ما اذا كان الاتحاد السوفيتى قد خرق أم لا اتفاقيات ١٩٧٥ للحد من هذه التجارب . وربما كان بإمكانها أيضا أن تعرف لماذا كانت أرقام اجمالى الناتج القومى تتضخم بشدة فى وقت معين ثم يجرى تصحيحها فى اتجاه الانخفاض لاثبات أن الاقتصاد فى حالة تقرب من الركود .

صحيح أن الأسباب فى كل هذه الحالات كانت فى أغلب الأحيان تقنية ولكنها حتما كانت ذات طابع سياسى أيضا . فحتى أكثر الأرقام موضوعية ظاهريا كان يتم دائما تعديلها تبعا للصراعات السياسية .

ان مكتب التعداد والاحصاء يحرص أكثر من غيره من الجهات الرسمية على اعلان تعريفاته وطرقه الاحصائية ، بحيث يستطيع المستخدمون أن يكونوا أحكامهم الخاصة عن صحة النتائج . غير أن المتخصصين يعترفون بأن كل هذه التحفظات والملاحظات المسدونة فى أسفل الصفحات يتم تجاهلها تماما فى واشنطن .

وطبقا لأحد مسئولى هذا المكتب فإن « رجال السياسة والصحافة يسخرون من كل ذلك ، لأن كل ما يريدونه هو الأرقام ! » .

ثمة سببان رئيسيان لذلك . السبب الأول هو السذاجة . فبالرغم من كل ما تعلمناه فى الأجيال السابقة عن الطبيعة المشكوك فيها للبيانات المعالجة بواسطة الكمبيوتر « لا زال الكمبيوتر يعتبر لها لا بخطاء » . غير أن هناك سببا أعمق من ذلك ، وهو أن مخططى السياسة لا يبحثون عن « الحقيقة » العلمية ولا حتى عن الدقة البسيطة وانما عن ذخيرة لتغذية حروب المعلومات التى يقودونها . وليس من الضرورى أن تكون البيانات والمعلومات والمعرفة « صحيحة » أو « دقيقة » للإطاحة بخصم ما .

خُدعة قواعد البيانات :

تعتمد الدول بشكل متزايد على قواعد البيانات ، وبينما كانت استراتيجيات سنونو ، القى تلخصت ببساطة فى منع الوصول اليها ، مثالا لتكتيك المعلومات العادى ، فان التلاعب بقواعد البيانات يعد مثالا للميتاتكتيك « أو التكتيك الأسمى » .

ان ممارسى التكتيك الأسمى لا يتحكمون فى سبل الوصول الى البيانات وانما يحددون ما ستضمنه قواعد البيانات فى مؤسساتهم * .

فى الولايات المتحدة يتعين على الكونجرس أن يعتمد استمارة الاستبيان التى يتم استخدامها فى اجراء التعداد السكانى كل عشر سنوات . وفى ذلك يقول أحد المسؤولين فى مكتب التعداد والاحصاء : « ان الكونجرس يمارس ضغوطا علينا . فعندما قررنا اجراء دراسة عن تمويل الاستثمارات الزراعية طلب منا الكونجرس صراحة عدم جمع هذه البيانات لأنها قد تستخدم لخفض الدعم الفيدرالى للمزارعين » . وكذلك تمارس الشركات الصناعية ضغوطا على مكتب التعداد والاحصاء لى يوجه أسئلة معينة أو يتجنب توجيهها ، فعلى سبيل المثال تلقى المكتب طلبا من احدى الشركات العاملة فى مجال المساكن المتنقلة بأن يتضمن المسح الذى يقوم به سؤالا عن هذا النوع من المساكن وذلك لتوفير بيانات كانت هذه الشركة فى حاجة اليها ، وبما أن عدد أسئلة الاستبيان محدود فان جماعات الضغط المختلفة تتصارع فيما بينها وتضغط على مكتب الاحصاء للفوز بما تريد .

ولا يهم مدى معالجة البيانات بواسطة الكمبيوتر ولا مدى موضوعيتها « فانها تجسد دائما قيم المجتمع وعلاقات السلطة فيه .

واذا كانت السيطرة على ما تم ادخاله فى قواعد البيانات المتزايدة العدد تعد من أبسط أساليب التكتيكات الأسمى ، فان التحكم فى طريقة تقسيم وتوزيع قواعد البيانات الى فئات مختلفة أصعب وأدق من ذلك بكثير .

وقبل عصر الكمبيوتر بوقت طويل ، عندما كانت ضخامة الاحتكارات فى مجال صناعة السيارات تثير قلق الحكومة الأمريكية ، كانت جنرال موتورز تستخدم تكتيكا بسيطا للغاية يتلخص فى أن تقوم بتعيين ممثل

عنها فى تنظيم مغمور هو مجلس مستخدمى الاحصائيات الفيدرالية ، ومهمته هى ضمان أن يتم اعداد الاحصائيات الخاصة بصناعة السيارات بصورة اجمالية بحيث يتعذر نشر مكوناتها المتعددة كل على حدة . وبالتالى ، كانت درجة التركيز الاقتصادى تقدم فى شكل حصة الشركات الثلاث الكبرى فى صناعة السيارات وليس فى شكل ما تملكه جنرال موتورز - وهى أكبرها - بمفردها .

أما اليوم فتستخدم نظم شديدة التعقيد لترتيب وفهرسة وتصنيف البيانات التى تصب يوميا فى أجهزة الكمبيوتر . ويمكن بواسطة الاعلاماتية « تقطيع » أو اعادة ترتيب نفس البيانات فى تصنيفات مختلفة . ولذلك فان معارك سياسية ضارية تدور الآن حول مسائل تقنية مجردة ومبهمة بشكل متزايد .

ويتركز عدد من صراعات السلطة حول المؤشرات المستخدمة فى قواعد البيانات وحول الأهمية النسبية لكل منها . فإذا كان المطلوب هو معرفة عدد الملائكة القادرين على الرقص على رأس قنبلة ذرية ، فهل يتعين عد هالات النور أم عدد آلات الدمار ؟ ان أسرة المستشفيات ، وهى سهلة الاحصاء ، تعتبر أحيانا كمؤشر لمستوى الخدمات الصحية فى مجتمع ما . ولكن أليس الأجدر اعتبار عدد الأطباء لكل ألف نسمة مؤشرا لذلك ؟ وما الذى يكشفه كل من هذين المؤشرين عن المستوى الفعلى لصحة السكان ؟ ان عدد الأسرة يمكن أن يؤثر على برنامج الدعم الحكومى ، الذى يكافئ أو يعاقب المستشفيات طبقا لهذا العدد بدلا من أن يعتمد على الاحتياجات الحقيقية للمجتمع الذى تخدمه هذه المستشفيات .

ولتكوين صورة حقيقية عن الاحتياجات الصحية للسكان هل يتعين احصاء عدد المرضى أم انواع الرعاية والعلاج المتاحة ؟ أم معدل الحباة ونسبة الوفيات بين الأطفال ؟

ان اختيار مؤشر ما أو عدة مؤشرات سيؤثر بشكل حاسم على النتيجة .

ان كل مستخدمى التكتيكات الاسمى يعرفون البدء القائل « ان ما تقيسه هو ما تحصل عليه » .

وغالبا ما يتصارع الخبراء والفرق الحكومية وجماعات الضغط وآخرون حول مثل هذه الأسئلة . ومع أن بعض المشاركين لا يحسنون

طرح الأسئلة الجوهرية أو فهم العلاقات والآثار الضمنية الخفية فإن هناك مشاركين آخرين قادرين تماما على ذلك . ومن ثم فإنهم يستفيدون لحماية مصالحهم التجارية أو السياسية . وإن كانوا يتخفون وراء ، طائفة تكنولوجية متخصصة فإن الصراعات تكون فى الغالب ذات طابع سياسى .

ويدور أغلب هذه المناورات بمنأى عن أنظار الجمهور وعند مستوى أدنى بكثير من مستوى الوزراء ، الذين نادرا ما يكون لديهم الوقت أو الرغبة فى فهم مشكلات بهذا القدر من الالتواء . ونظرا لافتقار صناع القرار الى هذه العناصر والى التدريب المطلوب لاختراق حواجز الحقائق الفعلية والحقائق المختلقة بأنفسهم ، فإنهم يضطرون الى تفويض هذه الأمور الى الاختصاصيين الفنيين .

إن معالجة عدد متزايد بإطراد من المتغيرات والطفرة الهائلة فى قدرة معالجة البيانات تضع متخذى القرار أمام مشكلة فائض معلومات ضخم بدلا من مشكلة نقص معلومات .

وينجم عن هذا الوضع الجديد أن يغدو تأويل وتفسير المعلومات أهم من مجرد جمعها ، إذ لا يوجد نقص فى البيانات (من مختلف النوعيات) ، وإنما يندر فهمها . غير أن التركيز على التأويل والتفسير يفترض أيضا أن تتم هذه المرحلة عند مستويات أعلى فى التنظيم الهرمى للعمل الذهنى وهو ما يقلب علاقات السلطة بين الاختصاصيين أنفسهم ، وينقل فى الوقت نفسه ملعب خبراء تكتيكات المعلومات الى مستوى أعلى - الى مستوى التكتيكات الأسمى .

وتعتبر عمليات الرصد الأخيرة التى قامت بها الأقمار الصناعية لمراقبة تطبيق الاتفاق الأمريكى السوفيتى الخاص بتخفيض التسليح مثلا نموذجا لذلك ، فأقمار الاستشعار عن بعد ، التى تستطيع رصد أشياء لا يزيد طولها عن عشرات السنتيمترات ، تصب طوفانا من المعلومات يغمر المحللين وينتهى باغراقهم . وطبقا لتوماس رونا ، مساعد مدير المكتب العلمى فى البيت الأبيض ، « فى الماضى كانت المشكلة تتركز فى استشعار والتقاط البيانات ، أما الآن فهى تتعلق بغربلتها وتنقيتها وتفسيرها » .

وكما جاء فى مجلة « ساينس » فإن حجم البيانات وحده كفى لـ « بارنابك جيش من المحللين » ، وهو ما يولد ضغوطا من أجل الأخذ بالنظام الكلى فى بعض مهام التأويل والتفسير .

ويقود ذلك بدوره الى الاعتماد على الذكاء الاصطناعى وعلى « أدوات هندسة المعرفة » . غير أن استخدامها يزيد من مستوى التجريد ويخفى الافتراضات الجوهرية تحت مزيد من طبقات الاستدلال .

فطبقا لـ « مجلة داتاميشن » تسعى الشركات لادخال القدرات الاستنتاجية للنظم الخبيرة « فى نظامها الاعلاماتى - وهى نظم قادرة على القيام بمهام متنوعة مثل : تشخيص الخلل فى أداء آلة معينة أو تحليل النفايات الكيماوية أو تقييم اشتراطات تطبيق عملية التأمين على الحياة ، ولقد دخل بالفعل فى أمريكا الشمالية أكثر من ٢٢٠٠ نظام خبير كما تنتشر هذه النظم أيضا فى الدوائر الحكومية ، فلقد استخدمها مكتب التحقيقات الفيدرالى بالفعل لرسم الصورة النمطية للقاتل السيكيوتاتى .

ومعنى ذلك أن كل شىء يعتمد على قواعد معقدة وضعها خبراء عديدون ويقوم الكمبيوتر بوزنها ومنهجتها وادارتها لتقديم يد العون لمتخذى القرار . ويمكننا أن نتوقع انتشارا كبيرا لتكنولوجيات مماثلة فى قلب الدوائر الحكومية وفى الحياة السياسية ذاتها حيث يتم اتخاذ القرارات ، غالبا ، على أساس كم ضخم وغير دقيق ومبهم من البيانات والصور والأفكار ، والتي ترتبط فى أغلب الأحيان بالتكلفة . بل وقد تتخذ القرارات أحيانا على أساس خدع حقيقية لا هدف لها سوى تضليل السلطة .

غير أن هذه الأدوات تعنى أن المنطق الذى تعتمد عليه القرارات سيكون « مطمورا » بشكل متزايد ، بحيث يمكن القول بأنه سيغدو غير مرئى . ومن المفارقات أن النظام المسئول عن توضيح المعلومات يفقد تدريجيا شفافيته بالنسبة لأغلب مستخدمييه النهائيين .

ولكن ذلك لا يبرر تجنب استخدام الذكاء الاصطناعى والنظم الخبيرة وإنما يشير الى عملية لها عواقبها المهمة بالنسبة للديمقراطية .

منذ الماضى البعيد وحتى الآن لم يكن للسياسة « عصر ذهبي » كانت فيه نزية طاهرة الذيل ، فمن عصر أسرة الشانج الحاكمة فى الصين الى زمن أسرة البورجيا فى ايطاليا دأب من بيدهم السلطة على التلاعب بالحقيقة لخدمة مصالحهم . الا أن ما يتغير حاليا وبشكل مذهل هو المستوى الذى تدور عنده هذه الألعاب الذهنية .

وفى العقود القادمة سيواجه العالم مشكلات جديدة مثل احتمالات حدوث كارثة بيئية عالمية وانهيار توازنات عسكرية راسخة واضطرابات

اقتصادية وثورات تكنولوجية • ويتطلب كل ذلك عملا سياسيا ذكيا قائما على فهم جلى وواضح للأخطار والامكانات •

ولكن ما هى درجة دقة صور الواقع التى تبنى عليها الحكومات قراراتها المصيرية ؟ وكيف يمكنها أن تكون دقيقة بينما كل البيانات والمعلومات والمعرفة التى تقوم عليها عرضة لعمليات متكررة وخفية من « التلاعب الأسمى » ؟ •

السكان الأشباح :

فى ربيع عام ١٩٨٩ عندما كان الدكتور جيمس هانسن ، مدير معهد جودار للدراسات الفضائية التابع للناسا ، يستعد لتقديم تقرير للكونجرس عن « تأثير الصوت » (تأثير البيت الزجاجى) ، عرض مشروعه أولا على مكتب الادارة والميزانية فى البيت الأبيض • وكان هانسن يعتقد أن الوقت قد حان لكى تتخذ الحكومة الأمريكية اجراءات واسعة النطاق لتفادى الجفاف والعواقب الوخيمة الأخرى لزيادة حرارة المناخ •

ولكن عندما أعادوا له نص التقرير لاحظ أن البيت الأبيض أضاف فقرة تزرع الشك فى الأدلة العلمية المذكورة وتخفف بشكل واضح من موقفه المتشدد تجاه هذه المشكلة • فأعرب عن احتجاجه على هذا التصرف ، غير أنه كان قد خسر المعركة الداخلية ولذلك أعلن وجهات نظره عبر الصحافة •

وراء هذا النوع من الصراع بين الادارة وواحد من أكبر الخبراء الحكوميين تخفى معركة بيروقراطية غير ملحوظة فى أغلب الأحيان • فوزارة الخارجية الأمريكية والوكالة القومية لحماية البيئة كانتا تريدان أن تتقدم الولايات المتحدة معركة مكافحة تأثير الصوت ، بينما كان مكتب الادارة والميزانية وكذلك وزارة الطاقة يحاولان كبح هذه المبادرة •

وعندما قدم هانسن تقريره للصحافة طلب السناتور آل جور من مكتب الادارة والميزانية « تقديم الأسس التى بنى عليها استنتاجاته » [٠٠٠] أريد أن أعرف النموذج المناخى الذى تم استخدامه فى هذا الشأن • ويعتبر آل جور واحداً من القلة النادرة من أعضاء الكونجرس التى تتمتع بثقافة تكنولوجية عالية •

هذا الارجاع الى « النماذج » يثبت أن الصراع يدور عند مستوى التكتيكات الأسمى لأن المزيد من البرامج الحكومية تعتمد على افتراضات وافتراضات فرعية مطبورة داخل نماذج اعلاماتية معقدة .

وهكذا ، فبينما كان السناتور جور يتساءل عن النماذج التى استخدمها فريق المعتدلين كان سنوزر فى البيت الأبيض يقند مصداقية النماذج التى استند اليها الفريق الآخر . وكتبت مجلة « انسايت » تقول عن سنوزر : « انه ملم بأحدث المعلومات العلمية ، لذا فهو يعتقد أن النماذج الاعلاماتية التى تنتبأ بحدوث ارتفاع واضح فى حرارة الطقس مختصرة جداً بحيث لا تصلح كقاعدة لآى اجراء أو عمل » .

وحاليا ، نجد فى كل مكان النماذج الاعلاماتية والنماذج المضادة وراء كل قضية سياسية مهمة ، سواء أكانت تتعلق بالاقتصاد أم بتكاليف الرعاية الصحية أم بالأسلحة الاستراتيجية أم بعجز الموازنة أم النفائات السامة أم السياسة الضريبية ، وهو ما يوفر المادة الأولية للخلافات السياسية .

يستطيع نموذج منهجى معين ان يساعدنا على تصور ظواهر معقدة ، وهو يتكون من قائمة من المتغيرات ، يمنح لكل منها معاملًا محسوبًا تبعًا لدورها المفترض . ويفضل أجهزة الكمبيوتر ، من الممكن بناء نماذج تعتمد على عدد من المتغيرات أكبر مما يستطيع الذكاء الأسمى وحده معالجتها . كما أنها تسمح أيضا بتوقع ما سيحدث اذا منعت المتغيرات معاملًا مختلفًا أو اذا تم توليفها بطريقة جديدة .

ولكن فى نهاية المطاف ، أيا كانت « الصلابة » الظاهرية للنتيجة النهائية فإن كل النماذج تعتمد وبشكل يتعذر اصلاحه على افتراضات « هشة » . بالإضافة الى أن الوزن الممنوح لمتغير ما غالبا ما يكون « هشًا » أيضا إذ يتم تحديده بشكل حدسى بل وتعسفى تماما .

وبالتالى ، سيتقاتل قادة أى صراع سياسى من ذوى المهارة فى التكتيكات الأسمى حول المتغيرات ومعاملاتها وطريقة ربطها ببعضها . وبالرغم من الضغوط السياسية التى قد تجعل محصلة الصراع تنحاز لجهة أو لأخرى ، فإن نتائج مثل هذه الصراعات يتم غالبا تركيزها فى شكل قوائم معلومات مدهشة تمت معالجتها بالكمبيوتر وتبدو ظاهريا معقدة وموضوئية .

وتستخدم النماذج في اختيار وتنفيذ السياسات وفي تقييم فاعلية برنامج ما أو في التساؤل « عما يحدث إذا ٠٠٠ ؟ » ، غير أن دراسة حكومية حديثة عن النماذج بعنوان «حروب البيانات» (Data Wars) توضح أنه يمكن استخدام النماذج أيضا « للتعقيم على مشكلة أو لتبرير موقف سابق [٠٠٠] أو تأخير اتخاذ قرار أو لاعطاء هذه المسألة أو تلك اهتماما رمزيا أكثر منه حقيقيا أو لتعقيد ومنع عملية اتخاذ القرار » ٠٠٠ الخ .

وينتهي مؤلفو هذه الدراسة الى أن « النماذج تلبي بنفس القدر احتياجات سياسية وإيديولوجية كما تلبي ضرورات تقنية (لاتخاذ قرارات مادية) » ، كما أنهم يعترفون بأنه أمر لا مفر منه لأن « النماذج الاعلامية تحدد في الواقع » من سيحصل على ماذا » .

فلقد كشفت مثلا دراسة أجرتها إدارة البحوث التابعة للكونجرس الأمريكي أن التخفيضات التي أجريت في ميزانية برامج الرعاية الاجتماعية في الثمانينيات حولت ٥٥٧ ألف أمريكي على الأقل الى فقراء ، وهو رقم اذا عرف في حينه لأمد المعارضة بأسلحة فعالة . الا أن هذا الرقم لا يعتمد على احصاء لعدد الفقراء وإنما كان تصحيحا لاحصائيات أخرى معتمدة على نماذج تحاول التنبؤ بما كان يمكن أن يحدث اذا لم يتم اجراء هذه الاستقطاعات في ميزانية الرعاية الاجتماعية .

وفي نوفمبر ١٩٨٨ أقامت مدن نيويورك وهيوسطن وشيكاغو ولوس انجلوس دعوى قضائية ضد مكتب التعداد والاحصاء لارغامه على تعديل طرقة في العمل . وكان يساند هذه الدعوى جمعيات الدفاع عن الحقوق المدنية واتحاد العمد ومنظمات أخرى عديدة .

ففي جميع عمليات التعداد يتم تقدير بعض الجماعات بأقل من حقيقتها . اذ يصعب مثلا الوصول الى الفقراء والمقيمين المؤقتين ومن هم بلا مأوى . كما قد لا يرغب الأجانب غير المسجلين في أن يشملهم الاحصاء . وأيّا كانت الأسباب فإن هذا التقدير غير الدقيق قد يكون له عواقب سياسية وخيمة .

وبما أن واشنطن توزع على المحليات والولايات جزءا كبيرا من إيرادات الضرائب فإن بعض المدن قد تحرم من تلك الأموال الفيدرالية التي كان من حقها الانتفاع بها نتيجة لسوء التقدير . ولما كان تخصيص

مقاعد مجلس النواب يتم وفقا لعدد السكان فان الولايات التى يقدر عدد سكانها بأقل من عدهم الفعلى قد تحرم من حقها فى التمثيل الكامل ، مما يؤدى الى ضياع مكاسب أخرى عليها . ومن ثم فقد تساهم المعلومات غير الوافية فى انتقال السلطة السياسية .

ولتعويض عملية سوء التقدير تلك فان أجهزة كمبيوتر مكتب التعداد والاحصاء عندما تتعامل مع منزل لا تتوفر لديها أية معلومات عنه تفترض أن صفات وخواص شاغليه تتطابق وخواص وصفات من يعيشون فى الجوار وذلك باستخدام أسلوب التقدير الاستقرائى . وعندئذ تقوم أجهزة الكمبيوتر باستكمال البيانات الناقصة « بدلا » من الأشخاص الغائبين .

والنتيجة هى أن ملايين الأشخاص الموجودين افتراضا هم فى الواقع سكان أشباح لا نعرف صفاتهم أو خصائصهم الا تكهنا . غير أن هذه التقديرات والحسابات بمساعدة الكمبيوتر قد تمثل تصحيحا أفضل من الأساليب الاحصائية التى كانت تستخدم فى السابق . ولكن كما يحدث دائما عند استخدام مثل هذه التقنيات فانها تفتح باب المجادلة والخلاف . فعلى أساس هذه الافتراضات خسر ناخب ولاية أريزونا مقعدا فى الكونجرس اذ خصص هذا المقعد لولاية فلوريدا . وبذلك تكون التقديرات والحسابات بمساعدة الكمبيوتر قد عدلت بالفعل السلطة السياسية .

باختصار ، نحن نشهد تطور نوع جديد من الصراع السياسى . حيث سيدور الصراع حول افتراضات قائمة هى نفسها على افتراضات أخرى مستندة بدورها على فروض مخبأة فى برامج اعلامية معقدة . ان هذا النزاع حول « الأسئلة الأسمى » يجسد الأهمية المتنامية للاقتصاد فائق الرمزية . فهذا الاقتصاد الجديد لن يستطيع أن يعمل اطلاقا بدون لمسة البشر وخيالهم وحدهم أو محروما من كل أشكال الوعي والادراك والتمييز أو من أية صفات أخرى ننسبها طواعية للبشر وليس الآلات . غير أن الاقتصاد الجديد يتطلب فى الوقت نفسه معارف متزايدة التعقيد والتجريد قائمة على وابل متصل من البيانات والمعلومات وجميعها عرضة للتلاعب السياسى المطرد المهارة .

ان هذه الالمامة بتكتيكات المعلومات خاصة التكتيكات الأسمى الجديدة تبين لنا جيدا أن القوانين التى تحد من سبل الوصول الى أسرار الدولة لا تخدش سوى القشرة الخارجية لمشكلة المعرفة

الديمقراطية • أن الاقتصاد الجديد يتطلب ، بطبيعته ذاتها ، تبادلاً حراً
للأفكار والنظريات المبتكرة كما يتطلب إعادة طرح مسألة السلطة • ومع
ذلك

فبالرغم من الجلاسنوست ومن القوانين الخاصة «بحرية الصحافة»
ومن عمليات تسريب المعلومات والصعوبة التي تجدها الحكومات اليوم
في الحفاظ على سرية الأمور ، وبالرغم من أسباب أخرى كثيرة ، فإن
حقيقة تصرفات من يمسكون في أيديهم بمقاليد السلطة ستزداد اعتماداً
بشكل متزايد بدلاً من أن تزداد شفافية •

وبذلك نصل إلى « السر الأسمى » للسلطة •

الفصل الرابع والعشرون

سوق للجواسيس

ذات يوم تخيل آرت بوتشوالد ، وهو من أكثر الكتاب الهزليين الأمريكيين ظرفا ، اجتماعا للجواسيس فى مقهى موتسارت ببرلين الشرقية ضم جورج سمبلى شخصية جون لوكاريه الشهيرة . وجعله بوشوالد يتساءل : « هل يعرف أحدكم من يريد شراء خطط الدفباع عن الممر الشمالى لحلف وارسو ؟ » .

فرد أحدهم قائلا : « دعك من ذلك يا سمبلى ، لم يعد هنالك هواة للأسرار العسكرية . لقد انتهت الحرب الباردة وخطط حلف وارسو لم تعد تشتري لأن موسكو تقوم بتوزيعها » .

كان ما كتبه بوتشوالد مسليا كالعادة . غير أن الجواسيس الحقيقيين - لا جواسيس الروايات - قهقهوا أكثر من غيرهم بالطبع . لأن التجسس سيكون من أكثر المجالات التى ستشهد « ازدهارا » خلال العقود القادمة . فمستقبل الجواسيس ليس مضمونا فحسب بل سيشهد نشاطهم تغييراً ثوريا أيضا .

فبينما يتبدل المجتمع كله ليتكيف مع النظام الجديد لخق الثروة القائم على المعرفة ، ستتشعب وتنتشر الوظائف المعلوماتية للحكومات وتكتسب بعض أنواع المعرفة المختلصة والمعرفة السرية قيمة أكبر بالنسبة لمن يحتاجونها .

وس يحدث هذا التغيير بنبوره انقلابا فى الأفكار السائدة عين الديمقراطية والمعلومات ، لأننا حتى لو نهينا جانبنا العميل السرى والمراقبة الداخلية لمركز اهتمامنا على عمل الاستخبار « البحث » - أى

تجميع المعلومات الأجنبية وتفسيرها - سنرى ظهور نظام يتجاوز كل ما عرفناه حتى الآن في مجال التجسس .

ولكى نقتنع بذلك يكفي اللقاء نظرة سريعة الى الوراء .

الفراشات والقنابل :

يزاول الجواسيس نشاطهم على الأقل منذ أن عرف « كتاب الموتى » المصرى القديم التجسس بأنه خطيرة تعرض الروح للمهلك . ولكن منذ عهد الفراغة وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية ظلت التكنولوجيا المتاحة فى هذا المجال بدائية . وكما كان العلماء قديما ، ظل الجواسيس حتى وقت قريب ولدرجة كبيرة هواة يفتقدون التدريب .

فى السنوات الأولى من هذا القرن تجول روبرت بادن باول - الذى أسس بعد ذلك الحركة الكشفية - عبر بلاد البلقان لرفع وتسجيل تحصيناتها تحت ستار صياد فراشات مخبول . وأخفى رسومات هذه التحصينات فى رسم معقد لأجنحة الفراشات . (كان بادن باول يعتقد أن الهاوى المتحمس الممارس للتجسس كنوع من الرياضة هو القادر على تحقيق أفضل النتائج) .

ومثال آخر لجاسوس عصامى ، بمعنى أنه علم نفسه بنفسه ، هو النقيب اليابانى جينشى تاناكا . فبعد أن عمل فى موسكو مع الملحق العسكرى اليابانى هناك وتعلم اللغة الروسية وأعلن انضمامه للكنيسة الأرثوذكسية ، عاد بهدوء الى طوكيو عن طريق البر فى رحلة استغرقت شهرين ، حتى يتسنى له التعرف على خطوط السكك الحديدية العابرة لسيبيريا ولشرق الصين . وعاد الى بلاده بمعلومات نفيسة استعدادا للحرب الروسية اليابانية فى عام ١٩٠٥ . وحتى الآن لازال أغلب أدب الجاسوسية يروى الأعمال البطولية لأشخاص شجعان ممن يسعون وراء الأسرار العسكرية .

غير أن الثورة الصناعية بدلت وغيّرت الحرب . فان تعميم التجنيد وميكنة وسائل النقل والمدافع الرشاشة وانتاج الدبابات والطائرات بالجملة ومفهوم الحرب الشاملة كانت كلها من نواتج الموجة الثانية أو العصر المصنعى . لقد ازدادت طاقة التدمير بالتوازي مع قدرة الانتاج بالجملة وبلغت نقطة اللا عودة مع التهديد النووى المتبادل بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى .

وثلا تطبيق الوسائل الصناعية على الحرب تطبيقها على الاستخبار . ففي بداية القرن أصبحت الجاسوسية الروسية أكثر منهجية وأكثر تنظيما وبيروقراطية مع جهاز الاستخبار القيصري الرهيب « الأوخرانا » الذى يعتبر بمثابة الجد الأكبر لجهاز الـ (كيه . جى . بى) . وأقيمت مدارس للجاسوسية وبدأ الجواسيس فى تلقى تدريب كمحترفين .

غير أن حقبة من الجواسيس حتى وإن كانت مدربة لا يمكنها تلبية الطلب المتزايد على المعلومات الاستخبارية . وكما حدث فى المصانع ، حيث احتلت خطوط الانتاج الصدارة مقارنة بالبشر العاملين عليها ، تركّز البحث لبلوغ شكل من أشكال الانتاج بالجملة فى مجال الجاسوسية .

فى مطلع القرن العشرين كان لدى اليابانيين الى جانب بعض الجواسيس المتفرغين مثل تاناكا جيش كامل من المهاجرين المقيمين فى الصين وسيبيريا - ظهأ وخدم وعمال صناعيون - كانوا يتجسسون على البلاد المقيمين بها . وطبقا للنموذج الصناعى استخدمت الاستخبارات اليابانية أيدى عاملة من الجواسيس غير المهرة لانتاج معلومات بالجملة ، يتم تقديمها بعد ذلك الى بيروقراطية متزايدة العدد . لمعالجتها .

وفى عام ١٩١٧ ، بعد الثورة الروسية طرح لينين فكرة « صحفى الشعب » ، وهم آلاف العمال البسطاء الذين كان يتم تشجيعهم على الكتابة الى الصحف لكشف الخونة والمخربين ، المفترض أنهم مناهضون للثورة . وطبقت فكرة المحررين الهواة تلك فى عمل الاستخبارات الخارجية . وبحلول عام ١٩٢٩ بلغ عدد « صحفى الشعب » حوالى ثلاثة آلاف فى فرنسا وحدها . وكان من بينهم من يعمل فى الترسانات البحرية ومصانع الأسلحة . وكان يطلب منهم الكتابة الى الصحافة الشيوعية للكشف عن ظروف عملهم المتردية . غير أن هذه الاسهامات كانت تقدم معلومات مفيدة عن الانتاج الحربى وكان لا يتم نشر الخطابات التى تكشف الكثير من الأسرار وإنما ترسل مباشرة الى موسكو . ولقد كان ذلك محاولة أخرى لجمع استخبارات بالجملة ذات أهمية من الدرجة الثانية عن طريق الهواة .

أما التجسس ذو المستوى الرفيع فكان يوكّل الى محترفين تم تدريبهم بعناية ، مثل ريتشارد سورج الذى ولد فى باكو ونشأ فى برلين ثم أصبح أحد ألمع العملاء السوفيت فى التاريخ . بفضل طفولته الألمانية

انضم سورج للحزب النازي ، وعمل لكي يتم إرساله كمراسل لصحيفة « فرانكفورت زايتمج » في اليابان ، وهناك نجح في كسب ثقة الدبلوماسيين وكبار المسؤولين الألمان واليابانيين وذلك بإعلان ولائه الشديد لهتلر .

وكان السوفيت في ذلك الوقت مرعوبين من فكرة أن يقوم اليابانيون بشن هجوم خاطف على سيبيريا . ونظرا لدراسة سورج التامة بخبايا الأمور ، فقد أخبرهم أن ذلك لن يحدث قط . ولكن بالمقابل سيتعرض الاتحاد السوفيتي لهجوم من قبل ألمانيا . وفي عام ١٩٤١ حذر سورج موسكو من أن ١٥٠ فرقة ألمانية يعاد تجميعها استعدادا للغزو . بل أنه حدد تاريخ الهجوم وهو ٢٢ يونيو ، إلا أن ستالين تجاهل معلوماته .

وكان سورج على وشك تبليغ موسكو بالهجوم الياباني على ميناء بيرل هاربر - محددا هذه المرة أيضا الموعد الصحيح للهجوم - عندما ألقى القبض عليه ، ثم أعيد بعد ذلك على أيدي اليابانيين . وقد وصف الجنرال دوجلاس مكارثر سورج قديما بعد بانه « مثال واضح للنجاح الباهر في مجال الجاسوسية » .

لقد أكدت حياة سورج العملية على قيم الشجاعة والمبادرة الفردية . غير أن الحرب العالمية الثانية شهدت أيضا طفرات رائعة في جميع الميادين ، ابتداء من أدوات التشفير وفك الشفرة الى أجهزة الاستطلاع الجوي واللاسلكي والرادار . ولقد أدت هذه التكنولوجيات الى الانتاج الكمي الحقيقي للمعلومات الاستخبارية التي يرقى بعضها هذه المرة الى مستوى رفيع حقا .

سيارات الكوملين الليموزين :

منذ ذلك الحين ، امتلأت السماء ، نتيجة للتقدم التقني ، بعيون وأذان تسجل آليا كما هائلا من البيانات ، فالأقمار الصناعية والأجهزة البصرية فائقة التطور وغيرها من معدات الرصد والتصوير تراقب بشكل مستمر كوكب الأرض . كما تغطي أجهزة الرصد السمعية الطرق البحرية الاستراتيجية . وتنتشر محطات التنصت والرادار العملاقة والعديد من الأجهزة الإلكترونية الأخرى على امتداد الكرة الأرضية من استراليا الى النرويج .

ويشمل الاستخبار التكنولوجي الاستخبار بالاشعارات ، الذي يتضمن بدوره الاتصالات والالكترونيات والقياس عن بعد ، والاستخبار بالرادارات التي تلتقط الاشارات المرسلة الى أجهزة الرادار أو منها . و « الاستخبار بواسطة الصيور » أى باستخدام التصوير الفوتوغرافى وأدوات الرصد بواسطة الأشعة تحت الحمراء . الخ . وتستخدم كل هذه النظم أكبر وحدات الكمبيوتر فى العالم . ولقد بلغ من اتساع نطاق استخدامها وقيمتها وقوتها أنها دفعت بالاستخبار بواسطة البشر الى مرتبة أدنى .

ويشير وليم باروز - وهو صاحب دراسة عن التجسس الفضائى - الى هذه الأجهزة ذات التكنولوجيا المتطورة قائلاً : « ان نظم الاستشعار عن بعد التي يراقب بها كل معسكر المعسكر الآخر وكذلك معظم باقى أنحاء العالم ، عديدة ومتنوعة وغزيرة بحيث لا يمكن حدوث أى استبعاد لهجوم شامل دون أن تنطلق صفارات انذار متعددة [٠٠٠] . فلكى تتم تعبئة القوات ولكى تقلع الطائرات ولكى يختبئ المدنيين يتعين اصدار الأوامر وبثها بسرعة كبيرة على امتداد مسافات طويلة ، وما يتم بثه وارساله يمكن اعتراضه والتقاطه . كما يتعين تحريك كل ما يلزم لبدء عملية هجومية وما يتحرك يمكن تصويره » .

ان أجهزة المراقبة التى تملأ السماء تستطيع التقاط كل الرسائل العسكرية والدبلوماسية والتجارية التى يتم ارسالها بواسطة الهاتف والتلكس واللاسلكى أو أجهزة الكتابة عن بعد أو غيرها من وسائل البث عبر الأقمار أو نظم الموجات الميكروية . لقد تم مثلاً التقاط أحاديث هاتفية بين كبار مسؤولى الكرملين ، وهم داخل سياراتهم لليموزين ، وعلماء صينيين فى موقع التجارب النووية فى لوب نور . (وبعد هذه الحادثة كف الصينيون عن استخدام الاتصالات الموثقة عبر الأثير وأقاموا خطوطاً أرضية أكثر أماناً) .

غير أن هناك حدوداً لكل ذلك . فالولايات المتحدة التى تتفاخر بما لديها من وسائل « التجسس الفضائى » اضطرت أن تخفف من غزائها عندما اكتشفت أن السوفييت نقلوا سرّاً الى ألمانيا الشرقية ٢٤ صاروخاً من طراز (SS-23) من بين الـ ٢٣٩ صاروخاً التى كان من المفترض أن يدمروها . وثمة حالات فشل أخرى ، فنظراً للتقدم الذى تم إحرازه فى مجال التشفير بفضل أجهزة الكمبيوتر لم يعد من السهل اختراق عدد متزايد من الشفرات . كما تظل الظروف المناخية عائقاً بالنسبة للتصوير الاستطلاعى . كذلك يمكن أن يستخدم العدو وسائل إلكترونية مضادة

لنح استقبال المعلومات المنتظرة أو تشويشها . غير أن الجمع المكثف وشبه الصناعات للبيانات أصبح حقيقة لا يمكن انكارها .

ولا تقتصر مصادر الاستخبار - بطبيعة الحال - على العملاء التقليديين أو التكنولوجيا المتطورة ، بل إن قدرا كبيرا من المعلومات الاستخبارية ترد من مصادر « مفتوحة » في متناول الجميع مثل الصحف والبريد الإذاعي والاحصائيات الرسمية والمؤتمرات العلمية والتجارية . وتمثل هذه المعلومات ، بعد أن تضاف إليها المعلومات السرية ، الموارد الأولية لمصنع الاستخبار .

ولمعالجة كل هذه البيانات نشأت وتطورت بيروقراطية ضخمة تطبق مبدأ تقسيم العمل وتجزئة الإنتاج إلى سلسلة متوالية من المراحل ، كما في المصانع . تبدأ العملية بتحديد احتياجات الجهة الراغبة في الحصول على المعلومات الاستخبارية ، ثم بمجرد أن يتم تجميع المادة الأولية الواردة من المصادر السرية والمفتوحة ، على حد سواء ، تبدأ عملية الترجمة وفك الشفرة وعمليات التحضير الأخرى التي تليها عمليات التحليل والتغليف في شكل تقارير موجهة إلى طالبي المعلومات الاستخبارية .

ويدرك العديد من الشركات الآن أن هذا النمط من الإنتاج المتسلسل لم يعد مناسباً . وكما رأينا في الاقتصاد الجديد يتم استبعاد بعض المراحل أو إجراؤها بشكل متزامن . كما بات التنظيم البيروقراطي بطيئاً وتهيئاً في حين تتبدل الأسواق سريعاً ، ويترك الإنتاج بالجملة مكانه « للإنتاج المرن » ولعمد من المنتجات ذات المواصفات المحددة من قبل المستهلك . ولقد نجم عن ذلك تعرض كثير من الصناعات إلى أزمة خطيرة .

ويماثل يمر نشاط التجسس هو أيضاً بفترة من الأزمات . فلقد أثبتت التكنولوجيات الجديدة المستخدمة في جمع المعلومات كفاءة وفاعلية عالية ، فهي تقدم كما ضخماً من الصور بواسطة الكمبيوتر وتسجل عدداً هائلاً من الكلمات الهاتفية وتغرق أجهزة الاستخبار بطرفان من المعلومات بحيث يصبح مستحيلاً معالجتها بكفاءة ، إن فيض المعلومات يحدث وبشكل متزايد « شللاً في التحليل » .

وبدا يتضح أن عمليات العثور على المعلومة الجيدة وتحليلها بشكل سليم وإرسالها في الوقت المطلوب للزبون المناسب أصعب من عملية جمع المعلومات ذاتها .

وبالتالى ، فبينما ينتقل العالم الى نظام جديد للانتاج مؤهل ليحل محل النظام المصنعى تواجه عمليات الاستخبار ازمة اعادة هيكلة موازية لازمة اعادة الهيكلة التى يمر بها الاقتصاد ذاته .

المنافسون الرئيسيون :

ان اعتبار الجاسوسية نشاطا انتاجيا ضخما يسهل ادراك الأمور . وعلى أية حال قد يفسر ذلك اطلاق اسم « الشركة » على وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (سى . آى . ايه) .

وكما فى مجال الصناعة يوجد فى مجال التجسس بعض الشركات العملاقة وكثير من الشركات الصغيرة . ويحتل المنتجون الأمريكيون مكانة متفوقة فى الصناعة العالمية للتجسس ، فالى جانب الـ (سى . آى . ايه) توجد وكالة الاستخبارات الدفاعية التابعة للبيتاجون وخاصة وكالة الأمن القومى (NSA) ومكتب الاستطلاع القومى وتولى هذه المنظمات الأربع جمع أغلب بيانات الاستخبار التكنولوجى . وفضلا عن ذلك فان قيادات الجيش المختلفة لديها وحدات استخبار متخصصة وكذلك الدوائر الحكومية خاصة وزارات الخارجية والطاقة والمالية والتجارة ، وان كانت أجهزة استخباراتها أقل شهرة ، وهى تستخدم غالبا عملاء معارين لها من الـ (سى . آى . ايه) . ويمثل كل ذلك « جماعة الاستخبارات » الأمريكية .

أما السوفيت فيعتمدون فى تجميع المعلومات عن الخارج على جزء من جهاز أمن الدولة المعروف بالـ (كيه . جى . بى) (الجزء الآخر له مهام داخلية) وعلى جهاز آخر يعرف اختصارا بـ (GRU) وهو المتخصص فى التجسس العسكرى والتكنولوجى . كما يملك السوفيت بالإضافة الى ذلك نظاما واسعا من الأقمار الصناعية والمحطات الأرضية والرادارات العملاقة وطائرات الاستطلاع وأجهزة أخرى تسمح لهم برصد الاتصالات الدولية ومراقبة الأنشطة النووية على امتداد الكرة الأرضية .

ويعتمد البريطانيون ، المشهورون بمهاراتهم التحليلية الممتازة وبعدد العملاء السوفيت الذين نجحوا فى التسلل الى أجهزة استخباراتهم ، على جهازهم السرى المعروف اختصارا بالـ (M 16) وكذلك على جهاز يتأطر وكالة الأمن القومى الأمريكية ، هو مركز قيادة الاتصالات الحكومية (GCHQ) .

والمقاسبل الفرنسي للـ (سى . آى . ايه) هو الـ (DGSE)

وشهرته « البيسين » أى « حمام السباحة » ويكمل عمله جهاز آخر هو تجمع للترافقات الكهرولاسلكية أو الـ (GCR) ويتمتع « البيسين » ، الذى كثيراً ما يكون على خلاف مع الأجهزة الغربية الأخرى ، بتأثير ومكانة متزايدة ، بالرغم من أدائه التعتيس فى قضية « جرين بيس » التى تم خلالها اغراق سفينة رينبو وورير التابعة لجماعة « السلام الأخضر » المناهضة للتجارب النووية .

ومن الجهات المهمة لانتاج المعلومات الاستخبارية جهاز الموساد الاسرائيلى الذى يسمى غالباً « المعهد » ، وجهاز المخابرات الألمانية الغربى بالاضافة الى أجهزة الاستخبار الرئيسة اليابانية وهى أولا مكتب أبحاث مجلس الوزراء المعروف باسم « نايتشو » وهو تنظيم صغير يتبع رئيس الوزراء مباشرة ويقوم بتجميع المعلومات الواردة من أجهزة الاستخبار العسكرية ومن المنظمات الخاصة ومن وسائل الاعلام مثل وكالة كيودو للأنباء أو جيى برس . وجهاز جوتشا بيشيتسو الذى يهتم بالاستطلاع الالكترونى الجوى مستهدفا بشكل خاص كوريا الشمالية والصين والاتحاد السوفيتى . (فى عام ١٩٨٦ - أى بعد ٨٤ عاما من رحلة الجاسوس اليابانى جئيش تاناكا - اكتشف السوفيت صندوقا يابانيا غريبا على الخط العابر لسيبيريا ، لقد حل التجسس التكنولوجى محل التجسس البشرى !) .

باختصار كل الدول تقريبا لديها نوع ما من الأجهزة المسئولة عن جمع المعلومات عما يدور خارج حدودها . بالاضافة الى ذلك فان بعض المؤسسات غير الحكومية - بدءا من الشركات البتروولية الكبرى الى الفاتيكان - تمارس هى أيضا نشاطا استخباريا ضخما . ان هذه المنظمات تمثل فى مجملها احدى أهم صناعات « الخدمات » فى العالم .

مقايضة الأسرار :

كل هذه « الشركات » جزء لا يتجزأ من سوق واسعة للاستخبار . فكما يقضى الاقتصاد الصناعى ببيع السلع أو الخدمات للمستهلكين فإنه يقضى بأن تتبادلها الشركات فيما بينها .

وقياسا على ذلك فان الجواسيس يتاجرون فيما بينهم منذ زمن طويلا .

ففى منعطف القرن قام الجاسوس البريطانى ادوارد جليتش برفع وتسجيل التحصينات المغربية وساعده السكان المحليون فى ذلك أحيانا

حيث أعانوه على حد قوله فى « النقاط الزوايا والانحدارات » . وقد تم نقل هذه المعلومات فيما بعد الى الفرنسيين الذين كانوا منهمكين فى « اخضاع أهل البلاد » . ولم يعرف ما حصل عليه البريطانيون فى المقابل . غير أن هذا الشكل من المقايضة - كما كان سيسمىها آدم سميث - ليس شائعا فحسب فى الخفاء بل انه يشهد ازدهارا غير مسبوق .

وكما تفعل الشركات متعددة الجنسيات فان وكالات الجاسوسية تكون تحالفات واتحادات فيما بينها . فمنذ عام ١٩٤٧ ربطت معاهدة سرية - اتفاقية أوكوسا الأمنية - بين وكالة الأمن القومى الأمريكية ونظيراتها البريطانية (GCHQ) والكندية والأسترالية والنيوزيلندية . وانضمت بعد ذلك منظمة الناتو الى هذه الاتفاقية . (غير أنه تم استبعاد نيوزيلاندا فى عام ١٩٨٦ من اتفاقية تبادل المعلومات لأنها منعت دخول السفن الأمريكية المزودة بالأسلحة النووية الى موانئها) . وتتسم علاقات أعضاء مثل هذا النوع من الاتحادات والتجمعات بالتوتر ، اذ تختلط فيها المعلومات الاستخبارية الصحيحة بالمزيفة كما يتم تبادل الاتهامات بتسريب الأسرار أو بالسماح للأعداء باختراق هذه التنظيمات أو بالاحتفاظ ببعض المعلومات وحجبها عن الآخرين

وثانى اكبر كونسورتيوم عالمى للاستخبار هو الذى تقرده موسكو ويضم أغلب دول أوروبا الشرقية بالإضافة الى كوبا وفيتنام . وهو تجمع استمر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى التسعينيات .

ولتوضيح الطريقة التى كان يعمل بها هذا التجمع سنذكر قضية جيمس هاربر ، وهو مهندس متقاعد فى كاليفورنيا كانت زوجته تعمل لدى شركة سيستمز كونترول (Systems Control) التى تتعامل مع وزارة الدفاع الأمريكية . وقد باع هاربر عددا كبيرا من مستندات هذه الشركة ، مقابل ٢٥٠ ألف دولار ، لجاسوس بولندى كان ينتحل صفة موظف فى وزارة الصناعة البولندية ، وان كان فى الواقع يعمل فى جهاز المخابرات البولندى

وكان يتم نقل تلك الوثائق ، التى تحتوى على معلومات عن الصواريخ الباليستكية الدفاعية الأمريكية ، سريعا الى وارسو حيث يجرى فرزها ونسخها ثم تسليمها الى عملاء الـ (كيه . جى . بى) الذى يقال انه كان « يعهد » بانتظام بمهام خاصة لأجهزة مخابرات دول أوروبا الشرقية .

ولقد تكررت واقعة هاربر بشكل أو بآخر مع أجهزة المانيا الشرقية وبلغاريا والمجر ورومانيا فى الفترة التى كانت فيها أوروبا الشرقية تحت السيطرة السوفيتية . وعلى الرغم من أن هذه الدول كانت تعمل لخدمة مصالحها الخاصة ، فانها كانت ترتبط بالاتحاد السوفيتى بروابط عضوية وثيقة جعلتها تستمر فى التعاون مع السوفيت حتى بعد سقوط حكوماتها الشيوعية .

غير أن مقايضة المعلومات الاستخبارية لم تكن مقصورة على الدول الأعضاء فى كل معسكر ، لأن بقية دول العالم لم تكن منضمة لأى من المعسكرين ومن ثم كانت الفرصة قائمة لوجود علاقات بيع وشراء للمعلومات . ففى كثير من البلدان عندما يتولى الحكم نظام جديد أو حزب مختلف يكون أحد أهم قراراته - وإن كان لا يتم مناقشتها علنا قط - هو اختيار « مورد للمعلومات الاستخبارية » .

وخير مثال على ذلك هو حالة الرئيس الأرجنتينى راؤول الفونسين الذى تولى رئاسة أول حكومة ديمقراطية فى الأرجنتين بعد سقوط الحكم العسكرى . ففى عام ١٩٨٥ طرحت مشكلة اختيار « مورد استخبارات » نفسها عليه وعلى وزرائه . وكانت ال (سى . آى . ايه) أو جهاز المخابرات الفرنسى أو البريطانى أو جهاز الموساد الاسرائيلى من بين الموردين الرئيسيين الذين كن يمكن للأرجنتين التوجه اليهم . وكان من المفترض أن يتدم الجواسيس الأرجنتينيون معلومات عن بعض الدول مقابل المعلومات التى يحصلون عليها عن دول أخرى تقع خارج اطرار عملهم الاستخبارى لأسباب تتعلق بالامكانات أو لأسباب أخرى .

وتم استبعاد البريطانيين بسبب حرب الفوكلاند التى خاضوها ضد الأرجنتين . أما ال (سى . آى . ايه) فكانت متورطة مع النظام السابق فى بيونس آيرس ، وكان من الأفضل على أية حال تفادى القوتين العظميين . وكان الفرنسيون يمثلون احتمالا طيبا غير أنهم على قوتهم فى الساحة الأفريقية كانوا ضعفاء على ساحة أمريكا اللاتينية وهو ما كان يمثل « عاقبة » خطيرة . وكما قال مسئول أرجنتينى شاكيا : « للأسف ، ان المشكلة فى مجال الاستخبار هي أن المرء لا يعلم قط مع من يتعامل » .

ومما لا شك فيه أن قضايا مماثلة تثار حاليا فى دول أوروبا الشرقية التى ابتعدت عن موسكو وتبحث عن شركاء جدد فى مجال الجاسوسية فى الغرب أو فى أماكن أخرى .

حتى فى الولايات المتحدة تتغير القواعد التى تنظم تبادل المعلومات الاستخبارية مع كل رئاسة جديدة . فقد كانت جمهورية جنوب أفريقيا ، التى لا تملك أقماراً صناعية ، تتلقى المعلومات الاستخبارية عن الأقطار السوداء المحيطة بها من كل من بريطانيا والولايات المتحدة . وكانت هذه المعلومات تشمل أنشطة المؤتمر الوطنى الأفريقى الذى يعد حركة المعارضة الرئيسية فى جنوب أفريقيا ، غير أن الرئيس جيمى كارتر حظر أى تبادل للمعلومات مع جنوب أفريقيا ، وكان يتعين انتظار رئاسة ريجان لاعادة فتح خط التبادل مرة أخرى .

ويكشف التاريخ السرى للاستخبارات الدولية عن أغرب الروابط مثل حالة الأستراليين العاملين فى شيلى تحت قيادة الـ (سى . آى . آيه) للإطاحة بحكومة الليندى ، والفرنسيين الذين تعاونوا مع البرتغاليين والمغرب مثلاً أو الرومانيين مع منظمة التحرير الفلسطينية ، والسوفيت الذين أمدوا ليبيا بمعلومات عن العمليات البحرية والجوية الاسرائيلية وكذلك الاسرائيليين الذين يزودون الولايات المتحدة بالمعلومات الاستخبارية .

ولعل من أكثر عمليات التعاون تلك اثارة للدهشة هى زيارة اثنين من كبار المسؤولين السابقين فى الـ (كيه . جى . بى) - هما فيردور شيرباك نائب مدير الجهاز وفالتين زفيز دنكوف رئيس عمليات مكافحة الارهاب - للولايات المتحدة فى عام ١٩٨٩ حيث التقيا بوليم كولبى المدير السابق للـ (سى . آى . آيه) لابرار اتفاقية لتبادل المعلومات فى مجال المخدرات والارهاب .

وتتيح هذه المجموعة من الاتفاقات السرية - الدائسة التقلب - لدولة ما أن تختبئ وراء دولة أخرى لتقوم ببعض العمليات التى قد تعتبر من وجهة نظر قوانينها غير مشروعة أو مريبة . فجهاز الاستخبار الحكومى البريطانى (GCHQ) - وهو المكافئ البريطانى لوكالة الأمن القومى الأمريكى - يحتفظ بقائمة أسماء مواطنين أمريكيين تهم مكالماتهم الهاتفية نظيرتها الأمريكية . ان المقايضة الدولية للأسرار تبطل كل القيود الداخلية الموضوعة على عمليات جمع المعلومات الاستخبارية .

عمالة المستقبل :

حين يتكيف النظام العالمى للاستخبارات مع الاقتصاد فائق الرمزية الوليد فان سوق المعلومات النهمه التى يمثلها هذا النظام ستطلب منتجات جديدة وسيصدر عمالة جدد المقدمة .

ومن المتوقع فى المستقبل غير البعيد ضعف بل وانهيار تحالف التجسس بين UKUSA والناٲو . كما ستعاد صياغة التوازن العالمى فى مجال الاستخبار بعد التغييرات التى حدثت فى أوروبا الشرقية وتحرر دولها من النفوذ السوفيتى ، حيث بدأت كل منها تتعامل لحسابها الخاص مع أجهزة التجسس الغربية .

بالاضافة الى ذلك ، يمكن توقع ازٲ تزداد أنشطة كل من المانيا واليابان فى مجال الاستخبار بنفس قدر تنامى دورهما الدبلوماسى والسياسى - وربما العسكرى - ليتفق وقوتهما الاقتصادية الهائلة . وهو ما سيحفز بدوره عمليات التجسس ومكافحة التجسس لدى جيرانهما وشركائهما التجاريين وحلفائهما وكذلك أعدائهما . (ويمكن افتراض أن إعادة توحيد ألمانيا قد جعلت بون تسترد فى مجال الجاسوسية بعض الشبكات و « المواقع المكتسبة » التى كانت تدار سابقا بواسطة الألمان الشرقيين فى الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وبلدان أخرى)

ومن المحتمل أن يقوم الألمان واليابانيون بتكوين ائرية لاتحادات وتجمعات استخبارية جديدة ترتبط بها قوى ثانوية . على أية حال ، سيكون أمرا مثيرا للدهشة ألا يحظى جهاز الاستخبار فى البلدين بزيادات ضخمة فى ميزانياتهما (وان كانت مخفية بلا شك فى ميزانيات وزارات أخرى) .

ان انزلاقات السلطة تلك فى عالم الاستخبار الخفى تجسد « ترتيب القوى » الجديد ، (اذا استخدمنا تعبيراً سوفيتياً مفضلاً) . فبينما يؤدى النظام الجديد لخلق الثروة الى اشتداد المنافسة بين الدول ذات التكنولوجيا المتطورة ، فانه يقلب فى الوقت نفسه رأساً على عقب الأولويات فى قلب أجهزة التجسس الرئيسية . فهناك ثلاثة موضوعات ستكون محط اهتمام الجواسيس مستقبلاً ، ألا وهى الاقتصاد والتكنولوجيا والبيئة .

طائرات حربية و « قوائم مراقبة » :

فى عام ١٩٧٥ علم مستشار فلسطينى لدى حكومة بغداد أن العراق ، فى اطار تغير التوجه السياسى للاتحاد السوفيتى تجاه الغرب ، يريد

شراء ٦٠ طائرة حربية قيمتها حينذاك نحو ٢٠٠ مليون دولار . وحاول المستشار الفلسطيني سعيد أبو الريش أن يتفاوض لإبرام الصفقة مع شركة بريطانية ، ولكن لندن رفضت أن تضمن تزويد العراق بقطع الغيار . فتوجه العراقيون الى فرنسا التي قبلت أن تباع لهم طائرات ميراج اف - ١ وأن تزودهم بقطع الغيار اللازمة . غير أن العراق شعر بأن الفرنسيين يغالون في أسعار الطائرات . وطبقا لما ذكره سعيد أبو الريش قام العراقيون باستدعائه وقالوا له : « كف عن الاهتمام بهذه الصفقة واجمع معلومات عما يتقاضاه هؤلاء الأوغاد من الدول الأخرى مقابل هذه الطائرات . ان لديك المال الكافي لشراء من تحتاج اليه » .

ومن السخرية أنه وجد المعلومة التي كان يبحث عنها - على حد قوله - لدى معهد السلام في استكهولم ، وعندما زار جاك شيراك رئيس وزراء فرنسا آنذاك بغداد بعد فترة قصيرة من ذلك ، قدم له صدام حسين ، رجل العراق القوي ، قائمة بالأسعار التي تطلبها فرنسا من البلدان الأخرى . وطبقا لما ذكره أبو الريش منح شيراك على الفور تخفيضا تبلغ قيمته مليوناً و ٧٥٠ دولار عن كل طائرة . ولقد شاركت الطائرات الفرنسية في الحرب الإيرانية العراقية التي انتهت عام ١٩٨٨ .

كان هذا مثالا نموذجيا لنشاط استخباري في المجال التجارى تم انجازه لصالح احدى الحكومات . ان حجم التخفيض البالغ أكثر من مائة مليون دولار ، مقارنة بالرشوة المتواضعة التي يدعى أبو الريش أنه دفعها ، يوضح هوامش الربح الضخمة الموهونة بالاستخبار الاقتصادي . وتقسم مثل هذه العمليات في أغلب الأحيان بقدر زهيد من المخاطرة مقابل أرباح كبيرة . غير أن قضية أبو الريش ليست سوى عملية صغيرة ، انها مثال لما يمكن تسميته بـ « الميكرو استخبار » .

ولنتنقل الآن الى احتمالات وامكانات الـ « ماکرو استخبار » . عندما تفاوضت بريطانيا في عام ١٩٧٣ من أجل انضمامها للسوق الأوروبية كان ممثلوها مسلحين بمعلومات تم التقاطها من رسائل الدول الأوروبية الأخرى المبتوثة عبر الأثير . ويصعب قياس المزية التفاوضية التي حصل عليها البريطانيون من هذه العملية بلغة الأرقام ، ولكن المائة مليون دولار التي وفرها العراق من صفقة الميراج ستبدو متواضعة للغاية مقارنة بها . ذلك هو « الماکرو استخبار » .

وتحتفظ حاليا وكالة الأمن القومي الأمريكية ونظيرتها البريطانية الـ (GCHQ) بما يسمى « قوائم مراقبة » لشركات ومنظمات توحى

لهما بأكثر من الاهتمام الزوتيني . وتضم هذه القوائم بنوكا وشركات بترولية وتجار سلع قد تؤثر أنشطتهم على أسعار البترول مثلا أو أسعار القمح .

ومن ناحية أخرى يحرص الاتحاد السوفيتي أيضا على جمع كل المعلومات الاقتصادية الممكنة والمتخيلة . يقول ريموند تيت ، وهو عضو سابق في وكالة الأمن القومي الأمريكية ، ان الاتحاد السوفيتي تمكن بفضل المعلومات التي يجمعها أن « يتلاعب ولسنوات طويلة بالعديد من الأسواق على امتداد العالم » .

غير أن اليابانيين ، في رأي ليونيل أولمر أحد وكلاء وزارة التجارة الأمريكية السابقين ، هم الذين « يملكون أكثر نظم الاستخبار الاقتصادية تطورا وتنظيما في العالم وذلك بفضل شبكة من « العملاء » - وهو تعبير استخدمه دون ازدياء - العاملون في مكاتب التصدير التابعة لهم . ان هيئة التجارة الخارجية اليابانية (الجيترو) هي المجمع الرئيسي لهذه المعلومات الاستخبارية الاقتصادية . الا أن قوام حياة الشركات التجارية اليابانية هو المعلومات ، فهي لها بمثابة الأكسجين ، ومن ثم يمتد نشاط هذه الشركات الى كل مكان ابتداء من أفريقيا حتى أوروبا الشرقية . ولا ندري النسبة من هذه المعلومات التي تتقاسمها مع الحكومة ، وان كان في رأينا أنها تتقاسمها كلها تقريبا » .

ويضيف أولمر قائلا انه اثناء وجوده في وزارة التجارة الأمريكية « حدث أن أمضينا عاما كاملا في محاولة اثبات أن اليابانيين يتلاعبون سرا في سعر الين - كان ذلك في عام ١٩٨٣ تقريبا . الا أننا لم نتمكن من العثور على أى دليل ملموس يثبت أن الحكومة اليابانية كانت تنسق حركة ارتفاع وانخفاض سعر الين . غير أننا كنا نود جدا معرفة ذلك ! » . هنا أيضا يتعلق الأمر بـ « الماكرو استخبار » .

وفي عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ نشب صراع تجاري محموم بين الولايات المتحدة واليابان حول الاتفاق الذي كان سينظم انتاجهما المشترك للطائرة المقاتلة (FSX) . ويقول أولمر : « كان من المفيد للغاية ، خلال هذه المفاوضات ، لو أن حكومتنا كانت تمتلك معلومات أفضل عن النوايا الحقيقية للحكومة اليابانية [٠٠٠] . هل كانت ترى في مشروع الطائرة FSX وسيلة تتيح لليابان تطوير صناعة طائرات النقل المدني لديها منافسة بذلك صناعة الطائرات الأمريكية في هذا المجال ؟ » .

للإجابة على هذا السؤال لم يكن لدينا سوى كم كبير من البيانات المتضاربة ، وهذا أيضا لم يكن الرهان مقصورا على بيع بعض الطائرات وإنما يشمل مصير صناعات كاملة .

الا أن كل ذلك لا يمثل سوى المناوشات الاستهلاكية لحرب الاستخبارات الاقتصادية التي ستغدو خلال العقود الحاسمة التي تنتظرنا أكثر منهجية وأكثر حسما بالنسبة لسياسات الحكومات واستراتيجيات الشركات .

هناك عوامل عديدة متضاربة تدفع موردى المعلومات الاستخبارية الرئيسيين فى العالم الى منح التجسس الاقتصادى مكانة متزايدة الأهمية . أولا : أن وكالات الاستخبار تجد نفسها مع نهاية الحرب الباردة مضطرة الى ايجاد مهام جديدة لتبرير ميزانيتها . وثانيا : فيما يجبر النظام الجديد لخلق الثروة مزيداً من الشركات على أن تصبح عالمية سيزداد عدد من لديها منهن مصالح خارج الحدود تتطلب الدعم والحماية . وتمارس هذه الشركات ضغوطا على الحكومات لكى تهدها بالدعم السياسى وبمعلومات اقتصادية ليس فى امكانها الحصول عليها بوسائلها الخاصة . وسواء أكان يتعين على أجهزة الاستخبار الرسمية أن تقدم المساعدة للمصالح الخاصة أم لا ، فإن هذه الممارسة مرشحة للانتشار تبعا لايتماع تحول الاقتصاد الى العالمية .

ولكن وراء ذلك ترسم حقيقة مقلقة وإن كان كثيرا ما يتم تجاهلها . فلكى تعمل الشركات فى ظل الاقتصاد الجديد فائق الرمزية يتعين عليها أن تعتمد بشكل متزايد على الالكترونيات ، منشئة شبكات تغطى الكرة الأرضية لنقل البيانات عبر الحدود الدولية ولتبادل المعلومات مع شركات أخرى بواسطة أجهزة الكمبيوتر . وبالتالي يغدو اجمالى النظام التجارى أكثر عرضة للاختراق الالكترونى من منظمات مثل وكالة الأمن القومى الأمريكية ومثيلاتها البريطانية واليابانية والسوفيتية وغيرها . الأمر الذى يعنى أن التدفقات الضخمة من المعلومات التى كان من الصعب الوصول إليها فى السابق ستصبح حتما أهدافا مغرية لأجهزة الاستخبار .

وأخيراً ، مع تصاعد التنافس التجارى على الصعيد العالمى سيزداد التنافس فى مجال الاستخبار أيضا مؤديا الى ما يماثل سباق التسلح ولكن فى مجال التجسس . إذ أن كل انجاز تحققه أجهزة تجسس تابعة لبلد ما سيحث على الفور نظيراتها فى الدول الأخرى للتفوق عليه ، ولن تتوقف المزايدات .

وسوف يتم استخدام التجسس على نطاق أوسع من أى وقت مضى
لا لخدمة أهداف الحكومات فحسب ، بل لدعم استراتيجيات الشركات
ذاتها . وذلك بدعوى أن قوة الشركات تسهم بالضرورة فى القوة
الوطنية . ومن ثم ينبغي أن نتوقع مراقبة أكثر تطورا للمحاصيل وأنشطة
التعدين فى الدول المعنية ، ومزيدا من عمليات التجسس على المفاوضات
التجارية المهمة وسرقة البيانات وتهريبها . الخ . وقد يتم وضع
ترسانة المراقبة الالكترونية ، فى القريب العاجل ، فى خدمة التجارة
وكذلك جحافل العملاء المدربين على ايجاد ردود دقيقة لنوع الأسئلة التى
كان يطرحها أولمر سدى عندما كان وكيلا لوزارة التجارة الأمريكية .

وسينجم عن كل ذلك « ازدهار مفاجئ » فى مجالات كتابة الشفرة
وفكها ، فيما ستبذل الشركات والأفراد جهدا أكبر لحماية أسرارهم من
الأذان والعيون المتطفلة . كما سيفتح الباب واسعا أمام الفساد -
كقيام عملاء استخبارات حاليين أو سابقين ببيع المعلومات التى حصلت
عليها الحكومات الى جهات خاصة سرا ، وفى ظل غياب تقنين دولي
والوسائل اللازمة لتطبيقه سيولد هذا الوضع نزاعات مريعة بين الدول .

الخط اكس (x) فى مواجهة جيمس بوند :

ان القوة الاقتصادية مثلها مثل القوة العسكرية تستند بشكل
متزايد على المعرفة ، فالتكنولوجيا المتطورة ما هى الا معرفة مجمدة .
ومع انتشار الاقتصاد فائق الرمزية تزيد قيمة هذه التكنولوجيا
المتطورة .

ففى يناير ١٩٨٥ وصل الى أمريكا الشمالية شحنة تزن حوالى
مائتى ألف طن من الصلب الرومانى وتم طرحها فى الأسواق بسعر أقل
بنسبة ٤٠٪ عن سعر الصلب الكندى . ولقد بدأت قصة هذه الصفقة
قبل ذلك بحوالى ١٣ عاما ، فى الفترة التى كان فيها الديكتاتور الرومانى
نيكولاى شاوشيسكو قد وضع البرنامج النووى لبلاده تحت رعاية جهاز
استخباراته فى الخارج المعروف اختصارا بـ (DIE) .

طبقا لما ذكره أيون باشيبيا المدير السابق لوكالة D.I.E
- والذى لجأ الى الغرب فيما بعد - جرى تزويد فرق من المهندسين
المدربين على أعمال التجسس بأوراق مزورة وارسالهم الى الخارج لكى
يحصلوا على وظائف فى الصناعة النووية . ونجحوا بالفعل فى الحصول
على تلك الوظائف فى شركتى جنرال الكتريك و Combustion Engineering

فى كندا ، وكذلك فى شركات سيمنز و AEG وكرافتو ىرك يونيون فى ألمانيا الغربية وفى شركة أنسالدو نوكليارى امبىانتي بايطاليا . وسرعان ما بدأت المعلومات التقنية تتدفق على بوخارست ، على حد قول باشيا .

وعندما علم شاويسكو بأن الكنديين يجدون صعوبة فى بيع مفاعلاتهم الذرية من طراز (CANDU) أبلغهم عن طريق الـ DIE بأنه يستطيع شراء نحو عشرين من هذه المفاعلات . وبالفعل وقع الرومانيون والكنديون فى يوم ٢٧ أكتوبر ١٩٧٧ اتفاقية يتم بمقتضاها بناء أربعة مفاعلات بواسطة الكنديين وحدهم بينما يتم بناء المفاعلات الباقية بمساعدة الرومانيين . وبناء على ذلك بسطت كندا البساط الأحمر لاستقبال المهندسين الرومانيين ، وكان بينهم عدد من عملاء الـ DIE .

وطبقا لباشيا « سرعان ما حصل الـ D.I.E على معلومات عن حوالى ٧٥٪ من التكنولوجيا الخاصة بمفاعل (CANDU-600) وعن نظام الأمان الحديث المستخدم فى المحطات النووية والتكنولوجيا والمعدات اللازمة لانتاج الماء الثقيل والرسوم الهندسية للمحطات النووية المشيدة فى كندا وألمانيا الغربية وفرنسا » .

بل لقد تمكنت رومانيا من اقناع كندا بأن تمنحها قرضا قيمته مليار دولار ، يستخدم جزئيا لتسديد مستحقات الشركات الكندية المشتركة فى المشروع ويسدد باقى القرض فى شكل تبادلات تجارية .

وفى مارس ١٩٨٢ بحثت القضية برمتها من جديد . إلا أن رومانيا كانت قد قبضت بالفعل مقدما قيمته ٣٢٠ مليون دولار ، وأصبح فى حوزتها معظم التكنولوجيا التى كانت فى حاجة إليها . وكل ما كان مطلوباً منها هو أن ترسل الى كندا السلع المنصوص عليها فى اتفاقية المتايضة . وهكذا دخل الصلب الرومانى الى كندا وبدأ يباع فيها بسعر أقل من الصلب المصنوع محليا .

ان عملية الاحتيال الرومانية التى جمعت بين التجسس التكنولوجى والاحتيال الاقتصادى ليست بالندرة التى قد تبدو عليها فى عالم ترتفع فيه تكاليف البحث العلمى بسرعة صاروخية ، بحيث تصبح تكلفة التكنولوجيا المسروقة تافهة بالمقارنة .

ويقول الكوفت دى مارنش الرئيس السابق لجهاز الاستخبارات الفرنسى : « من السهل أن نجد فى أى جهاز مخابرات جدير بهذا الاسم

حالات تمت فيها تغطية ميزانية عام كامل من خلال عملية واحدة . ان أجهزة المخابرات لا تحصل ، بطبيعة الحال ، على أية مكافأة مادية لكن الصناعة الوطنية تستفيد من ذلك » .

وهو ما يفسر ، أكثر من الاعتبارات العسكرية المحضة ، لماذا يتكالب الجواسيس حول كل المراكز التي يتم فيها اعداد التكنولوجيا الجديدة ، ولماذا يتركز السوفيت وآخرون حول وادى السليكون ، ولماذا حاول الروس شراء ثلاثة مصارف كاليفورنية كان أحدها يقدم قروضا لبعض شركات وادى السليكون . كما يفسر أيضا لماذا أصبحت اليابان حاليا هدفا شديدا الأهمية . (فطبقا لضابط سابق فى الـ (كيه . جى . بى) مقيم فى اليابان « حتى معدات التنصت التي كان يستخدمها الـ (كيه . جى . بى) فى مراقبة الاتصالات اللاسلكية بين فرق المراقبة التابعة للشرطة الوطنية اليابانية كانت مسروقة من اليابان » .

كان النظام الاستخبارى الرومانى يقتدى بجهاز التجسس التكنولوجى الأكبر منه بكثير الذى أنشأه الاتحاد السوفيتى . ويرتكز هذا الجهاز فى قلب القطاع العلمى والتكنولوجى المسمى بالـ « خط اكس » التابع للـ (كيه . جى . بى) .

وفى عام ١٩٨٧ ذكر تقرير لوزارة الخارجية الأمريكية ، يعتمد على معلومات الـ (سى . آى . ايه) ، أن ثلث موظفى غرفة التجارة والصناعة السوفيتية من ضباط الـ (كيه . جى . بى) أو الـ GRU ، أو يشبهه فى أنهم كذلك . « ان استضافة أكثر من ٢٠٠ معرض تجارى سنويا واستقبال حوالى مائة وفد من رجال الأعمال الغربيين فضلا عن مراقبة ملايين المنتجات سنويا يمنح موظفى غرفة التجارة والصناعة فرصا استثنائية لمعرفة كل ما يمكن استيراده » . ويهتم السوفيت بشكل خاص بالروبوت والتكنولوجيا المستخدمة فى أعماق البحار والكيدياء الصناعية ... الخ .

ان الافتقار الى العملة الصعبة يجعل الشراء المشروع للتكنولوجيا وما تتطلبه من دراية أمراً متعذراً على العديد من الدول مما يجعل اغراء الحصول عليها بشكل غير مشروع اغراء لا يقاوم . ويدفع ذلك الى توقع زيادة التجسس التكنولوجى من جانب البلدان الفقيرة فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية . واذا كانت هذه الدول غير قادرة على الاستفادة من المعرفة التي يسرقها مهندسوها أو طلابها ، فبإمكانها على الأقل أن تبيعها . وهو ما يمكن تسميته بسوق « اعادة البيع » وهو

ما يمثل فى الواقع احدى سمات التجسس التكنولوجى التى غالبا ما يتم تجاهلها .

ونظرا لأن المعرفة تلعب دورا حاسما بشكل متزايد بالنسبة للقوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية فان التجسس فى هذا المجال يولد مزيدا من الاحتكاك بين الحلفاء .

والدليل على ذلك ، الاتهامات الأخيرة الموجهة للاستخبارات الفرنسية بأنها التقطت الاتصالات التى تجريها شركة «آى . بى . ام» عبر الأطلنطى وزودت بها شركة Bull الفرنسية ، وبأنها زرعت عملاء لها فى مصانع الكمبيوتر الأمريكية .

• ودليل آخر هو الـ (كوكوم) .

وكوكوم هو اختصار لاسم لجنة مقرها باريس تدعى اللجنة المنسقة لضوابط التصدير المتعددة الأطراف . ولقد تشكلت هذه اللجنة من ١٦ دولة لمكافحة عمليات تسرب التكنولوجيا الغربية المتطورة الى ما كان يعرف آنذاك بالكتلة الشرقية .

والكوكوم مهددة حاليا بالتفكك نظرا للاختلافات المتزايدة الشدة بين الدول الأعضاء فيها والتى تبدى استياء متزايدا من القيود التى تفرضها اللجنة على التجارة . ومن ناحية أخرى يتم تبادل الاتهامات داخلها باستخدام الكوكوم كمبرر للحصول على مزايا تجارية .

وبناء على مبادرة من الأوربيين واليابانيين تمت دراسة تقليص قائمة الدول والتكنولوجيات التى يشملها الحظر . لكن فى عام ١٩٨٢ عندما اقترحت الولايات المتحدة - وهى القوة الرئيسية فى الكوكوم - حذف الصين من هذه القائمة ارتفعت جوقة احتجاجات . وطبقا للبروفسير اليابانى تاكيهيكو ياماموتو من جامعة شيزووكا فان دول أوروبا الغربية « عارضت بعنف هذا الاقتراح ومنعته من أن يرى النور خوفا من أن يستولى الأمريكيون على السوق الصينية » .

وكانت قضية توشيبا قد هزت اليابان مؤخرا . وتتلخص القضية فى أن احدى الشركات التابعة لتوشيبا باعت الى الاتحاد السوفيتى بشكل غير قانونى معدات متطورة للغاية تستخدم فى شحذ وتجليخ ريش

مراوح دفع الغواصات . وتحت ضغط الولايات المتحدة شددت اليابان من رقابتها على صادراتها لتفادي تكرار مثل هذه القضية ، غير أنها حرمت نتيجة لذلك من جزء من سوقها فى الصين وانخفضت صادرات اليابان الى الصين من الأدوات الآلية بنسبة ٦٥٩٪ فى عام ١٩٨٧ . ومن ثم تلقت اليابان بسخط شديد نبأ افتتاح مركز تصنيع سنسنتاتى ميلاكرون الأمريكى فى شنغهاى لانتاج هذه الآلات .

ان هذا الشكل من الحرب التجارية يهدد حاليا بتفجير الكوكوم نفسه . علاوة على أن الوحدة الاقتصادية الأوروبية ستؤدى الى اضعاف ضوابط التصدير على مستوى الدول الأعضاء ، فالسبع تستطيع الانتقال بحرية بين بلدان الاتحاد الأوروبى الاثنى عشر .

وكما سبق أن رأينا ، فان صعود الاقتصاد فائق الرمزية يؤدى الى خلق مجموعات تجارية متعددة الجنسيات وعبر وطنية الى جانب مشروعات مشتركة والعديد من التحالفات التجارية الدولية . ومعنى ذلك تزايد عمليات تبادل المعلومات فى كل اتجاه مما سيجعل بالتالى السيطرة عليها ومراقبتها أصعب بكثير .

لكل هذه الأسباب جميعا ستندمج التكنولوجيا الى الاقتصاد كهدف ذى أولوية كبرى بالنسبة لجواسيس العالم . لن يشبه جاسوس المستقبل جيمس بوند الذى كانت قبضته وسيلة نجاحه الرئيسية وإنما سيشتبه مهندس الخط اكس (X) الذى يعيش فى سلام فى مسكنه ولا يقوم بأى عمل عنيف وإنما يكفى بتقليب صفحات كتيب من الكتيبات التقنية أو الضغط على لوحة أزرار جهاز الميكروكمبيوتر الخاص به .

الحروب البيئية المقبلة :

ان قطاع البيئة هو المجال الثالث الذى سيشهد نموا فى نشاط جواسيس الغد . فهو مجال لا يعترف بالحدود السياسية . فعلى سبيل المثال يؤثر تلوث نهر الراين على هولندا كما يؤثر على ألمانيا والأمطار الحمضية تعنى كل بلدان العالم وعملية ازالة غابات الأمازون مشكلة تخص كوكب الأرض كله .

ان اتساع المعارف المطرد فى هذا المجال يساهم بدون شك فى حل الكثير من المشاكل غير أنه يفتح أيضا الطريق أمام عمليات تلاعب ماهرة ببيئة بلد ما من قبل المسؤولين السياسيين لبلد آخر . ولعل ما تأملت به

تركيا فى عام ١٩٨٩ يعد مثالا تقريبا على ذلك . فلقد أعلنت أنها ستوقف تدفق مياه نهر الفرات الى العراق وسوريا لمدة شهر . ويهدد هذا الاجراء الزراعة فى العراق والامدادات الكهربائية فى سوريا . الا أن الأتراك أعانوا أنهم مضطرون لذلك لكى يتسنى لهم القيام بأعمال الصيانة لسد أتاتورك . لكن المتشككين يعتقدون أن هذا القرار يخفى شيئا آخر .

فعبّر الحدود الجنوبية لتركيا - فى العراق وسوريا - توجد قواعد الانفصاليين الأكراد المنتمين لحزب العمال الكردستاني الماركسى . وكان مقاتلو هذا الحزب يتسللون عبر الحدود الى تركيا التى طالبت جيرانها بمراقبة الحدود لمنع عمليات التسلل . غير أن غارات الأكراد استمرت ، مما دفع الأتراك الى اعلان اغلاق السد وهو ما أدى الى شن غارة من أنصار هذا الحزب على إحدى القرى التركية القريبة من الحدود العراقية أسفرت عن مقتل ٢٨ شخصا . وعلى الفور طالبت الصحافة التركية بتوجيه ضربة انتقامية ضد القواعد المتمردة فى الأراضى السورية .

وسواء اكان قطع المياه يستهدف ارغام الحكومتين العراقية والسورية على اتخاذ اجراء عسكرى ضد المقاتلين الأكراد أم لا ، فان الحدث يما له من عواقب بيئية يمثل ضربة البداية - اذا أمكن القول - فى الحرب البيئية التى ستصبح أكثر انتشاراً وأشد تطوراً خلال العقود القادمة . فقد يحدث ذات يوم أن تطلق دولة ما حشرات تعرضت لمعالجات جينية ضد دولة خصم أو تحاول أن تعدل من ظروفها المناخية .

وعندئذ سيتعين على أجهزة التجسس أن توفر الأسلحة اللازمة لهذه الحروب البيئية .

وفى الجانب المقابل ، ستمكن أجهزة الاستخبار من مراقبة تطبيق المعاهدات الخاصة بالبيئة كما تفعل الآن بالنسبة لاتفاقيات نزع السلاح وذلك بفضل أجهزة المراقبة بواسطة الأقمار الصناعية .

وفيما ستغدو الحرب البيئية والمعاهدات البيئية جزءا لا يتجزأ من النظام العالمى الجديد ستندمج الاستخبارات البيئية بشكل وثيق بالهيكل السياسية والعسكرية .

وهكذا سيبدأ انتشار النظام الجديد لخلق الثروة فى تغيير إحدى الوظائف العامة للدولة - الأمة (أى الدولة ذات السيادة) ، ألا وهى

تجميع المعلومات الاستخبارية • غير أننا لم نفعل حتى الآن سوى أننا ألقينا نظرة سريعة على أكثر التغيرات سطحية • إذ أن هناك تغيرات أعمق بكثير تنتظرنا •

خصخصة التجسس :

إننا الآن على وشك أن نشهد عملية اندماج ، لم تعرفها الاقتصادات الرأسمالية من قبل ، بين المعلومات الاستخبارية التي قامت بجمعها أجهزة الدولة وتلك التي جمعتها شركات خاصة •

منذ زمن طويل والحكومات تتبادل المنافع مع الشركات الخاصة • فيعض الشركات العملاقة توفر « الغطاء » لعملاء بلادها • ومن أمثلة ذلك ما قامت به شركة بيكتل للانشاءات ومركزها سان فرانسيسكو ، فقد أبرمت هذه الشركة عقودا بمئات الملايين من الدولارات في الشرق الأوسط ، ووفرت وظائف اسمية لعملاء الـ (سى • آى • ايه) وحصلت مقابل ذلك على معلومات تجارية قيمة •

وكانت الشركات الأمريكية في وقت ما توفر « الغطاء » لمائتى عميل استخبارات في الخارج ، وتحصل في المقابل على العديد من المنافع ، و « يتوقع » العديد من الحكومات من رجال أعمالها أن يتعاونوا مع أجهزة استخباراتها وقد تلجأ الى ممارسة ضغوط عليهم في حالة رفضهم التعاون ، الا أن ذلك لا ينطبق على الولايات المتحدة • إذ نادرا ما يطلب من كوادر الشركات الأمريكية أن يقدموا معلومات ، حتى وإن كانت لهم اتصالات بسياسيين أجانب رفيعي المستوى •

إن الحد الفاصل بين التجسس العام والخاص يتلاشى تدريجيا • فمع انتشار الشركات متعددة الجنسيات تنتشر شبكات الاستخبار التي تقوم هذه الشركات بتمويلها • وينطبق ذلك على المصارف والشركات البترولية الأوروبية وبيوت التجارة اليابانية وشركة البناء الأمريكية • إن كل شيء يدعو الى الاعتقاد بأن بعض هذه الشبكات تتعاون مع كل من أجهزة استخبار بلادها والبلد المضيف •

ويتوازي مع عمليات الاستخبار الخاصة في الخارج الانتشار الأخير لوحداث ما يسمى بـ « الاستخبار التنافسي » فيما بين الصناعات الوطنية والتي تم تناولها في الفصل الرابع عشر • ومع أن هذه الشبكات

الخاصة تعمل فى اطار القانون الا انها تستخدم - بشكل بدائى على الأقل - العديد من الأساليب والتقنيات المستخدمة فى أجهزة الاستخبار الحكومية ، فهى تدخل فى خدمتها جواسيس سابقين وحلّلين سبق لهم أن عملوا فى هذه الأجهزة وهو ما من شأنه أن يزيد من احتمالات وجود روابط غير رسمية مع أجهزة الدولة .

وسوف تتضاعف أمثال هذه العلاقات غير المشروعة نتيجة لعملية اعادة الهيكلة التى تشهدها حاليا التجارة العالمية والتى تقود الى تحالفات معقدة عبر الحدود الوطنية . وقد تجهل شركة ما أبرمت « تحالفا استراتيجيا » مع شركة أخرى أن بعض عمليات شريكها تتلخص فى أعمال جاسوسية لصالح قوة أخرى ، ولكن من المحتمل أيضا أن ترغب فى معرفة ما يجرى وتطالب بإجراء تحقيق بواسطة جواسيس حكومتها هى للتأكد من ذلك .

وحتما ، ستؤدى مثل هذه التغيرات الى تداخل أنشطة تجارية عديدة ، كانت فى السابق « خاصة » ، مع المجال العام ، بحيث تكتسب صبغة سياسية وتثير بالتالى سلسلة من الاتهامات والانتهاكات المضادة والغضائح المدوية .

وبالتوازي مع التحولات التى وقعت مؤخرا فى مجال الأعمال سنشاهد انتقالا من الانتاج الكمى للمعلومات الاستخبارية الى توفير معلومات انتقائية وأكثر دقة وتحديدا ، فالحكومات تطالب بالفعل بمعلومات أكثر تفصيلا ودقة وأكثر تخصيصا . وهو ما يتطلب درجة أعلى من التخصص فى البحث ذاته عن المعلومات أو على الأقل فى تحليلها .

ولتلبية هذا الاحتياج - خاصة فى مجالات الاقتصاد والتكنولوجيا والبيئة - يتعين توفير قاعدة معلومات تكتيكية متناهية الدقة عن تنويع كبيرة من الموضوعات تعجز حتى أكبر الجهات المنتجة للمعلومات الاستخبارية مثل الـ (سى . آى . ايه) عن توفير ما يلزم لها من الخبراء ، ناهيك عن الاحتفاظ بهم ودفع أجورهم . ومن ثم ستضطرب أجهزة الاستخبارات أن تحاكي الشركات الخاصة ، أى أنها ستتعامل مع موردين خارجيين ، مفككة بذلك التكامل الرأسى المميز لعمليات الانتاج بالجملة .

ولقد اعتادت أجهزة التجسس دائما على تكليف آخرين بتنفيذ بعض مهامها . فوكالة المخابرات المركزية الامريكية وجهاز المخابرات

الفرنسي سبق لهما أن لجأ الى رجال المافيا وكبار رجال العصابات لتنفيذ المهام القذرة بدلا منهما . كما قامت أجهزة الاستخبار في كثير من الأحيان بإنشاء شركات وهمية مثل « شركة المعاطف الأجنبية الممتازة » الشهيرة التي استخدمتها شبكة تجسس « الأوركسترا الحمراء » في عملها ضد النازيين خلال الحرب العالمية الثانية ، أو شركات الطيران الخاصة التي استخدمتها ال (سى . آى . ايه) في حرب فيتنام . غير أن أجهزة التجسس ستضطر قريبا الى الاعتماد بدرجة غير مسبقة على اسهام خارجي لخبراء وموردين مستقلين .

ان الازدهار الذى يشهده هذا الشكل من « التعامل من الباطن » يظهر حاليا فى صورة مكاتب استخبارات خاصة متخصصة فى كل الفروع الممكنة والمتخيلة ابتداء من تحليل المخاطر السياسية الى جمع المعلومات التقنية . ان احدى هذه الشركات - وهى مؤسسة Business Environment Risk Information ومقرها فى لونغ بيتش بولاية كاليفورنيا - اقترفت احيانا أخطاء جسيمة غير انه مما يحسب لها انها نبهت عملاءها فى ديسمبر ١٩٨٠ الى ان الرئيس المصرى أنور السادات سيتم اغتياله ، أى بسبق عشرة شهور . كما تنبأت بغزو العراق لايران قبل حدوثه بتسعة شهور . وفى عام ١٩٨٥ كان هذا النوع من « بوتيكات » المعلومات يعد بالعشرات ، أى قبل « الازدهار المفاجئ » الذى شهدته هذه البوتيكات .

ويستخدم العديد منها كبار المسئولين وعملاء مخابرات سابقين . وأبرز هذه الشركات هى شركة كيسيونجر وشركاؤه التى كان يتعاون معها فى وقت ما برنت اسكروفت مستشار الرئيس بوش للأمن القومى ولورنس ايجليرجر الرجل الثانى فى وزارة الخارجية الأمريكية وليم سايمون وزير مالية سابق وبالطبع هنرى كيسيونجر شخصا الذى كان مستشارا للأمن القومى ثم وزيرا للخارجية . ويلتحق بمثل هذه الشركات مسئولون لهم صلات بالمخابرات مثل وليام كولى المدير السابق لل (سى . آى . ايه) الذى افتتح وكالته الخاصة فى واشنطن بعد أن ترك « الشركة » ، وعلى حد قوله فان « العمل فى مجال التقديرات والتحليلات يشبه كثيرا العمل فى مجال الاستخبار » .

وتستطيع الحكومات التى تستخدم شركات الاستخبار الخاصة ان « تنفى » بالطبع وجودها . ولكن هذه الشركات تنجح فى جذب افضل

المحترفين لأنها تمنح رواتب السوق وليس رواتب الخدمة المسدنية .
وأخيراً يمكنها أيضاً القيام بالمهام السرية التي لا تناسب من حيث طبيعتها
المؤسسات البيروقراطية .

إننا سنشهد إذن فى مجال الاستخبار مزيداً من الاندماج أو التداخل
بين القطاعين العام والخاص .

المعنى الجديد لـ « العيون الخاصة » :

غير أن الدليل المذهل على ما يمكن تسميته بالـ « خصخصة »
المتزايدة للاستخبار موجود فى الفضاء وليس على الأرض . إذ تطرح
خمس دول هى الولايات المتحدة وفرنسا واليابان والهند والاتحاد
السوفيتى فى السوق الآن البيانات التى قامت أقمارها بجمعها .

وترجع هذه الظاهرة الى عام ١٩٧٢ عندما أطلقت وكالة الفضاء
الأمريكية « الناسا » أول قمر صناعى من أقمار لاندسات للاستخدام
المدنى . ويوجد حالياً فى المدار قمران من هذا النوع « لاندسات - ١ »
ولاندسات - ٢ » ومن المقرر إطلاق قمر ثالث قريباً . وترسل هذه الأقمار
التي تدور على مدار يبعد ٧٠٠ كيلو متر من سطح الأرض معلومات
تستخدم بانتظام فى التنقيب عن المعادن وفى التوقعات الخاصة بالمحاصيل
والعمليات المتعلقة بالغابات ٠٠٠ الخ .

ويتم بث البيانات التى تسجلها الأقمار أتوماتيكياً الى حوالى ١٥
بلداً ، يحصل كل منها على تدفق مستمر من الصور فى شكل رقمى
مقابل ٦٠٠ ألف دولار سنوياً . ومن بين عملاء لاندسات وزارة الدفاع
الأمريكية والجيش اليابانى الذى يراقب من خلاله القسم الشرقى من
سيبيريا . وفى عام ١٩٨٤ تمكن عالم أمريكى فى جامعة الاسكا هـ الدكتور
جون ميللر ، أن يرصد ما بدا كأنه تجارب سوفيتية تهدف الى بيان
امكانية إطلاق صواريخ نووية من غواصات تتحرك تحت جليد القطب
الشمالى ، وذلك اعتماداً على صور لاندسات .

ودخل الفرنسيون فى منافسة مع لاندسات باطلاقهم للقمر سبوت
يوم ٢١ فبراير ١٩٨٦ . ومنذ ذلك الحين أصبح فى امكان العلماء
والجمهور العريض تتبع العمليات العسكرية والصناعية فى أى مكان على
الكرة الأرضية . لقد مضى الزمن الذى كان فيه السوفيت والأمريكيون
يتقاسمون احتكار المعلومات التى يتم التقاطها من الفضاء .

وبالرغم من أن الصور التي يوفرها كل من سبوت ولانديسات ليست بجودة الصور المتاحة لدى الجهات العسكرية ، فإنها جيدة بما فيه الكفاية ، حتى أن الحكومات التي لا تملك أقمارا خاصة بها تعتمد على المعلومات العسكرية التي يقوم سبوت بتسويقها تجاريا .

أما العملاء الأكثر تشدداً فيستطيعون حالياً شراء صور وبيانات من عدة مصادر ودمجها ومعالجتها بواسطة الكمبيوتر والحواسيب بالاستدلال على معلومات تفوق كثيراً ما كان يمكن استخلاصه من مصدر واحد .

ومن ناحية أخرى ، فهناك صناعة مزدهرة تهتم أساساً بمعالجة البيانات المرسلة من واحد أو أكثر من هذه الأقمار . وهي تضم معهد ميتشيجان لأبحاث البيئة وكذلك المركز السعودي للاستشعار عن بعد في الرياض ومعهد بحوث الفضاء في ساو باولو . أما شركة آرداس في مدينة أطلنطا فهي تنتج البرامج الإعلامية لحوالى مائتى شركة على امتداد العالم تهتم بمعالجة تلك الصور « ذات القيمة المضافة » .

ولعل أفضل مثال على نهاية احتكار المعلومات الاستخبارية هو العمل الذي تقوم به « الشبكة الإعلامية الفضائية » ومركزها مدينة استكهولم . فهي تشتري البيانات من كل من سبوت ولانديسات وتقوم بمعالجتها بواسطة الكمبيوتر وتستخرج منها صوراً تمتد بها الصحافة العالمية . ولا يزال سمة « الاستخبار » في أنشطة هذه الشبكة فهي تعنى في إحدى نشراتها أنها تقدم معلومات عن « أى جزء من العالم تكون سبل وصول وسائل الإعلام إليه محدودة أو محظورة ، سواء أكانت مناطق حدودية أم مناطق حرب أم أزمات أم كوارث » .

كما نشرت هذه الشبكة صوراً تبين استعدادات سوفيتية سرية خاصة ببرنامج مكوك فضائي وكذلك بيانات عن ليزر سوفيتي عملاق قد يكون جزءاً من نظام مضاد للصواريخ وعن مصنع للصواريخ الصينية في المملكة السعودية . وعن مشروع لصنع أسلحة نووية في كاهوتا بباكستان . ومن ناحية أخرى تقوم هذه الشبكة بعملية رصد مستمرة للخليج الفارسي ومواجهاته العسكرية . لم تعد الكتابة الآن على الجدران وإنما في السماء . وسوف تستمر عملية كسر احتكار الاستخبارات الفضائية مع دخول أقمار جديدة في الخدمة وتطور التكنولوجيا الإعلامية . ففي مجال الأقمار حققت بلدان مثل العراق والبرازيل

تقدما ملحوظا ، كما تهتم بلدان أخرى مثل مصر والأرجنتين بتطوير إمكاناتها لاطلاق الصواريخ ، ويهدف مشروع انسكروم الصيني البرازيلي المشترك الى الجمع بين مهارة البرازيليين الفنية فى مجال الأقمار والامكانيات الصينية فى مجال اطلاق الصواريخ الفضائية .

وبالتدريج ، أصبح ما كان حكرًا من قبل على القوى العظمى وجواسيسها فى متناول يد قوى أصغر وكذلك - الى حد ما على الأقل - فى متناول مستخدمين خصوصيين ووسائل الاعلام العالمية .

وفى ظل هذا التطور تصبح وسائل الاعلام ذاتها منافسا رئيسيا لأجهزة انتاج المعلومات الاستخبارية . ويروى مسئول سابق فى البيت الأبيض قائلا : « عند وصولى للعمل فى البيت الأبيض كنت ضحية « لسحر السرية » ، فكان كل ما يحمل اشارة « سرى » قيما بالضرورة . غير أننى سرعان ما لاحظت أنه كثيرا ما أكون قد سبق أن قرأت فى صحيفة « الفايينشيل تايمز » ما كان أمام عينى ويحمل اشارة « سرى » . كما أن التغطية التليفزيونية الفورية للأحداث تحرم الجواسيس عادة من فرصة التدخل » .

ان استمرار تقدم عملية خصخصة الاستخبارات ونشرها من خلال وسائل الاعلام سيرغم أساتذة التجسس الى اعادة التفكير فى نشاطهم ، كما حدث فى العديد من قطاعات الانتاج والخدمات الأخرى . كذلك يتعين على الجاسوسية أن تتكيف بدورها مع النظام العالمى الجديد لخلق الثروة ، الا أنها تواجه بعض المشكلات غير المطروحة على الصناعات الأخرى .

التناقضات الأساسية :

لم يعد يعانى زبائن أجهزة الاستخبارات - من مسئولين حكوميين أو مسئولين سياسيين - من أى نقص فى المعلومات بل انهم متخمون بها .

ان طوفان البيانات المتاحة حاليا والحمل الزائد الناجم من ذلك يعينان أن المشكلة الرئيسية للجاسوسية لم تعد البحث عن المعلومات وجمعها وانما تكمن فى تفسير وتحليل هذه المعلومات وفى ايصالها الى المسئولين المحتاجين اليها .

ونتيجة لذلك يغدو التجسس أكثر اعتماداً على الأخصائيين وعلى الذكاء الاصطناعى للقيام بعمله التحليلى . غير أن التكنولوجيا وحدها لن تقدم الحل لحالة العجز التى يعانى منها تحليل المعلومات ، انما يتطلب الأمر تناولا جديداً تماماً للمعرفة .

ونظراً لأن تسرب المعلومات السرية قد تكون له عواقب وخيمة مثل موت المخبرين فإن ال (سى . آى . ايه) وأجهزة التجسس الأصغر منها فى العالم تطبق مبدأ « التجزئة » . بحيث نادراً ما يرى المحللون المهتمون بمشكلة ما الصورة كاملة بل يتم تزويدهم بقدر محدود من المعلومات الضرورية لمعرفة ما يلزم معرفته فقط وفى الغالب لا تتوفر لديهم أية وسيلة لتقييم مصداقية ما يعرض عليهم من معلومات . ونظرياً يتم تجميع المعلومات ونقلها الى المستوى الأعلى وتجتاز بذلك عدة مراحل قبل أن تصل الى قمة التسلسل الهرمى .

ولكن سبق أن رأينا ما تؤول اليه هذه النظرية فى الاطار البيروقراطى وكيف يرتكب هذا النظام أخطاء فادحة عندما يتسارع التغيير وتغدو البيئة المحيطة أكثر اضطراباً نظراً لبطئه المفرط ولجهله بالعديد من العوامل .

وهو الأمر الذى له عواقبه . فعلى سبيل المثال لام السناتور سام ن - الخبير العسكرى الرموق فى مجلس الشيوخ الأمريكى - أجهزة الاستخبارات بشدة لأنها سمحت لتطور الأحداث السريع فى أوروبا أن يتجاوزها واضعه بذلك الكونجرس فى وضع يستحيل معه اتخاذ قرارات سليمة بشأن ميزانية الدفاع الأمريكية . ان السماح للأحداث بأن تسبق أجهزة الاستخبارات قد يؤدى الى كارثة .

وللتغلب على مثل هذه المشاكل بالتحديد ، فإن الشركات الأكثر تطوراً تتيح لموظفيها سبل الوصول الى مزيد من المعلومات وتصرح لهم بالاتصال بحرية خارج القنوات الرسمية دون الاكتراث بالتسلسل الهرمى غير أن مثل هذه التجديدات تتعارض مباشرة مع الحاجة الى السرية التى تفرضها أنشطة التجسس . ولذا يجد الجواسيس أنفسهم الآن فى مأزق .

بل انهم فى مأزق مزدوج ، فالأمر لا يقتصر على أن أغلب المعلومات التى يوفرونها تصل متأخرة للغاية ولكن غالباً ما تكون لا علاقة لها بما يتوقعه المسئولون الذين هم « زبائن » لهم .

يقول ليونيل أولمر وكيل وزارة التجارة السابق فى هذا الصدد :
« اننا على الصعيد السياسى فى حاجة الى توجهات أكثر تحديداً من

جانب الحكومة ، اذ يجب ألا تكتفى بدور المستهلك للمعلومات الاستخبارية وانما عليها أن تساهم فى عملية انتاجها » . لقد رأينا فى الصناعة انه تم الاعتراف للمستهلكين بدور فى عملية الانتاج ونظمت جماعات المستخدمين نفسها فى شبكات لمساعدة المنتجين . لقد أخذ الخط الفاصل بين الانتاج والاستهلاك يبهت تدريجيا الآن .

ومن المنطقى تماما أن يقترح أولر على كبار المسؤولين السياسيين أن يساهموا فى انتاج المعلومات . ولكن كلما زاد تدخل المسؤولين السياسيين وكبار الموظفين فى عملية انتاج المعلومات الاستخبارية زاد خطر ألا يجد رؤساء الدول ورؤساء الحكومات فى الملفات التى تقدم اليهم سوى ما يودون سماعه - أو ما يجسد الرؤية الضيقة لحزب معين أو لطائفة بعينها . وهو ما سيؤدى الى مزيد من التحريف للمعلومات التى سبق لها أن تعرضت للتلاعب على أيدي ممارسى التكتيكات الأسمى أثناء مرورها بين أيديهم .

وإذا ما تم تحريف المعلومات الاستخبارية من قبل عدو الدولة ما ، كما يحدث عندما يكون الجواسيس عملاء « مزدوجين » ، فإن النتائج قد تكون وبيلة . غير أن الخطر نفسه قائم اذا ما تم تحريفها لأغراض سياسية من قبل شخص من نفس البلد .

ان الثورة التاريخية التى تواجهها صناعة الاستخبارات تضعها مباشرة على المسار الذى يتبعه تطور النظام الجديد لخلق الثروة ، متجاوزة بذلك مرحلة الانتاج الكمى . ويتعين على صناعة الاستخبارات ، مثل غيرها من الصناعات الأخرى ، أن تواجه منافسة من جهات غير متوقعة على الاطلاق . كما يجب ، شأنها فى ذلك شأن غيرها من الصناعات ، أن تشكل تحالفات جديدة طبقا للتغيرات التى تطرأ باستمرار . وعليها كغيرها من الصناعات أن تعيد صياغة تنظيمها وأن تكييف منتجاتها حسب متطلبات العمل . وأخيراً يجب أن تعيد النظر فى وظائفها الرئيسية .

لقد كتب جوزيف كونراد « ان أكثر تصرفات الانسان جلاء تخفى جانباً سرياً » ، كذلك الديمقراطيات مهما أرادت أن تكون شفافة فان لها أيضاً جانبها السرى .

وسوف تكون الديمقراطية فى خطر مميت اذا أصبحت العمليات الاستخباراتية - التى يصعب خاليا على البرلمانات والرؤساء مراقبتها - متشابكة الى هذه الدرجة مع الأنشطة اليومية للمجتمع وغدت لا مركزية الى هذا الحد وممتزجة بالأعمال والمصالح الخاصة الى درجة تجعل من المستحيل ممارسة أية رقابة فعلية عليها .

ومن ناحية أخرى ، لن تستطيع الديمقراطيات البقاء بدون أسرار وأجهزة سرية طالما ظلت بعض الأمم تحكم بواسطة طغاة أو جلادين أو ارهابيين أو متعصبين مسلحين بأسلحة فتاكة .

وتصبح طريقة ادارة هذه الأسرار - وكذلك المعرفة بشكل عام - هى القضية السياسية المحورية لعصر تحول السلطة .

الفصل الخامس والعشرون

جدول أعمال المعلومات

جلس الرجل ذو جواز السفر الأيرلندى فى حجرته بأحد فنادق طهران ينتظر الى ما لا نهاية اشارة لم تأت قط .

ولم يكن هذا الرجل ، الذى كان مسلحا بكعكة شوكولاته على شكل مفتاح ، سوى روبرت ماكفرلين ، مستشار رونالد ريجان السابق للأمن القومى ، الذى ما لبث أن عرفه العالم بعد ذلك بقليل . ولم يقدر لهذه الكعكة أن تقدم كهدية كما كان مقررا لها . ففى الواقع لم ينس أحد أن محاولة ماكفرلين التى أجهضت لتحرير الرهائن وفتح منفذ انقذ «المعتدلين» الايرانيين قد فجرت فضيحة ايران جيت ، وهى الحدث الذى ألحق أكبر ضرر بإدارة ريجان خلال سنوات حكمه الثمانى .

وشارك فى هذه المحاولة مجموعة غير تقليدية من علية القوم ضمت تجار سلاح شرق أوسطيين وعملاء للـ (سى . آى . ايه) وجنرالات سابقين يحيط بهم الغموض ، وضابط وسيم من ضباط البحرية الأمريكية وسكرتيرته الحسنة . ولقد تابع مشاهدو التليفزيون فى جميع أنحاء العالم بانبهار جلسات لجنة التحقيق التابعة للكونجرس التى أعقبت الفضيحة .

غير أن كثيراً من المشاهدين ، لا سيما من هم خارج الولايات المتحدة ، لم يتوقفوا عند ما هو جوهرى فى هذه القضية .

وهو أن الصراع السياسى فى واشنطن لم يكن له فى الواقع علاقة بالارهاب أو الحسابات المصرفية السرية أو المعتدلين الايرانيين أو ثوار نيكاراغوا . وانما كان الأمر بالأحرى اختبار قوة بين البيت الأبيض والكونجرس الساخط من أجل السيطرة على السياسة الخارجية

الأمريكية • وكان محور هذه المعركة على السلطة هو اصرار البيت الأبيض على عدم ابلاغ الكونجرس بأنشطته السرية •

لقد أراد النواب الديمقراطيون أن يثبتوا أن الرئيس هو الذى أمر باعداد هذه الخطة ، بينما أكد فريق البيت الأبيض المنتمى للحزب الجمهورى أن فشل العملية يرجع الى الحماس الزائد للمنفذين الذين تصرفوا دون تفويض من الرئيس • وتركزت التحقيقات والتغطية الاعلامية المكثفة على مشكلات السياسة الخارجية وبدرجة أقل على مسألة معرفة « من كان يعرف ماذا ، ومتى » وأصبحت ايران جيت حربا للمعلومات •

ان ما اتسمت به تلك القضية من تعطل بعدم التذكر ومن وثائق ممزقة وأسرار وكذب وتسرب للمعلومات لا يزال يشكل حتى الآن ذخيرة وافرة فى مجال الاستخدام والاستغلال التكتيكي للمعلومات • ولكن الأهم من ذلك أن هذه الفضيحة تعطى فكرة مبدئية عما يمكن أن تكون عليه السياسة فى المستقبل ، حيث ستصبح البيانات والمعلومات والمعرفة ذات صبغة سياسية الى درجة لم يسبق لها مثيل فى التاريخ • لأن النظام الجديد لخلق الثروة - بغض النظر عن الجواسيس والتجسس - يدفعنا حالياً وبأعلى سرعة الى عصر سياسة المعلومات •

عطش للمعرفة :

لقد ارتكزت قوة الدولة دائماً على سيطرتها على القوة والثروة والمعرفة • والأمر الذى اختلف حالياً بعمق هو العلاقة بين هذه العناصر الثلاثة • فالنظام فوق الرمزى الجديد لخلق الثروة يضع تنويعا كبيرة من المشكلات المرتبطة بالمعلومات على قائمة الاهتمامات السياسية •

وتشمل هذه المشكلات احترام الحياة الخاصة وقرصنة المنتجات (أى نسخها وتقليدها بطريقة غير قانونية) والاتصالات وأمن أجهزة الكمبيوتر والتعليم وجرائم البورصة الخاصة بالمناجزة من الداخل والدور الجديد للأطباء • غير أن هذه القضايا بالرغم من تعددها وتنوعها لا تمثل سوى أعلى قمة الجزء الطافى من جبل الجليد العائم •

يزدحم جدول أعمال المعلومات بسرعة كبيرة ، وان كان ذلك غير ملحوظ بعد بالقدر الكافى • فلقد ارتأت الدورة ١٠١ للكونجرس فى الولايات المتحدة ادخال أكثر من مائة اقتراح بقوانين تخص مشكلات مرتبطة بالمعلومات ، تناول ٢٦ منها الطريقة التى يتعين أن تتبعها

الحكومة الفيدرالية فى بث البيانات والمعلومات التى جمعت على حساب دافعى الضرائب . لقد أصبح فى امكان أى شخص الآن يملك كمبيوتر شخصيا ووحده ربط ، الوصول الى العديد من بنوك المعلومات الحكومية والحصول على معلومات حول عدد مذهب من الموضوعات . ولكن كيف ينبغي أن تتم عملية التوزيع هذه ؟ هل ينبغي على الحكومة أن تتعاقد مع شركات خاصة لتتولى مهمة تأمين التوزيع الالكترونى لهذه المعلومات وبيع حق الوصول اليها مقابل رسم معين ؟ يرى العديد من أمناء المكاتب والباحثين الجامعيين والمدافعين عن الحريات المدنية أن المعلومات الحكومية يجب ألا تباع وإنما يتم وضعها تحت تصرف الجمهور مجانا . ومن ناحية أخرى ، تزعم الشركات الخاصة التى تقوم بدور الوسيط أنها تقدم خدمات اضافية ، مبررة بذلك تحصيلها لرسوم .

غير أن اشكالية المعلومات تمتد الى أبعد من مثل هذه الاهتمامات بكثير .

وكلما توغلنا فى الاقتصاد فائق الرمزية الجديد بدت قضايا المعلومات أقل غموضا وبعداً . فالجمهور الذى أصبح يعتمد فى كسب عيشه بدرجة متزايدة على معالجة الرموز يغدو أيضا أكثر احساسا بما تنطوى عليه هذه الرموز من معانى القوة ، ويطالب هذا الجمهور حاليا بقدر أكبر من المعلومات بشكل متزايد خاصة عن كل ما يمس الظروف المرتبطة ارتباطا مباشرا برفاهيته .

فى عام ١٩٨٥ كشف مسح أجراه مكتب احصائيات العمل فى الولايات المتحدة أن أكثر من نصف قوة العمل التى تعرضت لاجراءات استغناء جماعى - وقوامها ٢٢ مليون عامل - أخطرت بقرار الفصل قبل ٢٤ ساعة فقط من طردها الى الشارع ، ولقد طالبت المنظمات النقابية منذ عام ١٩٨٧ بقانون يلزم الشركات التى تعتزم اجراء تخفيضات كبيرة فى عدد العاملين بها أن تخطر هؤلاء العاملين بذلك قبل تنفيذ القرار بستين يوما وأن تبلغ كذلك سلطات الدولة والسلطات المحلية المعنية .

غير أن أصحاب العمل عارضوا بشدة هذا القانون المقترح مشيرين الى أن اعلان مثل هذه المعلومات من شأنه تقويض الجهود المبذولة من جانب المسؤولين لانقاذ الشركة ، اذ من سيقدم على الاستثمار فى مثل هذه الشركة أو الاندماج معها أو التعاقد أو الموافقة على منحها تمويلا

ما عندما يعرف أنها ستقوم بعمليات استغناء جماعية عن العاملين بها ؟

لكن الرأى العام أبدى تعاطفا متزايدا مع هذا القانون وأعلن رئيس المجموعة الديمقراطية فى مجلس الشيوخ آنذاك « ان القضية ليست قضية تشريع عمالى وإنما هى مسألة عدل محض » .

وفى عام ١٩٨٨ كانت المعركة على أشدها فى واشنطن بين كونجرس يساند بشدة القانون المقترح والبيت الأبيض الذى يعارضه تماما . وأخيرا تمت الموافقة على القانون بالرغم من التهديد باستخدام رئيس الجمهورية لحق الفيتو . وبات من حق العاملين الأمريكيين أن يعرفوا مقدما متى سيفقدون وظائفهم بسبب اغلاق مصنع ما .

ويتوقع الأمريكيون مزيدا من المعلومات عن الظروف التى يعملون فى ظلها . فجماعات الدفاع عن البيئة وتجمعات عديدة من المواطنين على امتداد الولايات المتحدة تطالب بالحاح السلطات الحكومية بمعلومات مفصلة عن النفايات السامة والمواد الملوثة الأخرى .

لقد انتاب هذه الجماعات سخط شديد عندما علمت مؤخراً أن مصنعا للأسلحة النووية يقع قرب أيكن بكارولينا الجنوبية تعرض خلال الفترة من ١٩٥٧ الى ١٩٨٥ لثلاثين حادثة تسرب نووى - وصفها أحد المتخصصين فيما بعد بأنها « حوادث مفاعل على جانب كبير من الخطورة » - أى بمعدل أكثر من حادثة فى العام . ومن ضمن هذه الحوادث حادت «تسرب» واسع النطاق لاشعاعات نووية وحادث انصهار لوقود نووى . الا أن سكان المناطق المجاورة للمصنع لم يخطرأ بذلك ولا الجمهور العريض أيضا . كما لم يتخذ أى إجراء عندما قدم المتخصصون تقاريرهم عن هذه « الحوادث » ، ولم تر القضية النور الا أثناء تحقيق أجرته إحدى لجان الكونجرس فى عام ١٩٨٨ .

كانت شركة « دوبونت أند سى » هى التى تقوم بتشغيل المصنع لحساب حكومة الولايات المتحدة . واتهمت الشركة بأنها اخفت اللقاع ، غير أنها أصدرت على الفور تكذيبا مشيرة الى أنها أبلغت وزارة الطاقة بتلك الحوادث طبقا للإجراءات المعتادة .

وعندئذ تقبلت وزارة الطاقة اللوم على كتمانها للمعلومات . وقد كانت هذه المؤسسة مشبعة بمبادئ السرية العسكرية وبالتقاليد الموروثة

من مشروع مناهاتن الذى أدى الى انجاز القنبلة الذرية اثناء الحرب العالمية الثانية . غير أن ضغط الرأى العام المطالب بالشفافية أثار صراعا داخليا بين وزير الطاقة جون هرينجتون الذى كان يناضل من أجل قدر أعلى من معايير الأمان والسلامة وقدر أكبر من المكاشفة ، والمسؤولين الميدانيين فى وزارته الذين كانوا يقاومون مثل هذه الاجراءات .

ولكن فى الوقت الذى كان فيه هذا الصراع محتدما ، بدأ تطبيق قانون ثورى جديد ، يطالب ولأول مرة باعطاء الجماعات المحلية فى جميع أنحاء الولايات المتحدة معلومات مفصلة عن النفائات السامة والنواتج الخطرة الأخرى التى قد تتعرض لها هذه الجماعات . ويقول ريتشارد سيجيل - وهو مستشار لشركة قامت بمساعدة ٣٠٠ مصنع على الالتزام بضوابط الحد من التلوث : « لأول مرة سيعلم الجمهور كل شئ عن المواد الملوثة التى تتصاعد من المصنع الواقع فى نهاية الشارع » . لقد كان ذلك انتصارا جديدا وجليا لحق الجمهور فى الوصول الى المعلومات .

ان هذه المطالبة المتزايدة بالشفافية ليست ظاهرة أمريكية فقط ، كما أنها لا تقتصر على المشكلات الداخلية .

ففى أوساكا باليابان ، أنشأت مجموعة من المواطنين « شبكة كانساي من أجل حق المعرفة » . ونظمت هذه الشبكة منذ تكوينها ما يسمونه بـ « جولات » فى الدوائر الحكومية والبلدية فى جميع أنحاء المقاطعة للمطالبة بحق الوصول الى المعلومات التى كانت سرية حتى ذلك الحين . ولقد تمت الاستجابة لستة طلبات من بين ١٢ طلبا كانت قد تقدمت بها الشبكة للادارات المختلفة فى المقاطعة ، فى حين تم رفض الباقي على وجه السرعة . وكان من بين الطلبات المرفوضة طلب لمعرفة المزيد عن حساب نفقات الحاكم .

أما رد بلدية أوساكا فكان ، اذا جاز التعبير ، أكثر لباقة عندما طالبت المجموعة بالملف الخاص بشراء مجلس المدينة للوحة موديليانى ، وهى اللوحة التى تعتبر درة متحف أوساكا للفن الحديث . لم ترفض السلطات الطلب ولكنها ببساطة لم ترد عليه . غير أن الضغوط من أجل الوصول الى الوثائق الرسمية ذات الأهمية المحلية أو القومية على حد سواء لن تفترق قط .

ان نمو ما يمكن تسميته بالوعى المعلوماتى بالتوازي مع نمو الوعى بالاقتصاد المبنى على أجهزة الكمبيوتر والمعلومات والاتصالات ، أرغم

الحكومات على أن تولى اهتماما مستمرا بالمشكلات المتصلة بالمعرفة مثل مشكلات السرية وحق الجمهور فى الوصول للمعلومات واحترام الحياة الخاصة .

فمنذ عام ١٩٦٦ ، وهو تاريخ اجازة الولايات المتحدة لقانون حرية المعلومات الذى وسع حق المواطنين فى الوصول الى المستندات والوثائق الرسمية ، انتشر هذا المفهوم بانتظام فى الدول ذات الاقتصادات المتقدمة . ففى عام ١٩٧٠ أقرت كل من الدنمارك والنرويج هذا القانون ثم فرنسا وهولندا فى عام ١٩٧٨ ثم كندا وأستراليا فى عام ١٩٨٢ ، غير أن هذه القائمة لا تعبر عن كل الحقيقة . لأن عدداً أكبر بكثير من المدن والأقاليم والولايات قد تبنت تشريعات مماثلة - أحيانا حتى قيل أن تقوم الدولة ذاتها بذلك . ففى اليابان مثلاً أقرت خمس مقاطعات وخمس مبدن كبرى ومنطقتان خاصتان وثمانى مدن متوسطة قانون حرية المعلومات منذ عام ١٩٨٥ .

كما شهدت نفس الفترة الانتشار السريع لقوانين تحدد حق احترام الحياة الخاصة . ففى عام ١٩٧٣ أقرت السويد تشريعات لحماية الحياة الخاصة تلتها الولايات المتحدة فى عام ١٩٧٤ ثم تبعتهما كندا وفرنسا وألمانيا الغربية فى عام ١٩٧٨ وانضمت بريطانيا الى الركب فى عام ١٩٨٤ . وتنشئ العديد من البلدان هيئات مسئولة عن « حماية البيانات » تهدف الى حماية الحياة الخاصة من الاستخدام التعسفى لأجهزة الكمبيوتر . وقد تختلف بالطبع الشروط والأساليب من بلد الى آخر وكذلك الفاعلية ، ولكن النسق العام واضح وجلى : فكلما تطور الاقتصاد فائق الرمزية تتخذ قضايا المعلومات فى كل مكان مزيدا من الأهمية السياسية .

قنابل ارهابية وضحايا الايدز :

وتدور حرب معلومات متصلة فى كل مكان بين سدنة السرية ومجموعات المواطنين التى تقاثل من أجل المزيد من حرية الوصول للمعلومات .

ولكن قد يحدث مثلاً أن يصطدم هذا المطلب بضرورات الأمن والسلامة التى يقرها الجميع علنا . فبعد حادث انفجار قنبلة على متن الرحلة ١٠٣ لشركة بان أمريكان فوق بلدة لوكربى فى اسكتلندا يوم ٢١

ديسمبر ١٩٨٨ ، والذي ذهب ضحيته ٢٥٩ راكباً وأفراد طاقم الطائرة ، كشفت الصحافة أن السلطات كانت قد تلقت تحذيراً قبل وقوع الحادث .
وأراد الرأي العام العالمى الغاضب أن يعرف لماذا لم يتم تحذير الجمهور العريض فى حينه . وتحول جزء كبير من الغضب الموجه للارهابيين وانصب على السلطات .

وأدى رد الفعل العنيف هذا الى قيام لجنة فرعية من لجان مجلس النواب بتحقيق سريع ونشرت قائمة طويلة للتعليمات الأمنية التى كانت الادارة الفيدرالية المسئولة عن الطيران قد وجهتها الى شركات الطيران . غير أن هذا الانتهاك للسرية المحيطة بهذه التعليمات أثار بدوره وزير النقل الأمريكى الذى اتهم اللجنة الفرعية بأنها تعرض بهذا الاجراء « حياة الركاب للخطر بكشفها بعض التعليمات الأمنية » .

ولكن كارديس كرلينز رئيسة اللجنة الفرعية لم تستسلم ووصفت هجوم الوزير بأنه « مضلل » . وقالت أن نشر تعليمات الادارة الفيدرالية للطيران كشف فى الواقع عن وجود عيوب خطيرة فى نظام التحذير برمته وخدم بالتالى الجمهور . الا أن شركات الطيران الأمريكية وحدها تتلقى سنوياً حوالى ٣٠٠ تهديد بوجود قنابل ، وقد يؤدى نشر التعليمات الى شل كل حركة الملاحة الجوية لأنه يتيح للارهابيين امكانية ارباك النظام ، فى أى وقت ، مقابل ثمن مكالة هاتفية .

وسرعان ما وجدت الهيئات التنفيذية والتشريعية نفسها ، وكذلك شركات الطيران ووكالات الرقابة والشرطة وغيرها ، متورطة فى معركة عامة - لا تزال مستمرة حتى الآن - من أجل السيطرة على هذه المعلومات .

وفى ديسمبر ١٩٨٩ ، أى بعد عام فقط من مأساة لوكربى تلقت شركة طيران نورث ويست تهديداً بنسف طائرتها القائمة بالرحلة رقم ٥١ بين ديترويت وباريس . وقررت الشركة ، وذكرى حادث العام السابق ما زالت حية فى ذاكرتها ، أن تخبر الركاب الحاجزين على هذه الرحلة بأمر التهديد ، على أن تقوم بذلك عند بوابة الخروج الى الطائرة ، أى قبل الاقلاع مباشرة . الا أن صحيفة سويدية نشرت نبأ التهديد مما دفع شركة الطيران لتحذير الركاب مقدماً عن طريق الهاتف مقترحة عليهم المساعدة فى عمل ترتيبات بديلة اذا رغبوا فى ذلك . (جميع الركاب سافروا على نفس الرحلة التى تمت دون حوادث) .

كما تصطدم المطالبة بقدر أكبر من المعلومات بمتطلبات احترام الحياة الخاصة التى سبق الإشارة إليها آنفا . ومن بين أكثر مشكلات المعلومات حساسية تلك التى يثيرها وباء الايدز . فبينما كان المرض ينتشر بسرعة فى العديد من البلدان ، حاملا معه قدرا غير قليل من الهلع ، طالب بعض المتطرفين بوسم ضحايا الايدز وعزلهم . وحاول أولياء الأمور ، الذين استبد بهم الذعر ، طرد الأطفال المصابين بالايدز من الفصول الدراسية . كما طالب وليام بينيت ، الذى كان وزيرا للتعليم آنذاك والمعروف بتشدهد ، بإجراء فحوص اجبارية للايدز لفئات معينة من بينها كل مرضى المستشفيات والراغبون فى الزواج والمهاجرون والسجناء . وكان يريد أيضا أن يتم حصر كل زوج أو زوجة أو شريك جنسى سابق لأى شخص يثبت التحليل أنه حامل لفيروس الايدز .

وأثار موقف بينيت استنكارا عاما لدى المسؤولين عن الصحة العامة ورجال القانون ودعاة الحريات المدنية ، وجميعهم يؤيدون الفحص التطوعى . ومما يدعو للدهشة تناقض مواقف الذين ناضلوا من أجل حماية الحياة الخاصة فى هذه الحالة بالذات ، ففى مواقف أخرى كانوا هم أنفسهم الذين قادوا الحملات من أجل الكشف عن المعلومات .

كان البعض يؤكد أن الاختبارات الطبية ليست أكيدة ١٠٠٪ ، وإذا ما أعلنت نتائجها فإن الضحايا سيتعرضون لتمييز واضطهاد فى العمل أو المدرسة فضلا عن العديد من الأضرار الأخرى التى ستلحق بهم . زد على ذلك أنه إذا أصبحت الفحوص اجبارية فقد يختبئ الضحايا المحتملون أو يرفضون التماس العلاج . وهاجم الجراح العام ايفرت كوب الذى يمثل أعلى سلطة طبية رسمية فى الولايات المتحدة موقف وزير التعليم الأمريكى علنا .

ولازال الجدل محتدما ليس فقط فى واشنطن ولكن فى عواصم العديد من البلدان . ان الحقوق المتبادلة للفرد والجماعة وكذلك مسألة التناقض بين « الخاص » أو السرى و « المفتوح » - أى الذى يجب كشفه - لازالت مشوشة وغامضة وبعيدة تماما عن الوضوح .

ومن ناحية أخرى نجد العديد من صراعات المصالح تتولد من القوانين الحالية المثيرة للבלبلة التى تنظم بعض المجالات ، مثل مجال حقوق النشر والتأليف وبراءات الاختراع والأسرار المهنية والمضاربة بالأسهم من داخل البورصة والإطلاع على أسرار دون وجه حق والاستفادة

منها ، وتعتبر كل هذه المجالات جزءاً لا يتجزأ من جدول أعمال المعارف الذى فى طريقه لأن ينتقل الى فلك السياسة . ومع استمرار تطور الاقتصاد فائق الرمزية قد تبرز أخلاقيات للمعلومات تناسب الاقتصادات المتقدمة . أما فى الوقت الحالى فلم تتبلور بعد أخلاقيات مترابطة وبالتالي يتم اتخاذ القرارات السياسية فى ظل فراغ أخلاقى مريب ، فنسأدرأ ما توجد قواعد لا تتعارض وتتناقض مع قواعد أخرى .

ويفتقر العديد من مناطق العالم لأبسط درجات حرية المعلومات وتضطر شعوبها لمواجهة القهر الثقافى والرقابة القاسية على الصحف ووسائل السرية المرضى لقادة تلك المناطق . أما فى البلدان الديمقراطية ذات التكنولوجيا المتقدمة ، حيث حرية التعبير مضمونة بدرجة أو أخرى فتبدأ سياسة المعلومات فى الارتفاع الى مستوى أكثر مهارة وبراعة .

التغذية الارتجاعية العالمية الجديدة :

نظراً للطابع المتداخل والمتشابك للتطورات التكنولوجية ولمشكلات البيئة وشئون المال والاتصالات اللاسلكية ووسائل الاعلام فان نظاماً جديدة للتغذية الارتجاعية فى مجال الثقافة بدأت تعمل عملها بحيث غدت سياسة المعلومات فى بلد ما موضع اهتمام كل البلدان الأخرى . وبالتالي يصبح جدول أعمال المعلومات الآن ذا صبغة عالمية . فعندما أطلق مفاعل شيرنوبل سحب الاشعاع الذرى فوق بعض مناطق القارة الأوروبية ثارت موجة عارمة من الغضب ضد السوفيت لتأخرهم فى ابلاغ الحكومات المعنية بمسار الغبار الذرى . وأكدت هذه الدول أن من حقها معرفة الحقائق فى حينها .

ومعنى ذلك أنه ليس من حق أى بلد أن يقرر وحده اخفاء الحقائق وان أخلاقيات المعلومات - حتى وان كانت ضمنية - تتجاوز المصالح الوطنية . ولذا عندما ضربت كارثة أخرى الاتصاه السوفيتى - زلزال أرمينيا - تعلمت السلطات الدرس وأبلغت على الفور الصحافة العالمية .

ولكن وفقاً لهذا المبدأ الضمنى ، لم يكن الاتحاد السوفيتى الدولة الوحيدة المخالفة . فبعد حادث شيرنوبل بقليل انتقد الأدميرال ستانيسفيلد تيرنر المدير السابق لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية بلاده علناً لأنها لم تنشر القدر الكافى من المعلومات عن تلك الكارثة ، وهى المعلومات التى قامت أقمار التجسس الأمريكية بجمعها . وبدون أن يفشى أى أسرار أعلن تيرنر ، ان قدرتنا على جمع المعلومات [٠٠٠] تتيح لنا إمكانية اعلام الناس بشكل صحيح على امتداد العالم كله .

ان وسائل الاعلام الجديدة القادرة على بث المعلومات والتي تحيط
بكوكب الأرض ، ميسرة بذلك العالمية المكتسبة بواسطة النظام الجديد
لخلق الثروة ، تجعل اخفاء المعلومات داخل الحدود الوطنية أو احتواءها
فى الخارج أكثر صعوبة .

وهو ما نسيته الحكومة البريطانية فى قضية « صائد الجواسيس » .
فعندما كتب بيتر رايت كتابا يحمل هذا العنوان وضمنه اتهامات خطيرة
ضد أعضاء سابقين فى جهاز مكافحة التجسس البريطانى تدخلت حكومة
قائمه لمنع نشره . وردا على ذلك قام رايت بنشر الكتاب فى الولايات
المتحدة وبلدان أخرى . وأدت محاولة لندن لحجب هذا الكتاب الى جعله
من أكثر الكتب مبيعا دوليا . وخصصت محطات التلفزيون والصحف فى
كل مكان مساحات لعرض الكتاب ، ضامنة بذلك أن المعلومات التى أرادت
الحكومة البريطانية حجبها ستأخذ طريقها الى بريطانيا وتنفذ اليها .
وبسبب عملية التغذية الارتجاعية اضطرت الحكومة البريطانية الى
التراجع عن موقفها ، وأصبح كتاب رايت من أكثر الكتب مبيعا فى بلده
ايضا .

ومن الممارسات الآخذة فى الشيوع ايضا استخدام وسائل الاعلام
خارج حدود ما للتأثير على بعض القرارات السياسية داخله . ففى
يون ، نفت حكومة كول أن تكون الشركات الألمانية قد ساعدت رجل
لينا القوي معمر القذافى فى بناء مصنع للأسلحة الكيماوية على بعد
٧٥ كيلومترا من العاصمة طرابلس . وعندئذ قامت أجهزة الاستخبارات
الأمريكية بنشر أدلتها ، التى حصلت عليها بواسطة أقمار التجسس
الخاصة بها ، فى وسائل الاعلام الأمريكية والأوروبية . ودفع ذلك مجلة
« شتينر » الألمانية الى أن تقوم بتحقيق صحفى متعمق أدى بدوره الى
ارغام الحكومة الألمانية ، وهى فى حالة شديدة من الارتباك ، على
الاقرار بأنها كانت تعرف ما ادعت عدم معرفته .

وتتوالى الحالات التى نجد فيها المعلومات - من يملكها وكيفية
الحصول عليها - فى قلب النزاعات والصراعات السياسية ، سواء
الداخلية أو الدولية . والسبب الأساسى للأهمية الجديدة التى تكتسبها
سياسة المعلومات تكمن فى تزايد اعتماد السلطة ، بكل أشكالها ، على
المعرفة . وكلما انتشر الوعي بهذا الانتقال التاريخى زادت أهمية
وقوة المعلومات السياسية .

غير أن كل ما يحدث حتى الآن ليس سوى مناقشات بالمقارنة بما قد يتبين أنه أهم حرب معلومات في العقود القادمة .

شفرة انديانا جونز :

إن اكتشاف الشوارع من بين أكثر المناظر انتشارا في تايلاند ، ويستطيع المرء أن يشتري منها اشربة الفيديو والأشرطة الموسيقية وغيرها من المنتجات بأسعار زهيدة . والأسباب وراء ذلك أن هذه المنتجات ، مثل منتجات أخرى كثيرة يتم تداولها في أنحاء مختلفة من العالم ، ليست أصلية وإنما هي نسخ مقلدة للمنتج الأصلي يتم انتاجها بدون ترخيص . ومعنى ذلك حرمان المؤلفين والناشرين وشركات التسجيل الأصلية من حقوقهم التي من المفروض أن تعود اليهم

ويتم في مصر نشر كتب غربية مترجمة الى العربية دون دفع شيء للمؤلفين وأصحاب حقوق النشر . وتشير مجلة « ميدل ايست » الشهرية التي تصدر في لندن الى أن « عمليات نشر الكتب دون إذن مؤلفيها ودون دفع حقوق نشر بلغت في الشرق الأوسط درجة لا يضاهيها سوى ما يتم من عمليات مماثلة في الشرق الأقصى وباكستان » . وفي هونغ كونج ألقت الشرطة القبض على ٦١ شخصا اثر تفتيشها لـ ٢٧ مكتبة حيث عثرت على ٦٤٧ عملا جاهزا للطبع بشكل غير قانوني .

إلا أن العديد من البلدان لا تعتبر عمليات القرصنة هذه مشروعة فعسب بل يتم تشجيعها نظرا للاسهام الذي يمكن أن تقدمه في عمليات التصدير . كما أن التقنيات الجديدة تجعل عمليات القرصنة أقل تكلفة وأكثر يسرا .

لقد كلفت هذه الممارسات صناعة السينما الأمريكية حوالي ٧٥٠ مليون دولار سنويا ، ولذلك قررت هوليوود في منتصف الثمانينيات أن تقوم بهجوم مضاد . فعندما تم عرض فيلم « انديانا جونز والمعبد الملعون » كانت كل نسخة من الفيلم تحمل شفرة غير محسوسة تحدد هويتها دون احتمال لأى خطأ ، بحيث يستطيع المحققون اكتشاف مصدر أى نسخ غير قانونية تطبع منها . ومنذئذ بدأت كبرى شركات الانتاج السينمائي في استخدام شفرات مماثلة .

بيد أن تايوان مثلا كانت تأوى حتى عام ١٩٨٩ (١٢٠٠) قاعة عرض خاصة صغيرة تسمى بـ « صالونات التلفزيون » ، وكان المراهقون

يتجمعون فى هذه القاعات لمشاهدة شرائط فيديو منسوخة بشكل غير قانونى لأحدث الأفلام الأمريكية . وكانت طوابير الشباب تنتظر على امتداد البنايات دورها فى الدخول . ولاقت هذه العروض غير القانونية رواجاً كبيراً حتى أنها خفضت مبيعات تذاكر دور السينما العادية . وفى النهاية ، اضطرت الحكومة فى تايوان الى معاقبة هذا النشاط غير المشروع تحت ضغوط شركات هوليوود .

وبالتوازي مع عمليات النسخ والطباعة بغير ترخيص اندلعت حرب براءات الاختراع ، اذ رفض العديد من البلدان دفع حقوق الاختراع - أى المبالغ التى تدفع للمخترع عن كل سلعة مباحة من اختراعه - عن عقار طبى جديد مثلاً رصدت لابتكاره وتجربته استثمارات ضخمة وأنجزه باحثون متخصصون .

وبالإضافة الى عملية النسخ والطباعة بدون ترخيص ، أى القرصنة الصريحة ، وأصبحت عمليات تقليد المنتجات صناعة عالمية واسعة النطاق . فلقد تم اغراق الأسواق بمنتجات مقلدة رخيصة الثمن ، مثل تقليد موديلات بيوت الأزياء الكبرى . ولكن الأخطر من ذلك هو سرقة برامج الكمبيوتر أو نسخها بطريقة غير قانونية ، ليس على مستوى الأفراد للاستخدام الشخصى ولكن على مستوى كبير بواسطة موزعين - قرصنة على امتداد العالم كله . لقد ازدادت كل هذه المشكلات حدة مع ظهور وانتشار التقنيات الأكثر حداثة .

وقد أثارت المشكلات التى طرحتها قضية حماية « الملكية الفكرية » - التى تعد الأساس لجزء كبير من النظام الجديد لخلق الثروة - خلافات سياسية بين البلدان منذ عام ١٩٨٩ . وتشمل الملكية الفكرية - وهو اصطلاح فى حد ذاته محل جدل - ملكية عناصر غير مادية ناتجة عن عمل ابداعى فى مجالات العلوم والتقنية والفنون والآداب والتصميم ومعالجة المعرفة بشكل عام . ومع امتداد الاقتصاد فائق الرمزية تصبح هذه العناصر غير المادية أكثر ربحية من المنظور الاقتصادى ، ومن ثم يزداد طابعها السياسى .

واندلعت فى واشنطن معارك سياسية ساخنة قادتها جماعات ضغط متنوعة ، يساندها ممثل لجنة التجارة الأمريكية ، للمطالبة بإجراءات حاسمة ضد تايواند لأنها لم تحظر عمليات قرصنة وتقليد المنتجات الإبداعية الأمريكية . وطالبت هذه الجماعات الولايات المتحدة بأن تتخذ إجراءات انتقامية ضد تايواند اذا رفضت حكومتها معاقبة هذه الممارسات

غير المشروعة • وهو ما يعنى المناداة بالغاء الاعفاءات الجمركية الممنوحة لبعض الصادرات التايلاندية مثل الزهور الاصطناعية وبلاطات الخزف والفاسوليا المجففة ومعدات الاتصالات اللاسلكية •

وعلى النقيض من هذه المطالب نادت وزارة الخارجية الأمريكية ومجلس الأمن القومى بالترفق مع تايلاند ، واضعين بذلك المصالح الدبلوماسية والضرورات العسكرية قبل مصالح أصحاب حقوق النشر وبراءات الاختراع

كما رفض رونالد ريغان ، فى آخر يوم فى فترة رئاسته ، اقتراحات أكثر تشددا تطالبه بإجراءات قمعية ضد القراصنة والمقلدين فى تايلاند وإن كان قد ألغى الاعفاءات الجمركية التى كانت تستفيد منها المنتجات التايلاندية ، التى سبق الإشارة إليها •

غير أن تايلاند ليست أكثر الدول انتهاكا للقوانين التى تحمى حقوق النشر وبراءات الاختراع بمفهومها فى الاقتصادات المتقدمة • وتوضح هذه المناوشات الصغيرة التى دارت فى واشنطن ما يدور على ما لا يقل عن مائة جبهة فيما تلعب منتجات الأنشطة الإبداعية دورا أكثر محورية فى جميع اقتصاديات التكنولوجيا المتقدمة •

فى عام ١٩٨٩ ، طالب أصحاب حقوق النشر الأمريكيون ، بما فى ذلك صناعة الموسيقى وبرامج الكمبيوتر والناشرون ، الحكومة الأمريكية باتخاذ اجراءات ضد ١٢ بلدا لأنها تكيد - على حد زعمهم - الاقتصاد الأمريكى خسائر فى المبيعات تقدر بحوالى ١٣ مليار دولار سنويا • ومن بين هذه الدول الصين والسعودية والهند وماليزيا وتايوان والفلبين •

وان كان الأمريكيون من أشد المدافعين عن حماية الملكية الفكرية فإن هذه القضية تشغل أيضا وبنفس القدر الجماعة الأوروبية واليابان • لقد طالبت المجموعة الأوروبية سلطات جمارك العالم كله بمصادرة ١٦ سلعة مقلدة وبفرض عقوبات جنائية على القراصنة الذين يقومون بتسويق هذه السلع •

وتدور المعركة السياسية حول الملكية الفكرية بشكل خاص داخل مجلس الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة حيث تصطدم الاقتصادات المتقدمة بمقاومة حازمة من جانب الدول الأقل تقدما التى

يردد مفاوضوها أحيانا حجج الطلبة العرب الذين يشترون كتباً طبعت بدون ترخيص والتي تقول بأن « المفهوم الغريب لحقوق النشر هو مفهوم نخبوى يهدف الى حشو جيوب الناشرين » .

غير أن هذا الموقف لا يشكل تهديدا خطيرا للدول ذات التكنولوجيا المتقدمة ، وإنما التهديد الفعلى ينبع من الشك الفلسفى المحير الذى يدفع الى التساؤل عن طبيعة الملكية الفكرية وهل هى من نفس طبيعة ملكية الأصول المادية ؟ أم أن مفهوم الملكية برمته فى حاجة الى إعادة تفكير ؟

لقد تأمل هارلان كليفلاند ، المفكر المستقبلى والدبلوماسى السابق ، وفكر مليا فى « الجنون المتمثل فى رفض اقتسام ما لا يمكن امتلاكه » . ويشير كليفلاند الى أن « ما يبنى شركة كبيرة أو بلدا عظيما ليس هو حماية ما تعرفه سلفا وإنما هو اكتساب معارف جديدة نابعة من شركات وبلدان أخرى والتكيف معها » . كيف يمكن « حماية » الملكية الفكرية ؟ ان السؤال نفسه ينطوى على بذور غموضه والتباسه الذاتى : انسه استخدام الفعل غير المناسب لاسم غير مناسب » .

ان هذا النوع من الحجج كثيرا ما يستخدم لتأييد رؤية عالم تنتقل فيه المعلومات بدون قيود أو موانع . وهو حلم يتفق تماما مع المطالب الملحة للدول الأكثر فقرا التى تحتاج للعلم والتكنولوجيا اللازمين للتحرر من التخلف الاقتصادى . ولكن السؤال الذى تطرحه الدول ذات التكنولوجيا المتقدمة ولم يجد اجابة حتى الآن هو : ماذا سيحدث للفقراء والأغنياء - على حد سواء - اذا ما نصب فيض الابداع التقنى فى العالم كله ، اذا عجزت شركة أدوية ، بسبب القرصنة ، عن تعويض النفقات الضخمة التى يتطلبها التوصل الى وسائل علاجية جديدة ، فمن غير المرجح أن تستمر هذه الشركة فى استثمار المزيد من الأموال فى البحث العلمى . ان كليفلاند محق فيما ذهب اليه من أن كسل البلدان ستحتاج فى المستقبل الى المعرفة والثقافة والعلم والفنون القادمة من الخارج . ولكن فى هذه الحالة سيتطلب الأمر وضع قواعد أساسية تنظم بطريقة متحضرة عمليات التبادل ، ويجب أن تشجع هذه القواعد مواصلة الابداع والابتكار لا أن تعرقه .

ان التوصل لاعداد هذه القواعد الجديدة والأخلاقيات المعلوماتية فى عالم منقسم الى اقتصادات زراعية واقتصادات صناعية واقتصادات ما بعد العصر الصناعى قد تكون عملية متناهية الصعوبة . الا أنه من الواضح والجلي أن هذه المشكلات ستكتسب وباطراد مزيدا من الأهمية .

إن السيطرة على اللاماديات - أى الأفكار والثقافة والصور والنظريات والمعادلات العلمية والبرامج الإعلامية - سوف تستنفد قدرا متزايدا من الاهتمام السياسى فى جميع البلدان ، بينما تهدد عمليات القرصنة والتقليد والمزقة والتجسس التكنولوجى المصالح الحيوية الخاصة والوطنية بشكل متزايد الخطورة .

ففى دراسة أجراها عبده سعيد ولويس سيمونز عن الشركات متعددة الجنسيات بعنوان « السادة الجدد » يشيران الى أن « طبيعة السلطة تمر الآن بتحول جذرى . إذ أصبح سوء توزيع المعلومات هو المحدد الرئيسى للسلطة . إن التفاوت الذى ظل مرتبطا لأمد طويل بالدخل أساسا ، يرتبط الآن بشكل متزايد بعوامل تكنولوجية وكذلك بالسيطرة السياسية والاقتصادية على المعارف » .

لقد كانت الدول خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين تخوض الحروب من أجل الاستحواذ على المواد الخام اللازمة لاقتصاداتها المصنعية . أما فى القرن الحادى والعشرين فإن المعرفة ستكون أكثر المواد الخام أساسية . فهل ستكون المعرفة هى رهان الحروب والثورات الاجتماعية فى المستقبل ؟ وإذا كان الأمر كذلك فما هى الدور الذى ستلعبه وسائل الاعلام فى هذه الأحداث ؟

The second half of the century, the 1850s, was a period of rapid change and growth for the United States. The country was expanding westward, and the economy was booming. The Civil War was fought, and the nation was united. The second half of the century was a time of great achievement and progress.

[illegible]

الفصل السادس والعشرون

صانعو الصور

ان بنيامين داي الطباع ذا الثلاثة والعشرين ربيعا ، صاحب الأفكار المجنونة ، هو الذى غير تاريخ ما نسميه الآن بوسائل الاعلام . كان ذلك فى عام ١٨٣٢ وكان عدد سكان مدينة نيويورك ٢١٨ ألف نسمة . الا ان عدد المشتركين فى اكبر صحيفة يومية بالمدينة لم يكن يتعدى ٤٥٠٠ مشترك . وكان دخل العامل الحضرى الأمريكى فى هذه الفترة ٧٥ سنتا فى اليوم فى حين كان ثمن الصحيفة سنتين وبالتالي كانت قلة قليلة هى التى تستطيع دفع هذا المبلغ يوميا ثمنا لـ صحيفة . كما كان يتم طبع الصحف بآلات طباعة يدوية معدل انتاجها لا يتعدى بضعة مئات من النسخ فى الساعة .

ولكن داي اقدم على مجازفة مجنونة . وفى يوم ٢ سبتمبر ١٨٣٢ طرح فى الأسواق صحيفة « نيويورك صن » ، وحدد سعر النسخة بنس واحد لا غير . واطلق فى الشوارع خبيدا من الصبغة لبيعها . وكان ذلك ابتكارا جديدا حينذاك . وكلف طباع آخر ، زميل له ، بالتردد على قاعات المحاكم وتغطية ما يعرض فيها من قضايا وحوادث ، مقابل أربعة دولارات فى الأسبوع . وكانت هذه إحدى أوائل المرات التى يستخدم فيها « المخبر الصحفى » . وتمكنت صحيفة الـ « صن » خلال أربعة شهور من جذب أكبر عدد من قراء المدينة ، وفى عام ١٨٣٥ اشترى داي أحدث تقنية فى مجال الطباعة آنذاك وهى آلة طباعة تعمل بالبخار . وبلغ توزيع صحيفته رقما خارقا : ٢٠ ألف نسخة يوميا . واخترع داي بذلك الصحافة الشعبية بكل ما تتميز به من أخبار الحوادث والجرائم وغيرها .

وفى نفس الفترة تقريبا كانت ابتكارات « مهووسين » آخرين تسير

في خطوط موازية لدائ ، ففي انجلترا أصدر هنري هزرينجتون صحيفة « تويني ديسباتش » وفي فرنسا صدرت صحيفة « لافريس » لأميل جيراردا . كان هذا النوع من الصحف الرخيصة الذي كان يسمى في انجلترا بـ « صحافة الفقراء » أكثر من مجرد قضية تجارية ، إذ كانت له آثار سياسية باقية ، لقد ساهمت هذه الصحافة الى جانب تشكيل أولى النقابات المهنية وبدايات التعليم الجماعي ، في دفع الطبقات الفقيرة الى خضم الحياة السياسية للأمم .

ومنذ السبعينات من القرن الماضي بدأ رجال السياسة من جميع الاتجاهات يأخذون في اعتبارهم شيئا اسمه « الرأي العام » ، وكتب أحد المفكرين الفرنسيين يقول : « من الآن فصاعدا لا توجد حكومة أوروبية لا تأخذ في حسابها الرأي العام ولا تشعر أنها ملزمة بتقديم حساب عن أعمالها وان توضح مدى توافق هذه الأعمال مع المصلحة الوطنية ، أو ان تسوق الصالح العام لتبرير اية زيادة في سلطتها أو امتيازاتها » .

ويعد بنهامين داي بقرن ونصف عنت لوجل « جامع » آخر فكرة كانت كفيلة حتما بإعلان أفلاسه . هذا المهووس الطويل القامة اللفظ النافذ الصبر والنأبه هو تيد تيرنر الذي ورث عن أبيه - بعد موته منتحرا - شركة للوحات الاعلانات . بدأ تيرنر بتنظيم هذه الشركة ثم اشترى محطات اذاعية وتليفزيونية . وكان يتسائل عما يتعين عمله بعد ذلك عندما لاحظ امرا غريبا : فمحطات التليفزيون الكابلي ، الذي كان ينتشر بسرعة كبيرة في انحاء الولايات المتحدة ، كانت تعاني من نقص حاد في البرامج والاعلانات . وفي الوقت نفسه كانت هناك أجهزة تنود ماليا في السماء يطلق عليها اسم « الأقمار الصناعية » .

وجمع تيرنر اثنين زائد اثنين وحصل على خمسة . فقد قام ببيت البرامج من محطته في مدينة أطلنطا الى أحد الأقمار الصناعية ، الذي قام بدوره بإعادة بثها الى المحطات المتعطشة الى البرامج . وبذلك منح رجال الدعاية والاعلان بضربة واحدة سوقا واسعة بامتداد الولايات المتحدة بعد أن كانوا لا يريدون تكليف أنفسهم عناء شراء مدد اعلان على العشرات من محطات الكابل الصغيرة . وأصبحت «محطته الفائقة» في أطلنطا حجر زاوية لامبراطورية متنامية .

وفي يوم ١٩ يونيو ١٩٨٩ انتقل تيرنر الى المرحلة التالية والأكثر مجازفة . إذ أنشأ ما أطلق عليه النقاد حينذاك « شبكة الفراخ بالمكرنة»

(Chicken Noodle Network) سخرية من اختصار CNN
وهي شبكة الأنباء الكابلية . وأصبحت CNN سخرية كل أقطاب
الاعلام ابتداء من ملوكه في منهاتن الى استوديوهات لوس انجلوس .
وكانت رول ستريت متأكدة من أن هذه الشبكة ستنتهار وقد تجر وراءها
أعمال تيرنر الأخرى . إذ لم يحاول أحد من قبل انشاء شبكة لميث الأنباء
لمدة أربع وعشرين ساعة يوميا .

أما حاليا فإن شبكة CNN تعد من أكثر مصادر الأنباء
التليفزيونية تأثيرا في جميع أنحاء الولايات المتحدة ، فاجهزة التليفزيون
في البيت الأبيض وفي البنتاجون مضبوطة باستمرار على قناة CNN
والشئ نفسه يتكرر في السفارات وفي ملايين البيوت على امتداد
الولايات المتحدة .

غير أن احلام تيرنر الجامعة تجاوزت حدود الولايات المتحدة
وتعمل حاليا شبكة CNN في ٨٦ بلدا . وهو ما يجعلها أكثر
شبكات التليفزيون انتشارا ، مثيرة انبهار واعجاب شبوخ الشرق الأوسط
والصحفيين الأوروبيين ورجال السياسة في أمريكا اللاتينية بسبقها في
تغطية أحداث مثل اغتيال الرئيس المصري انور السادات وقمع المظاهرات
في ميدان تيانانمين ببيكين في عام ١٩٨٩ والغزو الأمريكي لبنا وحرب
الخليج وقصف بغداد . كما يصل ارسال CNN عبر الاثير او عبر
الكابل الى غرف الفنادق والمكاتب والمنازل بل والى أجنحة الركاب
على متن « كوين اليزابيث الثانية » .

وأحد كتوز تيرنر السرية شريط فيديو يصور لقاء خاصا مع
فيلد كاسترو . ويشير كاسترو خلال اللقاء الى انه يشاهد الـ CNN
بانظام . وعندئذ طلب منه تيرنر - الذي لا يتراجع امام شيء للدعاية
لشركاته - اذا كان يقبل أن يكرر ما قاله على الهواء كدعاية للشبكة .
فجذب كاسترو بضعة انفاس من مسجاره وأجاب قائلا : « لم لا في
الواقع ؟ » لم يتم قط اذاعة ذلك على الهواء ولكن تيرنر يفرج الشريط
من وقت لآخر ليعرضه على الأصدقاء .

تيرنر شخصية فريدة ، فهو وسيم ذو صوت أجش ، غريب الأطوار
ومتقلب المزاج ، يملك مزرعة لتربية الثيران الأمريكية (البيسون) وهي
ثيران لها عند اكتافها شبه سنام . كما يملك فريق (اطلنطا بريفن)

للبيسبول ومكتبة أفلام مترو جولدوين ماير للأفلام القديمة وكذلك - على حد قول منتقديه - أطول لسان في جنوب الولايات المتحدة كله .

وعلاوة على أن تيرنر نصير شرس للشركة الحرة فقد كان داعية للسلام قبل أن يرتبط بالممثلة جين فوندا بوقت طويل ونظم دورة « ألعاب الصداقة » في موسكو في فترة كان القيام بذلك يتطلب شجاعة سياسية ومالية نادرة . كما تبث شبكاته العديد من البرامج لصالح حماية البيئة .

ويعتبر تيرنر حاليا أكثر أقطاب الاعلام قدرة على التخيل والحلم ، هؤلاء الأقطاب الذين يقومون حاليا بتغيير وسائل الاعلام تغييرا ثوريا أعمق بكثير مما فعل بنيامين داي ، والذين ستحدث جهودهم المشتركة على المدى الطويل ، تحولا للسلطة في العديد من البلدان .

المجتمع المتعدد القنوات :

إن التغير الجذري في التوجه الذي طرأ على وسائل الاعلام ابتداء من عام ١٩٧٠ ، على أقل تقدير - عندما تنبأ كتاب « صدمة المستقبل » بحدوث تجزئة لجماعية ما يبيت عبر موجات الأثير - ينصب على تجزئة الأعداد الكبيرة من المستمعين والمشاهدين الى شرائح ومجموعات فرعية بحيث يستقبل كل منها تركيبة مختلفة من البرامج والرسائل . ولقد صاحب ذلك اتساع ونمو كبير في كم الصور التي يبتثها التلفزيون في شكل سواد إخبارية وترفيهية .

هناك سبب لهذه الزيادة الضخمة في الصور في التلفزيون . وفي ذلك يكمن قمع الأزل تبادل البشر تصورات رمزية للمواقع . وفي ذلك يكمن كل نور اللغة وعليه تقوم المعرفة . إلا أن المجتمعات المختلفة تتطلب قدرا متفاوتا من التبادل الرمزي . والانتقال الى اقتصاد قائم على المعرفة يزيد فجأة الطلب على الاتصال محدثا بذلك تشبعا للنظم القديمة لنقل الصور .

وتتطلب الاقتصادات المتقدمة أيدي عاملة معتادة تماما على الاعداد والتحصير الرمزي . ومن جانبها تحتاج هذه الأيدي العاملة الى سبيل وصول فورية - وحررة الى حد كبير - الى كل انواع المعلومات التي كانت

تعتبر حتى الآن غير ذات صلة باننتاجيتها . كما أنها تحتاج الى عناصر
قادرة على التكيف السريع جداً مع التغيرات المتكررة فى طرق العمل
والتنظيم والحياة اليومية ، بل وقادرة على توقعها .

ان افضل العاملين هم أولئك الذين ينتبهون جيداً لما يحدث حولهم
فى العالم ، ويحسنون استقبال الأفكار الجديدة وما يفضله العملاء
والتغيرات الاقتصادية والسياسية ، والذين يدركون ضغوط المنافسة
والاتجاهات الثقافية وأشياء أخرى كثيرة كانت تبدو فى الماضى أنها
لا تعنى سوى الصفوة الادارية .

ان هذا التنوع الكبير فى المعارف لا يتم الحصول عليه من خلال
المحاضرات والكتيبات التقنية فقط وانما من خلال التعرض المستمر
للأنباء المذاعة عبر التلفزيون والصحف والمجلات والراديو . كما يتم
الحصول عليها بشكل غير مباشر من خلال البرامج الترفيهية التى يقوم
الكثير منها بإعداد المشاهد ، بشكل غير مقصود ، بمعلومات عن الأنماط
الحياتية الجديدة والعلاقات الشخصية بين الأفراد والمشاكل الاجتماعية
بل وأساليب الحياة والأسواق الأجنبية .

كما أن بعض المسلسلات التلفزيونية ، مثل حلقات « مورفى » التى
تقوم ببطولتها الممثلة كانديس بيرجن ، تتخذ - عن قصد - الأنباء
والأحداث الراهنة محوراً للدراما أو الكوميديا التى تعرضها . لكن حتى
إذا لم تتم الأمور بهذا الشكل فإن العروض التى يقدمها التلفزيون تعطي
- بالرغم عنها أحياناً - صوراً عن الواقع .

صحيح أن المضمون المقصود للعرض التلفزيونى - أى عقده
وسيلوك الشخصيات الرئيسية فيه - كثيراً ما يرسم صورة زائفة عن
الواقع الاجتماعى ، غير أن كل البرامج والإعلانات وكذلك الأفلام
السينمائية تتضمن مستوى تكميلياً ، أى ما يمكن أن نسميه « المضمون
غير المقصود » .

وهو يتألف من تفاصيل فى خلفية المشهد - كالمناظر الطبيعية
والسيارات ومشاهد الشوارع والطرز المعمارية والهواتف ، فضلاً عن
أحداث تكاد لا تسترعى الانتباه مثل المداعبات المتبادلة بين نادلة و عميل
لحظة جلوس البطل على الطاولة فى محل من نوع « اخدم نفسك » .
وعلى نقيض المضمون المقصود فإن التفاصيل غير المقصودة تعطي فى
أغلب الأحيان صورة صحيحة جداً عن الواقع اليومى . بالإضافة الى

ذلك ، فان اى فيلم بوليسى عادى يوضح الصراعات والتقليعات السائدة والمواقف الشعبية تجاه الجنس والدين والمال والسياسة .

ولا ينسى المشاهد او يتجاهل اى شىء من كل ذلك ، فهو يختزنه فى عمق ذاكرته ليتشكل بذلك بنك معارفه العامة عن العالم . ومن ثم يؤثر المشاهد جيدة كانت او سيئة على مخزون القنوات التى سيأتى بها كل فرد الى مكان العمل . (والمفارقة ان جزءا كبيرا من الصورة التى يكوئها العامل عن العالم والذى يؤثر بشكل متزايد على الانتاجية الاقتصادية يتم استيعابه خلال ساعات « الترفيه »)

ولذلك لم تعد « التسلية البسيطة » « بسيطة » كما كانت فى السابق .

باختصار ، لم يعد الاقتصاد الجديد شديد الارتباط بالمهارات النظرية والتقنية القديمة فحسب بل بالثقافة الشعبية ايضا وبمسوق الصور التى تعيش فترة ازدهار وتوسع . وهذه السوق لا تنمو فقط وانما تتعرض فى الوقت نفسه لعملية اعادة هيكلة . اذ يعاد حاليا تشكيل فئاتها وتصنيفاتها . وسواء اكان ذلك للافضل ام للأسوأ فان الحدود القديمة التى كانت تفصل بين صناعة العروض السينمائية او المسرحية والسياسة وبين الترفيه والعمل وبين المواد الاخبارية والمنوعات قد اخذت تتهاوى كلها ، اصبحت معرضين لاعصار من الصور التى غالبا ما تكون مجزأة وقابلة لتكوين اشكال مختلفة ودائمة التغير .

مقدم عصر الاختيار :

حتى وقت قريب كانت شبكات التليفزيون الكبرى هى المورد الرئيسى لهذه الصور ، اما حاليا فان سلطة هذه الشبكات تنهار فى الولايات المتحدة حيث عملية تفكك جماعية وسائل الاعلام أكثر تقدما وتطورا . فبينما كانت تتربع شبكات (ABC) و (NBC) و (CBS) وحدها على العرش أصبح هناك حاليا ٧٢ محطة قومية من مختلف الأنواع ، وتستعد شبكات أخرى للاعلان عن وصولها ، ولقد جاء فى (هوليوود ريبورتر) ان « الجديد فى مجال التليفزيون الكابلى هو ظهور مجموعة جديدة من الشبكات تمنح « مواقع متميزة » فى سوق الاعلانات والدعاية » . وسيضاف الى ذلك قريبا شبكة مخصصة لمسرح المنوعات وشبكة أخرى للاستهلاك وثالثة للخيال العلمى . وبالإضافة

الى ذلك تقوم القناة الاولى (Channel one) ببث برامج الى الفصول
فى المدارس ، كما تستخدم شبكة (National College Television)
الاقمار الصناعية لارسال برامج متخصصة الى طلاب الجامعات .

لقد بين كتاب « صدمة المستقبل » منذ عام ١٩٧٠ أن « اختراع
التسجيل الالكترونى للصورة والصوت (الفيديو) وانتشار التلفزيون
الكابلى وامكانية البث مباشرة من الاقمار الصناعية [٠٠٠٠] كل ذلك
يدعو الى توقع تطورات عملاقة فى تنوع البرامج » .

ويتم حالياً استقبال التلفزيون الكابلى فى ٥٧٪ من المنازل الأمريكية،
والكثر التوقعات تحفظاً ترفع هذه النسبة الى ٦٧٪ خلال السنوات العشر
القادمة . ولدى المستخدم المتوسط لهذا النوع من الارسال فرص
الاختيار بين أكثر من ٢٧ قناة ، وقريباً سيصل هذا الرقم الى خمسين
قناة . وفى مدينة صغيرة مثل مدينة روشستر بولاية مينوسوتا تتساح
لمشاهدى التلفزيون فرص الاختيار بين أكثر من أربعين قناة مختلفة ،
تقدم تنوعاً واسعاً من الموضوعات ابتداءً من برامج منوعات موجهة للسود
وبرامج بالاسبانية الى برامج متخصصة فى التدريب الطبى موجهة الى
الطائفة الطبية الكبيرة المقيمة حول مستشفى ماير كلينيك الشهير .

ان التلفزيون الكابلى كان اول من بدأ فى تفكيك جمهور المشاهدين .
ثم قامت اشربة الفيديو والبث المباشر من الاقمار الصناعية (التى تبث
اشاراتها الى المنازل نفسها لا الى المحطات الكابلية فحسب) باحداث
مزيد من التفكك . ان تتيح اشربة الفيديو للمشاهدين فرصة الاختيار
بين آلاف الافلام والبرامج . ولقد قامت مؤخراً أربع شركات كبيرة
بتوحيد جهودها لتزويد المشاهدين الأمريكيين بـ ١٠٨ قنوات تليفزيونية
(ارسال عادى وارسال ذو وضوحية عالية) ، وذلك عن طريق بث
الاشارات من اقوى قمر صناعى تجارى فى العالم مباشرة الى اطباق
استقبال مزودة بها المنازل ، لا يزيد حجمها عن مناديل الجيب .

فضلاً عن ذلك فان عدد المحطات التى تعمل مستقلة عن الشبكات
الكبرى تضاعف أربع مرات منذ نهاية السبعينيات . ولقد تجمع العديد
منها فى تنظيمات دائمة او مؤقتة لمنافسة « الشبكات الكبرى » فى تقديم
البرامج ذات النوعية الرفيعة . وطبقاً لمجلة « نيوزويك » كان تأثير كل
هذه القوى - المفتة لجماعية المشاهدين - على الشبكات الكبرى التى
كانت حتى وقت قريب قوية وقادرة « ككثير الكارثة » .

ويصرح روبرت ايجر المسئول عن برامج المنوعات فى شبكة (ABC) بأن « كلمتى السرف فى كل ذلك هما : الاختيار والبدائل . وهو ما كان غير متاح للناس فى عام ١٩٨٠ واصبح متوفراً لديهم الآن » . ولكن ذلك هو بالضبط ما كانت الشبكات الرئيسية تعمل على منعه . ففى الواقع ان شبكات (CBS) و (ABC) و (NBC) هى شركات مصنعية تنتمى للموجة الثانية ، اعتادت التعامل مع الجماهير العريضة وليس مع اسواق ميكروية غير متجانسة ، ومن ثم فهى تجد صعوبة فى التكيف مع الاقتصاد بعد المصنعى ، اقتصاد الموجة الثالثة ، مثلها فى ذلك مثل شركات جنرال موتورز واكسون . ان القرار الذى اتخذته شبكة (NBC) بالمشاركة فى مغامرة البث المباشر بالأقمار الصناعية يوضح مدى قلق الشبكات الكبرى بهذا الشأن .

وعندما سئل آل بيرتون وهو من كبار المنتجين المستقلين عما سيحدث للشبكات الرئيسية الثلاث اجاب قائلاً : « كان هناك ذات يوم ثلاث شبكات اذاعية كبيرة . اما الآن فلا احد تقريباً يتذكر انها كانت موجودة ! » .

التلفزيون الأوروبى قادم :

اذا كانت عملية تفكيك جماعية وسائل الاعلام قد بدأت فى الولايات المتحدة فان أوروبا فى طريقها لأن تلحق بها .

كان الارسل الاذاعى والتلفزيونى فى الولايات المتحدة مقصوراً - ولا يزال - على القطاع الخاص ، فى حين ظلت الاذاعة والتلفزيون فى اغلب الدول الأوروبية ولعقود طويلة تحت سيطرة الحكومات ، او يتم تمويلها بضرائب خاصة يدفعها المستمعون والمشاهدون . ونتج عن ذلك أن الاختيار المتاح للأوروبيين كان اضيق مما هو متاح للأمريكيين فى العصر الذى كانت تسيطر عليه الشبكات الكبرى .

أما فى الوقت الراهن فثمة تغيرات لافتة للنظر ، اذ يوجد الآن أكثر من خمسين قمراً صناعياً للبث التلفزيونى فى أوروبا . وتخطط الاذاعة البريطانية للبث عبر الأقمار الصناعية (BSB) لتقديم خمس خدمات بث مباشر بينما تعد المؤسسة المنافسة لها (Sky Television) لبث ست خدمات .

ويتصارح (BSB) وسكاي صراعاً مستميتاً ، فكل منهما يهدد

بتحطيم الآخر وينفقان فى سبيل ذلك مبالغ طائلة دون أى منظور ربحية مباشرة ، فعيونهما مشدودة الى مورد الثراء المتوقع اذا صحت ولو جزئيا تقديرات ساتشى أند ساتشى ، وهى وكالة الاعلانات الاولى فى بريطانيا . فطبقا لهذه التقديرات سيتم تزويد أكثر من نصف المنازل البريطانية ، خلال عقد من الزمان ، بمعدات استقبال البث المباشر من الأقمار الصناعية . وسيجنى هذا النوع من البث مبلغا يقدر بـ ١٣ مليار دولار فى شكل عائدات اعلانات ودعاية . وكانت مبيعات أطباق الاستقبال بطيئة فى أول الأمر ثم تزايدت سرعتها الآن ، ولقد تجاوز عددها ٧٠٠ ألف طبق .

وسيتاح للمشاهدين البريطانيين فى وقت قريب حوالى ١٥ قناة للارسال التليفزيونى تغذيها الأقمار الصناعية بعد أن ظل اختيارهم لسنوات طويلة قاصرا على قناتى (بى . بى . سى) ، ولم يحصلوا على قناة رابعة الا فى عام ١٩٨٢ .

وفى عام ١٩٨٦ أنهت فرنسا بحركة سياسية مفاجئة ومهمة احتكار الدولة للتليفزيون عندما بدأت القناة الخامسة (La cinq) عملها فى احتفال حضره عدد كبير من النجوم ، وقص شريط بدء ارسالها المغنى والممثل الشهير شارل أزنافور . وخلال فترة قصيرة زاد عدد شبكات الخدمة العامة من ثلاث شبكات الى ست شبكات ، أربع منها ملك القطاع الخاص . وتنتشر الشبكات ذات الرسوم مثل كنال بلاس فى فرنسا وفى كل من سويسرا وهولندا .

أما فى ايطاليا فان الهيئة الحكومية للراديو والتليفزيون (RAI) تواجه الآن منافسة أربع شبكات على الأقل ، وتتباهى مدينة روما بأن لديها حوالى ٢٥ قناة تليفزيونية .

كما تزودت ألمانيا الاتحادية بقناتين تجاريتين جديدتين وهى تقوم بمد شبكات الكابل بسرعة كبيرة منذ عام ١٩٨٥ ، وهو التاريخ الذى بدأت فيه أول شبكة تستخدم هذه التقنية ارسالها على نغمات سيمفونية العالم الجديد للموسيقار دفوراك . ولقد تم الآن ربط ستة ملايين منزل فى ألمانيا الغربية بشبكة التليفزيون الكابلى . وحتى لا تتأخر أسبانيا عن الركب افتتحت ثلاث شبكات جديدة خاصة لتتنافس مع الشبكات العامة .

ويتغير الموقف بسرعة كبيرة بحيث تصبح هذه البيانات قديمة بدون شك عندما يتم نشرها . ولا أحد يعلم يقينا عدد القنوات الجديدة

التي ستضيفها أوروبا خلال السنوات القادمة ليتضاعف اجمالى عدد القنوات لديها مرتين أو ثلاث مرات . وذلك دون أن نأخذ فى الحسبان الانفجار المحتمل فى ارسال الراديو والتليفزيون فى بلدان أوروبا الشرقية التي تحررت من السيطرة الشيوعية . ومن المتوقع ان تنمو هناك الشبكات التعددية نموا سريعا .

وأثناء ذلك كانت اليابان رائدة التليفزيون ذى الوضوحية العالمية ابدا بكثير فى نشر التليفزيون الكابلى وفى زيادة عدد القنوات . ولكن طبقا لمسابق اليابان التاريخية عندما تتخذ قرارها النهائى فانها مستعجلة بمرعة مذهلة .

لننا نشهد اذن ظاهرتين متناقضتين ظاهريا ، فعلى المستوى المالى هناك ادماج وتعاوض اما على مستوى ما يشاهده الجمهور فعليا فيوجد تنوع متزايد يغذيه التكاثر المذهل للقنوات ووسائل الاعلام الجديدة .

« التسويق العالمى » :

ان وجود تصور عالمى للسوق قاد بعض الشركات بما فى ذلك شركات وسائل الاعلام الى استنتاج خطى بسيط مؤداه ان اللحظة قد حانت « لجعل نشاطها عالميا » ، بمعنى انها ستحاول ان تفعل على الصعيد العالمى ما كنت تقوم به سابقا وبنجاح على الصعيد الوطنى .

وقد اتضح ان هذه الاستراتيجية الخطية خاسرة .

فالانتاج المتطور للثروة يفترض بالطبع تدويل جزء كبير من عملية الانتاج مع تطور متواز لوسائل التوزيع على صعيد الكرة الارضية . لذلك عندما بدأت بعض الشركات فى عقد تحالفات ، بل وعمليات اندماج ، عبر الحدود الوطنية فى مجالى الانتاج والتوزيع ، سارت وكالات الاعلان فى نفس الدرب . فعلى سبيل المثال استقادت مؤسسة (WPP) البريطانية للاعلان من انخفاض سعر الدولار وقامت بضم عملاقين امريكيين فى مجالهما هما (ج . وولتر تومبسون) و (اوجيلفى آند ماثر) . كما التهمت شركة ساتشى آند ساتشى ، فى سعيها لكى تصبح اكبر وكالة اعلان فى العالم ، كلا من شركة كوميتسون للاعلان ودانسر فينتز جيرالد سامبل ضمن شركات اخرى .

وكان من المفترض نظريا أن تتمكن هذه الوكالات عبر الوطنية أن تعرض اعلاناتها الموحدة النمط الصادرة عن شركات عبر وطنية بأقل جهد ممكن من خلال وسائل اعلام عبر وطنية أيضا . اذ يكفي أن تتم ترجمة نفس النصوص الى عدة لغات وسرعان ما تتدفق عمولات أكبر على وكالات الاعلان .

وتعتمد استراتيجية « التسويق العالمى » على قاعدة نظرية قدمها أحد كبار خبراء التسويق هو ثيودور ليفيت من جامعة هارفارد ، الذى بشر بأن « احتياجات ورغبات العالم قد تجانست بشكل نهائى » واحتفل بقدم منتجات وماركات « عالمية » ، ومعنى ذلك انه اذا لاقى منتج معين تسانده دعاية معينة راجا تجاريا فى بلد ما فانه سيلاقى نفس الرواج فى البلدان الأخرى . فالتوحيد القياسى المميز للصناعة والذى طبق فى الماضى على الصعيد الوطنى سيتم تطبيقه من الآن فصاعداً على المستوى العالمى أيضا .

ولكن الخلل فى هذه النظرية يكمن فى انها لا تميز كثيراً بين أسواق العالم ومناطقه المختلفة . فبعض البلدان لازالت فى مرحلة سابقة على سوق الجملة فى حين وصلت بلدان أخرى الى هذه المرحلة ، بينما تمر بلدان ثالثة بتجربة تفكك جماعية الانتاج والاستهلاك الذى يميز الاقتصاد المتقدم . وفى هذا النوع من البلدان يطالب المستهلكون بمنتجات ذات طابع فردى وشخصى ويرفضون تماماً بعض السلع والخدمات المتجانسة . وفى هذه الحالة لا يمكن اذن توقع نجاح نفس أساليب التسويق والدعاية فى جميع هذه المناطق .

ان نظرية ليفيت تقلل وبشكل خطير من أهمية التأثير الاقتصادى للأذواق والمفاهيم الثقافية فى وقت تزداد فيه أهمية الثقافة بدلا من أن تقل . والدراسة التى أجراها بنك هيل صامويل التجارى فى عام ١٩٨٨ لصالح اتحاد الصناعات البريطانية تدفع الى الاعتقاد بأنه لا يمكن اعتبار أوروبا الموحدة متجانسة . ويشير هذا التقرير الى أن ربات البيوت الفرنسيات تفضلن الغسالات التى تعبأ من أعلى فى حين تميل البريطانيات أكثر الى تلك التى تعبأ من الأمام . ويعتبر الألمان أن حالات انخفاض الضغط تحتاج الى علاج قوى بينما لا يقاسمهم الأطباء البريطانيون هذا الرأى ، كما يثير اضطراب « قلبى - هضمى » يعرف باسم « الاسبازموفيليا » قلق الفرنسيين فى حين لا يعترف الأطباء البريطانيون حتى بوجوده . وهل ستكون المواقف حيال الغذاء أو الجمال أو الحب أو العمل أو التسلية أو السياسة أقل تبايلاً وتنوعاً ؟

من الناحية العملية ، سببت هذه النظرية البسيطة لحد السذاجة - نظرية « التسويق العالمى » - كوارث للشركات التى طبقتها • ولقد وصف مقال نشر فى الصفحة الأولى من صحيفة « وول ستريت جورنال » هذه النظرية بأنها فشل مكلف • وذكرت الصحيفة بالتفصيل العذاب الذى عانت منه شركة باركر بن عندما حاولت تطبيق هذه النظرية (عجز كبير وفصل المسئولين عن الكارثة وفى نهاية المطاف بيع قسم انتاج أقلام الحبر) • كما انتهت محاولة دفع الاستراتيجيات ، ذوات البشرة الفاتحة ، الى شراء مستحضرات تجميل ، من انتاج شركة ايرنو لاسزلو ، تناسب الايطاليات ذوات البشرة التى لوحتها الشمس بالفشل الذريع ، وهو ما لا يثير أية دهشة • حتى مطاعم ماكدونالد تأخذ فى الاعتبار الاختلافات الوطنية ، فهى تبيع البيرة فى ألمانيا والنبيذ فى فرنسا ، وكانت فى وقت ما تقدم فطيرة لحم الخراف فى أستراليا ، وفى الفلبين قدمت ماكدونالد مكرونة سباجتى خاصة بها • وإذا كان التنوع ضروريا للمنتجات الاستهلاكية فهل يمكن أن يكون أقل ضرورة فى مجال الثقافة أو البرامج السياسية ؟ • وهل حقاً وسائل الإعلام العالمية ستجعل الاختلافات بين الشعوب تتلاشى عن طريق المجانسة ؟•

فى الحقيقة ، تتجه الثقافات أيضاً - فيما عدا بعض الاستثناءات - الى فقدان صفة الجماعية شأنها فى ذلك شأن المنتجات ، وتعمل تعددية وسائل الاعلام ذاتها على تسارع هذه العملية • ومن ثم سيضطر المتخصصون فى الترويج و « بيع » المرشحين السياسيين أو الأفكار السياسية الى التعامل مع درجة قصوى من التنوع بدلا من التماثل والانتظام الذى اعتادوا عليه • وإذا كانت المنتجات تفشل - باستثناء حالات نادرة - عندما تحاول الاستيلاء على السوق العالمية ، فلماذا نتوقع أن ينجح السياسيون أو النظريات السياسية ؟•

وبدلاً من العمل على تجانس كوكب الأرض كما فعلت وسائل اعلام الموجة الثانية فإن النظام العالمى الجديد قد يعزز التنوع فى العالم • ان الدعوة الى العالمية لا تعنى الدعوة الى التجانس • فبدلاً من قرية عالمية واحدة - كما تنبأ المنظر الاعلامى الكندى الراحل مارشال ماكلوهان - من المحتمل أن نرى نمو وانتشار عدد وافر من القرى العالمية المختلفة تماماً فيما بينها والتى سترتبط جميعاً بالنظام الجديد لوسائل الاعلام ، وان كانت ستمعمل جميعاً جاهدة على الحفاظ على وتعزيز هويتها الثقافية أو العرقية أو القومية أو السياسية •

البارونات الجدد :

ان عملية اصفاء الصبغة العالمية على وسائل الاعلام ، وهى عملية ضرورية للاقتصاد الجديد ، تتحقق فى الواقع بخطى عملاقة .

لقد اهتزت بعنف صناعة السينما عندما قامت شركة سونى اليابانية بشراء شركة كولومبيا للانتاج السينمائى والتليفزيونى الأمريكية مقابل ٥ مليارات دولار ، مستاثرة بذلك بأكبر مكتبة أفلام فى هوليوود ، وهى تضم أفلاما ذات نوعية متميزة مثل لورنس العرب وكرايمر ضد كرايمر . بالاضافة الى ٢٢٠ دارا للعرض و ٢٢ ألف حلقة تليفزيونية . ان شركة سونى التى تعد الآن لعملية واسعة النطاق لبيع أفلام الفيديو ٨ مم التى تنتجها ، كانت تريد « برامج وانظمة التشغيل » التى تناسب « معداتها واجهزتها » . غير أن هذه الصفقة ليست سوى واحدة من صفقات عديدة تعمل حاليا على تعديل هياكل صناعة المراثيات .

فلقد اشترت مجموعة فوجيسانكى للاتصالات حصة فى شركة فيرجن ميوزيك ، واشترت شركة (TV South) البريطانية شركة (MTM) وهى الشركة التليفزيونية التى أسستها مارى تايلر مور . كما تملك مجموعة بيرتلزمان الألمانية - وهى واحدة من أهم مجموعات وسائل الاعلام فى العالم - شركات فى أكثر من عشرين دولة . وتضم امبراطوية روبرت مردوخ ، التى تمتد عبر ثلاث قارات ، صحفا ومجلات ودور نشر وانتاج أفلام وشبكة تليفزيون فى الولايات المتحدة .

ومن النتائج الثانوية لهذا النشاط المحموم ظهور مجموعة متنافسة من بارونات الاعلام العالمى ، ويحتل الاسترالى مردوخ موقعا طليعيا بينهم .

وبالرغم من اتهامه (ظلما أحيانا) بأنه يفسد ويدنى من قدر الصحف التى يشتريها ويعامل النقابات باحتقار وفضاظة وأنه منافس لا يرحم ، فانه يتميز أيضا ببعد النظر ويدرس بانتظام أحدث التكنولوجيات واذا تركنا جانبا الصحف التى يملكها أو يسيطر عليها فى استراليا والولايات المتحدة وبريطانيا فان مردوخ يبنى بعناية امبراطورية اعلامية متكاملة رأسيا تغطى الكرة الأرضية .

فهو يمتلك نصيبا كبيرا فى شركة فوكس للفنون العيشرين التى تملك

بدورها حقوق آلاف الساعات من العروض السينمائية والبرامج التلفزيونية . كما يمتلك شبكة فوكس التلفزيونية ومجلة دليل التلفزيون في الولايات المتحدة .

وكان مردوخ من رواد البث التلفزيونى عبر الأقمار الصناعية فى أوروبا . وهو يمتلك ٩٠٪ من شبكة تلفزيونية رياضية جديدة تسمى (Sky Channel) وكذلك قناة للأخبار تبث الأنباء على مدى ٢٤ ساعة يوميا وتستمد جزءا من مادتها من الصحف الملوكة له التى تصدر فى لندن . وبالإضافة الى كل ذلك فهو شريك بالمنافسة مع شركة أمستردام البريطانية لإنتاج أطباق استقبال رخيصة الثمن مصممة لاستقبال بث الأقمار الصناعية مباشرة فى المنازل .

هل سيحقق التكامل الرأسى فى نهاية المطاف « التآزر » المطلوب ؟ يبقى اثبات ذلك . فالصناعات الأخرى - كما رأينا - تتبعد عن التكامل الرأسى . غير أن مردوخ سواء كسب أو خسر فانه بعث طاقة جديدة فى كل مؤسسات النشر والراديو والتلفزيون .

وفى بريطانيا هناك نظير لمردوخ يدعى روبرت ماكسويل ، هذا البولدوزر المتعجرف - الذى يلقب أحيانا من وراء ظهره بـ « التشيكى اللوثاب » أو « الأعصار الأسود » أو « كابتن بوب » . وقد خدم ماكسويل - المولود فى تشيكوسلوفاكيا - كضابط فى الجيش البريطانى أثناء الحرب العالمية الثانية قبل أن يتم انتخابه فى مجلس العموم . وكان قد بدأ مشواره فى عالم الاعلام بنشر سلسلة صغيرة من الدوريات الجامعية المحدودة الانتشار .

وانطلاقا من هذه القاعدة الصغيرة من المطبوعات العلمية شيد امبراطورية تتألف من أجزاء من العديد من محطات التلفزيون القائمة، بما فى ذلك (TFI) فى فرنسا والقناة العاشرة فى أسبانيا (Central Television) فى بريطانيا وقناة خاصة بالأفلام السينمائية وقناة أخرى تلفزيونية . وتضم ممتلكاته العديد من المجلات والصحف ودار نشر ماكميلان فى الولايات المتحدة .

ثم هناك راينهارد موهن ، النقيض الحى لكل من ماكسويل وتيرنر، فهو رجل متواضع ذو عقلية فلسفية وأفكار أعدت بعناية عن الادارة ومشاركة العاملين والمسؤوليات الاجتماعية للملكية .

كان موهن أسير حرب ألمانيا فى كونكورديا بولاية كنساس الأمريكية أثناء الحرب العالمية الثانية : ولقد تأثر ، خلال فترة إسرء بالديمقراطية الأمريكية وكذلك بنادى كتاب الشهر . وعندما عاد الى مدينة جوترسلوه الصغيرة فى ألمانيا تولى إدارة دار النشر الخاصة بأسرته والمتخصصة فى نشر الكتاب المقدس . وعكف على بناء مجموعة بيرتلزمان ، حتى أصبحت مولداً للطاقة بالنسبة لجميع وسائل الاعلام . وتملك بيرتلزمان أندية كتب وتسجيلات اسطوانات وأشرطة فى كل من ألمانيا وفرنسا وأسبانيا والبرازيل والولايات المتحدة وفى ١٨ بلداً آخر . كما أنها تملك مجموعة (بانتام دبلداى ديل) للنشر ودار نشر (بلاتسا ياخانز) فى أسبانيا فضلاً عن ٢٧ دورية فى خمس دول ومراكات أسطوانات مثل (RCA/ARIOLA) وعددا كبيرا من الأنصبة فى الراديو والتليفزيون .

أما الايطالى سيلفيو بيرلوسكونى فان حصة محطات التليفزيون التابعة له تمثل ٦٠٪ من اجمالى ميزانيات الدعاية فى ايطاليا . كما امتدت أعماله الى فرنسا حيث يشارك فى ملكية القناة الخامسة والى ألمانيا حيث يملك نصيبا كبيرا فى قناة (Tele-S) - والى موسكو التى اختارته ليكون متعهدا الوحيد للدعاية والاعلانات الأوروبية الموجهة الى الاتحاد السوفيتى . ويحاول بيرلوسكونى كسب ود كل من يوجوسلافيا وأسبانيا وتونس .

كيف يتشكل الرأى العام العالمى :

عندما تؤثر عمليات انتقال السلطة المالية على وسائل الاعلام فإنها تثير مناقشات محمومة . أما الآن فان حجم الامبراطوريات الاعلامية وحده هو مصدر القلق . وتشعر الشبكات العتيدة ووسائل الاعلام الراسخة بالتهديد . كما أن تركز السيطرة المالية بين أيدى أباطرة مثل مردوخ وبيرلوسكونى يعيد الى الأذهان شبح كبار أقطاب الصحافة فى الزمن الماضى ، أمثال وليم راندولف هيرست فى الولايات المتحدة أو لورد نورثكليف فى بريطانيا ، وما كان لهم من نفوذ سياسى ضخم لم يكن محل استحسان الجميع بأية حال من الأحوال .

أول الانتقادات وأكثرها شيوعا اليوم هو ذلك الذى يقول بأن وسائل الاعلام العالمية الجديدة ستساهم فى جعل العالم متجانسا . غير أن اخفاق نظرية « التسويق العالمى » يوضح أن هذه المخاوف مبالغ فيها .

لقد أحدثت وسائل الاعلام الجماهيرى اقوى وأوضح أثارها

التجانسية عندما كان لا يوجد سوى بضع قنوات وعدد قليل من وسائل الاعلام المختلفة وبالتالي كان هامش الاختيار محدودا للغاية بالنسبة للمشاهدين . أما فى المستقبل فان نقيض ذلك هو الذى سيسود . قد يكون مضمون كل برنامج على حدة جيدا أو رديئا الا ان « المضمون » الجديد والأهم هو وجود التنوع ذاته . ان الانتقال من بيئة اعلامية محدودة الاختيار الى بيئة غنية جدا بالاختيارات ، لا يحمل تأثيرات ثقافية فحسب بل وسياسية أيضا .

وستواجه حكومات الدول ذات التكنولوجيا المتقدمة ، مستقبلا تتعرض فيه شعوبها الى وابل متصل من الرسائل المتعددة والمتعارضة التى تم تفصيلها وفقا للاستخدامات التجارية ووفقا للتقاليد الثقافية والسياسية أيضا . وذلك بدلا من رسالة واحدة ترددها بالاجماع بضع وسائل اعلام عملاقة . ان سياسة « التعبئة الجماهيرية » القديمة و« صنع الاجماع » تصبحان الآن أصعب بكثير فى هذا السياق الاعلامى الجديد .

ان اتساع مجال الاختيار أمام المشاهدين والمستمعين - فى حد ذاته - هو أمر ديمقراطى بالطبع . ولذلك فهو يعقد حياة رجال السياسة الذين يقدمون الى مواطنيهم نظرة شاملة دون امكانية اختيار .

وتستهدف مجموعة أخرى من الانتقادات بارونات الاعلام الجديد وبشكل خاص خياراتهم السياسية . فمردوخ متهم بأنه محافظ متشدد أما ماكسويل فهو قريب أكثر من اللازم من حزب العمال البريطانى . وتيرنر لا يمكن تحديد موقفه كما لا يمكن توقع ما سيفعله . واذا كانت كل هذه الاتهامات حقيقية فلن يلبث أن يلغى بعضها بعضها .

غير ان الأهم من اختياراتهم الشخصية هى المصالح التى يدافعون عنها معا . فكلهم بطبيعة الحال رأسماليون يعملون فى ظل نظم رأسمالية ومن ثم يمكننا أن نفترض أن لون الميزانية يهتمهم بشكل عام أكثر بكثير من لون الأحزاب .

ان الدعم الذى يقدمه بارونات الاعلام - بعملهم أكثر منه بأقوالهم - لأيديولوجية « العالمية » أهم بكثير من كونهم يميلون يمينا و يسارا . ان هذه الأيديولوجية العالمية - أو على الأقل فوق الوطنية - هى التعبير الطبيعى للاقتصاد الجديد المقدر له أن يتجاوز الحدود الوطنية ، ومن مصلحة أقطاب الاعلام الجدد نشر هذه النظرية .

غير أن هذه المصلحة الشخصية تصطدم بمصلحة أخرى : فالنجاح المالى لصحفهم ومجلاتهم ومحطات الراديو والتلفزيون التابعة

لهم مرهون بقدرتهم على التوجه الى جمهور غير جماعى . اى انهم سيضطرون الى البحث عن أسواق صغيرة ذات مواصفات محددة والى بث برامج متخصصة لها والاستناد الى مصالح محلية تماما . ان الشعار المألوف القائل « فكروا عالميا وتصرفوا محليا » يحدد بدقة المحتما الجديدة لوسائل الاعلام .

الا ان وجود وسائل اتصال قوية وقادرة على اجتياز المحيطات سيؤدى فى حد ذاته الى تحول فى السلطة من القادة السياسيين الوطنيين الى المجتمع العالمى الجديد . ومن ثم فان بارونات الاعلام الجدد يعملون الآن - دون أن يقصدوا ذلك بالضرورة - على تغيير دور « الرأى العام العالمى » تغييرا جوهريا .

وكما حدث فى القرن الماضى عندما كان القادة الوطنيون مضطرين الى تبرير أعمالهم أمام محكمة « الرأى العام » فى بلادهم ، فان قادة الغد سيجدون أنفسهم فى مواجهة « رأى عام عالمى » مدعم الى حد كبير . ومثلما أتاح العمل الذى قام به بنيامين داي أو هنرى هذينجتون أو أميل دى جيراردا للطبقات الكادحة أن تشارك فى الحياة السياسية للأمم ، ستجعل أنشطة بارونات الاعلام الحاليين ملايين جددا من البشر يشاركون فى عملية صنع القرار الدولى .

ان الدول تتحدى حاليا الرأى العام العالمى دون أن تهتم كثيرا بعواقب ذلك . فالرأى العام العالمى لم يتمكن من انقاذ ضحايا أوشويتز أو الشعب الكمبودى أو الأسويين الفارين ، من الجوع والقهر ، على متن القوارب قبل سنوات قليلة . كما لم يمنع الرأى العام العالمى قادة الصين من اقتراح مذبحة الطلاب المحتجين فى بكين .

غير أن الرأى العام العالمى تمكن أحيانا من أن يقيد ايدى الأنظمة الباطشة . فتاريخ حقوق الانسان يزخر بحالات أدت فيها الاحتجاجات العالمية الى وقف تعذيب أو اعدام مسجون سياسى فى بلد ما . فمثلا لم يكن من المرجح أن ينجو اناثولى شارانسكى من تجربته فى معسكرات الاعتقال السوفيتية لو لم يقم العالم الخارجى بالضغط على موسكو لاطلاق سراحه . كما تحسنت فرص نجاة أندريه سخاروف عندما حصل على جائزة نوبل للسلام واصبح اسمه على كل لسان ، عقب الاهتمام المستمر الذى أولته له وسائل الاعلام فى العالم كله .

ليس معنى ذلك أن النظام الجديد سيدفع الدول الى أن تتصرف كأفراد الكشافة ولكنه سيجعل تحدى الرأى العام العالمى أكثر تكلفة . ففى العالم

الذى يشيده بارونات الاعلام سيكون لما يقوله الخارج عن بلد معين وزن داخل حدود هذا البلد أكثر من أية فترة سابقة .

وبالتطبع ، ستخترع الحكومات أكاذيب أكثر مهارة وتعقيداً لتبرير القرارات التى تخدمها وللتلاعب بوسائل الاعلام التى أصبحت شاملة وعامة بشكل مطرد . كما ستزيد من جهود الدعاية الرامية الى تحسين صورتها فى الخارج . لكن اذا أخفقت تلك الجهود قد تعاني هذه الحكومات من عقوبات اقتصادية خطيرة من جراء تصرفاتها التى لا يقرها باقى العالم .

تستطيع جنوب افريقيا أن تدعى أن العقوبات لم تضر باقتصادها أو أن صورتها كدولة منبوذة عن بقية العالم لم تسبب لها أى أذى ، إلا أن قاداتها يعلمون تمام العلم أن ذلك ليس صحيحاً . فالرأى العام العالمى يمهّد الطريق للفعل العالمى .

وحتى لو لم يفرض العالم الساخط والمحتج عقوبات رسمية على نظام منحرف وشرير فإن المنظمات الدولية مثل البنك الدولى قد ترفض طلبات اقراض هذا النظام والتى تبلغ عدة مليارات من الدولارات . وقد تحجم البنوك الخاصة عن مساعدة مثل هذه الأنظمة ويتوجه المستثمرون الأجانب والسياح الى بلدان أخرى . والأسوأ من كل ذلك هو أن الشركات والدول التى توافق على التعامل مع أحد هذه البلدان المدانة دولياً ستكون فى وضع يسمح لها بفرض شروط أكثر تشدداً مما لو كانت فى ظروف أخرى . أن ميزان القوى فى المفاوضات سيكون ، من الآن فصاعداً ، وقفاً على الصورة العالمية لكل طرف .

وبالإضافة الى ذلك ، فإن الأهمية المتزايدة للرأى العام العالمى بالتوازي مع انتشار وسائل الاعلام « الشاملة » ستجعل المتبارين ، الأكثر ذكاء ومهارة ، فى معتزك السلطة يجاولون استخدام الرأى العام العالمى كسلاح غير تقليدى . ولن يقتصر هذا الاستخدام على انقاذ بعض السجناء السياسيين أو على توصيل امدادات اغاثة عاجلة الى المناطق المنكوبة ، وإنما سيتمتد ليشمل الحيلولة دون وقوع بعض الكوارث البيئية التى قد تصيب كوكبنا .

فعندما هاجم الأذريون فى باكور الأرمن سرعان ما علم بذلك المواطنون الأرمن فى لوس انجلوس وقاموا بتعبئة القوى السياسية . وعندما تم اغتيال رهبان جيزويت فى السلفادور على يد فرقة من فرق

الموت علم بذلك العالم كله . وحين تعرض نقابى فى جنوب أفريقيا
للسجن انتشر النبأ فى أنحاء الأرض . ان وسائل الاعلام العالمية الجديدة
وان كانت تعمل أساسا بهدف الربح فانها ترفع لا اراديا مستوى العمل
السياسى العابر للحدود الوطنية بفعل اعداد متزايدة من الجمعيات
والروابط المناضلة .

ان مردوخ وماكسويل وتيرنر وموهن وبيرلوسكونى وغيرهم من
بارونات الاعلام الجدد يخلقون الآن - عن غير قصد - أداة رائعة وقوية
ويضعونها فى يد المجتمع الدولى .

ولكن ذلك يكاد لا يمثل شيئا بالمقارنة بما يجرى الآن بالفعل تحت
عيوننا . فكما سنرى فى الفصل التالى أصبح النظام الاعلامى العالمى
الجديد بالفعل الأداة الرئيسية للثورة الجارية فى عالم اليوم الذى
أصبح مرتعا للانقلابات والتحولات السريعة .

الفصل السابع والعشرون

وسائل الاعلام المحرصة على الثورة

فى يوم ٣٠ يونيو ١٩٨٨ تلقى مأمور شرطة مدينة فيكتور فيل القريبة من لوس انجلوس شكوى تفيد بأن خمسة مكسيكيين يعزفون موسيقى صاخبة ويتجرعون الجعة بكميات كبيرة ويتبولون على النجيل . واستمرت هذه الجلبة لمدة ١٢ ساعة . وعندما وصل ستة من رجال الشرطة الى المكان وحاولوا تهدئة هؤلاء الموسسين بدأت تنهال اللكمات وضربات المطرقة . لم يكن فى كل ذلك أى شىء غير عادى بالنسبة لرجال الشرطة ، فيما عدا احدى التفاصيل .

فى غفلة منهم ، وبينما هم منهمكون فى قمع هؤلاء الخمسة المخلين بالنظام مستخدمين مطارقهم وحركات الجودو ، وجه أحد الجيران آلة تصوير فيديو فى اتجاههم وقام بتصوير المشهد .

واشتعل الرأى العام لنبا استخدام الشرطة للعنف فور عرض الفيلم ، الذى لا تتعدى مدته أربع دقائق ، أمام الطائفة « اللاتينية » فى المدينة . وأعقب ذلك احتجاجات باسم الحقوق المدنية ثم رفع دعوى قضائية ضد رجال الشرطة بتهمة الافراط فى استخدام العنف . وأعلن أرماندو نافارو مدير معهد العدالة الاجتماعية - وهو منظمة محلية للحقوق المدنية - « اننى أناضل منذ واحد وعشرين عاما فى مجال النشاط الاجتماعى لكننى لم أر قط شيئا مماثلا يجسد العنف بالوانه الحقيقية » .

ومن جانبهم ، أكد المدافعون عن رجال الشرطة أن الفيلم لا يقول الحقيقة لأنه لا يبين ما حدث قبل ان تبدأ آلة التصوير عملها ، أى عندما كان العنف يمارس ضد رجال الشرطة - على حد قولهم .

واتخذت القضية ابعادا أكبر عندما اختفى الشخص الذى صور

الفيلم وعندما بدأ رجل من قنصلية المكسيك فى لوس أنجلوس يظهر فى قاعة المحكمة لتابعة المرافعات معربا عن قلقه ازاء التمييز العنصرى ضد المكسيكيين المنتشر فى لوس أنجلوس . وأخيرا أصدرت محكمة فيدرالية حكمها لصالح المكسيكيين وقررت لهم تعويضا قدره مليون دولار .

من غير المحتمل أن يكون الثوار الذين أسقطوا الحكومة الشيوعية فى تشيكوسلوفاكيا فى عام ١٩٨٩ قد سمعوا عن قضية « خماسى فيكتور فيل » . ولكن فى نواصى شوارع براغ وضع الطلاب أجهزة تليفزيون ليعرضوا اشربة فيديو تبين عنف وقسوة السلطات فى محاولتها قمع المظاهرات المناهضة للحكومة . كما كان الطلاب يعرضون أيضا تسجيلات لخطب ياتب المسرح فاسلاف هافيل الذى انتقل بعد ذلك من السجن فى قضية رأى الى رئاسة الجمهورية . وفى تاينوان أيضا استخدمت المعارضة السياسية هذه الوسائل الاعلامية لكشف - ما أطلقت عليه - « أعمال العنف القمعية » .

فى كل أنحاء العالم يتم استخدام وسائل الاتصال الجديدة - أو يجرى استغلال الوسائل القديمة بأساليب جديدة - من أجل تحدى سلطة الدولة أو أحيانا الاطاحة بها . ويقول لينغ فاليسا ، مؤسس نقابة تضامن ، واصفا الاضطرابات السياسية التى وقعت فى أوروبا الشرقية : « ان هذه الاصلاحات هى نتاج التمدن - فأجهزة الكمبيوتر والاقمار الصناعية للبت التليفزيونى [وغيرها من الابتكارات] تقدم حولا جديدة » .

الرجل الصغير البغيف على شاشة التليفزيون :

من الواضح أن موجة الثورات التى تفجرت فى أوروبا الشرقية خلال عام ١٩٨٩ كانت محصلة لثلاثة عوامل متضافرة : فشل الاشتراكية على المدى الطويل ، لعجزها عن توفير الثراء الاقتصادى الذى وعدت به ، وعلان الاتحاد السوفيتى أنه لن يساعد الحكومات الشيوعية بالتهديد بالتدخل العسكرى وأخيرا وإيل الأنباء التى تدفقت على الدول الشيوعية عبر وسائل الاتصال الجديدة بالرغم من كل جهود الرقابة .

وعلى امتداد ربع قرن من حكم نيكولاى شاوليسكو الديكتاتورى فرضت رقابة تفوق فى صرامتها تلك المفروضة فى كل النظم الشيوعية فى أوروبا الشرقية ، حيث كان يتم مراقبة كل ما ينشر فى الصحافة وبشكل خاص كل ما يظهر على شاشة التليفزيون . وكان شاوليسكو

نفسه مولعا بالتلفزيون خاصة حلقات « كوجاك » البوليسية الأمريكية التي كان بطلها تيلى سافالاس . ولكن بالرغم من الساعات التي كان يقضيها أمام الشاشة الصغيرة لم يدرك شيئا من الثورة الاعلامية ودفع حياته ثمنا لذلك فى ليلة عيد الميلاد من عام ١٩٨٩ .

ولو أنه درس الدور الذى قام به النظام الاعلامى العالمى الجديد فى اسقاط فرديناند ماركوس فى الفيليبين مثلا لعرف أن فرض الرقابة على وسائل الاعلام لا يكفى لبقاء شعب ما فى الجهل وأن الأحداث السياسية الداخلية تدار بشكل متزايد على مسرح عالمي .

ويوضح البروفسير وليام آدمز وهو أحد خبراء الاعلام فى جامعة جورج واشنطن « أن ما حدث فى الفيليبين كان خطوة ملحمية نحو نوع جديد من الثورة - الثورة بواسطة وسائل الاعلام وبواسطة الرموز » .

نظرا للروابط التاريخية الوثيفة بين الفيليبين والولايات المتحدة ولوجود قواعد عسكرية أمريكية هناك التمس كل من ماركوس والمعارضة السياسية الرئيسية له دعم واشنطن . وسعى العسكريان للحصول على مساندة الصحفيين الأجانب لكى يقدم كل طرف روايته للأحداث .

ومع تزايد المعارضة وافق ماركوس على مضض على اجراء انتخابات فى عام ١٩٨٦ . وتم تغطية الحملة الانتخابية بواسطة محطات التلفزيون الأمريكية التى جذبها سحر كورازون اكينو ، ارملة بطل تم اغتياله تواجه ديكتاتورا عجوزا فاسدا .

فى البداية ساند الرئيس ريجان ماركوس . ولكن عندما واصلت شبكات التلفزيون الأمريكية تغطية الأحداث ، تمكن الأمريكيون من مشاهدة المتظاهرين المسالين الظرفاء والمنتمين للطبقات المتوسطة وهم يتعرضون لشراسة زبانية ماركوس المأجورين . وبدأ موقف ريجان فى التحول . كتب الناقد التلفزيونى لصحيفة « واشنطن بوست » يقول : « لم يكن من المستحسن أن يكون المرء حليفا لهذا الرجل الصغير البغيض الذى يظهر على شاشة التلفزيون » .

وأرسل ريجان وفدا رسميا الى مانिला لمراقبة شرعية الانتخابات وسجل الوفد الذى كان برئاسة السناتور ريتشارد لوجار عددا كبيرا من حالات الفساد والغش وكشفها لمشاهدى التلفزيون حتى قبل عرضها رسميا على الرئيس . وزاد تقرير الوفد من حرج موقف ماركوس وجملته

الانتخابية . وكان ما يشاهده الأمريكيون على شاشات التليفزيون يرتد على الفور الى الفيليبين .

واثرت هذه التغطية أيضا على البيت الأبيض الذى انتهى به الأمر الى مساندة جماعة عسكرية معارضة لماركوس ، وأرغم تحالف القوة مع المعلومات الديكتاتور على التخلي عن الحكم ، وفى مواجهة المحتوم هرب ماركوس وحصل على حق اللجوء الى هاواي .

غير أن أحد المحللين السياسيين قال فما بعد : « لو كان ماركوس من كبار طغاة القرن العشرين لطرد وسائل الاعلام من بلاده واستخدم المدافع الرشاشة » .

ولكن قد يكون العكس صحيحا أيضا ، ففي حالة شاوشيسكو ، لو كان قد سمح بدخول وسائل الاعلام وتفادى استخدام المدافع الرشاشة لكان من المحتمل أن ينجو من هذه النهاية المأساوية . لقد تمت الاطاحة بالأنظمة الشيوعية فى بلدان شرق أوروبا الأخرى أساسا بطرق سلمية خلال شتاء ١٩٨٩ المثير . فلم تستخدم المدافع الرشاشة الا فى رومانيا فقط .

فقد كان آخر أعمال الديكتاتور هو اصدار الأمر بمذبحة تيمشوارا . وعندما انتشرت الجماهير بعد ذلك فى شوارع بوخارست اندلعت المعارك بين العسكريين وعملاء البوليس السياسى التابع لشاوشيسكو المعروف باسم السيکوريتات . واستمر القتال عدة أيام وواصل البوليس السياسى المقاومة حتى بعد موت الديكتاتور وزوجته اللذين تمت محاكمتهما محاكمة سريعة بواسطة مجلس عسكري وتم اعدامهما رميا بالرصاص .

فى تلك اللحظة كان استوديو ٤ لـ « تليفزيون رومانيا الحرة » هو مركز الثورة . وبينما كان بعض قوات الكوماندوز وبعض القناصة الفرادى يحاولون استعادة المبنى كان قادة الثورة المسيطرون على موجات الاثير يعرضون المرة تلو الأخرى صور جثتي الديكتاتور وزوجته . ولم تتوقف اراقة الدماء الا بعد عرض هذه الصور .

وبعد ذلك بقليل كتبت صحيفة « نيويورك تايمز » تقول انه تم استبدال ديكتاتورية شاوشيسكو بـ « فيديوقراطية » .

أما صحيفة الـ « فاينانشيال تايمز » فكانت تهلل معبرة عن فرحتها لسقوط النظم الشيوعية فى أوروبا الشرقية قائلة : « لقد اتضح أن

وسائل الاعلام ليست أدوات استعباد كما كان جورج أورويل يعتبرها وانما هي أدوات تحرير ، فحتى شاوشيسكو لم يتمكن من وضع عصابة على عيون شعبه » .

غير أن الانتهاز بالتلفزيون جعل عددا من المراقبين يتجاهلون القضية الأشمل . ففي الواقع ليس التلفزيون وحده الذى يتصف بالثورية وانما « التفاعل » المشترك بين العديد من التكنولوجيات المختلفة .

فملايين اجهزة الكمبيوتر واجهزة الفاكس واللات النسخ واشربة الفيديو والهاتف المتطورة الى جانب تقنيات الكابل والاقمار الصناعية تتفاعل كلها فيما بينها ، ولا يمكن فهمها اذا اخذنا كلا منها على حدة . ان التلفزيون ليس سوى عنصر من عناصر هذا النظام الاكثر اتساعا ورحابة والمرتبطة فى العديد من النقاط بالشبكات الالكترونية الذكية المستخدمة فى مجال الاعمال والمال لتبادل بيانات مخزنة فى اجهزة الكمبيوتر .

هذا النظام الاعلامى الجديد ، الذى يمكن وصفه بأنه محيط ، هو فى الوقت نفسه أساس الاقتصاد الجديد القائم على المعرفة ورد فعل لسلطانه وتأثيره . فهو يمثل قفزة نوعية ضخمة فى طريقة استخدام البشر للرموز والصور . ولا يوجد جزء من هذا النسيج الضخم منفصلا تماما عن الكل ، وهو ما يجعله فى المقابل أداة محتملة لبث العصيان والثورة ، ليس فقط بالنسبة لامثال شاوشيسكو ، الذين لا يزالون منتشرين فى العالم ، لكن أيضا بالنسبة لكل من بيده السلطة . ان النظام الاعلامى الجديد يقوم بدور المعجل ، فهو يسرع عمليات تحول السلطة .

ثلاث طرق للاتصال :

افضل طريقة لفهم سطوة الثورة الاعلامية الحالية هى وضعها فى منظور تاريخى والتمييز بوضوح بين ثلاث طرق اتصال مختلفة .

يمكننا القول - مع التبسيط الشديد - ان غالبية الاتصالات فى ظل اقتصاد الموجة الاولى ، اى اقتصادات المجتمعات الزراعية ، كانت تنتقل من الفم الى الأذن أو خلال حديث ثنائى داخل مجموعات صغيرة . وفى عالم بدون صحف أو اذاعة أو تلفزيون كانت الوسيلة الوحيدة لتبليغ

رسالة الى جمهور كبير هي تجميع حشد من الناس فى مكان واحد .
ويمكن القول ان ذلك كان فى الواقع أول شكل من اشكال الاتصال
الجماهيرى .

يستطيع الحشد ان « يرفع رسالة ما » الى رئيسه أو زعيمه ، بل
ان حجم الحشد فى حد ذاته رسالة . ولكن أيا كان مضمون الرسالة
فان الحشد ينقل أيضا رسالة موحدة لكل المشاركين فيه . هذه الرسالة
التي قد تكون محرضة فعلا على العصيان تقول ببساطة : « أيها المشارك
انك لست وحدك » . اذن لقد لعب الحشد دورا جوهريا فى التاريخ ،
غير ان مشكلته كوسيلة اتصال هي طابعه المؤقت بشكل عام .

لم يكن الحشد وسيلة الاعلام الجماهيرية الوحيدة فى فترة ما قبل
التكنولوجيا . ففي الغرب ، اثناء القرون الوسطى ، كانت الكنيسة
الكاثوليكية بفضل تنظيمها المتفرع اشبه ما تكون بنظام اتصال جماهيرى
مستمر . وهو النظام الوحيد القادر على نقل نفس الرسالة الى العديد
من التجمعات السكانية « عبر الحدود السياسية » . ولقد منحت هذه
القدرة الفريدة قوة هائلة للفاثيكان فى مواجهة الملوك والأمراء الأوروبيين
المتحاربين دوما . ويفسر ذلك - ولو جزئيا - الصراعات بين الكنيسة
والدولة التي أغرقت أحداثها القارة الأوروبية فى بحور من الدماء لعدة
قرون .

فى ظل اقتصاد الموجة الثانية كان هناك احتياج لمزيد من الاتصال
عن بعد ، ومن ثم أوجد نظام خلق الثروة القائم على الانتاج الصناعى
بالجملة ، البريد والتلغراف والهاتف . غير أن المصانع الجديدة كانت
تحتاج أيضا الى أيد عاملة متجانسة ، لذلك تم اختراع وسائل الاعلام
الجماهيرية التي تعتمد على التقنية . وأصبحت الصحف والمجلات
والأفلام والاذاعة والتلفزيون ، التي فى مقدور كل منها ان تنقل بشكل
متزامن نفس الرسالة الى ملايين الأشخاص ، هي الأدوات الرئيسية
لجماعية وسائل الاعلام فى المجتمعات الصناعية .

وعلى النقيض من ذلك ، يجسد نظام الموجة الثالثة الجديد
احتياجات اقتصاد ما بعد الانتاج بالجملة الناشئ . وكما تفعل المصانع
الحديثة ذات « الانتاج المرن » فان النظام الاعلامى الجديد ينتج حسب
الطلب . منوعا . صور منتجاته ومرسلا عروضه وأفكارا ورموزا مختلفة
لشرائح سكانية معينة ولأسواق معينة ولفئات سنية ومهنية ولجموعات
عرقية أو اجتماعية مستهدفة بدقة .

هذا التنوع الجديد والمتطور للغاية للرسائل ولوسائل الاعلام
أمر ضرورى ، لأن النظام الجديد لخلق الثروة يتطلب ايدى عاملة
وجماهير أكثر تباينا . ان عملية تفكك جماعية ووسائل الاعلام التى تنبأ
بها كتاب « صدمة المستقبل » وتم تطويرها فى كتاب « الموجة الثالثة »
أصبحت سمة حاسمة للنظام الاعلامى الجديد . غير أن ذلك لا يمثل سوى
احدى سماته .

الالتحام وسائل الاعلام :

على نقيض وسائل اعلام الموجة الثانية ، التى كان كل منها يعمل
مستقلا بدرجة أو باخرى عن بقية الرسائل ، تتسم وسائل الاعلام الجديدة
بترابطها الوثيق وبالالتحام فيما بينها اذ تتبادل البيانات والصور
والرموز . والأمثلة على هذا الالتحام كثيرة .

كان برنامج اذاعى يعتمد على الاتصال الهاتفى المباشر بين
المستمعين والمذيع موضوعا لفيلم (Talk Radio) المنتج فى عام
١٩٨٨ ، وتم بث هذا الفيلم عبر التلفزيون الكابلى وقدمت الصحافة نقدا
له . ثم من يدرى ؟ قد يقوم ذات يوم مشاركون فى برنامج اذاعى آخر
بمناقشته .

ولنأخذ مثالا فيلم « اذاعة الأخبار » الذى يدور حول مقدمى برامج
التلفزيون . فبعد أن عرض فى العديد من قاعات العرض السينمائية تم
عرضه على الشاشة الصغيرة وتولت الصحافة الاعلان عنه .

وفى هذا الصدد كتبت مجلة « نيوزويك » تقول : « من المشاهد
المألوفة الآن مشهد مزارع فى ولاية أيوا يجرى معه أحد الصحفيين
حوارا بينما يلتقط له المصور صورا ، كما يقوم فريق من التلفزيون
بتصويره ، كل ذلك لتحضير موضوع مقال عن وسائل الاعلام فى احدى
المجلات » . ويصاحب مقال النيوزويك صورة لهذا المشهد .

وعلى مستوى أعمق من ذلك ، نجد أن قاعات التحرير فى الصحف
تتابع شاشات التلفزيون للاطلاع على آخر الأحداث ، كما يشاهد عدد من
المراسلين الأوروبيين فى واشنطن التغطية الحية التى تقدمها شبكة
(CNN) . ثم يكتبون تحقيقاتهم الصحفية على أساس ما قدمه لهم
التلفزيون . وبذلك تحول التلفزيون من أداة للاعلام الى مصدر له .

ومن ناحية أخرى ، يحصل معدو برامج الحوار والمناقشات فى التلفزيون على أفكار موضوعاتهم من الصحف كذلك بالنسبة لاختيار الشخصيات التى يتعين دعوتها . كما يعتمد كل شىء على أجهزة الفاكس والكمبيوتر ومعالجات النصوص والصور الرقمية والشبكات الالكترونية والأقمار الصناعية وغيرها من التقنيات المترابطة .

ان هذا التداخل الشديد هو الذى يحول وسائل الاعلام المنفصلة الى « نظام » . ويقلل هذا التداخل ، بالتضافر مع التوجه الى العالمية ، من تأثير أى من وسائل الاعلام منفردة - قنوات أو مطبوعات أو تكنولوجيات - مقارنة بالوسائل الأخرى مجتمعة . غير أن هذا التداخل يزود اجمالى نظام وسائل الاعلام بسلطة متنامية بدرجة هائلة تعم كل الكرة الأرضية . ان الظاهرة الفعالة الآن ليست « الفيديوقراطية » وإنما « التحام وسائل الاعلام » .

أودية الجهل :

من المناسب اضافة تعبير « الانتشار » الى « الالتحام » ، لأنه لم يعد هناك مكان فى العالم معزول تماماً عن الباقي . فالرسائل تعبر أكثر الحدود حماية .

فبالرغم من الرقابة الصارمة التى فرضها شاوشيسكو على وسائل الاعلام فى بلاده تمكن العديد من الرومانيين من التقاط برامج التلفزيون البلغارى . وكان البلغار بدورهم يفضلون فى كثير من الاحيان التلفزيون الروسى على تلفزيونهم . فحتى قبل الثورة كان الرومانيون يعرفون أسماء المنشقين عن النظام الذين كان يهددهم السجن نتيجة لتظاهريهم من أجل حقوق الانسان . هذه الأسماء أصبحت مألوفة بفضل الاذاعات الأجنبية الموجهة لرومانيا .

كما كان أغلب مواطنى المانيا الشرقية يستطيعون استقبال محطات تلفزيون المانيا الغربية التى كانت تبلغهم بما كانت حكومتهم تفضل اخفائه . ففى عام ١٩٨٩ عندما وقعت مظاهرات ضخمة معادية للحكومة فى لايبزج علم بها المان الشرق من خلال وسائل الاعلام الألمانية الغربية . كما علموا بعد ذلك وبالطريقة نفسها بفتح الحدود المجرية للاجئين من المانيا الشرقية وبأن سور برلين بدأ يتصدع . وكان سكان منطقة درسدن لا يصلهم فى الغالب الارسل المانى الغربى ولذلك سميت هذه المنطقة « بوادى الجهل » . غير أن هذا النوع من الأودية فى تناقص مطرد .

ان « مسامية » الحدود ليست بالأمر الجديد ولا قيام محطات الاذاعة الغربية - مثل صوت أمريكا وراڊيو أوروبا الحرة والبي بي سي ومحطات أخرى - ببث برامج على الموجات القصيرة موجهة الى الدول الشيوعية . فخلال المظاهرات من أجل الديمقراطية في الصين ، التي سبقت مذبحه ميدان تيانانمين ، كانت محطة صوت أمريكا تبث ١١ ساعة ونصف الساعة يوميا وكان ارسالها يصل الى جمهور يقدر بحوالى مائة مليون صيني . حتى انها كانت تذيع ارشادات موجزة لاحتباط محاولات السلطات الصينية للتشويش على الارسال .

غير ان الأمر المختلف الآن هو استراتيجية وسائل الاعلام المحرصة على العصيان التي يلجأ اليها الثوار حاليا .

الاستراتيجية الاعلامية للثوريين :

ما لم يتمكن شاوشيسكو من كشفه - وهو لم يكن الوحيد فى ذلك - هى تلك الأساليب الاستراتيجية التي يمكن من خلالها الجمع أحيانا بين اشكال اتصال الموجة الأولى والثانية والثالثة أو جعلها تتعارض فيما بينها .

ويقدم الدين مثالا حيا لذلك : كانت الكنيسة الكاثوليكية التي تعرضت لاضطهاد طويل من قبل النظم الشيوعية ، التي لم تتمكن رغم ذلك من القضاء عليها ، من أكبر المستفيدين من ثورات عام ١٩٨٩ فى أوروبا الشرقية . ان الكنيسة - كما سبق الإشارة - تمثل فى حد ذاتها نظام اتصال جماهيرى . وذلك منذ زمن بعيد وقبل أن يقوم أشخاص مثل جيم باكروز وجيمى سواجارت وبات روبرتسون حاليا بتطويع النفوذ الهائل للتلفزيون للدعوة لمذاهبهم ونحلهم الدينية .

واذا كانت الكنيسة تمارس حاليا سلطة فى العالم فذلك يرجع جزئيا الى تأثيرها المعنوى والى مواردها الاقتصادية ، فضلا عن حقيقة أنها لا تزال تعمل كوسيلة اتصال جماهيرية . فهى قادرة على الوصول الى ملايين وملايين البشر صباح كل يوم أحد ، بحيث تجعل جمهور أكثر البرامج شعبية فى العالم يبدو ضئيلا بالمقارنة . ان الكنيسة على اتصال بالطبع بأتباعها خلال أيام الأسبوع الستة الأخرى ، كما أنها فى عالم اليوم تستخدم الصحافة وركائز اعلامية أخرى لتدعيم طريقة اتصالها المباشرة .

وطالما أن الكنيسة الكاثوليكية - أو أية ديانة منظمة أخرى - تستطيع حشد اعداد ضخمة من التابعين لها ومن ثم الوصول الى

جماهير عريضة من المتلقين فستضطر كل الحكومات أن تأخذ ذلك فى الحسبان . نقد حاول بعض الحكومات اقتلاعها (وهو أمر شبه مستحيل) فى حين سعت حكومات أخرى لنشر عقيدة بديلة تعتمد أساسا على القومية أو الماركسية أو غيرها من المبادئ . كما أن هناك فريقا ثالثا يلجأ الى الفساد ويحاول أن يجعلها شريكة له .

وفى الدول الشمولية ، يمثل وجود وسيلة اتصال جماهيرية - غير خاضعة لها ولا تتخوى تحت لوائها - بين أيدي الكنيسة خطرا مستمرا يهدد هذه الدول . لأن هذه القناة قد توضع تحت تصرف المعارضة السياسية . وهو ما يفسر الضراوة التى حاولت بها الدول الشيوعية القضاء على الكنيسة أو شراءها عندما اتضح استحالة القضاء عليها .

ان الاعتراف بالدين المنظم كوسيلة اعلام جماهيرية يسهم فى تفسير عدد من التحولات الأخيرة للسلطة .

هذا الاعتراف يساهم على توضيح لماذا يتم توجيه السخط الشعبى، سواء اكان ذا طبيعة اقتصادية ام غيرها ، الى حركات دينية فى بلدان مختلفة اختلاف ايران فى ظل الشاه وكوريا الجنوبية فى ظل تشن دوهوان . وفى ايران ادى تحويل السخط الى شكل دينى الى سقوط نظام الامبراطور العلمانى ، وفى كوريا الجنوبية نجم عن ذلك نمو مذهب للمسيحية ، سواء اكانت كاثوليكية ام بروتستانتية . وفى كلا البلدين حل الدين المنظم محل المعارضة السياسية أو انصهر معها .

ومن سخريات القدر انه كلما فرضت حكومة شمولية رقابة صارمة وفعالة على كل وسائل التعبير الأخرى اكتسبت وسيلة التعبير من خلال الكنيسة أهمية متزايدة كقناة محتملة لفكر المنشقين . وربما تكون هى الطريقة الوحيدة للتعبير عن المعارضة لنظام ما .

ولكن عندما تفتح الكنيسة « قنواتها » وتعبّر عن السخط الشعبى من أعلى منبرها فان الوسيط يعدل الرسالة ويعيد صياغة الاستياء ، الذى قد يكون الجوع أو أى سبب مادى آخر هو مفجره ، فى تعبيرات دينية . وهو ما يفسر لماذا تحولت حركات انطلقت لبلوغ أهداف لا صلة لها مباشرة بالدين الى جهاد دينى .

فى ايران دمج آية الله الخومينى الحقد الطبقي والغضب القومى مع الحمية الدينية . وأصبح حب الله + كراهية الامبريالية + معاداة الرأسمالية = تعصبا متفاقما أجال الشرق الأوسط الى برميل بارود .

غير أن الخوميني لم يكتف بصهر هذه العناصر الثلاثة في انفعال وشعور أوحده وإنما جمع أيضا بين وسائل اعلام الموجة الأولى - أى قيام الأئمة التابعين له بتحريض المؤمنين مباشرة وجها لوجه من خلال الخطب - وتكنولوجيا الموجة الثالثة - فى شكل اشربة تسجيل مسجل عليهما رسائل سياسية تهرب سرا الى المساجد حيث يتم الاستماع اليها ونسخها بواسطة أجهزة تسجيل رخيصة الثمن .

ولمواجهة الخوميني استخدم الشاه وسائل اعلام الموجة الثانية ، الصحافة والاذاعة والتلفزيون . وبمجرد أن خلع الخوميني الشاه وسيطر على زمام الدولة استولى بدوره على هذه الأدوات المركزية .

ان هذه الاستراتيجية التى ترتكز على استخدام وسائل اعلام الموجة الأولى والموجة الثالثة لمحاربة وسائل اعلام الموجة الثانية منتشرة بين الحركات الثورية . بل كانت أكثر وضوحا فى الصين أثناء مظاهرات ١٩٨٩ المطالبة بالديمقراطية . ان شيوخ بكين ، الذين ارتعدوا عندما سقط شاوشيسكو فى بوخارست بعد ستة شهور من قتلهم الطلاب الصينيين على مقربة من ميدان تيانانمين ، لم يقدروا قوة هذه الاستراتيجية حق قدرها .

فى الصين أيضا تصادمت ثلاثة أنماط من الاتصال فى معركة السيطرة على الفكر .

فى هذا البلد كانت مجالات الحائط أداة احتجاج تقليدية من أدوات الموجة الأولى، ومنذ بداية عام ١٩٨٩ بدأت تظهر هذه المجالات على الجدران القريبة من جامعة بكين مهاجمة الفساد وساخرة من أبناء قيادات الحزب المتمتعين بمزايا ليست من حقهم ومطالبة بديمقراطية موسعة ومنادية بأقالة رئيس الوزراء حينذاك لى بينج وآخرين .

وقرب نهاية ربيع ذلك العام تم استخدام وسيلة اتصال أخرى من وسائل الموجة الأولى ألا وهى الحشد . ففى يوم ٢٢ أبريل تجمع طلاب من جامعة بكين فى ميدان تيانانمين بحجة تأبين ذكرى هو ياو يانج ، وهو زعيم شيوعى ذو نزعة اصلاحية . كانت مطالب المحتجين معتدلة فى البداية ، ان تركزت أساسا على حرية التعبير ووضع حد للفساد ، لكن الحكومة رفضت هذه المطالب بعنف وفظاظة مما دفع المتظاهرين الى البقاء فى الميدان وهدموا اضرابا عن الطعام . وتزايدت الحشود المسالمة،

وسرعان ما انضمت اليهم حشود العمال حاملين لافتات كتب عليها « ها هم اخوانكم الكبار يأتون ! » . ولما لم تحرك الحكومة ساكنسا تدعمت الحركة الى أن بلغت ذروتها فى يومى ١٨ و ١٩ مايو بنزول أكثر من مليون متظاهر سلمى من جميع طبقات المجتمع الى الشارع . كان حجم الحشد الكبير رسالة فى حد ذاته .

وخلال الفترة نفسها دارت معركة شرسة بين القادة الصينيين حول كيفية الرد . حاولت الحكومة برئاسة لى بينج استخدام وسائل اعلام الموجة الثانية - الصحف والاذاعة والتلفزيون - ضد المتظاهرين . ولكن الحزب بقيادة زاو زيانج كان يسيطر على جزء كبير من هذه الوسائل بما فى ذلك « صحيفة الشعب » لسان حال الحزب .

وبينما كان هذا الصراع على السلطة يتأرجح من معسكر الى آخر ، كانت التغطية الاخبارية بواسطة وسائل اعلام الموجة الثانية تتسارع هى أيضا . فعندما كان لأتصار زاو اليند العليا كانت « صحيفة الشعب » والتلفزيون الصينى يعريان عن تعاطفهما مع مطالب الطلاب . وعلى النقيض ، عندما رجحت كفة المتشددين كان المعلقون والمحررون والصحفيون يضطرون للتلاعب بالانباء على حساب المتظاهرين ، مستخدمين فى ذلك وسائل اعلام الموجة الثانية لضعاف الرسالة المنقولة عبر وسائل اعلام الموجة الأولى .

ولكن فى الوقت نفسه بدأت معركة السيطرة على أدوات الموجة الثالثة الأكثر تطورا ، مثل الأقمار الصناعية وأجهزة الفاكس وكاميرات التلفزيون المنقولة وأجهزة الكمبيوتر والآلات الناسخة وشبكات الاتصالات الدولية .

ووجد « المتشددون » أنفسهم أمام مشكلة مزدوجة . اذ كان يتعين عليهم أن يحكموا سيطرتهم وبشكل حاسم ليس على وسائل الاعلام الداخلية فحسب وإنما على التغطية التى تقوم بها الصحافة الأجنبية أيضا . غير أن المعضلة التى واجهت السلطات الصينية هى وجود عدد كبير من الصحفيين ورجال الاذاعة والتلفزيون الأجانب الذين كانوا قد قدموا الى الصين لتغطية قمة دينج - جربانتشوف . وهؤلاء المراسلون الذين كانوا يستخدمون الأقمار الصناعية وأجهزة الكمبيوتر وأدوات أخرى متطورة من أدوات الموجة الثالثة بقوا فى بكين لتغطية ما يدور فى الشوارع .

وكانت شبكة (CNN) من أكثرها تأثيرا ، اذ كان لا يقتصر استقبال تغطيتها التى تستمر ٢٤ ساعة يوميا على البيت الأبيض وعلى

ملايين المنازل على امتداد العالم فحسب وإنما كان - وهو أمر لا يقل أهمية - يمتد أيضا الى بعض فنادق بكين نفسها . وبينما المعركة السياسية محتدمة قطعت السلطات الصينية اتصالها مع العالم الخارجى عبر الأقمار الصناعية ثم اعادته ثم طلبت من الصحفيين الأجانب استخدام ترددات التليفزيون الصينى ! وبلغت البلبلة ذروتها .

ونظرا لادراك « المتشددین » للأهمية المتزايدة للرأى العام العالمى حاولوا باستماتة قطع كل الروابط بين المحتجين وأنصارهم خارج الصين . غير أن هذه المحاولة بدت غاية فى الصعوبة نظرا لأن الصين كانت قد عقدت منذ عهد قريب علاقات اقتصادية واسعة مع العالم الخارجى وسمحت للشباب بالدراسة فى الخارج .

وقام المحتجون بتوجيه رسائلهم مباشرة الى المشاهدين الأجانب . وظلوا يكررون ويترجمون مطالبهم للمراسلين وقرق التليفزيون الأجنبية . وكتبوا الشعارات بلغات أجنبية لكى يتمكن المشاهدون خارج الصين من فهمها على الفور . وكان شعار « ١٧٨٩ الصينى » المكتوب باللغة الفرنسية يقارن انتفاضتهم بالثورة الفرنسية . كما كانوا يغنون للمشاهدين الأمريكيين أغنية « سوف ننتصر » واقتبسوا كلمات باتريك هنرى « أعطنى الديمقراطية أو أعطنى الموت » . وقوبلت استراتيجية اليد الممدودة هذه بمسيرات تعاطف فى كل من هونج كونج وتايوان وأستراليا وفى جميع أنحاء الولايات المتحدة .

وفى غضون ذلك أقام طالب صينى فى جامعة هارفارد وصلة هاتفية بين بكين وبوسطن . وكانت أنباء ميدان تيانانمين تصل عبر هذا الخط الى شقته الصغيرة طوال الـ ٢٤ ساعة . ومن هناك يعاد إرسالها بالهاتف والفاكس والكمبيوتر الى الطلبة الصينيين فى جميع أنحاء الولايات المتحدة .

كما أنشأ الطلاب فى جامعتى ستانفورد وبيركلى ما أسموه « الجسر الجوى للأنباء » . حيث كانوا يرسلون بواسطة أجهزة الفاكس الى المضربين آخر الأنباء التى نشرت عنهم فى الصحافة الأمريكية . وكانت المذكرات توجه الى مقار شركات فى بكين أو فى مدن أخرى على أمل أن تقوم أيد صديقة بنقلها الى الطلاب المضربين . وكان عدد أجهزة الفاكس فى الصين يقدر بـ ٣٠ ألف جهاز وعدد خطوط الهاتف فى بكين وحدها بثلاثة ملايين خط .

وكذلك قام الطلبة الصينيون فى الولايات المتحدة ، واكثرهم من أبناء كبار المسئولين فى الحكومة والحزب ، بتسجيل لقاءات هاتفية مع المضربين على أشرطة وكانوا يسلمونها الى اذاعة صوت أمريكا لكي تبثها مرة أخرى الى الصين .

لقد استمرت هذه المعركة العالمية للسيطرة على المعلومات ووسائل الاتصال حتى بعد أن لجأ « المتشددون » الى الجيش وقتلوا العديد من المتظاهرين وسحقوا الاضراب . واستخدمت الحكومة الصينية مرة أخرى وسائل اعلام الموجة الثانية ، فقامت ببث صور بعض الطلبة و « قادة » الاضراب وكذلك أرقام هواتف لى يستخدمها المخبرون فى حالة التعرف على الهاربين .

غير أن هذه الرسالة المرئية نقلت الى خارج الصين ، فعمل بعض مشاهدى التلفزيون ، من كندا الى ايطاليا ، بجهد واجتهاد على عرقلة الاتصالات مستخدمين الخطوط الهاتفية الدولية المباشرة لمنع الوشاة الصينيين من الاتصال بالسلطات . وهى اول محاولة معروفة للتدخل بهذا الشكل عبر الحدود الوطنية يقوم بها مواطنون عاديون .

لقد ثبت فى الصين مرة أخرى صحة مقولة ماوتسى تونج بأن السلطة على فوهة بندقية . لكن اتضح جليا أن « المتشددين » الذين سيطروا على الموقف لن يستطيعوا التمتع فى سلام بانتصارهم ، كما أكدت ذلك أحداث أوروبا الشرقية وغيرها ، لأن ما حدث لم يكن سوى بداية دخول الصين الى القرن الحادى والعشرين .

لقد كشفت أحداث الصين وبوضوح اخاذ عن الاستراتيجيات الاعلامية للثورة والثورة المضادة . ولا تزال وسائل اعلام الموجة الثانية الجماعية تمارس تأثيراً ضخماً فى الوقت الراهن . ولكن مع تقدم العالم - بأقصى سرعة - فى عصر تحول السلطة فان أدوات السيطرة على الأذهان التى كانت ساحقة فيما مضى ستسحق بدورها بواسطة وسائل اعلام الغد المحرصة على التمرد والعصيان .

الفصل الثامن والعشرون

جيل الشاشة الصغيرة

في منتصف القرن العشرين نشر جورج أروويل كتيباً ساخناً ضد الشمولية عنوانه « ١٩٨٤ » . رسم هذا الكتيب صورة لحكومة تسيطر بالكامل على وسائل الاعلام . ولقد دخلت التعبيرات الجديدة التي ابتكرها الكاتب في اللغة اليومية ، وأصبح الكتاب سلاحاً هجوماً قوياً في الصراع ضد الرقابة والتلاعب بالعقول . ولذلك ظل محظوراً في الاتحاد السوفيتي لعدة عقود .

ومع أن كتاب أروويل قد نجح في حشد القوى المناهضة لاختضاع العقل فلقد اتضح أن تصوره للمستقبل لم يكن سليماً تماماً .

تنبأ أروويل بدقة بتقنيات مثل شاشات التلفزيون ثنائية الاتجاه ، التي يمكن استخدامها لتوصيل الدعاية الرسمية للمشاهدين والتجسس عليهم في آن واحد . أما بالنسبة لتحذيراته بشأن انتهاك الحياة الخاصة ، فهي تظل أقل من الواقع . غير أنه لم يتوقع - كما لم يتوقع أحد في ذلك الوقت - أهم ثورة في عصرنا ألا وهي الانتقال من الاقتصاد القائم على العضلات إلى اقتصاد يعتمد على الذكاء .

ومن ثم فهو لم يتنبأ بالانتشار المذهل الصالى لأدوات الاتصال الجديدة . أن عدد وتنوع هذه التكنولوجيات وسرعة تغييرها بلغ حالياً درجة تحير الخبراء أنفسهم . أن مواجهة حشد الاختصارات التقنية مثل HDTV و ISDN و VAN و CD-I وغيرها أشبه بالتلّج في قار حقيقي من الحروف الأبجدية . بل أن مجرد استعراض اعلانات السلع الاستهلاكية المقابلة لهذه التقنيات يصيب بالدوار .

ولكن إذا ارتفعنا فوق هذه الجلبة تصبح الحدود الرئيسية لوسائل اعلام الموجة الثالثة واضحة تماماً .

ستكون للبنية الأساسية الالكترونية للاقتصادات المتقدمة ست
سمات متميزة ، بعضها يعلن عن وصوله بالفعل . وهذه السمات التي
تعد مفاتيح المستقبل هى : التفاعلية وقابلية الحركة والتحويلية أو قابلية
التحويل والتوصيلية والشيوع والعالمية .

ان هذه المبادئ الستة مجتمعة تنبئ بتحول شامل ليس فى طريقة
تبادلنا للمراسلات فحسب ولكن فى طريقة تفكيرنا ورؤيتنا لمكاننا فى العالم ،
ومن ثم فهى تنبئ بتحول فى علاقاتنا مع من يحكموننا . ان هذه المبادئ
مجتمعة ستجعل من المستحيل على الحكومات (أو على معارضيها
الثوريين) التلاعب فى الأفكار والصور والبيانات والمعلومات والمعرفة كما
كانت تفعل فى الماضى .

لاعب جولف طوع أمرك :

فى مبنى قصير وميتين من مباني شارع سانتا مونيكا بـلوس انجلوس
كان جوردين ستولبرج ، وهو مدير سابق لشركة فوكس للقرن العشرين
السينمائية ، يمزج مع برنارد لسكن وهو أخصائى فى العلاج النفسى
ورئيس سابق لحدى الكليات كما كان يرأس كونسرتيوم تعليميا لعلوم
الكمبيوتر بكاليفورنيا . ويشرف الرجلان معا على فريق وسائل الاعلام
الأمريكية المتفاعلة والذي يضم مربين وفنانين ومبرمجين . ويستعد
هذا الفريق لتقديم الانجاز المقبل فى تكنولوجيا الاسطوانة المدمجة وهى
« الاسطوانة المدمجة المتفاعلة » (CD - 1) .

ويعتزم هذا الفريق أن ينتج اسطوانات يتم عرض محتوياتها على
شاشات أجهزة التلفزيون العائلية بحيث تسمح للمشاهد بالتدخل فى
المشهد الذى يراه عن طريق جهاز توجيه عن بعد يمسك به فى يده وابهامه
على مقبض لعب صغير . ويطلق على احدى هذه الاسطوانات اسم
« الجولف المتفاعل » ، وهى تتيح للمشاهد أن يلعب مباراة جولف ضد
لاعب آخر عن طريق التحكم فى لاعب جولف الى يحركه على الشاشة
كيفما يشاء . اذ يمكنه أن يجعله يلف يمينا أو يسارا أو يغير دورانه
وتسديده للضربة ، باختصار يستطيع مستخدم هذه الاسطوانة أن يتحكم
فى كل ما يدور على الشاشة

كما تسمح اسطوانة « دائرة معارف جرولييه » باستدعاء معلومات
سمعية بصرية عن أى من الموضوعات المسجلة عليها ، وتقديم النصوص
والصور والرسوم المتحركة شرحا وتفسيرا لعمل محرك سيارة مثلا أو

لجزء الحامض النووي (DNA) ، كما يستطيع مستخدم هذه الأسطوانة أن يتعامل مع هذه المعلومات ويتفاعل معها .

وهناك أسطوانات متفاعلة أخرى لنفس المجموعة تضم ألعابا وقصصا من التوراة ونوعا جديدا من الأطلس ودروسا فى التصوير الفوتوغرافى تم اعدادها بالتعاون مع مجلة تايم لايف . كما تصدك أسطوانة أخرى فى زيارة لمتحف سميثونيان وتسمح لك بفحص الأشياء المعروضة أثناء مرورك بها .

ان شركة وسائل الاعلام الأمريكية المتفاعلة التى تملكها شركة (Polygram Records) التابعة لشركة فيليبس الهولندية العملاقة للالكترونيات ليست سوى واحدة من عدة شركات تعمل فى مجال تكنولوجيا الفيديو المتفاعل . وتهدف هذه الشركات الى جعل مشاهدة التلفزيون تجربه ايجابية أكثر منها سلبية ، أى أن يشارك المشاهد بدلا من الاكتفاء بالتلقى .

وفى الوقت نفسه فان شركة الألعاب التلفزيونية المتفاعلة ، وهى شركة مقرها شمال كاليفورنيا وتحصل على تمويلها جزئيا من مجموعة يوناييتد آرستس وجنرال الكترونيكس ومجموعة فيديوترون ليميتد ، تسلك طريقا مختلفا للوصول الى نفس الهدف . فهى تقوم بصنع جهاز سيتيح للمشاهدين المشاركة من منازلهم فى برامج الألعاب التلفزيونية المعروفة مثل عجلة الحظ ، بحيث يرسل اللاعبون اجاباتهم الى كمبيوتر مركزى يقوم بمراجعة كل الاجابات واختيار الفائز .

غير أن القفزة الأكثر ثورية فى اتجاه التفاعلية - والتى لا تزال حتى الآن فى طور التصور - تتمثل فى شبكة واسعة من أجهزة التلفزيون المتفاعلة والتى تعمل فى الوقت نفسه كأجهزة كمبيوتر ، وقد أطلق عليها جورج جيلدر اسم « التليكمبيوتر » .

وبالإضافة الى الأسطوانات والأشرطة فان الحياة ستدب فى التلفزيون ذاته بين يدي مستخدمه على حد قول جيلدر ، الذى درس عن قرب الحدود التكنولوجية فى مجال الفيديو والكمبيوتر . ويوضح جيلدر أن « الخط الفاصل بين « التلفزيون » - الذى تسيطر اليابان حاليا على صناعته - و « أجهزة الكمبيوتر » - التى تملك فيها الصناعة الأمريكية أفضل الوسائل - يختفى تدريجيا » . وأن الاندماج المقبل بين هاتين التكنولوجيتين سينقل السلطة من شبكات التلفزيون القديمة الى

المستخدمين متيحا لهم « تعديل الصور على هواتف » . ان هذا الجهاز الهجين يمكنه أيضا نقل السلطة من اليابان الى الولايات المتحدة - على حد قول جيلدر .

وسواء اكان هذا التوقع صحيحا أم لا فان تيارين قويين للتطور الاقتصادي سيصبان معا نحو انتشار ضخم للتفاعلية فى مجال المرفيات .

تurf منفسخ :

المبدأ الثانى للنظام الجديد هو الحركية أو قابلية الحركة . ان الهاتف اللاسلكى الموجود فى كابينة الطائرة أو فى السيارة بدأ يعود للمستخدمين على فكرة امكانية الاتصال بأى مكان ومن أى مكان مع الاستمرار فى الانتقال والتنقل .

فى البداية اعتبر استخدام هاتف السيارة الذى يعتمد على تقنية اللاسلكى الخلوى ترفا ستفسخا . (كما اعتبرت من قبل أول أجهزة الهاتف فى القرن التاسع عشر) . أما الآن فهى منتشرة على نطاق واسع فى الولايات المتحدة .

وفى انجلترا يقوم الآن كونسرتيوم يسمى فون بـوينت - يمثل مؤسسة البريد والبرق الألمانية (بوندسبوست) وفرانس تيليكوم ونيانكس وهى شركة هاتف نيويورك بالإضافة الى بريتيش تيليكوم - بادخال « هاتف جيب » متطور الى الخدمة بأقصى سرعة . هذه الأجهزة المتنقلة ليست مجرد رموز رفاهية أو مكانة اجتماعية ، لقد أصبحت أداة عمل تزيد من الانتاجية بالنسبة للمندوبين التجاريين والأطباء والسباكين وغيرهم . وبينما يعمل الناس ويلعبون وهم يتنقلون يشتغل الطلاب على وسائل اتصال أبسط وأرخص وفى المتناول دائما ، وهو ما يوفر قاعدة المرحلة التالية الا وهى اختراع هاتف مدمج فى سوار مثل هاتف ديك تراس .

غير أن الهاتف ليس سوى واحد من العديد من الأجهزة الجديدة التى لا حصر لها التى تتحرر من قاعدتها الثابتة ومن مسامير تثبيتها . شركة سونى تقدم ناسخة وزنها ١٥٠ جراما كما أن هناك جهاز فاكس للسيارة وفيديو للجيب وجهاز كمبيوتر يمكن وضعه على الركبتين وطباعة نقالة وكلها أجهزة تنتشر بسرعة كبيرة . ان الحركية أو قابلية التحرك تمثل ثانى سمة مميزة .

تأتى بعد ذلك قابلية التحويل أو التحويلية ، وهى القدرة على نقل المعلومات من وسيلة الى أخرى . افنا الآن مثلاً نتجه نحو التكنولوجيات المعتمدة على الكلمة والتي تستطيع تحويل الرسالة الشفوية الى رسالة خطية وبالعكس . ان الآلات القادرة على تسجيل ما يملأ عليها من عدة أشخاص فى آن واحد وتحويله الى خطابات مطبوعة لن يطول الوقت لكى تصبح حقيقة .

ان مثل هذه الأدوات قد تقلب رأسا على عقب العديد من المجالات ابتداء من مجال التوظيف وتنظيم العمل المكتبى الى دور القراءة والكتابة فى الحياة اليومية ، غير أن قيمتها تتضاءل مقارنة بشكل آخر من التحويل الا وهو الترجمة الآلية . ان ترجمة الوثائق والمستندات التجارية من لغة الى أخرى حتى وان لم تكن فى شكلها الأمثل موجودة فعلا فى فرنسا مع نظام مبنى ثل كما سبق أن أشرنا الى ذلك فى الفصل العاشر . وتجري اليابان أبحاثا مكثفة للوصول الى ترجمة دقيقة (فاليابان تعتبر لغتها اعاقة اقتصادية) . كما تنتظر المجموعة الأوروبية بصبر نافذ حدوث تقدم فى هذا المجال نظرا لإضطرارها الى ترجمة أى نص الى لغات أعضائها الاثنى عشر .

أما المبدأ الرابع للبنية الأساسية الالكترونية الجديدة وهو التوصيلية فقد أصبح كلمة شائعة بين مستخدمي الكمبيوتر والاتصالات اللاسلكية فى العالم كله . فهم يطالبون بالحاج بامكانية توصيل أجهزتهم بتنوعية واسعة من الأجهزة الأخرى بغض النظر عن الشركة المنتجة لها أو بلدها الأصلي .

وبالرغم من الممارك السياسية الضارية بشأن النظم القياسية والمعايير ، فإن جهودا ضخمة تبذل من أجل دفع التوافق بين الأجهزة بحيث يمكن ربط جهاز « التليكمبيوتر » المتفاعل والمتحرك مع أحد أنظمة IBM الكبيرة فى شيكاغو أو مع جهاز كمبيوتر متنقل صغير من انتاج توشيبا مستخدم فى فرانكفورت أو سوبر كمبيوتر « كراى » فى وادى السليكون أو هاتف ديك تراس لربة اسرة فى سيول .

أكثر من مجرد تعاطف :

ان مفهوم الشبوع الذى يمثل المفتاح الخامس ، نقصد به الانتشار المنهجى للنظام الاعلامى الجديد فى كل أرجاء العالم وكذلك داخل كل طبقات المجتمع .

ان كابوسا محتملا يقلق حكومات البلدان ذات التكنولوجيا المتقدمة ، ألا وهو انقسام الناس داخل نفس المجتمع الى أغنياء معلوماتيا وفقراء معلوماتيا . ان أية حكومة لا تتخذ التدابير المادية الكفيلة بتفادي هذا التمييز تعرض نفسها لقلقل سياسية خطيرة فى المستقبل . غير أن هذا الاستقطاب الخطير ليس أمرا محتملا .

وإذا تصور المرء امكانية توفر قدر كبير من المساواة فى حرية الوصول الى المعلومات داخل المجتمع الجديد ، فإن ذلك لمن يكون بدافع من التعاطف أو الفهم السياسى السليم من جانب الصفوة الغنية ، وإنما بسبب ما يمكن تسميته بقانون الشيوع .

يوضح هذا القانون أن دوافع تجارية وسياسية قوية ستظهر لتجعل البنية التحتية الالكترونية الجديدة شاملة أكثر منها مانعة أو حاضرة .

وفى بداية عصر الهاتف كان هذا الجهاز يعتبر نوعا من الترف . وكانت فكرة أن يمتلك كل شخص ذات يوم جهازا للهاتف تبدو غريبة . فلماذا بالله سيحتاج كل الناس الى امتلاك هاتف ؟

وإذا كان كل مواطن تقريبا فى الدول الصناعية - ثريا كان أم فقيرا - لديه الآن هاتف فإن ذلك لا يرجع الى أى مشاعر خيرية وإنما الى حقيقة مفادها أنه كلما زاد عدد المستخدمين المرتبطين بنظام ما ، ارتفعت قيمته بالنسبة للجميع وخاصة فى مجال التجارة .

لقد ثبتت صحة هذه الحقيقة ، كما رأينا ، فى المراحل الأولى لتطور الخدمات البريدية . فالالاقتصاد الصناعى آنذاك كان يحتاج الى وسيلة مريحة لارسال الفواتير والقيام بالدعاية وبيع الصحف والمجلات لكل مواطن وليس للأغنياء فقط .

وحاليا ، بينما بدأت أجهزة الفاكس تحل محل بريد العصر الصناعى تشهد ضغوطا مماثلة تعمل على التعجيل بانتشار التكنولوجيا الجديدة .

ففى عام ١٩٨٩ كان فى الولايات المتحدة ٢٥ مليون جهاز فاكس تقوم سنويا بطرح مليارات الصفحات ، وتضاعف عدد المستخدمين كل عام ، خاصة أن أول مستخدمى الفاكس الحوا على الاصدقاء والعلاء والأهل أن يسارعوا بشراء أجهزة فاكس لكى يتسنى لهم تبادل الرسائل

معهم • وكلما زاد عدد أجهزة الفاكس المستخدمة ، زادت قيمة النظام بالنسبة لكل الأطراف المعنية •

اذن ، فمن مصلحة البلدان الغنية ، بكل تأكيد ، أن تجد الوسائل الكفيلة بأن يضم النظام الجديد من هم أقل ثراء بدلا من أن يقصيه •

وكما حدث بالنسبة لأجهزة الهاتف والتليفزيون فإن أجهزة الفاكس ستظهر فى أكثر البيوت تواضعا ، مدفوعة بقانون الشيوخ •

وينطبق الشيء نفسه على الألياف الضوئية والتكنولوجيات المتقدمة الأخرى سواء أُدفع ثمنها الأفراد أم مجموع الشعب أو بعض المستخدمين الذين ستمول مدفوعاتهم هذه الخدمة بالنسبة لغير القادرين على تكاليفها •

ان الانتشار الأقصى لقدرات الاتصال جزء لا يتجزأ من النظام الجديد لخلق الثروة • وكل شيء يشير الى أننا نتجه نحو « خدمة شاملة » - على حد تعبير شركة «بل» القديمة للهاتف - أى خدمة تتمتع بالشيوع فضلا عن التفاعلية وقابلية التحريك والتحويل والتوصيل •

وأخيرا ، فإن نطاق البنية التحتية الجديدة هو الكرة الأرضية • فبينما يجتاز تدفق رؤوس الأموال الحدود فى جميع الاتجاهات بفضل الشبكات الالكترونية متنقلا من زيورخ الى هونج كونج ومن هونج كونج الى النرويج ومنها الى طوكيو ومن طوكيو الى وول ستريت فى أجزاء من الألف من الثانية ، فإن المعلومات تسلك أيضا طرقا لا تقل عن ذلك تعقيدا • ان أى تعديل فى سعر الفائدة فى الولايات المتحدة أو فى سعر الين مقابل المارك الألماني يعلم به العالم كله فى الحال • وينطبق ذلك على كل الأحداث المهمة التى تقع فى أى جزء من الكرة الأرضية ، فهى تكون فى اليوم التالى موضع نقاش بين الناس فى جميع انحاء العالم • لقد أصبحت الحدود الذهنية لأية دولة لا تقل نفاذية عن حدودها المالية •

ان الجمع بين هذه المبادئ الستة يمنح الكرة الأرضية نظاما عصبيا ثوريا قادرا على نقل كميات متعاطمة من البيانات والمعلومات والمعرفة بمعدلات بث ومعالجة أسرع بكثير من ذى قبل • انه نظام أكثر تكيفا وذكاء وتعقيدا عما كان يمكن تخيله اطلاقا فى الماضى •

العنف والتطرف الإلكتروني :

ان مولد نظام اعلامى جديد ، يتطابق مع متطلبات نظام جديد تماما لخلق الثروة ، يشكل تحديا لمن بيدهم السلطة ، وذلك لأنه يمهد الطريق لبروز تجمعات انتخابية جديدة وأساليب واستراتيجيات وتحالفات سياسية جديدة .

وكما كان الناس فى القرن الثامن عشر مثلاً غير قادرين على تخيل التغييرات السياسية النابعة من تطور الاقتصاد المصنعي ، فالتنبؤ الآن بالاستخدامات السياسية للنظام الاعلامى الذى لا يزال فى طور الظهور امر شبه مستحيل ، الا اذا لجأنا للخيال العلمى .

وللناخذ التفاعلية كمثال :

ان السماح للمشاهدين باستخدام الشاشة بدلا من الاكتفاء بالنظر اليها يمكن ان يغير الحملات الانتخابية والمرشحين ايضا . فوسائل الاعلام المتفاعلة تجعل من الممكن اجراء استطلاعات رأى عام أكثر دقة بكثير عن ذى قبل . فبدلا من طرح أسئلة لا تتضمن سوى الاجابة بـ «نعم» أو «لا» ، ستكون لدى من توجه لهم الأسئلة فرصة الاختيار بين العديد من الخيارات .

غير ان الامكانيات تتجاوز بكثير عمليات الاقتراع أو استطلاعات الرأى فى حد ذاتها . فمستخدمو الفيديو المتفاعل يمكنهم توجيه أسئلة محددة مثل : هل سيقوم المرشح اذا تم انتخابه بخلق فرص عمل من أجل تحسين البيئة ؟ واذا كانت الاجابة بنعم فكم عدد هذه الفرص ؟ وكيف سيكون رد فعله ، فى ظل ظروف مختلفة ، تجاه عملية اختطاف رهائن مثلا أو فتن عنصرية أو كارثة نووية ؟ ثم بدلا من تقييم مميزات رئيس جمهورية محتمل ومدى سلامة أحكامه عن طريق الاستماع الى « أفلام دعائية » انتخابية مدتها لا تزيد عن ثلاثين ثانية سيكون فى وسع مستخدمى الفيديو المتفاعل غدا اختيار برنامج أو تشغيل اسطوانة صغيرة تظهر المرشح وهو يتناقش ويتخذ قرارات فى ظل مختلف الظروف التى يقترحها الناخب نفسه .

كما سيكون من الممكن اصدار البرامج الانتخابية للمرشحين أو الأحزاب فى شكل جداول بيانية اعلامية تتيح للناخبين حساب تقديراتهم الخاصة بالميزانية وطرح أسئلة من نوع « وماذا لو حدث هذا الشيء أو ذلك ؟ » .

وبما أن أعداداً كبيرة جداً من المشاهدين تستطيع المشاركة فى برنامج ألعاب يتمتع باقبال جماهيرى كبير مثل برنامج « المخاطرة » بمساعدة كمبيوتر يتولى احصاء الاجابات الصحيحة ، فان الأمر لا يتطلب خيالاً واسعاً لادراك أنه يمكن تكييف مثل هذه التقنية من أجل فرز وعد بطاقات الاقتراع أو لاتخاذ قرارات جماعية ، ومن ثم لقيام تنظيم من نوع جديد للنشاط السياسى .

ولقد تنبأ علماء مستقبليون ومتخصصون فى المحاكاة منذ وقت طويل بإمكانية تنظيم أعداد كبيرة من المواطنين للمشاركة فى « ألعاب » سياسية . ففى أواخر الستينيات كان البروفيسير خوزيه فيلجاس من جامعة كورنيل قد وضع نماذج لمثل هذا النوع من النشاط . وكانت هذه النماذج تضم برامج ترفيهية يمكن أن يشارك فيها سكان المعازل والأحياء الفقيرة وذلك كنوع من التوعية السياسية . أو الاحتجاج السياسى .

وكان ما ينقص البروفيسير فيلجاس لتحقيق تلك النماذج هو التكنولوجيا . وسيؤدى تطور التفاعلية من خلال الشبكات الى ادخال أدوات « الألعاب » السياسية الى ملايين المنازل . وبواسطة هذه الأدوات سيتمكن المواطنون - مبدئياً على الأقل - من اجراء استطلاعات رأى خاصة بهم وتشكيل « أحزابهم الالكترونية » أو « جماعات ضغط الكترونية » حول مختلف القضايا .

كما يمكن أيضاً تخيل عمليات تخريب الكترونية ، ليس على غرار عمليات التخريب التى يقوم بها مضربون فريديون ، ولكن كمناورات احتجاج أو ابتزاز سياسى . ففى الساعة الثانية والرابع بعد ظهر يوم ١٥ يناير ١٩٩٠ لاحظ المهندسون فى بيد مينستر بولاية نيجرسى أنواراً حمراء تومض على الشاشة التى تعرض حالة شبكة (ايه . تى آند تى) لهواتف المكالمات البعيدة ، وعددها ٧٥ شاشة . وكل ضوء كان يشير الى وجود مشكلة .

قال ولیم ليتسن ، مدير مركز تشغيل الشبكة : « لقد حدث ذلك دفعة واحدة . صوت طقطقة ثم توقف كل شيء فجأة » .

و « الطقطقة » المعنية أدت الى تعطل كامل لشبكة الهاتف الأمريكى للمسافات الطويلة استمر تسع ساعات ، ويقدر عدد المكالمات التى تعذر إجراؤها خلال هذه الساعات بـ ٦٥ مليون مكالمة .

وانتهى المحققون فى شركة (ايه • تى • آند تى) الى ان العطل نجم عن خطأ فى برامج التشغيل الا انهم لم يستبعدوا « بشكل قاطع » وجود عمل تخريبى وراء ذلك • اذ كان يوم ١٥ يناير عيداً قومياً تخليداً ليوم ميلاد الزعيم الزنجى مارتن لوثر كنج ، وكان بعض الأمريكيين الذين يميقتون كنج بشراسة يشعرون بالسخط الشديد من أن يخصص له عيد قومى • ان ما حدث لشبكة (ايه • تى • آند تى) قد يكون مجرد صدفة ، ولكن ليس من قبيل المبالغة فى الخيال تصور عمليات احتجاج أو تخريب الكثرونية فى المستقبل •

ومنذ الآن ، يمكن بشكل مادى رصد التوترات الاجتماعية العميقة الناجمة عن ظهور شكل جديد من الاقتصاد - مشكلات ترتبط بطريقة نشر المعرفة داخل المجتمع •

هوة المعلومات :

تعانى حالياً المجتمعات ذات التكنولوجيا المتقدمة ، خاصة فى الولايات المتحدة ، من سوء توزيع المعلومات لأن قانون الشيوخ لم يكتمل تأثيره بعد • فهناك « هوة » لا يقل عمقها عن عمق الأخدود العظيم (الجراندى كانيون) •

ان وجود طبقة المعدمين أو ما يسمى بـ « الطبقة الدنيا » يمثل مشكلة مستعصية ظاهرياً بالنسبة للعديد من هذه المجتمعات • فوجود مثل هذه الطبقة لا يعتبر فقط سبة معنوية بالنسبة لمجتمعات الوفرة وانما يمثل أيضاً تهديداً للسلام الاجتماعى ، وفى نهاية المطاف تهديداً للديمقراطية • غير أنه من الحق الاعتقاد بأن كل المنتمين لهذه الطبقة « ضحايا » المجتمع أو البطالة لأن كثيرين منهم ، ان لم يكن أغلبهم ، وصلوا الى ذلك لأسباب أخرى •

فقد بات من الواضح باضطراد أن العمل يتطلب معارف أكثر تطوراً ، حتى انه لو تفرقت فرص العمل ، فان أغلبية أفراد هذه الطبقة لا ينطبق عليها الشروط المطلوب توافرها لشغل هذه الفرص •

فضلاً عن أن المعرفة المطلوبة يجب أن تتجاوز المهارات الخاصة بالمهمة المطلوب انجازها ، فلكى يكون الشخص صالحاً لعمل يجب أن تتوفر لديه بعض المفاهيم الثقافية الضمنية المتعلقة بالوقت والملابس وآداب السلوك والنقود واللغة والسببية • وفوق كل ذلك يجب أن يكون قادراً على تبادل المعلومات •

ان هذه المهارات الثقافية العامة لا يمكن الحصول عليها من خلال الكتيبات التقنية أو دورات التدريب فقط ، بل انها تقتضى نوعا من الألفة مع ما يدور فى العالم فيما وراء الشارع الذى يسكن فيه طالب العمل . ويتم الحصول على هذا النوع من المعارف بشكل متزايد عن طريق البيئة الاعلامية . فانطلاقا من هذه البيئة يستنتج الناس المعايير الاجتماعية وأيضا « الحقائق » الخاصة عن الكيفية التى تسير بها الأمور .

ان طبيعة وسائل الاعلام والصور التى تبثها والجماعات التى تستهدفها والتغذية الارتجاعية التى تحدثها ترتبط ارتباطا مباشرا بكل من مشكلة العمالة ومشكلات الانحطاط الطبقي الحادث .

ومن ناحية أخرى ، فان الهوية الثقافية بين الطبقات الدنيا والتيار الرئيسى للمجتمع تزداد اتساعا مع انتشار النظام الاعلامى الجديد .

ويؤكد جيفرى موريتس رئيس المعهد القومى للتليفزيون ، الذى يستخدم الأقمار الصناعية لبث برامج متخصصة لطلبة الجامعات على مدى ٤٢ ساعة أسبوعيا ، أن هذه البرامج تصل الى ٧٠٠ ألف مواطن تتراوح أعمارهم ما بين الثامنة عشرة والرابعة والثلاثين ، ويمثل هؤلاء قادة الغد المحتملين . انهم بالضبط نقيض شباب الطبقات الدنيا . (وكما يشير موريتس فان مجتمع طلاب الجامعات الأمريكية الراهن قد يضم رئيسين من رؤساء الولايات المتحدة مستقبلا ومئات من أعضاء مجلس الشيوخ وآلاف من رؤساء الشركات) .

وهكذا يصفهم موريتس : « ان الطالب ذا العشرين ربيعا الآن يمثل « الجمهور الأكثر تطورا ومعرفة باستخدام الأجهزة السمعية البصرية » فى التاريخ [٠٠٠] فمنذ عشرين عاما بدأ بث برنامج Sesame Street « شارع سمسم » ، وكان يستهدف بشكل خاص تدريب الصغار والأطفال فى سن ما قبل المدرسة على التقنيات البصرية التليفزيونية المتطورة بما فى ذلك الأفلام شديدة القصر التى لا تتجاوز (٩٠ ثانية) والمؤثرات المرئية الخاصة والمشاركة المتفاعلة وأبطال جدد . ومع زيادة عمر هذا الجسم،ور انتقل الى برامج أخرى [مثل] الفرقة الكهربائية وزووم ثم نيكلو ديون ، وكان كل برنامج من هذه البرامج يمثل مرحلة من التقدم المستمر [٠٠٠] . ان جمهور المشاهدين الذى نشأ على برامج شارع سمسم اعاد الآن تشكيل التليفزيون برمته » .

ان البرامج المذكورة تعرض كل مساء على الشبكات ذات التوجه
التربوي أو على الشبكات الكابلية وليس على الشبكات الكبرى شبكات
الموجة الثانية .

ويستخدم موريتس تعبير « جيل الشاشة الصغير » للإشارة الى
هذا الجيل المتختم بالصورة المرئية والذي هضم آلاف الساعات من
العروض التليفزيونية متشربا ما فيها من « منطوق فيديوى » . وبالإضافة
الى كل ذلك فان الكثيرين من هذا الجيل أمضوا عدد ساعات مماثلا في
ممارسة ألعاب الفيديو المتفاعلة - والأهم - في العمل على أجهزة
الكمبيوتر الشخصى الخاصة بهم . انهم لا يخضعون لمنطق مختلف فحسب
وانما هم معتادون أيضا على جعل الشاشة تقوم بأشياء ، وهو ما يجعلهم
عملاء ممتازين للخدمات والمنتجات المتفاعلة التى ستظهر قريبا في
الأسواق . وقبل كل شئ انهم قد اعتادوا على الاختيار .

ان الهوة العميقة التى تفصل شباب الطبقات الدنيا وجيل « الشاشة
الصغيرة » ، والتى تميز حاليا الولايات المتحدة سوف تتسع أيضا في
أوروبا واليابان وفي مجتمعات التكنولوجيا المتقدمة الأخرى ما لم تتخذ
تدابير لبناء جسر على هذا الأخدود المعلوماتى العظيم .

التحالف الجديد :

فى الاقتصاد الذى يعتمد على المعرفة لم تعد أهم قضية سياسية
داخلية هى قضية توزيع (أو إعادة توزيع) الثروة وانما توزيع المعلومات
ووسائل الاعلام التى تنتجها .

ان ثورية هذا الانقلاب تجعل من المستحيل قياسه بالمقاييس السياسية
التقليدية . فالنظام الجديد لخلق الثروة سيجبر رجال السياسة - سواء
أكانوا يزاولون السياسة عمليا أم يضعون نظريات سياسية وسواء
اعتبروا أنفسهم يساريين أو يمينيين ، راديكاليين أو محافظين مناصرين
لحقوق المرأة أو تقليديين - على إعادة التفكير فى كل المفاهيم التى
تبلورت خلال العصر المصنعى . ان هذه المفاهيم نفسها قد تعدها
الزمن بالفعل .

تعتمد العدالة الاجتماعية والحرية بشكل متزايد على الطريقة التى
يعالج بها كل مجتمع ثلاث قضايا : التعليم وتكنولوجيا المعلومات (بما
فى ذلك وسائل الاعلام) وحرية التعبير .

بالنسبة للتعليم ، يقتضى الأمر الآن عملية إعادة صياغة للمفاهيم الخاصة به ، وهى عملية عميقة جدا بحيث تتجاوز بمراحل المسائل المتعلقة بالميزانية وعدد التلاميذ فى الفصول وأجور المعلمين وكذلك الخلافات التقليدية بشأن المناهج ، وبالتالي يصعب معالجة هذه القضية الحيوية هنا . أن نظمنا المصنوعة من أجل التعليم الجماهيرى أصبحت الى حد كبير باطلة شأنها فى ذلك شأن شبكات تليفزيون الموجة الثانية (أو كل الصناعات المصنعية) . سيتطلب التعليم ، تماما كما هو الحال بالنسبة لوسائل الاعلام ، انتشار قنوات جديدة وزيادة كبيرة فى تنوع البرامج . فلكى تعد المدارس الناس ليعيشوا بشكل صحيح فى مجتمع الموجة الثالثة وليلعبوا دورا منتجا فى ذلك المجتمع يتعين أن يحل نظام غنى بالاختيارات محل نظام يفتقر الى حرية الاختيار .

ان الروابط بين التعليم والمبادئ الستة للنظام الاعلامى الجديد - التفاعلية والحركية والتحويلية والتوصيلية والشبوعية والعالمية - لم تستكشف بعد الا بالكاد . غير أن محاولة تجاهل العلاقات بين النظام التعليمى والنظام الاعلامى المستقبلى يعنى الاستهزاء بمن سيتم تشكيلهم بواسطة كل من النظامين .

كما تجدر الاشارة الى أن التعليم له الأولوية ليس فقط بالنسبة للآباء والمعلمين وحفنة من المصلحين التربويين وانما بالنسبة للعديد من القطاعات الطليعية فى الاقتصاد ، حيث بدأ المسئولون فى هذه القطاعات يعترفون بشكل متزايد بالارتباط بين التعليم والقدرة على المنافسة العالمية .

ونفترض أن القضية الثانية هى التعميم السريع لسبل الوصول الى أجهزة الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات ووسائل الاعلام المتطورة . لا يبرجد بلد يستطيع تشغيل اقتصاد ينتمى الى القرن الحادى والعشرين دون بذية تحتية الكترونية متوافقة هى أيضا مع القرن الحادى والعشرين أى تشمل أجهزة كمبيوتر ووسائل اتصال ناقلة للبيانات ووسائل اعلام حديثة أخرى . وهو ما يتطلب من الجماهير أن تعتاد وتألف هذه البنية التحتية المعلوماتية كما اعتادت على البنية التحتية للنقل والمواصلات الخاصة بالعصر المصنعى وعلى السيارات والشوارع والطرق السريعة والقطارات وغيرها .

ان الأمر لا يستدعى بالطبع أن يكون كل شخص مهندس اتصالات لاسلكية أو خبير كمبيوتر كما لا يحتاج كل شخص أن يكون ضليعا فى

ميكانيكا السيارات • ولكن يجب أن تكون سبل الوصول الى النظام الاعلامى ، بما فى ذلك أجهزة الكمبيوتر والفاكس والاتصالات اللاسلكية المتطورة ، حرة وميسرة كما هو الحال الآن بالنسبة لسبل التعامل مع نظام النقل والمواصلات • اذ يتعين أن يكون الهدف الأولى لكل من يريد اقتصاداً متقدماً هو الاسراع فى تطبيق قانون الشيوخ - أى ضمان سبل وصول جميع المواطنين ، الفقراء والأغنياء ، الى أكبر قدر ممكن من وسائل الاعلام المفتوحة للجميع • وأخيراً ، اذا كانت قاعدة الاقتصاد الجديد نكمن فى المعرفة فإن حرية التعبير - التى هى غاية ديمقراطية - تصبح أولوية سياسية مطلقة وليست اهتماماً ثانوياً •

ان الحكومة - أية حكومة - تهدف أساساً الى البقاء فى السطوة ولذلك ستبحث عن وسائل تسخير ثورة الاتصالات الأخيرة لخدمة مخططاتها وأهدافها أيا كانت النكائيف الاقتصادية التى يتحملها كل منا من جراء ذلك ، وسنفرض قيوداً على حرية تداول المعلومات •

وكما ابتكرت الدولة أشكالاً جديدة للسيطرة على العقول عندما أوجدت الثورة الصناعية وسائل الاتصال الجماهيرية فإنها ستبحث عن أدوات وتقنيات جديدة تسمح لها بالحفاظ ولو جزئياً على سيطرتها على الصور والأفكار والرموز والمعتقدات التى يتم نشرها بين الجماهير بفضل البنية التحتية الالكترونية الجديدة •

ان الحماس الذى أثارته طريقة استخدام وسائل الاعلام فى الاطاحة بالنظم الشمولية فى أوروبا الشرقية يجب ألا يعمى المواطنين عن الأساليب الأكثر تطوراً للتلاعب بالعقول التى ستحاول الحكومات ورجال السياسة اللجوء اليها فى المستقبل •

ولا يوجد بالطبع مجتمع يستطيع أن يسمح بحرية معلومات مطلقة، لأن شيئاً من السرية ضرورى لأى حياة اجتماعية • فقد تؤدى حرية المعلومات الكاملة الى نقص كامل فى حماية الحياة الخاصة • ان هناك لحظات أزمة تصوى ولحظات خطر « صريح ومباشر » تغرى فيها الحرية المطلقة مشعل على الحرائق بصب البنزين على نار مهالكة •

لذا ، فإن الحرية المطلقة فى مجال التعبير ليست قابلة للتحقيق شأنها شأن أى مطلق آخر فى أى من المجالات •

ولكن كلما تقدم المجتمع نحو اقتصاد فائق الرمزية ازدادت أهمية اتاحة المجال واسعا الى أبعد حد للاختلاف ولحرية التعبير •

وكلما جمدت حكومة ما أو قطعت هذا التدفق من البيانات والمعلومات والمعرفة - بما فى ذلك الأفكار الغربية والابتكارات بل وحتى تضارب الآراء السياسية - أبطأت بذلك تقدم الاقتصاد الجديد .

ذلك لأن الامتداد الضخم للنظام « العصبى » العالمى يتطابق فى الواقع مع أهم تغير طرأ على دور حرية التعبير منذ الثورة الفرنسية والثورة الأمريكية على أقل تقدير .

ففى الماضى الزراعى ، كانت الأفكار الجديدة تمثل فى الغالب تهديداً للبقاء والاستمرار فى تلك المجتمعات التى كانت تعيش على الكفاف مستخدمة أساليب هذبت وتحسنت على امتداد القرون وكان أى انصراف يشكل خطراً على اقتصاد لا يملك سوى هامش بسيط للمخاطرة . وبالنسبة كان مفهوم حرية التفكير ذاته غريباً عليها .

ومع تطور العلم والثورة الصناعية تجسدت فكرة جديدة تماماً ألا وهى أن العقول المحررة من قيود الدين والدولة ضرورية « للتقدم » . غير أن عدد من كان يمكن تطبيق هذه الفكرة عليه كان لا يمثل سوى قلة قليلة من السكان .

ومع الانطلاق الثورى للنظام الجديد لخلق الثروة لم يعد الأمر يتعلق بطبقة هزيلة من جموع العاملين ولكن بعدد ضخم ومتزايد باستمرار من القوى العاملة التى تتوقف انتاجيتها تماماً على حرية خلق كل شىء ابتداء من التصميمات الموجهة للمنتجات الى البرامج الاعلامية والاستعارات البلاغية والاكتشافات العلمية المبهرة ومفاهيم المعرفة . ان الاقتصادات فائقة الرمزية تتطور انطلاقاً من الثقافات التى تحفزها دائماً أفكار جديدة وغالباً ما تكون معارضة ، بما فى ذلك النظريات السياسية .

ان النضال من أجل حرية التعبير الذى كان حتى وقت قريب حكراً على المثقفين أصبح بذلك قضية كل أنصار التقدم الاقتصادى . ان حرية التعبير مثلها مثل التعليم الملائم وسبل الوصول الكافية لوسائل الاعلام الجديدة لم تعد رفاهية سياسية وانما شرط مسبق للقدرة على التنافس الاقتصادى .

ان هذا الاكتشاف يرسى قواعد ائتلاف سياسى مستقبلى غير مألوف ، تحالف يجمع بين مجموعتين متعارضتين منذ الأيام الأولى

لثورة الصناعية : المجموعة الأولى تضم المثقفين والعلماء والفنانين ودعاة الحقوق المدنية ، فى حين تضم المجموعة الثانية متخذى القرارات المتطورين وحملة الأسهم والرأسماليين • ان كلا الجانبين يدرك أن مصالحهما تعتمد من الآن فصاعدا على الرغبة فى احداث ثورة فى النظام التعليمى وتوسيع سبل وصول المواطنين جميعا الى أجهزة الكمبيوتر ووسائل الاعلام الجديدة الأخرى وفى حماية بل وترسيخ حرية التعبير •

ان مثل هذا الائتلاف هو أفضل ضمان للتقدم الاقتصادى والثقافى فى مجتمعات القرن الحادى والعشرين •

لقد كانت الحرية بالنسبة لماركس تعنى الاقرار بالحاجة أما بالنسبة لمن يطمحون فى بناء اقتصادات القرن الحادى والعشرين فقد يقررون بأن الحاجة هى أم الحرية •

الختام

التطلع الى عصر ظلمات جديد

سرف نتناول الآن التحول النهائى للسلطة • والخيار هو بين اعادة تشكيل الديمقراطية من أجل القرن الحادى والعشرين أو السقوط فى عصر ظلمات جديد •

الخيار الأول هو الطريق لنقل السلطة من الدولة الى الفرد ، أما الخيار الآخر فيهدد بتحويل هذا الفرد نفسه الى عدم •

لا يوجد فى المستقبل المنظور ما قد ينتزع البندقية من يد الدولة ، كما لا يوجد ما يمنع هذه الدولة من استنزاف الثروات واستخدامها لأهدافها الخاصة ولزيادة سلطتها • ولكن ما قد يتغير ، على الأرجح ، كما بدأنا نرى بالفعل هو قدرة الدولة على السيطرة على المعرفة •

فالاقتصاد الجديد يزدهر فى ظل قدر أكبر من حرية التعبير وتغذية ارتجاعية أفضل بين الحكام والمحكومين ومشاركة شعبية أوسع فى صنع القرارات • قد يفرز الاقتصاد الجديد حكومات أقل بيروقراطية وأكثر لا مركزية ومرونة ، كما قد يولد قدراً أكبر من الاستقلال الذاتى للفرد ويؤدى الى تحول السلطة بعيداً عن الدولة - ليس بهدف «تعزيزها» وإنما من أجل اضعاف صبغة انسانية عليها •

غير أن أى تحالف جديد بين الجماعات الديمقراطية سيتعين عليه مواجهة ثلاث قوى عملاقة تندفع حالياً الى الأمام لتتلاقى فى جهاد عالمى يمكن أن يغرقنا ، اذا لم نأخذ حذرنا ، فى عصر ظلمات جديد •

سبحان مقدس :

كان الدين المنظم يحتكر بشكل أو بآخر انتاج وتوزيع المعارف المجردة فى عصر ما قبل الصناعة ، أى قبل عصر التنوير وظهور

الديمقراطية فى الغرب • والآن هناك قوى تعمل جاهدة لاستعادة هذه السلطة الاحتكارية على العقول •

قد يبدو أن انبعاث الدين السياسى على امتداد العالم لا صلة له بظهور الكمبيوتر والاقتصاد الجديد ، غير أن العكس هو الصحيح •

ان نظام خلق الثروة القائم على المعرفة والذي يعتبر الكمبيوتر رمزا له يسدل الستار على ثلاثة قرون سيطرت خلالها الدول الصناعية على كوكب الأرض • ولقد تميزت هذه الفترة فى هذه الدول بصراع من أجل السيطرة على العقول بين القوى الدينية المتحالفة مع الصفوة ذات النفوذ المنتمية للعصر الزراعى والقوى العلمانية التى ناضلت من أجل « التحديث » الصناعى وديمقراطية الجماهير •

وفى منتصف العصر الصناعى تقريبا ، تمكنت القوى العلمانية من ازاحة الدين المنظم مضعفة بذلك من سيطرته على المدارس والتقاليد بل وعلى الدولة ذاتها •

وبمقدم الستينيات ، كان ضعف نفوذ الدين قد بلغ درجة جعلت مجلة « تايم » تطرح على غلافها سؤالاً يقول : « هل مات الرب ؟ » • وجمعت الكنيسة الكاثوليكية التى أصابها الارتباك مجمع الفاتيكان الثانى ، الذى يعد من أهم الأحداث منذ قرون • فحيث استقر التصنيع وفرض نظامه تقلصت القوة الاجتماعية والمعنوية والسياسية للديانات الثلاث الكبرى فى الغرب •

غير انه فى هذه اللحظة بالذات بدأ الكمبيوتر فى قلب طريقة خلق الثروة رأسا على عقب • فالتكنولوجيات التى ستعمل جذريا على تقويض اقتصاد ذوى الياقات الزرقاء القائم على المصانع ، بدأت تخرج سريعا من المعامل ثم من وحدات الانتاج العامة أو الخاصة لتصبح ذات استخدام عام •

وواكب هذا الاتجاه الثورى - الواضح فى الولايات المتحدة بشكل خاص - ظهور حركة الهيبيز التى شنت هجمات سخط عنيفة على القواعد الثقافية للعصر الصناعى بما فى ذلك علمانيته •

وكان الشعر الطويل ورهاب التكنولوجيا المتصاعد وجهى عملة واحدة ، الى جانب اهتمام واسع النطاق بالتصوف والمخدرات والحكمة

الشرقية وعلم التنجيم والديانات الغربية وغير المعروفة . ان حركة الهيبيز عندما قررت أن المجتمع الصناعى يثير اشمئزازها ، وكانت ندعو الى العودة الى ماضى روحانى مكتس بكل السحر والجمال . وكانت نزعة العودة الى الأرض وولع الهيبيز بالحلى الخرزية التى لا قيمة لها وعصايات الرأس الهندية رمزاً لرفضهم للعصر الصناعى كله والتطلع الى العودة لثقافة ما قبل عصر التصنيع . وكان ذلك بمثابة البذرة التى نشأت منها حركة « العصر الجديد » « New Age » المزدهرة حالياً والتى تتميز بعدد لا يحصى من المعتقدات وبيحتها عن كل ما هو مقدس .

وخلال السبعينيات والثمانينيات تعددت علامات الأزمة فى كل مكان داخل المجتمع الصناعى القديم . فالنفايات الصناعية الملوثة للبيئة باتت تهدد الحياة ذاتها ، كما بدأت الصناعات الأساسية تتراجع أمام المنتجات السلعية والخدمية الجديدة ذات التقنية المتقدمة . وغرق التخطيط العمرانى وهياكل الصحة العامة والتعليم فى بحر من الأزمات ، واضطرت أكبر شركات العصر الصناعى الى القيام بعمليات اعسادة هائلة ، وضعفت قوة النقابات العمالية ، ومزقت الصراعات المعنوية التجمعات السكانية كما دمرتها المخدرات والجريمة والنفكك الأسرى وغيرها من القلاقل الاجتماعية الحادة .

وأثار الرفض الوثنى الموجه من الهيبيز للمسيحية التقليدية سخط الأصوليين المسيحيين ، كما أدى انهيار عالمهم المألوف الى حدوث بلبلة بين صفوفهم ، مما دفعهم الى القيام بهجمة مضادة قوية على العلمانية سرعان ما اتخذت شكل حركة سياسية فعالة للغاية . وهنا أيضاً ، اتسم الأمر برفض عنيف لمحاضر فوضوى وأليم مصحوب ببجسث عن يقين الماضى المطلق .

وبالتالى التقت حركة الهيبيز الوثنية والحركة المسيحية المضادة لها ، بالرغم من التناقض بينهما ، فى الهجوم على المجتمع العلمانى الذى ينكر قيمه الروحية .

لم يكن من شذراً هذا الهجوم يعتبرون أنفسهم اعداء للديمقراطية ، بل ان هذه الفكرة كانت ستصيب أغلبهم بصدمة ، اذ كان بعض الهيبيز فوضويين ، من أنصار الحرية المطلقة . الا أن ذلك لم يمنع أن العلمانية التى هاجمها كانت أحد أعمدة الديمقراطية الحديثة .

وفى غضون ذلك ، كانت ثمة مؤشرات لصحوة دينية مصحوبة
بتطرف اصولى فى العديد من أنحاء العالم الأخرى .

فمنذ الحرب العالمية الأولى استولى على السلطة فى الشرق
الأوسط قادة مثل أتاتورك فى تركيا ورضا بهلوى ثم الشاه فى ايران .
وكان هؤلاء الرجال قد تعهدوا بـ : تحديث « بلادهم » ، فشرعوا فى إنشاء
مجتمعات علمانية لا تترك لرجال الدين سوى أدوار ثانوية .

غير أن هذه النظم العلمانية ظلت مرتبطة بالاستعمار الغربى ،
وازدهر فى ظلها الاستقلال والفساد ضاربة عرض الحائط بكل مبادئ
الأخلاق . وكانت الصفوة الحاكمة تقضى أغلب وقتها فى التزلج على
الجليد فى جستاد بسويسرا أو فى الاجتماع بمصرفيها الشخصيين فى
زيورخ ، بدلا من تأمين توزيع أوسع للثروة الوطنية . وأثناء الحرب
الباردة ، كانت أجهزة مخابرات العديد من الدول الصناعية ، الرأسمالية
منها والشيوعية على حد سواء ، تجد أن من مصلحتها أحيانا أن تدعم
المتطرفين الدينيين فى الشرق الأوسط .

وظلت كل هذه العوامل تشعل نيران الأصولية التى أصبح رمزها
فى نهاية المطاف الحمية المقدسة للخمينية بهجرمها الشامل على العالم
الحديث وعلى العلمانية التى يفتخر بها .

كان يمكن أن يكون لهذه الهجمة المتعصبة صدى أثل إذا لم تكن
الحضارة الصناعية نفسها - بؤرة العلمانية - تعاني من أزمة أخلاقية
 واجتماعية ، بحيث لم تعد تقدم لباقي العالم نموذجا مشجعا . وفى
الواقع ، لم تعد هذه الدول الممزقة فى أعماقها تبدو منيعة كما كانت
منذ عهد قريب ، فلقد بات - على ما يبدو - فى وسع مختطفى الرهائن
والارهابيين وملوك البترول ابتزاز أموال هذه الدول .

وبالتالى ، بينما يقترب العصر المصنعى من نهايته تتعرض فلسفته
العلمانية السائدة لهجوم من الداخل والخارج فى آن واحد ، وتصبح
للأصولية والدين بشكل عام اليد الطولى .

فى الاتحاد السوفيتى ، حيث كان جورباتشوف يحاول اصلاح
الاقتصاد والنظام السياسى بدأت نيران الأصولية الاسلامية تلامس كل

الحدود الجنوبية للبلاد . وسرعان ما بدأ الأذريون المسلمون والأرمن المسيحيون يقتتلون في منطقة القوقاز كلها ، وعندما تم إرسال قوات سوفيتية إليها لاستعادة الأمن والنظام ، وجهت الحكومة الإيرانية تحذيراً لموسكو بعدم استخدام القوة ضد المسلمين . وتساعد اللهب . وبفضل إصلاحات جورباتشوف ، التي وفرت قدراً أكبر من حرية التعبير، ثم رصد علامات صحوة أصولية مسيحية أيضاً .

ولقد وقعت ظواهر مماثلة في أماكن أخرى : ففي إسرائيل تعرض اليهود الذين لا يمارسون الشعائر للضرب ورجعت سياراتهم بالحجارة من قبل أصوليين يهود شكلت أفكارهم ونماذجهم الاجتماعية قرون من العيش في تجمعات اليهود الصغيرة المتسمة بطابع ما قبل العصر الصناعي في أوروبا الشرقية وفي الشرق الأوسط . وفي الهند ، مزق التطرف الإسلامي ولاية كشمير كما مزق التطرف الهندوسي باقي شبه القارة الهندية .

أما في اليابان ، حيث تتعايش الديانة البوذية وديانة الشنتو ، لا يتسنى تعريف الدين بنفس مفاهيم الغرب ، ومن ثم لا يمكن تطبيق مفهوم الأصولية على اليابان . ومع ذلك ، ثمة دلائل على اهتمام جديد بالأشكال القديمة للديانة الشنتوية التي استغلها النظام العسكري لأغراضه السياسية قبل الحرب العالمية الثانية . ففي عام ١٩٨٩ ، اتخذت وزارة التعليم اليابانية مبادرة - كانت محل جدل شديد - تقضى بأن يتم تعليم التلاميذ احترام الامبراطور ، الكاهن الأعلى للشنتو .

ان ما نشهده هو هجوم منظم على أفكار عصر التنوير التي ساهمت في تمهيد الطريق للعصر الصناعي .

وعلى الرغم من أن كل هذه الحركات الدينية مختلفة ، بطبيعة الحال ، وأنها تتصادم بعنف فيما بينها في أغلب الأحوال ، وعلى الرغم من أن بعضها متطرف والبعض الآخر غير متطرف ، إلا أنها جميعاً ، سواء أكانت مسيحية أم يهودية أم مسلمة أم منتمية لحركة العصر الجديد، تتلاقى في نقطة واحدة ألا وهي العداء للعلمانية التي هي الأساس الفلسفي لديمقراطية الجماهير .

اننا نشهد الآن تراجع العلمانية في بلد بعد الآخر . فما الذي أعده أنصار الديمقراطية بديلاً لها ؟

حتى الآن لم يتمكنوا من تجديد هياكل ديمقراطية الجماهير التي تجاوزها الزمن كما لم يتمكنوا من تجديد الفكر الفلسفى الذى تعتمد عليه هذه الهياكل .

ان الدين ليس عدوا للديمقراطية . ففى مجتمع علمانى متعدد الأديان ، يتمتع بفصل واضح بين الكنيسة والدولة ، يضيف تنوع المعتقدات الى ديناميكية هذا المجتمع . ففى العديد من البلدان ، تمثل الحركات الدينية القوة الوحيدة المعارضة لسيطرة الدولة على مقدرات الشعوب . ان الأصولية لا تمثل فى حد ذاتها تهديداً . ولكن فى قلب هذه الصحوة الدينية الجبارة التى تعرفها كل البلدان - وليس ايران وحدها - يتكاثر المتعصبون الذين يحاولون باستماتة اقامة سيطرة ثيوقراطية على العقول والتقاليد ، بينما يقدم لهم آخرون دعماً لا شعورياً . ان التسامح تجاه التنوع هو أول وصايا المجتمع اللامع ، بما فى ذلك التسامح - الى حد معين - مع غير المتسامحين .

ان الأديان ذات الدعوة العامة التى تأمل فى الانتشار فى كل بقاع الأرض بحيث تضم كل البشر تحت لوائها يمكن ان تتوافق مع الديمقراطية . والشئ نفسه ينطبق على الأديان التى تطالب بممارسة سيطرة تامة على كل جوانب حياة المؤمنين بها ، ولكنها لا تحاول قط فرض هذه السيطرة على من لا يؤمنون بها .

أما الأديان (أو الايديولوجيات السياسية أيضاً) التى لا تتوافق مع الديمقراطية فهى تلك التى تجمع بين الشمولية والكلية . ان مثل هذه الحركات تتناقض مع كل التعريفات الممكنة للديمقراطية .

غير أن بعض الحركات الدينية - ومن بين أكثرها نفوذاً وأسرعها نمواً فى العالم اليوم - يتمثل فيها بالتحديد هذا التركيب المهلك الذى يجمع الشمولية والكلية .

ان هذه الحركات مصممة على التحكم فى حياة وعقول البشر فى أمم وقارات كاملة ، بل وفى كوكب الأرض كله . انها مصممة على الاستيلاء على سلطة الدولة فى كل مكان يمكنها فيه ذلك ، كما أنها عازمة على خنق الحريات التى تكفلها الديمقراطية .

ان هذه الحركات أدوات لعصر ظلمات جديد .

الديمقراطية - البيئية :

وفى غضون ذلك ، يأخذ المد الأخضر أيضا اتساعا على امتداد العالم كله . وتعد هذه الحركة ، التى تهدف الى حماية البيئة والصحة مثلا ايجابيا لحركة مواطنين عاديين تمكنت من فرض اتجاه معين على قاداتهم أنفسهم . ان سلسلة من الكوارث غير المسبوقة هى التى دفعت بحماية البيئة الى قمة اهتمامات وأولويات العالم . ومن بين هذه الكوارث حادثة مفاعل (ثرى مايل آيلاند) وكارثة تشيرنوبل وتسرب الغاز القاتل فى منطقة بوهال بالهند والتسرب البترولى الخطير على سواحل الاسكا .

لقد بلغ المجتمع الصناعى أقصى حدوده ، بمعنى أنه بات من المستحيل الاستمرار فى تكديس النفايات السامة فى الأبنية الخلفية لمنازلنا وفى تجريد الأرض من غاباتها وافراغ المخلفات البلاستيكية فى محيطاتنا واحداث ثقب فى طبقة الأوزون . ان الحركة العالمية لحماية البيئة هى اذن رد فعل أطلقته غريزة البقاء فى مواجهة تهديد الحياة على كوكب الأرض .

غير أن لهذه الحركة أيضا هامشا مضادا للديمقراطية . فبعض أنصارها يدعون الى العودة الى الظلام وبعض هؤلاء مستعد أن يصادر على الحركة سعيا وراء تحقيق مخططاته السياسية أو الدينية الخاصة .

ان المشكلات من التعقيد والصعوبة بحيث بات من المرجح أن تنقسم حركة الخضر الى أربع فصائل على الأقل .

وستواصل احدى هذه الفصائل عملها طبقا للأسلوب الديمقراطى والشرعى البعيد عن العنف ، ولكن قد ينتقل جناح ثان للحركة - موجود بالفعل حاليا فى شكل جنينى - اثر سلسلة من الأزمات والمآسى البيئية ، من مكافحة التخريب البيئى الى ارهاب بيئى واسع النطاق ، من أجل تغليب متطلباته الخاصة .

وثمة نقطة شقاق أخرى ستزيد من حدة الحرب الأيديولوجية التى تمزق بالفعل حركة الدفاع عن البيئة .

فمن ناحية ، هناك من يدافعون عن التقدم التكنولوجى والاقتصادى فى اطار قيود بيئية شديدة المصرامة ، رافضين بذلك التخلي عن ثقتهم

فى قدرة التخيّل والذكاء البشرى • فهم يؤمنون بقدرة العقل أى بقدرتنا على تصميم تقنيات تستخدم قدراً أقل من الموارد وتسبب درجة أقل من التلوّث ، وفى الوقت نفسه تعيد معالجة كل النفايات لتصنع منها مواد صالحة للاستخدام • ويؤكد هذا الفريق أن الأزمة الحالية تتطلب تغيرات ثورية فى الطريقة التى يتم بها تنظيم الاقتصاد والتكنولوجيا • ويشكل هؤلاء المتوجهون نحو المستقبل التيار الرئيسى للدافعين عن البيئة •

غير أن ثمة من ينازعهم السيطرة الأيديولوجية على الحركة • ويريد هؤلاء الذين يصفون أنفسهم بـ « الأصوليين » إعادة المجتمع الى فترة القرون الوسطى وتكشف ما قبل التكنولوجيا • أنهم «اللاهوتيون – البيئيون» • وتتفق بعض وجهات نظرهم مع رؤى المتطرفين الدينيين •

يؤكد هؤلاء اللاهوتيون البيئيون أن التكنولوجيا لا يمكنها أن تمنح أى عزاء أو فرج وبالمثل فاننا محكوم علينا بالسقوط مرة أخرى فى الفقر الذى ميز العصور قبل الصناعية • وهم يعتبرون هذا الاحتمال نعمة ربانية •

لقد نشرت مجلة « نيو بريسيكتيفز » الفصلية سلسلة من المقالات تعرض فيها بجلاء الخطوط العريضة لوجهة نظرهم • فالمسألة بالنسبة لهؤلاء المنظرين الداعين للعودة الى الوراء ليست بيئية فى المقام الأول وانما هى دينية • أنهم يودون استعادة ذلك العالم المشبع بالدين الذى لم يعد له وجود فى الغرب منذ القرون الوسطى • وتوفر لهم حركة حماية البيئة مطية مناسبة لتحقيق ذلك •

ان هذه الفئة تختزل تاريخ علاقتنا بالطبيعة الى رموز بلاغية مستعدة من التوراة • ففي البداية كان هناك « عصر ذهبي » بيئى عاش فيه البشر فى تناغم وانسجام مع الطبيعة وعبدوها ، ثم سقط الجنس البشرى خارج « جنة عدن » هذه مع قدوم العصر الصناعى ، عندما سيطر « الشيطان » – أى التكنولوجيا – على شئون البشر • والآن يتعين علينا ان ننتقل الى « فردوس » جديد مصنوع من انسجام تام والا فان نهاية العالم تهدد الجنس البشرى •

ان المغالاة فى فرض حكمة ورموز غريبة – بل ومسيحية – على التاريخ المعقد للغاية لعلاقتنا بالطبيعة هى منهج جدير بلاهوتى البيئة الذين ينسبون الكمال الى الحياة فى قرية القرون الوسطى •

ويؤكد رودولف باهرو ، وهو من منظري « جماعة الخضر » ذوى التأثير والمكانة ويعيش حاليا فى ألمانيا الغربية ، ان ما نحن فى حاجة اليه هو « علم لاهوت وليس علم بيئية - اننا نحتاج الى ميلاد عصر ذهبي جديد ينمى [٠٠٠٠] النبل فى الانسان » .

ويرجع بنا باهرو الى القرن الثالث عشر ليستشهد بأداء ايكهارت مؤسس التصوف الألماني « الذى عاش فى وادى الراين المدمر الآن » ، وكان يقول ان كل الكائنات تحوى الله داخلها . كما وجد باهرو نفس الفكرة فى أشعار ميخايلد أوف ماجديبرج التى عاشت أيضا فى القرن الثالث عشر والتى ينقل عنها تعبيرها الشعرى الجميل الذى يعتبر كل مخلوق « ومضة من النعمة الالهية » .

اذن ، فالخلاص البيئى بالنسبة له هو قضية دينية ، وامر لن يستطيع قط العالم الدنيوى أن يؤمنه . حتى ان باهرو يؤيد آية الله خومينى عندما قال لجورباتشوف ان اللجوء الى الله افضل من اللجوء الى الاصلاحات الاقتصادية لحل مشكلات الاتحاد السوفيتى .

ويهاجم منظر آخر هو وولفجانج ساش من جامعة ينسلفانيا معهد « ورنل ووتش » - وهو معهد مرموق لأبحاث البيئية - ويتهمة بأنه يلجأ الى « وجهة نظر حديثة بشكل خاص » ، كما طعن فى الوقت نفسه فى آراء أمورى لفينس المطالبة بكفاءة أعلى فى استخدام موارد الطاقة . ان ما يريده ساش هو « اقتصاد منزلى جيد » فى حدود تقاليد وأعراف « الأسر الموجهة نحو مجرد الكفاف » .

أما ايفان ايلينخ ، وهو من أكثر النقاد الاجتماعيين خيالا وله عدة مؤلفات باهرة عن النظريات البيئية ، فيعارض كلا من « فاشية الادارة » والدعوة الساذجة الى تدمير الآلات الصناعية . الا أنه يدعو الى « البقاء بدون تنمية » ، أى أنه يدعو باختصار الى الركود .

يرى ايلينخ أن البساطة والزهد فى المأكل « هو » قدر الانسان ويجب ثقيلة على هذا النحو . ومن ثم فمنذ الذى يحتاج للتنمية ؟ وطبقا له ، فان النظام الجديد لخلق الثروة بعث حياة جديدة فى منطق التصنيع المنهك . وان كان يرى أن النظام التكنولوجى الجديد القائم على المعرفة لا يتعارض مع المنطق القديم للتصنيع فى نقاط عديدة .

بالنسبة لايلينخ ايضا ، فان قضية البيئية قضية لاهوتية اساسا ، ان يقول : « كان الله منسق الكون » فى زمن كان العيش على حد الكفاف

مقبولا كآمر طبيعي وعادى • وهى الحالة التى يجب أن نعود اليها •
لقد ظلت البشرية والطبيعة فى حالة انسجام وتناغم طوال حقبة القرون
الوسطى التى وجه فيها الدين العقل • الا أن « الانسان » وهو عامل عدم
الاتزان » خرب هذا الانسجام تحت وطأة الثورة العلمية • ويعتبر ايلينغ
أن فكرة « نظام بيئى قابل للانضباط علميا من خلال آليات تغذية ارتجاعية
متعددة » خداع وهم • وهو يوضح بجلاء أن العودة الى عالم زاهد
مركزه الله أفضل من ذلك بكثير •

كما تتضمن البلاغة اللاهوتية - البيئية أكثر من اشارة الى المفهوم
المسيحى ليوم الحساب ، ولقد كشف الكاتبان مارك بايفورد ولندا بيلمز
أن جماعات الخضر المنتمين الى هذا الاتجاه تعتبر أن « الاستهلاك اثم »
ولذلك فهى ترى فى الكوارث البيئية « عقابا للنزعة الاستهلاكية المفرطة
والتبذير وفقدان الروحانية » • وكما يحدث فى موعظة الأحد فنحن
مدعوون « أن نتوب ونصلح من أنفسنا » ، أو - ان جاز لنا أن نضيف
- حذار من لهيب الجحيم ! •

لا مجال هنا لمحاولة حل المشكلات الخطيرة التى يثيرها الجدل
البيئى والذى لا يقل أهمية ، على الصعيد الفلسفى ، عن الجدل الذى
اثاره مفكرو عصر التنوير فى فجر العصر الصناعى • ان ما يهمنا هنا
هو التأكيد على التطابق بين وجهات نظر اللاهوتيين الخضر والأصوليين
الدينيين فى عداثهم العميق للديمقراطية العلمانية •

فالطرفان يؤكدان على المطلقات ، وعلى ضرورة فرض قيود صارمة
على الاختيار الحر للأفراد (لجعل سلوك الناس « أخلاقيا » أو « لحماية
البيئة ») وهو ما يدفع الى توقع هجوم مزدوج ضد حقوق الكائن البشرى •
مع ذلك ، فإن عددا من المدافعين عن البيئة يعرب عن قلقه صراحة من
ظهور « آيات الله خضر » أو « فاشيين بيئيين » يريدون فرض نظرتهم
الخاصة للخلاص • ومن ثم يحذر باهرو من أنه « عند تعرض البشرية
لازمات عميقة تلعب الكاريزما دائما دورا ، وكلما كانت الأزمة خطيرة
كانت الشخصية الكاريزمية التى تبرز أكثر كآبة [٠٠٠٠] هل سنحصل
على أدولف هتلر أخضر أم لا ؟ [٠٠٠٠] يتوقف ذلك على ما سيتحقق
من تطور فى العقلية من الآن وحتى وقوع تشيرنوبل أخرى » •

وقد يعجب المرء بنزاهة وابداع مفكر مثل ايلينغ الذى لا يتصف
بالطبع بأية صفة من صفات الفاشية • الا أن ذلك لا يمنع من الكشف عن

المضامين المضادة بعمق للديمقراطية التي ينطوى عليها بحثه عن المطلق والدائم والثابت والمقدس . ويحذر عالم الاجتماع الفرنسي آلان تورين ، فى معرض نقده للاهوتيين البيثيين من « أننا اذا نبذنا العقل بدعوى الحفاظ على طبقة الأوزون فاننا بذلك نتجه نحو أصولية خضراء وثيوقراطية بيئية من طراز آية الله خومينى » .

وإذا كان مثل هذا الخوف قد يبدو مبالغاً فيه فعلياً أن نتذكر حركة فوندر فوجيل الشبابية فى ألمانيا فى العشرينات من هذا القرن - مع ملاحظة أن حركة الخضر فى ألمانيا الآن هى الأشد تطرفاً . وكان أعضاء حركة الفوندر فوجيل التى ظهرت فى ظل جمهورية فايمر أشبه بـ « هيبين خضر » ، فكانوا يجوبون البلاد بحقائبهم على ظهورهم حاملين الزهور والجيتار وينظمون مهرجانات تدعو بشدة الى الروحانية والعودة الى الطبيعة .

وبعد ذلك بعشر سنوات فقط كان هتلر فى السلطة . وكان هتلر أيضاً يمجّد قيم ما قبل العصر الصناعى ، مصوراً المدينة النازية الفاضلة على أنها المكان « الذى يسترد فيه الحصاد كور حدادته ويسير فيها المزارع وراء محراثه » .

ويقول البروفسير ج.ب. شتينر أن هتلر يستدعى هنا « صورة شعرية ريفية قبل صناعية » ، وكان أيديولوجيو هتلر يمتدحون دائماً كل ما هو « عضوى » ويؤكدون على اللياقة البدنية ويستخدمون أوجه التناظر البيولوجية لتبرير أكثر الأحقاد العرقية دناءة . كتب جورج موس فى كتابه « أزمة الأيديولوجية الألمانية » يقول : « انضم مئات الآلاف من الشباب الى هذه الحركة الشبابية ، ولم يجد عدد كبير منهم صعوبة كبيرة فى التكيف مع المواقف الأيديولوجية النازية » .

هل يمكن حقاً للمرء أن يتخيل حزبا للخضر الجدد يرتدى أفرادهم الشارات والأحذية العسكرية الثقيلة ويحتشدون لفرض وجهات نظر الحزب حول الطبيعة على باقى المجتمع ؟ ١٩ .

بالطبع لا فى ظل ظروف عادية وطبيعية . ولكن ماذا اذا لم تعد الظروف كذلك ؟ ١٩ .

ولنتخيل عواقب كارثة بيئية أخرى من نوع كارثة بوهاى تقع هذه المرة فى سيانل مثلاً أو شتوتجارت أو شفيكلى ، تتبعها حوادث مماثلة

فى أماكن أخرى مصحوبة بفوضى فساد وارتباك بشع فى مجال اغاثة
المضررين . كل ذلك وسط صياح الأصوليين بأن الكارثة أنزلها الله عقابا
للفسق و « الإباحية » . تصوروا وقوع هذه الأحداث فى فترة كساد
اقتصادى حاد ، ثم تخيلوا « أدولف هتلر - بينى » ساحرا وبليغا يتعهد
للناس لا بحل الأزمة العاجلة فحسب ولكن « بتطهير » المجتمع ماديا
ومعنويا وسياسيا - فقط اذا ما منح سلطات استثنائية « خاصة » .

وتتطوى بعض موضوعات الخطابة اللاهوتية - البيئية الحالية
على شيء ما عبثى شأنها فى ذلك شأن خطب أدولف هتلر وأيديولوجيه .
كان رجال الدعاية النازية يمجدون العصور الوسطى (خاصة الفترة
التي هيمنت فيها الامبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة على أوروبا)
باعتبارها الحقبة التي بلغت فيها الثقافة « ذروتها » .

أما اليوم فيكتب أحد الأصوليين البيئيين البريطانيين فى رسالة
لمجلة « الايكونومست » قائلا : « ان أهداف الأصوليين الخضر من أمثالى
[.....] هى العودة الى أوروبا التي كانت موجودة فى الماضى البعيد
[.....] بين سقوط روما وقدم شارلمان » ، حيث كانت وحدة المجتمع
الأساسية هى « الملكية الريفية التي كانت تتجاوز بالكاد الضيعة الصغيرة
[.....] وان الطريقة الوحيدة لكى يعيش البشر فى انسجام مع الطبيعة
هى التمسك بالكفاف » .

غير أن ما لا يقوله لنا عادة حماة البيئة الداعون للعودة الى
القرون الوسطى هو الثمن السياسى الذى يتعين دفعه . فهم نأدرا
ما يشيرون الى غياب الديمقراطية عن تلك القرى الريفية التي يطرحونها
كنموذج - قرى خاضعة لسلطة النظم الأبوية القاسية وللتسلط الدينى
على الضمائر وللجهل الاقطاعى ولضروب القسر والضعف . هذه هى
الثقافة التي مجدها النازيون . لم يطلق على الفترة بين سقوط روما
وقدم شارلمان تعبير عصر الظلمات عبثا .

لو كان اللاهوتيون البيئيون وحدهم لما استحقوا التوقف طويلا عند
حالتهم ، لأنهم لا يمثلون سوى شريحة صغيرة على أطراف حركة حماية
البيئة . لكن من الخطأ اعتبارهم ظاهرة منعزلة ولا أهمية لها . فحركة
الصحة الدينية وحركة « الخضر » على حد سواء يولدان نماذج رجعية
متطرفة يسعدها للغاية اسقاط الديمقراطية . ويمكن للأجنحة المتطرفة
لهاتين الحركتين أن تتلاقى لفرض قيود جديدة على السلوك الشخصى
والسياسى ، من أجل مجد الله و « الخضرة » . ومعا يدفعان الى تحول
السلطة نحو الماضى .

المصابون الجدد بكراهية الأجانب :

هناك سمة أخرى مميزة لقرية العصور المظلمة ألا وهي الكراهية الشديدة للأجانب حتى ولو كانوا من القرية المجاورة . ويقدم العصر الصناعي انتقل ولاء الأفراد والجماهير تدريجيا الى الأمة ، غير أن كراهية الأجانب والتعصب الوطنى (الشوفينية) ظلا من أدوات سلطة الدولة .

ان الانتقال الراهن الى اقتصاد قائم على المعرفة يتطلب مزيداً من الاعتماد المتبادل المتخطى لحدود الدول مقارنة بالاقتصاد الصناعى . وهو ما يحد حتما من حرية واستقلالية حركة كل بلد ، الأمر الذى يثير بدوره رد فعل معاد للأجانب فى جميع المجالات ، ابتداء من التجارة الى الثقافة .

فى الوقت الراهن ، تستعد الحكومات فى جميع أنحاء أوروبا لاستقبال هجوم الثقافات الوافدة - من خلال التلفزيون والسينما أساسا - عقب تكامل دول السوق الأوروبية . ان أكثر ما يثير قلق الحكومات الأوروبية هى المواد الاخبارية المعالجة بواسطة الأجانب . وتؤكد صحيفة « لوموند » الفرنسية أن مشروع الجماعة الأوروبية « تلفزيون بلا حدود » ، « قد يسارع فى زرع المنتجين والموزعين الانجلوسكسونيين الذين حققوا تقدما حاسما فى اقامة شبكات عبر أوروبا » . كما يخشى الأوروبيون من احتمال قيام شبكة مغربية ببث برامج باللغة العربية ، بواسطة الأقمار الصناعية ، لحوالى ١١ مليون مهاجر من شمال أفريقيا مقيمين فى أوروبا وأغلبهم من المسلمين ، ولقد تزايد هذا القلق عندما سجل الأصوليون المسلمون نجاحا فى الانتخابات التى أجريت فى الجزائر العلمانية .

غير أن ذلك ليس سوى نذير لما يمكن أن يحدث ، فتكنولوجيا الأقمار الصناعية وغيرها من أجهزة وأدوات الاعلام الجديدة تحطم وتتخطى كل متاريس وتحصينات الثقافات الوطنية . ويؤكد دان جولدين خبير الأقمار الصناعية أن أجهزة الاستقبال المنزلى للبث بالأقمار ستباع قريبا بجزء من سعرها الحالى المنخفض سلفا . وبالتالي سيتمكن ملايين البشر عبر العالم من التقاط البرامج الأجنبية - برنامج منوعات برازيلي ونشرة أخبار نيجيرية ومادة درامية من كوريا الجنوبية وبرنامج دعاية لىبى . والحالة هذه فان هذه الاتصالات المتقاطعة والمتعددة تهدد «الهوية الوطنية» التى تسعى الحكومات لحصانتها وترسيخها لمصلحتها الخاصة .

وتصبح الهوية مشكلة متفجرة عندما تستنفر مخاوف الاقتلاع الثقافي نتيجة للهجرة الواسعة النطاق .

ان دعاء السوق الأوروبية الموحدة يحولون بدعوتهم الى فتح الحدود لرؤوس الأموال والثقافات والبشر ، استبدال مشاعر الانتماء الوطنى التقليدية بمشاعر « فوق قومية » .

ولكن لما كان الاقتصاد الجديد يزداد تكاملا على مستوى العالم مصدرا البطالة والتلوث والثقافة بنفس قدر تصديره للمنتجات والخدمات ، فاننا نشهد صحوة للزعة القومية ولمضاعفاتها فى عالم يتميز بتكنولوجيا متطورة .

فحركة لوبان فى فرنسا بشعاراتها المناهضة بشراسة للعرب ، والتي يقودها ضابط مظلات سابق يسمح لنفسه أن يصف أفران الغاز بأنها « تفاصيل ثانوية » ، تستثير ردود فعل بافلوفية كارهة للأجانب . وهذا الحزب له الآن عشرة مقاعد فى البرلمان الأوروبى .

أما فى ألمانيا ، فان الحزب الجمهورى المتطرف ، الذى أسسه فرانز شوينهوبر - وهو صف ضابط سابق - لا يهاجم العمال الأتراك المهاجرين فحسب وإنما يهاجم أيضا اللاجئين من أصل ألماني القادمين من بولندا والاتحاد السوفيتى متهما إياهم بأنهم يستولون على عمل وسكن ومعاشات « الألمان الحقيقيين » . وحصل الحزب الجمهورى ، الذى يرتبط بحزب لوبان فى فرنسا وبأحزاب متطرفة أخرى فى أوروبا ، على ١١ مقعدا فى برلمان ألمانيا الغربية عام ١٩٨٩ ، كما فاز بستة مقاعد فى البرلمان الأوروبى .

وتحت شعار « ألمانيا أولا » ، يصف شوينهوبر ألمانيا - التى هى أحد أغنى بلاد العالم - بأنها « ضحية » ، وهو ما فعله هتلر من قبل بعد معاهدة فرساي .

وكتب جوزيف جوف ، عالم اللغة والثقافة الألمانية المرموق ، فى صحيفة « وول ستريت » مقالا ذكر فيه أن شوينهوبر وجه « نداء الى حمل السلاح ضد باقى العالم الذى يحاول قهر ألمانيا بتكبيْلِها الى ماضيها » - أى أن العالم لا يريد أن يتركها تنسى جرائم هتلر . (غير أن شوينهوبر ترك الحزب منذ ذلك الوقت ناعتا إياه بأنه غير متطرف بما فيه الكفاية) .

عندما يتعرض بلد ما لتأنيب دائم ومستمر عن اخطاء جيل سابق فمن المتوقع بالطبع حدوث رد فعل قد يتخذ شكل التأكيد على الاعتداد الوطنى . ولكن الاعتداد بماذا ؟ فبدلا من حث ألمانيا لكى تصبح قوة ذات اشعاع عالمى ، وذلك عن طريق اقامة ديمقراطية متقدمة تنتمى للقرن الحادى والعشرين ، يسترجع القرميون الألمان الجدد أمراض بلادهم الماضية المناهضة للديمقراطية ، ليعطوا بذلك جيران ألمانيا سببا وجيها كى لا يجعلوها تنسى جرائمها السابقة .

ومع سقوط سور برلين واعادة توحيد ألمانيا ، أضحى لما يحدث فى يون وفى برلين (التى ستكون قريبا بلا ريب عاصمة ألمانيا الموحدة) نتائجه وأصدأؤه فى جميع أنحاء أوروبا . ومن ثم فان عيونا كثيرة تراقب عن كثب الحزب الجمهورى .

غير أنه توجد حركات قومية مماثلة فى العديد من دول أوروبا الغربية ابتداء من بلجيكا حتى ايطاليا واسبانيا ، وفى كل مكان يهدد التدفق الحر للثقافات والاتصالات وحركات الهجرة ، المفاهيم القديمة التى وضعتها الأمم لنفسها .

ان انبعاث موجة كراهية الأجانب ليس قاصرا على أوروبا ، ففى الولايات المتحدة أيضا تزداد ردود الفعل القومية اتساعا . فالخوف من أن تعاني أمريكا من أفول اقتصادى وعسكرى بالاضافة الى السأم من تكرار اتهام الأمريكيين بالامبريالية والمادية والعنف والفظاظة دفعوا المواطن الأمريكى العادى الذى لا يهتم عادة بالسياسة الى الاستجابة للديماغوجية القومية .

كما يشجع المتطرفون البيئيون مشاعر العداء المتنامية للهجرة ، اذ يدعون أن تدفق المهاجرين المكسيكيين يضر بالبيئة فى الولايات المتحدة . غير أن بعث هذه النزعة « الأملانية » ، (*) ليس سوى احد مظاهر نزعة تعمص قومية جديدة .

فعندما قررت المحكمة الدستورية العليا فى عام ١٩٩٠ أن احراق العلم شكل من اشكال حرية التعبير السياسى ، ومن ثم يحميه القانون الأمريكى ، اثارت بذلك عاصفة من مشاعر الغضب . وتعرض مقدمو

(*) هى سياسة تقوم على حماية مصالح اهل البلاد الاصليين وتقديمها على مصالح المهاجرين .

برامج التليفزيون لحصار من المكالمات والنداءات الغاضبة ، وسرعان ما اقترح البيت الأبيض ادخال تعديل فى الدستور لحظر تلك الممارسة .

ومن أعراض هذه العقلية الجديدة الحملات المضادة لليابان ، والتي أصبحت لعبة شائعة فى الآونة الأخيرة بين دعاة الحماية الجمركية والمواطنين العاديين الذين يثير قلقهم عجز الموازنة الأمريكية وعمليات الشراء المكثفة التى يقوم بها اليابانيون لشركات وعقارات أمريكية .

وفى الوقت نفسه ينمو احساس قومى متطرف فى اليابان . فالقوميون الذين ظهروا مرة أخرى يطالبون بتعديل فى الدستور يسمح باعادة بناء جيش قوى ، فبالنسبة لهم « لم تقترف اليابان شيئا يدعو للخجل » خلال الحرب العالمية الثانية . وهى وجهة نظر تثير قلق الصين والدول الأخرى المجاورة التى اكتسحتها اليابان إبان تلك الفترة . لقد تعرض عمدة ناجازاكى لمحاولة اغتيال لمجرد أنه المح إلى أن الامبراطور هيروهيتو ربما يتحمل جزئيا مسئولية الحرب العالمية الثانية . ومن ناحية أخرى حذرت صحيفة « أساهى شيمبون » اليومية واسعة الانتشار ، بعد اغتيال أحد محرريها على أيدي القوميين - كما هو مرجح - قبل حادث عمدة ناجازاكى بقتيل ، من أن أعمال العنف تلك « ستؤدى إلى الفاشية » .

ويدعى المتطرفون القوميون أن اليابان لها « روح » ولغة مختلفتان عن روح ولغة أية أمة أخرى ، وأسمى منها بالطبع ، كما تلقى عقيدة « اليماتويّة » التى تشجع نمو مثل هذه الأفكار اهتماما متزايدا وذلك لتعويض فقدان الهوية القومية الناجم عن عملية اصفاء الصبغة الغربية على يابان ما بعد الحرب العالمية الثانية .

إن نفخة القومية أصبحت تجد الآن فى اليابان آذانا صاغية بعد أن ظلت الولايات المتحدة تعامل اليابانيين - منذ الحرب - معاملة الراعى المنان ، وبعد أن ضاقوا ذرعا من لوم الآخرين لهم على السياسة الاقتصادية التى حققت لبلادهم نجاحا باهرا .

ولا ينقص هذا الشعور الوطنى الرائع ، الذى يواكب نجاحا ماليا خارقا على الساحة العالمية وقدرة عسكرية متنامية ، سوى الارتباط بالمقوى الأكثر مناهضة للديمقراطية داخل المجتمع اليابانى .

وأخيرا ، ان ما يجعل الانبعاث الواسع النطاق للقومية أمراً مذهلاً هو ظهورها مرة أخرى كقوة سياسية لها وزنها في الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا . ففي الواقع ، يمكن وصف انقلابات التي وقعت في هذه المناطق بأنها انتفاضات قومية بنفس قدر كونها انتفاضات ديمقراطية ، في بلدان خضعت للسلطة الروسية قرابة نصف قرن .

ان من أهم المهام التي تنتظر العالم خلال العقود المقبلة وأكثرها اثارة للمعاطف ، مهمة اعادة صياغة مفهوم « الأمة » ، والتي ستكون مهمة حاسمة . وفي الوقت نفسه ، من الضروري ابقاء سيطرة الدولة على بعض الوظائف لتفادي اكتسابها طابعا « محليا » أو « عالميا » . غير ان التعصب القبلي والقومي الأعمى يعتبر عامل ارتداد ونكوص خطير ويؤدي ارتباطه بمفهوم التفوق العنصري أو الحق الالهي الى العنف والقمع .

وانه لأمر له دلالة أن ترتبط غالبا هذه الحركات في الاتحاد السوفيتي - حيث هزت المشاعر العرقية الدولة نفسها - بحماية البيئة أو بالاصولية الدينية . فالأفكار البيئية يجرى استغلالها لاثارة المشاعر العرقية ضد موسكو . وفي طشقند بدأت حركة تسمى ببرليك بوقف بناء مصنع للمكونات الالكترونية ، ثم اتخذت بعد ذلك صبغة اسلامية اصولية .

وما هو أكثر دلالة أيضا من العنف المتزايد في مطالبة دول البلطيق وأرمينيا وجورجيا وأذربيجان وجمهوريات أخرى في الاتحاد السوفيتي بالحكم الذاتي أو الاستقلال ، هو تصاعد النزعة العرقية بين المواطنين الروس الذين يمثلون أغلبية الاتحاد السوفيتي . وفي معرض حديثه عن تولستوى ، وصف المؤرخ بل جنسون القومية الروسية بكلمات يمكن أن تنطبق على ما يحدث الآن ، اذ قال : « انها تنقسم بفكر شوقيني مشبع بقناعة أن الروس هم جنس متفرد يحظى بصفات معنوية وأخلاقية فريدة (متجسدة في الفلاح) كرسه الله للقيام بدور في هذه الدنيا » .

هذا الموقف ، يتجسد بشكل متطرف في تنظيم البايكات المناهض للسامية وللأجانب والذي يدعى أن له ثلاثين فرعا على امتداد الاتحاد السوفيتي و ٢٠ ألف عضو في موسكو وحدها . ويرتبط هذا التنظيم بروابط وثيقة مع الجيش والـ (كيه . جي . بي) ، كما يتمتع بمساندة

موظفى الصفوف المتوسطة ويضم العديد من الكتاب المشهورين وبعض الوجوه الثقافية . وهذا التنظيم الذى يواجه حاليا اتهاما قضائيا بالحض على الكراهية يذكر بحركة « المائة السوداء » العنصرية التى كانت تنظم المذابح ضد اليهود فى ظل القيصرية فى بداية القرن الحالى .

ويدعى تنظيم بايماات ومجموعات أخرى مماثلة انهم لا يهتمون الا بانقاذ المباني الأثرية القديمة وبحماية البيئة ، غير أن هدفهم الحقيقى هو إعادة تشكيل وخلق نفس المجتمع القائم على الوحدة القروية الذى يمجده هنا أصوليون « الخضر » . وبعض هذه الجماعات تطالب أيضا بعودة القيصرية المرتبطة بالأرثوذكسية الدينية .

ان البايماات شأنهم فى ذلك شأن شوينهوبر فى المانيا ، الذى ينفى معاداته للسامية بينما يردد أكاذيب عهد هتلر عن اليهود ، فهم يشنون هجوما شديدا على كل من « حول كنائسنا ومعابدنا وأديرتنا وقيور الأبطال القوميين لوطننا الحبيب الى حالة مأساوية » وكذلك « بيئة بلادنا » . وينادى البايماات بعودة جماعية للأرض - « فلتسقط المدن العملاقة ! » - وبإحياء « الفلاحة بالمحراث التى تعود الى قرون خلت » .

هنا اذن ، نجد نزعة عرقية كارهة للأجانب مختلطة صراحة بالأصولية الدينية والنزعة « البيئية القرن أوسطية » فى بوتقة واحدة جديدة بعصور الظلمات .

وبذلك يتوفر خليط قابل للاشتعال لقوى قد تنفجر فى وجه النظم الديمقراطية فى أى مكان . وفى أسوأ الحالات فان هذا الخليط يطرح صورة دولة عنصرية أو قبلية أو دولة يسودها نظام أخضر فاشي ولاهوتى - وهى الوصفة المثلى لالغاء حقوق وحرية الفكر فضلا عن الملكية الخاصة .

قد يكون من الصعب تخيل مثل هذه الدولة الا كمحصلة لازمة أو مأساة هائلة أو تشنج - بينى يجسد اضطرابا بيئيا وأزمة اقتصادية عميقة وفزعا أو حربا .

غير أن الأمر لا يتطلب تصور أسوأ السيناريوهات لكى نشعر بالقشعريرة ، فلا حاجة لأن تستولى مثل هذه الحركات ، منفصلة أو

متحالفة ، على دولة ما لكي تقيد أو تدمر بعنف شكلا من الديمقراطية يعانى بالفعل من الضعف ، حتى فى الدول ذات التكنولوجيا المتقدمة ، نتيجة اختلاف الطور الذى يزداد وضوحا باطراد بينه وبين الاقتصاد والمجتمع البازغين .

فالحكومات التى يسيطر عليها المتطرفون أو التى يؤثرون عليها بشكل واضح لن تظل طويلا ديمقراطية ، لأن هؤلاء المتطرفين يقدمون نمطهم الخاص فى العقيدة أو البيئة أو القومية على قيم الديمقراطية .

ان نظام خلق الثروة المتطور الذى ينتشر حاليا فى العالم يفتح احتمالات وامكانات جديدة للديمقراطية ، فهو لأول مرة ، كما رأينا ، يجعل من حرية التعبير ضرورة اقتصادية وليست مجرد وسيلة سياسية للنجاح . لكن فيما يبدأ المجتمع الصناعى القديم هبوطه الدوامى النهائى تبرز قوى مضادة قد تدمر الديمقراطية وامكانات التقدم الاقتصادى فى آن واحد .

ولانقاذ كل من التطور والديمقراطية ، يتعين ان تقفز النظم السياسية الى مرحلة جديدة كما يفعل الاقتصاد حاليا . ولكن هل يمكن النهوض بهذا التحدى الضخم ؟ ستحدد الاجابة على هذا السؤال ما اذا كان التحول النهائى للسلطة الذى يرتسم فى الأفق سيحمى الفرد ام سيستعبده .

ان الصراع الايديولوجى الرئيسى فى عصر تحول السلطة الذى ينفجر امامنا الآن لن يكون بين الديمقراطية الرأسمالية والشمولية الشيوعية بل بين ديمقراطية القرن الحادى والعشرين وظلام القرن الحادى عشر .

... the ...
 ... the ...
 ... the ...

... the ...
 ... the ...
 ... the ...

... the ...
 ... the ...
 ... the ...

... the ...
 ... the ...
 ... the ...

... the ...
 ... the ...
 ... the ...

الباب السادس

انتقال السلطة على نطاق العالم

الفصل التاسع والعشرون

عامل « المعرفة »

نادرا ما حدث في زمن السلم انتقال مذهل للسلطة مثل الذى أعقب التفكك السريع للكتلة السوفيتية، التى كانت فى السابق صلبة ومتماسكة . لقد استعادت فجأة كل من وارسو وبراغ وبودابست وبوخارست وبرلين ، السلطة التى ظلت طوال نصف قرن متمركزة فى موسكو . وتفكك « الشرق » خلال بضعة شهور حاسمة .

وصاحب تفكك ما يسمى بالجنوب انتقال آخر للسلطة . فلم تتمكن قط « الدول الأقل تقدما اقتصاديا » من تشكيل جبهة حقيقية موحدة فى مواجهة العالم الصناعى ، بالرغم من الجهود التى بدأت فى عام ١٩٥٥ بعقد مؤتمر باندونج فى أندونيسيا . وفى السبعينات كرست الأمم المتحدة كل فن الخطابة لديها للاحتياجات المشتركة « للجنوب » . وبدأ تنفيذ برامج تبادل تكنولوجى « جنوب - جنوب » وأشكال أخرى من التعاون ، كما نظمت حملات لتعديل شروط التجارة بين الشمال والجنوب . وانتقلت السلطة ولكن ليس كما كان يتمنى دعاة الجنوب الموحد .

ففى الواقع ، تفككت « الدول الأقل تقدما اقتصاديا » الى مجموعات متميزة لكل منها احتياجات مختلفة تماما . تتكون المجموعة الأولى من بلدان شديدة الفقر تعتمد اعتمادا كبيرا على العمل الزراعى المميز للموجة الأولى ، فى حين تضم المجموعة الثانية بلدانا مثل الهند والبرازيل والصين ، وهى وإن كانت تنتمى للموجة الثانية وتمثل قوى صناعية قوية فإن مجموعات كبيرة من سكانها لا تزال تستمد قوتها من الزراعة قبل الصناعية . أما المجموعة الثالثة فتتكون من بلدان مثل سنغافورة وتايوان وكوريا الجنوبية ، وهى بلدان صناعية تتقدم بأقصى سرعة فى طريق التكنولوجيا المتطورة التى تميز الموجة الثالثة . وبالتالي فهناك تفكك للسلطة فى الكتلة الشرقية كما فى الجنوب .

ويمثل بروز اليابان وأوروبا كمنافسين للولايات المتحدة الانتقال
المهم الثالث للسلطة (فكل طرف يكافح من أجل السيطرة على القرن
الواحد والعشرين) . ومن ثم ف « الغرب » بدوره فى طريقه للانقسام .
وبالرغم من أن رجال السياسة والدبلوماسيين ووسائل الاعلام
يتعاملون مع هذه التحولات على أنها ظواهر منعزلة ، فان هناك رابطة عميقة
نسجت أو اصرها بين هذه التحولات الثلاثة . لقد تحطم البنيان العالمى
الذى كان يجسد تجانس القوى الصناعية المنتمية للموجة الثانية مثل
تحطم كرة بلور تحت ضربة مطرقة حداد .

يوجد فى الأصل ، بطبيعة الحال ، العديد من الأسباب لمثل هذه
التطورات التاريخية ، ولا يستطيع تفسير واحد أن يعلل وحده هذه
التطورات . ان اختزال التاريخ الى قوة وحيدة أو عامل وحيد ، يمثل تحديا
للتعقيد والتركيب والصدفة ولدور الأشخاص وعدد كبير من التغيرات
الأخرى . ولكن فى الجانب المقابل فان اعتبار التاريخ مجرد توال وتعاقب
لأحداث لا تربط بينها علاقة ولا تخضع لنموذج ما ، يمثل أيضا اتجاها
اختزاليا .

ان تحديد هوية القوى المشتركة التى تستند اليها كل من هذه
التحولات يسمح بتكوين تصور عن نماذج السلطة المستقبلية على امتداد
العالم ، بدلا من اعتبارها أحداثا معزولة . اننا نعتقد أن هذه التحولات
التاريخية مرتبطة ارتباطا وثيقا بأفول التصنيع ، وبروز الاقتصاد الجديد
المتحور على المعرفة .

أهرامات ورحلات الى القمر :

لقد كان التقدم الذى تحقق فى مجالات العلوم والتكنولوجيا منذ
الحرب العالمية الثانية خارقا ، حتى انه كان يصعب تخيل المزيد . واذا
كانت هذه الفترة لم تشهد سوى اكتشاف الاعلاماتية والحامض النووى
لأمكن اعتبار فترة ما بعد الحرب أكثر فترات تاريخ العلوم ثورية ، الا أن
ما حدث فى الواقع أكثر من ذلك بكثير .

لم نكتف بتحسين تكنولوجياتنا وصولا بها الى حد الكمال ولكننا
بدأنا نؤثر على الطبيعة بشكل أعمق وأدق ، بحيث أصبحنا حاليا قادرين

على تكوين طبقة من المادة رقيقة لدرجة لا تصدق ، حتى ان « الالكترونيات داخل هذه الطبقة تنتقل فى بعدين فقط » ، طبقا لكلمات مجلة « ساينس » ، وذلك بدلا من التعامل مع قطع كبيرة من المادة • كما تمكنا من حفر خطوط لا يزيد عرضها عن 20×10^{-6} ملليمتر بواسطة ماء النار ، وقريبا ستمكن من تجميع الأشياء ذرة ذرة • ان ذلك ليس « تقدما » ولكنه انقلاب حقيقى •

ففى عام ١٩٨٩. وضعت أكاديمية الهندسة الوطنية فى الولايات المتحدة قائمة لما اعتبرته أهم عشرة وعود تقنية خلال الخمسة والعشرين عاما الأخيرة • وتصدر القائمة أول هبوط لمركبة الفضاء أبولو على سطح القمر ، وهو ما يعادل فى التاريخ بناء الأهرامات المصرية • ويأتى بعد ذلك تطوير الأقمار الصناعية والمعالجات الميكروية وأشعة الليزر والطائرات النفاثة الضخمة ومنتجات الهندسة الوراثية وغيرها من الاكتشافات المثيرة الأخرى •

ومنذ بداية الخمسينات ، عندما بدأ نظام خلق الثروة الجديد يبرز فى الولايات المتحدة ، شق الانسان لأول مرة فى التاريخ طريقا نحو النجوم وحدد هوية البرنامج الوراثى للحياة واخترع أدوات ذكية لا تقل أهمية عما كانت عليه الكتابة • انه كم من الانجازات غير مسبوق بالنسبة لجيل واحد •

لم يكن التقدم الملحوظ الذى تحقق مقصورا على المعرفة العلمية أو التكنولوجيا ، ففى كل المجالات حدث انقلاب فى قاعدة المعرفة ، ابتداء بنظرية التنظيمات وحتى الموسيقى ، ومن دراسة النظام البيئى الى فهمنا لتكوين وتركيب المخ ، ومن الدراسات اللغوية الى نظرية التدريس والتمهير (*) ، والى دراسة النظم غير المستقرة والهيكل الفوضوية والمتبددة • وبينما يحدث هذا الانقلاب يعثر الباحثون العاملون فى مجالات مثل الشبكات العصبية والذكاء الاصطناعى على وسيلة لتوفير معرفة جديدة عن المعرفة ذاتها •

قد يبدو ظاهريا أن هذا التقدم ، الذى يتخذ شكل تجزلات ، بعيد عن عالم الدبلوماسية والسياسة ، لكنه فى الحقيقة مرتبط بشكل حتمى بالانفجارات التى حدثت مؤخرا فى مجال الجغرافيا السياسية • لقد أصبحت المعرفة أحد عوامل صراعات السلطة على نطاق العالم •

(★) طريقة تتبع اقامة علائق بين عدد من المنبهات والاستجابات فى الكائنات الحية يقاثنى عنها اكتسابها مهارات خاصة للتكيف مع بيئتها •

اقتصادات سياسية مستهلكة :

لنفحص مثلا تأثيرات « عامل المعرفة » على السلطة السوفيتية . فكما سبق أن رأينا ، جعلت التحولات التاريخية الراهنة للسلطة ، مصدرين من أهم مصادرها - وهما العنف والثروة - تابعين بشكل متزايد لمصدر السلطة الثالث ، ألا وهو المعرفة . ونظرا لانتشار التكنولوجيا المعتمدة على المعرفة والتداول الحر نسبيا للأفكار ، تمكنت الولايات المتحدة واليابان وأوروبا من أن تسبق على الصعيد الاقتصادي الدول الاشتراكية بمسافات شاسعة . ولقد أتاح هذه التكنولوجيا ذاتها تحقيق قفزة عملاقة في مجال القوة العسكرية .

ان الطائرة المقاتلة القاذفة تكافئ حاليا جهاز كمبيوتر مجنح . اذ تكاد فاعليتها تعتمد كلية على المعرفة المخزنة في أجهزتها الالكترونية الخاصة بالطيران ، وفي التسليح المزودة به ، كذلك على المعرفة المخزنة في مخ الطيار . لذلك ، من المرجح أن يكون المرمجون العسكريون السوفيت قد عانوا من آلام القرحة عندما دمر الطيارون الاسرائيليون في عام ١٩٨٢ ، ٨٠ طائرة ميغ روسية يقودها طيارون سوريون ، بينما لم يفقد الاسرائيليون طائرة واحدة . ولم يكن أداء الدبابات الروسية أفضل في مواجهة المدرعات الاسرائيلية .

وبالرغم من أن لدى الاتحاد السوفيتي علماء نابغين بين صفوف جيشه ، ويملك أسلحة ذرية تكفي لتدمير العالم كله ، فان ذلك لا يقلل من كونه تخلف في سباق التسليح في مجال الأسلحة التقليدية ذات التكنولوجيا المتطورة ونظم الدفاع الاستراتيجية . ان التطور المتنامي للأسلحة التقليدية المعتمدة على المعلومات (والتي هي في الواقع ليست تقليدية البتة) يهدد التفوق السوفيتي على أرضه ، أي في أوروبا الشرقية .

وفي الوقت نفسه ، تهدد مبادرة الدفاع الاستراتيجي (أو حرب النجوم) ، الغنية جدا بالمعرفة ، بجعل الصواريخ السوفيتية طويلة المدى لا قيمة لها . وان كان المناهضون لمبادرة الدفاع الاستراتيجي يعتبرون أن تحقيق ذلك مستحيل ، فان مجرد احتمال التهديد أثار قلق موسكو . فاذا تمكنت هذه المبادرة من إيقاف كل الصواريخ النووية الروسية قبل أن تصل الى الولايات المتحدة ، تصبح هذه الصواريخ لا جدوى منها . كما يعنى ذلك أن الولايات المتحدة يمكنها شن هجوم نووي دون أن تخشى أي هجوم مضاد . حتى وان ظلت هذه المبادرة محدودة الفاعلية نسبيا ،

ولا تستطيع إيقاف سوى جزء من القنابل الذرية المعادية ، فان ذلك يفرض على المبرمجين العسكريين السوفيت معرفة عدد الصواريخ الأمريكية التى ظلت سليمة ويمكنها بالتالى شن هجوم مضاد . وفى الحالتين ، جعلت مبادرة الدفاع الاستراتيجى من غير المحتمل نظرية لجوء السوفيت الى سلاحهم النووى ، بل وجعلت ذلك أمرا ينطوى على قدر أكبر من المخاطرة . ومن ثم أصبح السوفيت يواجهون تهديدا مزدوجا على الأرض وفى الفضاء .

وفى مواجهة هذا الواقع التعيس - دون الاشارة الى أفولها الاقتصادي - توصلت موسكو بطريقة عقلانية الى أنها لم تعد قادرة على أن تحمى دول أوروبا الشرقية عسكريا ، الا بتكلفة غير مقبولة وفى زيادة فلكية . وبالتالى أصبح من الضرورى ، لأسباب اقتصادية وكذلك عسكرية ، خفض التزاماتها تجاه البلدان الأخرى من امبراطوريتها .

الا أن ما هزم السوفيت لم يكن السلاح ولا الاقتصاد ولكن « عامل المعرفة » . هذه المعرفة الجديدة التى تعتمد عليها بشكل متزايد القوة العسكرية والقدرة الاقتصادية .

ويفسر « عامل المعرفة » انقسام « البلدان الأقل تقدما اقتصاديا » الى ثلاث مجموعات متميزة . فمنذ أن اتجهت الاقتصادات الأكثر تقدما نحو الاعلاماتية وتكنولوجيات المعلومات وأنتجت منتجات ذات قيمة مضافة أعلى ، نقلت عددا من العمليات القديمة ، التى تعتمد بدرجة أقل على المعلومات وترتبط بدرجة أعلى بالعمل العضلى ، الى بلدان مثل كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وحاليا تايلاند . بمعنى آخر ، بينما كانت أوروبا واليابان والولايات المتحدة تنتقل الى أشكال خلق الثروة الخاصة بالموجة الثالثة ، تخلت عن مهام الموجة الثانية لبلدان أخرى ، مسارعة بذلك عملية تصنيع هذه البلدان التى تركت باقى دول الجنوب وراءها .

ويدخل عدد من هذه « الاقتصادات الصناعية الجديدة » بدوره فى السباق لنقل عمليات الموجة الثانية للبلدان المتخلفة اقتصاديا والأكثر فقرا - مع ما يصاحبها من تلوث وأضرار أخرى - فى حين تحاول هذه الاقتصادات الارتفاع الى انتاج أكثر ثراء معرفيا . وبذلك حفرت ايقاعات التنمية الاقتصادية المختلفة هذا الفارق بين دول الجنوب .

أما بالنسبة للتنافس داخل المعسكر الرأسمالى ، بين أوروبا واليابان والولايات المتحدة ، فيرجع تفسيره الى النجاح الباهر للسياسة الأمريكية فى فترة ما بعد الحرب ، وهى السياسة التى شجعت وساعدت

على اعادة البناء الاقتصادى واصلاح وتجديد الهياكل الصناعية الأوروبية واليابانية التى دمرتها الحرب . ولقد أتاح ذلك لأوروبا واليابان فرصة بداية جديدة وامكانية استبدال آلاتها القديمة بتكنولوجيات جديدة تماما . فى حين كان على مصانع الولايات المتحدة التى لم تدمر فى الحرب أن تستهلك بنيتها التحتية القائمة .

وتمكنت اليابان من أن تكون فى المقدمة ، وذلك لأسباب عدة فى مقدمتها العمل الحارق ، والقدرة على الابتكار التى يتمتع بها جيل ما بعد الحرب ، بالإضافة الى ثقافة موجهة بشكل أكبر نحو المستقبل ، فضلا عن التنشيط الاقتصادى الاقليمى الذى نجم عن حرب فيتنام . وكانت عيون اليابان تنظر دائما نحو القرن الواحد والعشرين كما أكدت ثقافتها على الدوام على أهمية التعليم وتنمية الحس التجارى والمعرفة بشكل عام . واستحوذت على الكمبيوتر وكل مشتقاته فى مجال الالكترونيات وعلى تكنولوجيا المعلومات بحماس وعشق .

وكانت النتائج التى حققتها اليابان ، مرورا من النظام القديم لخلق الثروة الى النظام الجديد ، مذهلة ووضععتها حتما فى تنافس مع الولايات المتحدة . وأوروباً بدورها ، بعد أن ظلت لسنوات فى المؤخرة ، شعرت بالخوف وانطلقت فى استراتيجية تكامل اقتصادى وسياسى .

وسنعود فيما بعد الى هذه التطورات . أما الآن فمن الجوهرى الاعتراف بأن النظام الجديد لخلق الثروة القائم على المعرفة ، كان يمثل فى كل مرحلة اسهاما مهما أو سببا أصليا لتلك العمليات الكبيرة والتاريخية لانتقال السلطة والتى تعيد حاليا تشكيل عالمنا . وكما سنرى ، فان نتائج وتأثيرات هذه الظاهرة على مستوى الكرة الأرضية لن تكف عن ادهاشنا ومفاجأتنا .

الفصل الثلاثون

المسرعون والمبطئون

من أكبر حالات اختلال توازن السلطة على هذه الأرض ، هي تلك التي تقسم العالم حاليا الى دول غنية ودول فقيرة . لكن هذا التوزيع غير المتساوي للسلطة ، والذي يؤثر على حياة الملايين منا ، لن يستمر طويلا وسيتبدل كلما انتشر النظام الجديد لخلق الثروة .

منذ الحرب العالمية الثانية والعالم منقسم الى رأسماليين وشيوعيين الى شمال وجنوب . وفي الوقت الذي تفقد فيه هذه التقسيمات معناها ، يولد تقسيم جديد . حيث سينقسم العالم ، من الآن فصاعدا ، الى الأكثر سرعة والأكثر بطئا .

ان مفاهيم السرعة والبطء ليست مجرد صياغات ، بل يمكن التمييز ماديا بين اقتصادات سريعة وأخرى بطيئة . فالجهاز العصبى للكائنات البدائية بطيء فى حين يعالج الجهاز العصبى البشرى ، الأكثر تطورا ، الاشارات بسرعة أكبر . وينطبق الشيء نفسه على الاقتصادات البدائية والاقتصادات المتقدمة . لقد انتقلت السلطة تاريخيا من الابطأ الى الأسرع ، سواء تكلمنا عن أنواع الكائنات أم عن البلدان .

فى الاقتصادات السريعة ، تعمل التكنولوجيا على تسارع الانتاج . ويتم تحديد سرعة هذه الاقتصادات بناء على سرعة المعاملات المالية والتجارية ، والوقت اللازم لاتخاذ القرارات (خاصة فيما يتعلق بالاستثمارات) والايقاع الذى تخرج به الأفكار الجديدة من المعامل وسرعة وصولها الى السوق ، وسرعة حركات رأس المال . وبالإضافة الى كل ذلك وقبله ، سرعة دوران البيانات والمعلومات والمعرفة خلال النظام الاقتصادى . ومعنى ذلك ، أن الاقتصادات السريعة تولد الثروة - والسلطة - بسرعة أكبر من الاقتصادات البطيئة .

وعلى النقيض من ذلك ، تبدو العمليات الاقتصادية في المجتمعات الفلاحية وكأنها لا تتحرك . فالعادات والتقاليد والجهل تحد اجتماعيا من الاختيارات المقبولة ، فضلا عن أن الاتصالات غير متوفرة ووسائل النقل محدودة . وقبل ظهور اقتصاد السوق كأداة تسمح بإجراء اختيارات استثمارية ، كانت التقاليد تحكم القرارات التكنولوجية . كما كانت هذه التقاليد تستند الى « القواعد والمقدرات لحماية تقنيات انتاج أثبتت قابليتها للتطبيق على امتداد مسيرة التطور البيولوجي والثقافي البطيئة » - على حد قول الاقتصادي دون لافواه .

ولأن غالبية الأفراد كانت تعيش عند حد الكفاف ، كانت التجارب محفوفة بالمخاطر ، وكان يتم ابعاد المبتكرين والمجددين ، لذلك لم يتضح تقدم وسائل خلق الثروة الا ببطء شديد حتى انه كان يدرك بالكاد من جيل الى آخر . وخلال قرون من الركود ، لم تسجل سوى لحظات ابتكار وتجديد نادرة .

ان الانفجار التاريخي الذي نطلق عليه الآن اسم الثورة الصناعية نشط عملية الايض الاقتصادي . وتحسنت الطرق والاتصالات وبدأ رجال الأعمال ، مدفوعين بالربح ، يجددون ويبتكرون بهمة ونشاط . وأصبح المجتمع يستطيع تجربة تقنيات تقريبية وبدائية دون التعرض لخطر اجتماعي كبير ، مستفيدا في ذلك من فائض أرباح ضخمة . ويشير لافواه الى أن « طرق الانتاج [يمكنها] أن تتغير بسرعة أكبر مما هي عليه لأن التجربة التكنولوجية حاليا أقل تكلفة » . غير أن كل ذلك ، لا يرسم سوى الاطار الذي سيتطور فيه الاقتصاد الرمزي الفائق السرعة الذي نراه يولد أمام أعيننا .

ان شفرة القضبان السوداء والبيضاء على علبة سجائر مارلبورو ، والكمبيوتر الموجود في شاحنة فيدرال اكسبريس ، والماسح الالكتروني لدى خزانة تحصيل سيف واي ، وقطع التذاكر والحجز الآلي ، وامتداد شبكات البيانات « الذكية » على كوكب الأرض ، والريوتات الموجهة من بعد ، وتحويل رأس المال الى معلومات الكترونية ، كل ذلك لا يمثل سوى المراحل الأولية لاقامة اقتصاد القرن الواحد والعشرين ، الذي ستكون سرعة تشغيله قريبة من الوقت الحقيقي .

وعلى المدى الطويل ، ستصبح الدورة الكاملة لخلق الثروة معروضة بشكل لحظي على شاشات الكمبيوتر .

وسيتّم أيضاً تأمين تغذية ارتجاعية مستمرة ، انطلاقاً من أجهزة الرصد المدمجة فى التكنولوجيا الذكية ، والمساحات الضوئية الموجودة فى المحلات ، وأجهزة اللاسلكى فى الشاحنات والطائرات والسفن التى ترسل الاشارات الى الأقمار (حتى ان المديرين سيتمكنون من متابعة تحركات كل شاحناتهم لحظة بلحظة) • وستقترن هذه المعلومات بنتائج استطلاعات الرأى والمعلومات الواردة من آلاف المصادر الأخرى •

وعندما تصبح كل وحدة زمن تم توفيرها ، ذات قيمة «أعلى» من وحدة الزمن السابقة لها فان تأثير التسارع يولد عقد تغذية ارتجاعية تسارع التسارع •

ان النتائج التى سوف تنجم عن ذلك لن تكون مجرد تطور ولكن ثورة حقيقية ، لأن العمل فى الوقت الحقيقى سيفرض على الادارة والمالية طرق عمل مختلفة جذرياً عن أكثر الطرق تقدماً المستخدمة حالياً • ومع ذلك ، وفى الوقت الراهن ، وحتى قبل أن تصبح العمليات فى الوقت الحقيقى معقدة ، غدا الوقت ذاته عاملاً من عوامل الانتاج الأكثر أهمية • وبالتالى ، استخدمت المعرفة لتقليص الفواصل الزمنية فى عملية الانتاج •

وفى هذه الحالة ، ينجم عن تسارع الردود العصبية لاقتصاد الدول ذات التكنولوجيا العالية عواقب غير مرئية - حتى الآن - على الاقتصادات ذات التكنولوجيا المنخفضة •

فكلما زادت قيمة الوقت ، قلت قيمة عوامل الانتاج التقليدية الأخرى - مواد أولية وعمل - ويتوقف الأمر فى أغلب الحالات على ما تبنيه هذه البلدان •

وكما سنرى ، فان تأثير التسارع سيبدل كل الاستراتيجيات الحالية للتنمية الاقتصادية •

العودة للموطن :

يتميز النظام الجديد لخلق الثروة بانتشار شبكة عالمية من الأسواق والبنوك ومراكز الانتاج والمعامل ، التى تتصل فيما بينها بشكل لحظى وتتبادل بشكل مستمر تدفقات ضخمة من البيانات والمعلومات والمعرفة •

ان اقتصاد الغد « السريع » ، والديناميكية الجديدة الناجمة عن تسارع انتاج الثروة ، سيكونان مصدراً للتقدم الاقتصادى • ولكنّه كذلك سيصبح أيضاً مصدراً لسلطة كبيرة ، والابتعاد عنه يعنى الطرد من المستقبل •

• وهذا هو المصير الذى ينتظر العديد من الدول الأقل تقدما اقتصاديا .

وعندما تزداد قوة وسيطرة النظام العالمى لانتاج الثروة ، سيتعين على البلدان التى تريد أن تبيع منتجاتها أن تعمل بسرعة المشترين • ومعنى ذلك ، أن الاقتصادات البطيئة ستضطر الى زيادة سرعة ردودها العصبية والا فقدت العقود والاستثمارات واضطرت لترك السباق •

يمكن حاليا رصد المؤشرات الأولى لمثل هذا الموقف •

لقد أنفقت الولايات المتحدة خلال عقد الثمانينات ١٢٥ مليار دولار سنويا على الملابس ، وقام بانتاج ٥٠٪ من هذه الملابس عمال ذوو أجور رخيصة فى مصانع منتشرة من هايتى الى هونج كونج • وفى انغد ، سيعود جزء كبير من هذا العمل الى الولايات المتحدة لتلبية المتطلبات الجديدة للسرعة •

ان الضرائب والرسوم والتعريفات وأسعار الصرف وعوامل أخرى ، مازالت تؤثر بالطبع على الأعمال عندما تتم عمليات الاستثمار أو الشراء فى الخارج • ولكن على المدى الطويل ، ستتدخل تغيرات أكثر جذرية من ذلك بكثير فى هيكل التكاليف • ان الانتقال نحو النظام الجديد لخلق الثروة ، قد دق بالفعل ساعة عودة المصانع والعقود « التى يصعب السيطرة عليها » الى الولايات المتحدة واليابان وأوروبا •

فشركة تاندى مثلا - وهى منتج وموزع مهم للمعدات الالكترونية - أعادت مؤخرا توطین انتاجها من أجهزة الكمبيوتر من كوريا الجنوبية الى تكساس • وبينما كان المصنع الآسيوى أتوماتيكيا ، فان مصنع تكساس يعمل فى شكل تدفق « مستمر تماما » ولديه معدات وتجهيزات مراقبة أكثر تطورا • ومن ناحية أخرى ، أقام تاندى فى فرجينيا وحدة تعمل بالكامل بالروبوت ، وتنتج يوميا خمسة آلاف من مكونات مكبرات الصوت وتبيعها لمنتجين يابانيين كانوا يحصلون عليها من قبل بسعر أقل فى الكاريبي •

ان الصناعة الاعلامية تتقدم بالطبع بسرعة قصوى ، الا أن ذلك يظل صحيحا بالنسبة للأنشطة الأكثر بطئا • فشركة Arrow ، وهى من أكبر منتجي القمصان فى الولايات المتحدة ، أعادت مؤخرا توطین ٢٠٪ من انتاجها بعد ١٥ عاما من الغربه • أما فريدريك اتكينز - وهى شركة تشتري سلعا لكبرى سلاسل المحلات الأمريكية - فقد رفعت نسبة مشترياتها من الانتاج الأمريكى من ٥٪ الى ٤٠٪ فى مدى ثلاث سننات •

وترجع هذه الانتقالات ، ولو جزئيا ، الى الأهمية المتزايدة للوقت في الاقتصاد .

وتقول مجلة فوربز : « ان التكنولوجيا الجديدة تعطي منتجي الملابس الوطنيين ميزة كبيرة على منافسيهم الآسيويين . فنظرا لتقلبات الموضة وهوس تغيير الطرز سنت مرات على الأقل في العام ، يريد تجار التجزئة أن يتمكنوا من الاحتفاظ بالحد الأدنى من المخزون . وهو ما يتطلب ردا سريعا من منتجي الملابس الذين يمكنهم توفير كميات صغيرة تضم كل الطرز والمقاسات والألوان . أما الموردون الآسيويون الواقعون على الجانب الآخر من الكرة الأرضية فيطالبون بأن تكون الطلبات لثلاثة أشهر مقدما على الأقل » .

ان مجموعة بنيتون الإيطالية تسلم طلبيات جديدة للخريف أو الربيع في أقل من أسبوعين أو ثلاثة أسابيع . وبفضل شبكة الكترونية يستطيع Haggard Apparel في دالاس أن يجدد حاليا مخزون البنطلونات ل ٢٥٠٠ عميل في مدى ثلاثة أيام مقابل سبعة أسابيع سابقا .

ولنقارن ذلك مع وضع الصناعيين أو الحرفيين في الصين الذين يحتاجون الى الصلب .

ففي عام ١٩٨٨ تعرضت الصين لأسوأ أزمة صلب ، لم يشهد العالم مثلها من قبل ، حيث ظل ٤٠٪ من الانتاج السنوي الكلي للبلاد مكدسا ومغلقا عليه بالأقفال في مخازن الشركة العامة للتخزين والنقل ، بالرغم من احتياج المصانع الشديد الى هذا المخزون . لماذا ؟ لأن هذه الشركة لا تقوم بتسليم الصلب الا مرتين فقط في العام - مهما بدا ذلك غير قابل للتصديق بالنسبة لمن يعيش في ظل اقتصاد سريع .

ولم يتمكن مديرو الشركة العامة للتخزين والنقل من التصرف أمام الزيادة الجنونية في أسعار الصلب . كما لم يهتموا قط بالسوق السوداء الناجمة عن النقص ، ولا بعمليات التهريب المتزايدة ولا بالأزمة التي تعاني منها المصانع التي تحتاج الى الصلب غير المتوفر . ان تنظيم الشركة لم يكن ، ببساطة ، مهيا لعمليات تسليم متكررة . ان « جدارا كبيرا » يفصل الدول السريعة عن الدول البطيئة ، وهذا الجدار يزداد اتساعا مع مرور السنين .

ويفسر هذا الحاجز الثقافي والتكنولوجي الكبير - ولو جزئيا - نسبة حالات الفشل العالية للمشروعات المشتركة بين البلدان السريعة والبلدان البطيئة .

وينهار العديد من التعاملات عندما لا يتمكن مورد من بلد بطل من احترام مواعيد التسليم . ان اختلاف ايقاع الحياة الاقتصادية فى كلا العالمين يطرح مشكلة ثقافية . ولا يدرك قادة الدول البطيئة الأهمية التى يوليها شركائهم للوقت ، أو لا يفهمون لماذا يبدو الوقت بهذه الأهمية بالنسبة لهم . ان دواعى السرعة تبدو لهم غريبة بقدر ما هى وقحة . غير أنها حاسمة للشريك المنتمى لبلد سريع . فالتأخير فى التسليم لا يقل خطورة تقريبا عن الغاء التسليم .

ان التكلفة المتزايدة لنقص الوثوقية ، والمفاوضات التى لا تنتهى ، والاجراءات والردود المتأخرة على طلبات المعلومات العاجلة ، تقلل من الميزة التنافسية للعمل العضلى ذى الأجر المنخفض فى الاقتصادات البطيئة .

وينطبق الشئ نفسه على النفقات الناجمة عن التأخير والمخالفات وعدم الانتظام والشلل البيروقراطى والبطء فى اتخاذ القرارات ، ذلك بالإضافة الى الرشاوى المقنعة التى لا غنى عنها غالبا لزيادة سرعة الأمور .

فى الاقتصادات المتقدمة ، تغدو تدريجيا سرعة اتخاذ القرارات معيارا رئيسيا . ولا تقل أهمية قائمة « القرارات الجارية » بالنسبة لبعض الكوادر ، عن أهمية قائمة « العمل الجارى » . وتحاول هذه الكوادر استبدال اتخاذ القرارات بشكل تسلسلى بـ « معالجات متوازية » ، لاغنى بذلك البيروقراطية . ويتكلمون عن « سرعة طرح المنتجات فى الأسواق » و « الردود السريعة » و « دورة الزمن القصيرة » و « التنافس القائم على الوقت » .

ان الدقة المتزايدة فى تحديد المدد ، والوقت المطلوب بالنسبة لنظم مثل التسليم « فى الوقت المحدد » ، تعنى أنه يتعين على البائع أن يلبى متطلبات مواعيد تسليم أكثر الزاما عن ذى قبل وأكثر صرامة .

ومن جانبهم ، يطالب المشترون بأن تكون عمليات التسليم أكثر تكرارا وانضباطا ، مما يضطر موردى الدول البطيئة للاحتفاظ بمخزون ضخمة ومكلف - مع المجازفة بأنه سرعان ما تصبح المنتجات المخزونة بالية وغير قابلة للبيع .

ان ضرورات الاقتصاد الجديد واضحة : يتعين على الموردين فى البلدان الأقل تقدما اقتصاديا أن يطوروا تكنولوجياتهم، لكى تلبى معايير السرعة العالمية، والا فقدوا أسواقهم فجأة ، وراحوا ضحايا لتأثير التسارع .

ممتلكات عقارية استراتيجية :

ان احتمال أن يجد عدد من البلدان الأكثر فقرا نفسه معزولا عن ديناميكية الاقتصاد العالمى ، ويحكم عليه بالتالى بالركود والاهمال ، تدعمه ثلاثة عوامل قوية أخرى ، ناجمة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، عن قدوم النظام الجديد لخلق الثروة .

ان احدى طرق تصور السلطة الاقتصادية للدول الأقل تقدما اقتصاديا فى المستقبل ، أو غيابها ، تكمن فى التساؤل عما يمكن لهذه الدول بيعه لباقي العالم . ونستطيع أن نبدأ بمورد نادر ، بإمكان بعض الدول فقط أن تقدمه للآخرين فى أية لحظة ، ألا وهو الموقع الاستراتيجى .

ان الأملاك العقارية ذات الأهمية الاستراتيجية عسكريا ، لا يعتبرها الاقتصاديون عادة موردا قابلا للبيع ، لكن ذلك هو الوضع بالنسبة للعديد من الدول الأقل تقدما اقتصاديا .

فالدول التى تسعى لامتلاك القوة العسكرية والسياسية ، تكون فى الغالب مستعدة لدفع الأموال من أجل الحصول على هذه القوة . وقد قام العديد من الدول الأقل تقدما اقتصاديا - مثل كوبا - ببيع أو تأجير مواقع منشآت للاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة أو دول أخرى لأغراض عسكرية أو سياسية أو لأغراض الاستخبارات . وحصلت كوبا مثلاً على مساعدة سنوية من الاتحاد السوفيتى تقدر بحوالى ٥ مليارات دولار مقابل سماحها للروس بأن يكون لهم موطئ قدم على أراضيها ، على بعد ١٥٠ كيلو مترا من السواحل الأمريكية ، وبأن يمارسوا تأثيرا متناميا فى كل أمريكا الوسطى .

وكان معنى « الحرب الباردة » ، طوال فترة تصل الى حوالى نصف قرن ، أن حتى أفقر البلدان كان لديها شئ تبيعه لأفضل مشتر (طالما انها تمتلك موقعا استراتيجيا) . ولقد تمكنت بعض الدول ، مثل مصر (*) ، من أن تبيع خدماتها أولا لاحدى القوتين العظميين ثم بعد ذلك الى القوة الأخرى .

ولكن ، بينما كان العالم يعرب عن ابتهاجه للانفراج بين الأمريكين والسوفيت ، كانت البلدان التى باعت حق الوصول الى مواقعها الجغرافية الاستراتيجية ، مثل الفيليبين وكوبا وفيتنام ونيكاراجوا الساندينية ،

(*) لم يحدث اطلاقا أن أجرت مصر قواعد لا للسوفيت ولا للأمريكين - (المترجم)

تشعر بالحزن العميق • ومن الآن فصاعداً ، من غير المحتمل أن يزايد أكبر عميلين للمواقع الاستراتيجية كما كانا يفعلان في الماضي القريب •

فضلاً عن ذلك ، فإنه مع التنامي المستمر في وسائل تمويل الجيوش ونقلها وإيرائها ، وزيادة مدى الطائرات والصواريخ وعدد الغواصات ، وتزايد سرعة العمليات العسكرية بواسطة الجسور الجوية ، يقل الاحتياج إلى قواعد فيما وراء البحار ومنشآت صيانة و احتياطات محددة المواقع مسبقاً •

وبالتالى ، على الدول الأقل تقدماً اقتصادياً أن تتوقع نهاية تجارة المواقع الاستراتيجية • إلا إذا تم استبدال هذه التجارة بأشكال أخرى من المساعدة الدولية ، ومن ثم سينضب فيض « المساعدة الخارجية » و « الدعم العسكرى » الذى تدفق حتى الآن على الدول الأقل تقدماً اقتصادياً والذى يقدر بمليارات الدولارات •

وكما سنرى ، فإن الوفاق الأمريكى - السوفيتى هو الرد السوفيتى على النظام الجديد لخلق الثروة فى الدول ذات التكنولوجيا المتقدمة • ويمثل انهيار تجارة المواقع الاستراتيجية احدى نتائجها غير المباشرة •

وأياً كانت القوى العظمى فى المستقبل ، حتى وإن استمرت فى زرع القواعد وإقامة محطات تنصت للأقمار الصناعية ، أو بناء مطارات وقواعد للغواصات فى أراض أجنبية ، فإن الاتفاق حول هذه « الحقوق الممنوحة » سيكون لفترات زمنية أقصر • ذلك أن تسارع التغيرات فى الوقت الراهن ، يجعل كل التحالفات هشة وأقصر عمراً الأمر الذى لا يشجع القوى الكبرى على القيام باستثمارات طويلة المدى فى مواقع ثابتة •

وسوف تندلع الحروب والتهديدات وحركات التمرد فى أماكن غير متوقعة • لذلك سيركز أركان حرب القوى الكبرى على قوات التدخل السريع والقوى البحرية والعمليات الفضائية ، أكثر من تركيزهم على الانشاءات الثابتة • وسيقلل كل ذلك من قدرة مساومة البلدان التى تتمتع بمواقع للإيجار •

وفى نهاية المطاف ، فإن بروز القوة العسكرية اليابانية فى المحيط الهادى قد يدفع الفلبين ودولا أخرى فى جنوب شرق آسيا « لاستقبال » الأمريكيين أو قوى أخرى ، لموازنة التهديد اليابانى الوليد • وإذا دفعنا هذا التفكير الى حده الأقصى ، يمكن أن يقودنا الى أن « تدفع » هذه الدول ثمن الحماية بدلاً من الحصول على ثمن تأجير المواقع الاستراتيجية •

أن اندلاع الحروب الإقليمية مرة أخرى ، أو انطلاق موجات جديدة من العنف الداخلي في العديد من مناطق العالم ، ستستمر في تأمين ازدهار صناعات التسليح . ولكن ، مهما حدث ، سيكون من الأصعب بكثير الحصول على منافع أو مغام من الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتي وسيضر ذلك بالتوازن الهش لعلاقات القوة بين الدول الأقل تقدما اقتصاديا - مثل الهند وباكستان مثلا - وسيولد أيضا انتقالات للسلطة ، من المحتمل أن تكون عنيفة ، « داخل » هذه البلدان ، خاصة بين الصفوة المرتبطة ارتباطا وثيقا (أحيانا بشكل فاسد) ببرامج المساعدة والمنشآت العسكرية وعمليات المخابرات .

باختصار ، لقد مضى العصر الذهبي « للحرب الباردة » . وتنتظرنا انتقالات للسلطة أكثر تعقيدا . أما بالنسبة لسوق المواقع الاستراتيجية في الدول الأقل تقدما اقتصاديا فلن تكون أبدا كما كانت .

فيما وراء المواد الأولية :

وهناك ضربة ثانية تنتظر البلدان التي تعتمد برامج تنميتها على تصدير المواد الأولية مثل النحاس والبوكسيت .

وهنا أيضا بدأت انتقالات السلطة تبدو للعيان . فإذا كان الانتاج بالجملة يتطلب كميات كبيرة من عدد صغير من الموارد ، فإن انتشار طرق الانتاج بكميات صغيرة وعلى حسب الطلب ، سيزيد من الاحتياج الى موارد متعددة ولكن بكميات أقل بكثير .

ومن ناحية أخرى ، سيؤدي الأيسر الأسرع لنظام الانتاج العالمي الجديد الى أن تغدو الموارد التي تعتبر حيوية الآن ، لا قيمة لها غدا ، مثل كل صناعات استخراج المواد الأولية والمناجم ومنشآت المرافق والوسائل الأخرى اللازمة لنقل المواد الأولية . وعلى النقيض من ذلك ، فإن النفايات التي تبدو في الوقت الراهن غير مفيدة قد تكتسب فجأة قيمة كبيرة .

لقد ظل البترول لفترات طويلة يعامل على أنه مادة غير قابلة للاستخدام ، الى أن ظهرت التكنولوجيات الجديدة - خاصة المحرك الانفجاري - التي جعلته حيويا . كذلك مادة التيتان التي لم تكن سوى مسحوق أبيض لا قيمة له الى أن جعلته صناعة الطائرات والغواصات يتميز بخواص لا غنى عنها . ولكن ايقاع ظهور التكنولوجيات الجديدة كان بطيئا ، أما الآن فلم يعد الأمر كذلك على الإطلاق .

ان التوصيلية الفائقة - مثلا - ستقلل من استهلاك الطاقة نتيجة لخفض مستوى الفاقد أثناء نقل الكهرباء ، ولكن فى الوقت نفسه سيتطلب استخدامها مواد أولية جديدة ، وليس ذلك سوى مثال واحد من بين العديد من الأمثلة . وربما فى المستقبل ، لا تعتمد معدات السيارات الجديدة المضادة للتلوث على البطاتين . وقد تتطلب المنتجات الصيدلانية الجديدة مواد عضوية غير معروفة حاليا أو مواد لا قيمة لها الآن . وعندئذ قد تصبح بلدان فقيرة موردا مهما لهذه الموارد ، مما يضعف فى الوقت نفسه وضع كبار المصدرين الحاليين .

بالإضافة الى ذلك ، « ترتبط حاليا كل زيادة فى الدخل الفردى فى المجتمعات المتقدمة والغنية ، بتناقص مطرد فى زيادة كميات المواد الأولية والطاقة المستخدمة » ، على حد قول Umberto Colombo رئيس لجنة العلوم والتكنولوجيا فى الجماعة الأوروبية . ويذكر كورلبو أرقام صندوق النقد الدولى التى تبين أن « اليابان [٠٠٠] استهلكت فى عام (١٩٨٤) ٦٠٪ فقط من المواد الأولية المستخدمة فى عام ١٩٧٣ لنفس حجم الانتاج الصناعى » .

ان تقدم المعرفة ، يتيح لنا انتاجا أكثر باستخدام مواد أولية أقل ، مما يضعف بالتالى سلطة كبار المنتجين .

ومن ناحية أخرى ، يزيد الانتشار السريع للمعرفة العلمية من امكانات ابتكار بدائل للموارد المستوردة . وستتمكن الاقتصادات المتقدمة ، قريبا ، من خلق مجموعات كبيرة من المواد الجديدة يتم انتاجها حسب الطلب . وكلما احتلت البلدان ذات التكنولوجيا المتقدمة طليعة الابتكار قل اعتمادها على المواد الأولية المستوردة بكميات كبيرة من الخارج .

ان النظام الجديد لخلق الثروة شديد التغير والسرعة ، بحيث يصعب ربطه وتكبيله ببعض المواد الأولية « الحيوية » . وبالتالى ، ستنتقل السلطة من كبار منتجى المواد الأولية الى الذين يسيطرون « بنظام التنقيط » على كميات المواد التى لا غنى عنها مؤقتا ، ومنهم الى الذين يتحكمون فى المعرفة اللازمة لخلق موارد جديدة تماما .

الأيدي العاملة « الرخيصة » غالية :

كان التأثير السلبي لكل ذلك على البلدان الأقل تقدما اقتصاديا سيغون أقل اذا لم تكن معرضة لضربة ثالثة قوية ستصيبها على حين غرة وتقلب رأسا على عقب علاقات القوة بينها .

لقد واصل الصناع الرأسماليون ، منذ فجر العصر الصناعى بحثهم عن أيد عاملة رخيصة • وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، شهد العالم سباقا محموما نحو مصادر الأيدي العاملة الأجنبية • وراهن العديد من الدول النامية بكل مستقبلها الاقتصادى على النظرية القائلة بأن بيع أيد عاملة رخيصة سيؤدى الى التحديث •

وفازت بعض البلدان مثل نمور الشرق الأقصى الأربعة - كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج وسنغافورة - بالرهان • وساعدهم فى تحقيق ذلك أخلاقيات عمل قوية وعوامل ثقافية فريدة ، كما ساعدهم أيضا صراعان محمومان ، الحرب الكورية فى الخمسينات وحرب فيتنام فى الستينات وأوائل السبعينيات ، واللذان صبا مليارات الدولارات فى المنطقة • وقد قارن بعض اليابانيين هذا التدفق المالى بـ « نفحة الهبة » •

ونظرا للنجاح الذى حققته هذه البلدان ، أصبح من المعترف به عالميا أن الانتقال من صادرات المنتجات الزراعية أو المواد الأولية ، الى صادرات مصنعة بأيد عاملة رخيصة يؤدى الى التنمية والنمو • غير أنه لا يوجد ما هو أبعد عن الحقيقة من ذلك على المدى الطويل •

من المؤكد ان السباق للحصول على أيد عاملة رخيصة لا يزال منتشرا فى جميع أنحاء العالم • فحتى وقتنا هذا ، تنقل اليابان المصانع والعقود من تايوان وهونج كونج ، نظرا لارتفاع الأجور ، الى تايلاند وماليزيا والصين ، حيث الأجور عشر مثيلتها فى اليابان • وسيكون لدى الدول الغنية فرص عديدة لتحديد مخزون من الأيدي العاملة الرخيصة فى البلدان الأقل تقدما اقتصاديا •

الا أن عملية بيع الأيدي العاملة الرخيصة ، مثلها مثل تأجير القواعد العسكرية أو تصدير المعادن ، تتجه نحو بلوغ نهايتها •

فكلما امتد النظام الجديد لخلق الثروة ، أصبحت تكلفة الأيدي العاملة لا تمثل سوى جزء متزايد التناقص من سعر التكلفة الكلية للإنتاج • ففى بعض الصناعات لا تمثل تكلفة الأيدي العاملة سوى ١٠٪ فقط ، ومعنى ذلك أنه وفرا يقدر بـ ١٪ من تكلفة الأيدي العاملة ، لا يمثل سوى واحد على ألف من سعر التكلفة الكلية •

وفى الجانب المقابل ، فإن التقنيات الأكثر تطورا ، وتدفعات المعلومات المتزايدة السرعة وذات النوعية الأفضل ، وتخفيض المخزون والتنظيم القائم على نهج علمي ، قد يحقق وفرا أعلى بكثير مما تحققه العمالة الرخيصة •

وبالتالى ، قد يكون أكثر ربحية أن يتولى شخص ما رئاسة شركات متقدمة فى اليابان أو الولايات المتحدة ، يعمل بها عمال مبربون تدريبا عاليا ويحصلون على أجور مرتفعة ، عن أن يتولى رئاسة مصنع بدائى فى الصين أو البرازيل ، يستخدم جموعا من العمال غير متعلمين ويحصلون على أجور زهيدة •

وطبقا لامبرتو كولبو ، فإن العمالة الرخيصة « لم تعد تكفى لتأمين وصول الدول النامية الى السوق العالمية •

السرعات الفائقة :

يرتسم فى الأفق ، اذن ، خط فاصل خطير بين الاقتصادات السريعة والاقتصادات البطيئة • وسيولد هذا الخط انتقالات ضخمة للسلطة على امتداد « الجنوب » • وتدرجيا ، سيكون لهذا الخط الفاصل آثاره الكبيرة على امتداد الكرة الأرضية وعلى جميع الأصعدة •

ويمكن بفضل النظام الجديد لخلق الثروة تصور مستقبل أفضل للطبقات واسعة من سكان العالم الذين ينتمون حاليا الى الطبقات الفقيرة • غير أننا لا نستطيع استبعاد أن يتصرف قادة الدول الأقل تقدما اقتصاديا بحيث لا تحدث هذه التغيرات ، ويحكمون بذلك على شعوبهم بفقير لا شفاء منه ويحكمون على أنفسهم بالعجز •

لأنه فى الوقت الذى ينتظر فيه الصناعيون الصينيون الحصول على الصلب ، أو تتقدم فيه الاقتصادات التقليدية بايقاع متناهى البطء ، تعمل الولايات المتحدة واليابان وأوروبا - والسوفيت أيضا فى هذه الحالة بالذات - من أجل تنفيذ مشروعات بناء الطائرات فوق الصوتية القادرة على نقل ٢٥ طنا (ركاب وبضائع) بسرعة ٥ ماخ ، وهو ما يجعل نيويورك وسيدنى ولندن ولوس أنجلوس على بعد ساعتين ونصف الساعة من طوكيو •

إن Jimo Tokuyama ، المستشار الرئيسى لمعهد أبحاث Mitsui والذى تولى من قبل منصب مدير معهد أبحاث نومورا الشهير ، يقوم حاليا بدراسة عن الاتصالات والنقل والسياحة تحت رعاية مؤتمر التعاون الاقتصادى لدول المحيط الهادى • وتهتم هذه الدراسة بثلاثة عوامل رئيسية فى ١٥ بلدا ، ومن المتوقع أن تزيد هذه العوامل من تسارع العمليات الاقتصادية فى المنطقة •

ويتوقع Tokuyama أن يصل عدد الركاب الذين تقوم الشركات الجوية الباسيفيكية بنقلهم سنويا الى ١٣٤ مليون راكب ، فى نهاية القرن . ويضيف أن رابطة الشركات الفضائية اليابانية تقدر انه يتعين انتاج ما بين ٥٠٠ وألف طائرة فوق صوتية ، من الآن وحتى عام ٢٠٠٠ . وسيصل عدد من هذه الطائرات طرق الباسيفيك ، مما يؤدي الى تسريع التنمية الاقتصادية لهذه المنطقة وتزويدها بوسائل الاتصالات اللاسلكية . ويعرض Tokuyama بوضوح ، فى مقال عن الاتصالات والنقل والسياحة ، التأثيرات التجارية والاجتماعية والسياسية لهذا التطور .

ويشير أيضا فى هذا المقال الى اقتراح تقدمت به شركة بناء يابانية Taisei - يهدف الى بناء جزيرة صناعية طولها خمسة كيلو مترات لتكون مطارا ذا قيمة مضافة ، « يمكنه استقبال طائرات فوق صوتية ويضم مركزا دوليا للمؤتمرات وآخر تجاريا بالاضافة الى استغادات وتجهيزات أخرى . وسيتم ربط هذا المطار بالمناطق ذات الكثافة السكانية العالية بواسطة قطارات فائقة السرعة » .

ومن جهة أخرى ، يشيد الملياردير Ross Perot مطارا فى تكساس سيتم تزويده بتجهيزات صناعية متقدمة . وتتلخص فكرته فى أن تهيئ الطائرات نهارا أو ليلا حاملة معها مكونات تستخدم فى تصنيع منتجات نهائية خلال ليلة واحدة ، أو أن يتم تجميعها فى المنشآت الواقعة فى محيط المطار ، بحيث تستطيع الطائرات الاقلاع مرة أخرى بحمولتها من المنتجات صباح اليوم التالى الى أركان العالم الأربعة .

وفى الوقت نفسه ، تستثمر الاقتصادات المتقدمة مليارات من الدولارات لاقامة البنية التحتية الالكترونية التى لا غنى عنها لعمليات اقتصاد فائق السرعة .

ويتقدم انتشار وامتداد الشبكات الذكية بخطى واسعة ، والمطلوب حاليا هو خلق شبكات متخصصة من الألياف الضوئية بسرعة أكبر لربط أجهزة السوبر كمبيوتر على امتداد الولايات المتحدة بألاف المعامل ومجموعات البحث ، (الشبكات القائمة التى تحمل ١٥ مليون بيت فى الثانية ، تعتبر بطيئة للغاية . أما الشبكات الجديدة فسترسل ٣ مليارات بيت فى الثانية - أى ٣ « جيجابيت » - على امتداد الولايات المتحدة) .

ويقول المدافعون عن هذه الشبكة الجديدة انها ضرورية ، طالما أن الشبكات القائمة أصبحت مشبعة . ويطالبون بأن يحصل المشروع على دعم الحكومة لأنه يستحق ذلك - على حد قولهم - نظرا لأنه سيساعد

الولايات المتحدة ، التي تحتل الصدارة فى هذا المجال ، على الاحتفاظ
بتقدمها على أوروبا واليابان •

ان الأمر لا يتعلق بأصوات معزولة ، وإنما يؤكد هذا المطلب
ميتش كابور ، مؤسس شركة لوتس عملاق برامج الكمبيوتر ، اذ يقول :
« اننا نحتاج الى بناء بنية تحتية قوية ، ستكون فى مجال المعلومات بمثابة
المكافئ لبناء الطرق السريعة خلال الخمسينات والستينات » • وقد يكون
التماثل أوضح اذا قارنا البنية التحتية الالكترونية للاتصالات اللاسلكية
الآن بشبكات الطرق والسكك الحديدية فى بداية الثورة الصناعية •

نحن اذن ، نشهد بزوغ نظام عصبى الكترونى متكيف مع الشكل
الجديد للاقتصاد ، وبغير هذا النظام سيحكم على أى بلد ، مهما كان عدد
مصانه ، بالتخلف •

هوة الكترونية واقلية ديناميكية :

تنبع السلطة فى البلدان الأقل تقدما اقتصاديا - كما فى باقى
العالم - من فوهة المسدس وحافظات النقود والكتب ، أو من أجهزة
الكمبيوتر حاليا •

واذا كنا لا نريد عالما فوضويا مزدحما بمليارات الفقراء ، وتحكمه
حكومات غير مستقرة يقودها قادة لا يخضعون لسيطرة ، ومستعدون لشن
حرب نووية أو كيميائية أو بكتريولوجية فى أية لحظة ، فاننا نحتاج الى
استراتيجيات عالمية كفيلة بأن تمنع تزايد عمق الهوة التى تهددنا •

وطبقا للدراسة قام بها خبراء أمريكيون بعنوان « متطلبات المخابرات
لعقد التسعينات » ، فان الدول الأقل تقدما اقتصاديا ستحصل خلال العقد
القادم على أسلحة جديدة متطورة ، وستستكمل ترسانتها بقوة ضاربة
ضخمة •

لماذا ؟

لأنه كلما تناقصت القوة الاقتصادية للدول الأقل تقدما اقتصاديا
فسواجه قادة هذه الدول معارضة سياسية ، ويغدو بالتالى وضعهم مزعزا
للفايقية • ومن المرجح ، فى مثل هذه الظروف أن يتصرفوا كما فعل الحكام
دائما منذ فجر التاريخ ، أى أن يتزودوا بأكثر أشكال السلطة بدائية ،
ألا وهى القوة المسلحة •

اذن ، ما ينقص الدول الأقل تقدما اقتصاديا وبشكل حاد هو المعرفة الملائمة اقتصادياً • ان طريق التنمية والقوة الاقتصادية في القرن الواحد والعشرين لم يعد يمر باستغلال المواد الأولية وقوة العمل ولكن - كما سبق أن رأينا - بأداء وانجازات العقل البشرى •

فلا معنى لاستراتيجيات التنمية اذا لم نأخذ في الحسبان الدور الجديد للمعرفة في خلق الثروة وضرورة التسارع التي تصاحبه •

ونظرا لأن المعرفة (التي تتضمن في تعريفنا مفاهيم مثل الخيال والقيم والصور والحافز ، كما تتضمن وبالقدر نفسه المهارات التقنية من حيث كونها كذلك) تلعب بشكل متزايد دورا مركزيا في الاقتصاد ، يتعين على البرازيليين والنيجيريين وهنود بنجلاديش وسكان هايتي أن يفكروا في أفضل طريقة لامتلاك هذه الموارد ، أو أن يولدوها بأنفسهم •

ومن الواضح أن كل طفل يحكم عليه بحياة الفقر في العالم الثالث ، أو بالتخلف العقلي نتيجة لسوء التغذية يمثل خسارة لا تعوض بالنسبة للمستقبل • وسيكون من الضروري تبني أشكال جديدة للتعليم ذات طابع ثوري لا تعتمد على النماذج القديمة للعالم الصناعي •

ولا غنى عن اكتساب المعرفة الواردة من الخارج • وقد يكتسى هذا النشاط أشكالا غير تقليدية - بل وغير مشروعة أحيانا ، حيث تمثل سرقة الأسرار التكنولوجية تجارة مزدهرة بالفعل • ويتعين علينا أن نتوقع أن ينضم الى هذه التجارة بعض من يتميزون بالدهاء من مواطني الدول الأقل تقدما اقتصاديا •

ويعد تنظيم هجرة « العقول » طريقة أخرى للحصول على المعرفة والمهارة • ان هذه الهجرة يمكن أن تتم بأعداد صغيرة ، وذلك بشراء أو جذب فرق الباحثين • ولكن أدرك من هم أكثر ذكاء أنه يوجد في جميع أنحاء العالم أقليات ديناميكية - غالبا ما تكون جماعات مضطهدة - قادرة على انعاش وتنشيط اقتصاد ما اذا ما توفرت لهم الوسائل • وهكذا لعب الصينيون في جنوب شرق آسيا ، والهنود في شرق أفريقيا ، والسوريون في غربها ، والفلسطينيون في بعض مناطق الشرق الأوسط ، واليهود في أمريكا واليابانيون في البرازيل ، هذا الدور ، في فترة أو أخرى •

ان زرع هذه الأقليات في ثقافة مختلفة ، يجعل كل جماعة لا تكتفي بجلب طاقتها وديناميكيته وتميزها التجاري أو التقني ، لكن أيضا موقفها الايجابي تجاه المعرفة - حيث النهم لأحدث المعلومات والأفكار والمهارات الجديدة • وتحقق هذه الجماعات نوعا من القوة الاقتصادية الهجين في

المجتمعات التي تعيش فيها . فهي تعمل بحمية وتبتكر وتزود أطفالها بالتعليم المناسب ، وإذا ما جمعت ثروة أثناء مشوارها فاتها تحفز ردود أفعال اقتصاد البلد المستقبل لها وتعمل على تسارعها . وسنرى بدون شك ، مختلف الدول الأقل تقدما اقتصاديا تضع يدها على مثل هذه الجماعات ، وتدعوها للإقامة داخل حدودها لكي تحقق اقتصادها بما يحتاجه من الأدرينالين . أيضا ، تشجع الحكومات الذكية نمو الجمعيات والمنظمات غير الحكومية ، لأن مثل هذه الجماعات تسارع انتشار المعلومات النافعة اقتصاديا عن طريق النشرات والاجتماعات والمؤتمرات والرحلات الى الخارج . فاتحادات التجار ومهندسى البتروكيماويات والعاملين والمبرمجين ونقابات العمال والمصرفيين والصحفيين . الخ ، توجه التبادل السريع للمعلومات عن الإيجابيات والسلبيات في قطاعاتهم المختلفة . ورغم أن هذه التجمعات تمثل وسيلة اتصال مهمة الا أنه غالبا للأسف ما يتم إهمالها .

كما يتعين على الحكومة التي تتناول بجدية ظروف التنمية لديها ، أن تعترف بالمعنى الاقتصادي الجديد لحرية التعبير . ان رفض السماح بتبادل وانتقال الأفكار الجديدة - بما في ذلك الأفكار الاقتصادية والسياسية حتى وان كانت لا تجامل القيادات والحكام - يعد دائما علامة على ضعف الدولة . ومعنى ذلك ، أن من بيدهم السلطة يعتبرون موقعهم أهم بكثير من تحسين ظروف حياة مواطنيهم . ان الحكومات التي اختارت أن تكون جزءا لا يتجزأ من العالم الجديد ستفتح بشكل مطلق صمامات الحوار العام .

وستنضم حكومات أخرى الى « كونسرتيوم المعرفة » - وهو شكل من أشكال الشراكة مع بلدان أخرى أو شركات ذات أبعاد عالمية - لاستكشاف مبرهونات العلم والتكنولوجيا ، وبشكل خاص امكانية خلق مواد جديدة .

وبدلا من الاستسلام لمفاهيم قومية بالية ، فان هذه الحكومات ستتابع بشغف - ولكن بذكاء - مصلحتها الوطنية الخاصة . وبدلا من رفض دفع الجعالة لمعامل الأدوية الأجنبية بدعوى متغطرة أن الصحة فوق هذه الاعتبارات اللفظة ، كما فعلت البرازيل ، فانها ستدفعها عن طيب خاطر - طالما أن هذه النقود ستبقى داخل البلد لعدد متفق عليه من السنين ، وسيتم استخدامها في مشروعات بحثية بالتعاون مع خبراء معامل هذا البلد . ويمكن في هذه الحالة ، اقتسام الأرباح التي حققها الانتاج الناجم من هذا البحث المشترك بين البلد المضيف والشركة الأجنبية متعددة

الجنسية . وبهذه الطريقة ستمول الجماعات انتقال التكنولوجيا والتكنولوجيا ذاتها . وعندئذ يحل شعور قومي فعال ، محل شعور قومي مدمر للذات ولا يخلو من مغالطات تاريخية .

كما أن الحكومات الذكية ستستقبل آخر ابتكارات الاعلاماتية دون اهتمام بمعرفة من الذي أنتجها ، وذلك بدلا من محاولة اقامة الصناعة الاعلاماتية الخاصة بها ، وراء حواجز جمركية لا تمنع فقط دخول المنتجات الجديدة ، لكنها تمنع أيضا دخول المعرفة المتقدمة .
ان الصناعة الاعلاماتية تتطور بسرعة كبيرة على مستوى الكرة الأرضية ، بحيث لا يستطيع أى بلد ، ولا حتى الولايات المتحدة أو اليابان ، أن تبقى فى السياق بدون مساعدة الآخرين .

لقد نجحت البرازيل بالطبع فى اقامة صناعتها الاعلاماتية ، فيما عدا بعض أجهزة الكمبيوتر والبرامج الهامشية . ولكن بالمقارنة بما يتم فى الخارج ، فإن منتجاتها لم تعد حديثة . بمعنى آخر ، تستخدم البنوك والصناعيون ورجال الأعمال البرازيليون تقنيات غير فعالة مقارنة بتقنيات منافسيهم الأجانب . أى أنهم يدخلون حلبة المنافسة وأيديهم مربوطة خلف ظهورهم . لذلك خسرت البرازيل حيث تصورت أنها حققت انتصارا .

لقد خالف هذا البلد القاعدة الأولى للنظام الجديد لخلق الثروة ، ألا وهى : « افعلوا ما تريدون مع الصناعات التى تتطور ببطء ، لكن ابتعدوا عن طريق صناعة فى حالة تطور سريع » . وفى هذه الحالة يتعلق الأمر بصناعة تعالج أهم الموارد ، وهى المعرفة !

وستتفادى بعض البلدان الأقل تقدما اقتصاديا هذه الأخطاء . بل يمكن الذهاب الى حد التفكير فى أن بعض هذه البلدان ، سيستثمر بشكل متواضع فى صناديق الابداع ذات المخاطر ، الموجودة فى الولايات المتحدة أو فى أوروبا أو اليابان ، شريطة أن يرافق فنيوهم وعلمائهم وطلابهم هذا الاستثمار ، وأن يتمكنوا من التدريب على المهارة والتقنية التى تملكها المجتمعات المتقدمة . وبهذه الطريقة ، يستطيع البرازيليون أو الأندونيسيون أو النيجيريون أو المصريون أن يحتلوا المواقع المتقدمة فى صناعات الغد . وإذا تمت إدارة مثل هذه البرنامج بذكاء ، فمن الممكن أن يقوم بتمويل نفسه ذاتيا بل وتحقيق مكاسب أيضا .

بالإضافة الى ذلك ، ستتناول الدول الأقل تقدما اقتصاديا دور ومكانة الزراعة بطريقة جديدة جذريا ، باعتبارها قطاعا يمكن تحديثه بفضل أقمار الأرصاد والاعلاماتية والبيولوجية الوراثية وكل التكنولوجيات

الجديدة الأخرى ، بحيث تصبح مشاركة الزراعة فى التقدم أكبر بكثير من كل المصانع والمناجم الموجودة على امتداد العالم ، بدلا من اعتبارها قطاعا اقتصاديا « متخلفا » بالضرورة . ان الزراعة القائمة على المعرفة يمكن أن تصبح غدا طليعة التقدم الاقتصادى .

ومن ناحية أخرى ، لن تكفى الزراعة بانتاج المواد الغذائية ، لكنها ستساهم فى زيادة انتاج مصادر الطاقة ، ومواد أولية ستفتح الطريق لانتاج مواد جديدة .

وتلك مجرد بضعة مجالات قد يتم استكشافها فى السنوات القادمة .

غير أن هذه الجهود ، لن تؤتى ثمارها اذا لم يصبح البلد المعنى جزءا لا يتجزأ من الاقتصاد العالمى ، ذى الايقاع السريع وشبكة الاتصالات اللاسلكية والمعلوماتية التى يعتمد عليها هذا الاقتصاد .

ان سوء توزيع الاتصالات اللاسلكية فى عالم اليوم أكثر خطورة ومساوية من سوء توزيع المواد الغذائية . اذ تستحوذ تسع دول فقط على ٤٥٠ مليون جهاز هاتف من ٦٠٠ مليون جهاز موزعين على كوكب الأرض . كما أن التوزيع غير المتوازن لأجهزة الكمبيوتر وقواعد البيانات والمطبوعات التقنية والميزانيات المخصصة للبحث العلمى ، يكشف المستقبل المحتمل للألم ، بدرجة أكثر بكثير من كل الأرقام الخاصة باجمالى الناتج القومى التى يمدنا بها الاقتصاديون .

ولكى تواكب بلدان مثل الصين والبرازيل والمكسيك وأندونيسيا والهند ، وكذلك الاتحاد السوفيتى وبلدان شرق أوروبا ، الاقتصاد العالمى الجديد ، يتعين عليها أن تجد الموارد اللازمة لاقامة البنية التحتية الالكترونية الخاصة بها . الا أن الأمر لا يقتصر على اقامة خدمات هاتفية بسيطة ، وانما يشمل أيضا نظما حديثة وفائقة السرعة لنقل البيانات ، وقادرة على الارتباط بأحدث الشبكات .

ولحسن حظ البلدان البطيئة ، أن لديها حاليا امكانية قفز مرحلة كاملة من تطور هذه البنية التحتية ، والانتقال بقفزة واحدة من اتصالات الموجة الأولى الى اتصالات الموجة الثالثة ، دون اضطرار الى استثمار المبالغ الضخمة اللازمة لاعداد شبكات ونظم الموجة الثانية .

ان نظام Iridium مثلا الذى أعلنت عنه شركة موتورولا ، سيضع ٧٧ قمرا صناعيا صغيرا فى مدار منخفض ، مما يسمح للملايين من قاطنى المناطق النائية وذات الكثافة السكانية المضعيفة - مثل المناطق القطبية

فى الاتحاد السوفيتى أو الصحراء الصينية أو المناطق الداخلية من أفريقيا - أن يرسلوا ويستقبلوا الصوت والبيانات والصور الرقمية بواسطة هواتف يدوية .

ولن يحتاج الأمر الى مد كابلات من النحاس أو حتى من الألياف الضوئية على امتداد آلاف الكيلومترات عبر الأدغال أو الجليد أو الرمال ، اذ ستتصل الهواتف المتنقلة مباشرة مع أقرب قمر لها ، والذي سيتولى بث الرسائل . كما ستعمل أوجه تقلم أخرى على خفض التكلفة شديدة الارتفاع للاتصالات اللاسلكية لتصبح فى متناول الدول الأكثر فقرا الآن . وسيساهم الانتاج الكبير والمنافسة الفاتحة بين الموردين الأمريكين واليابانيين والأوروبيين فى خفض الأسعار .

ان المفتاح الجديد للتنمية والتطور الاقتصادى واضح : فالهوة التى يتعين سدها ذات طبيعة الكترونية واعلاماتية . ولا يتعلق الأمر هنا بهوة بين الشمال والجنوب ولكن بتغيير الطور بين المسرعين والمبطئين .

الفصل الحادى والثلاثون

صدمة الاشتراكية مع المستقبل

أن الاختفاء المذهل للاشتراكية فى أوروبا الشرقية والذي حدث على خلفية أليمة من اراقة الدماء فى بوخارست وبأكو وبكين ، لم يكن ثمرة الصدفة .

لقد دخلت الاشتراكية فى تصادم مع المستقبل .

ولم تنهر النظم الاشتراكية نتيجة مؤامرات دبرتها المخابرات المركزية الأمريكية أو حصار رأسمالى أو اختناق اقتصادى خارجى . لقد سقطت الحكومات الشيوعية فى أوروبا الشرقية بمجرد أن أعلنت موسكو أنها لن ترسل قوات لحماية هذه الحكومات من شعوبها . الا أن أزمة الاشتراكية كنظام فى الاتحاد السوفيتى والصين وأماكن أخرى لها جذور أكثر عمقا .

فكما أدى اختراع جوتنبرج للطباعة بواسطة حروف متحركة فى منتصف القرن الخامس عشر الى نشر المعرفة ، وحررها كما حرر الاتصالات من قبضة الكنيسة الكاثوليكية فى أوروبا الغربية ، فان ظهور الاعلاماتية وطرق الاتصال الجديدة فى منتصف القرن العشرين حطم سيطرة موسكو على الفكر فى البلدان التى كانت تحكمها أو تسيطر على السلطة فيها .

نقطة التصدع :

فى عام ١٩٥٦ ، كان الزعيم نيكيتا خروتشوف يحلم « بدفن الغرب » . وفى ذلك العام نفسه ، ولسخرية التاريخ ، أصبح عدد « الباقات الزرقاء » فى الولايات المتحدة ، ولأول مرة ، أقل من عدد المشتغلين فى مجال المعرفة والخدمات . وأعلن هذا التغيير الأقول القادم للحضارة المصنعية وظهور الاقتصاد فائق الرمزية .

ومن سخریات التاريخ أيضا ، اتهام الاقتصاديين الماركسيين (والعديد من الاقتصاديين التقليديين) العاملين الذهنيين بأنهم « غير منتجين » ، اذ أن هؤلاء العاملين « غير المنتجين » هم الذين أعطوا ، أكثر من غيرهم بدون شك ، دفعة خارقة للاقتصادات الغربية منذ منتصف الخمسينات .

والآن ، فإن الدول الرأسمالية ذات التكنولوجيا المتقدمة ، حتى مع كل « تناقضاتها » المزعومة التي لم تجد حلولا مرضية ، سبقت بمسافات كبيرة باقى العالم على الصعيد الاقتصادى ، لدرجة أن حلم خروثشوف أصبح مثيرا للشفقة . ان الرأسمالية القائمة على المعلوماتية هى التى أنجزت ، ما يطلق عليه الماركسيون ، « قفزة نوعية » وليست الاشتراكية المصنعية . وفى مواجهة امتداد وانتشار الثورة الحقيقية فى بلدان التكنولوجيا المتقدمة ، تحولت الدول الاشتراكية الى كتلة رجعية بشكل عميق يقودها شيوخ مشبعون بأيدولوجية القرن التاسع عشر . وكان ميخائيل جورباتشوف أول زعيم سوفيتى يعترف بهذه الحقيقة التاريخية .

ففى خطاب له فى عام ١٩٨٩ ، أعلن : « لقد كنا تقريبا آخر من أدرك أن أفضل وسيلة للنجاح فى عصر علوم المعلومات هى المعرفة » ، وذلك بعد ظهور النظام الجديد لخلق الثروة فى الولايات المتحدة بحوالى ثلاثين عاما .

لم يصل جورباتشوف الى قمة السلطة لكونه شخصا غير عادى أو فذا ، لكنه وصل اليها كممثل لطبقة جديدة من المواطنين السوفيت يتمتعون بمستوى تعليم أفضل وينتمون ، لدرجة كبيرة ، الى « الياقات البيضاء » - وهى الجماعة التى كان القادة السابقون يحتقرونها بالذات ، كما أنها الجماعة المرتبطة ارتباطا وثيقا بالانتاج الرمزى .

لقد عرف ماركس شخصا الظرف الثورى حين قال ان هذا الظرف يظهر عندما تحد « علاقات الانتاج » (بمعنى طبيعة ملكية الانتاج والسيطرة عليه) من التقدم فى تطوير « وسائل الانتاج » (التكنولوجيا تقريبا) .

ان هذه الصيغة تصف تماما أزمة العالم الاشتراكى . فكما أعاققت « علاقات الانتاج » الاقطاعية النمو والتطور الصناعى ، فإن « علاقات الانتاج » الاشتراكية منعت البلدان المسماة اشتراكية من الاستفادة من النظام الجديد لخلق الثروة القائم على المعلوماتية والاتصال ، وفوق كل شئ وقبله ، على حرية الوصول الى المعلومات . ان الخطأ الأكبر المرتبط بتجربة الأمة الاشتراكية الكبيرة فى القرن العشرين ، يكمن فى الأفكار التى تنادى بها عن المعرفة والتى تجاوزها الزمن .

ألة ما قبل السبر نطيقا :

فيما عدا بعض الاستثناءات ، لم تحقق الاشتراكية الوفرة أو المساواة أو الحرية ، ولكنها حققت نظام الحزب الواحد وببروقراطية وفيرة وشرطة سرية بليدة وسيطرة حكومية على وسائل الاعلام ، كما أدت الى السرية وقمع الحرية الثقافية والفنية .

وبغض النظر عن انهيار الدم التي سالت من أجل اقامة النظام الاشتراكي ، فان نظرة سريعة عليه تكشف أن كل عنصر من عناصره ليس فقط طريقة لتنظيم حياة الأفراد ، وانما طريقة لتنظيم وتوجيه المعرفة والسيطرة عليها بشكل أعمق بكثير .

ان وظيفة أى نظام سياسى ذى حزب واحد هي السيطرة على الاتصال السياسى . ونظرا لعدم وجود أى حزب آخر ، فانه يقيد تنوع المعلومات السياسية التي تتداول في المجتمع حائلا بذلك دون حدوث رد فعل ارتجاعي ، ومضللا من بيدهم السلطة عن تعقيد وتركيب المشكلات . وعندئذ يصعب للغاية أن يرصد النظام الأخطاء ويصححها طالما أن المعلومات - المتطابقة تماما - تصعد من القاعدة الى القمة عن طريق القنوات المسموح بها فقط ، كما تنزل الأوامر عن طريق القنوات نفسها .

وكانت السيطرة من أعلى الى أسفل السارية في الدول الاشتراكية ، تعتمد على الكذب وتشويه الحقائق طالما أن نقل أنباء سيئة يكون أمرا محفوفا بالمخاطر . ان الحكم طبقا لنظام الحزب الواحد يعنى في الواقع اتخاذ كل القرارات في مجال المعرفة .

والبيروقراطية المفرطة التي أقامتها الاشتراكية في كل مجالات الحياة ، كانت هي أيضا - كما سبق أن رأينا في الفصل الخامس عشر - وسيلة للحد من المعرفة . فهي تحتجز المعرفة في خانات مسبقة التحديد وتقتصر الاتصال على « القنوات الرسمية » ، مع جعل الاتصال والتنظيم غير الرسمي أمرا غير مشروع .

وتشكل الشرطة السرية ووضع يد الدولة على وسائل الاعلام وتهديد المثقفين وقمع الحرية الفنية ، محاولات أخرى للحد من المعلومات والسيطرة عليها .

وترتكز كل هذه العناصر على مسلمة واحدة وحيدة عن المعرفة عفا عليها الزمن . وهي مسلمة توحى بالاعتقاد الوقح القائل بأن من بيدهم السلطة - سواء أكانوا ينتمون للحزب أم للدولة - يعرفون ما يتعين أن يعرفه الآخرون .

وتتبع هذه الخواص المشتركة لكل البلدان الاشتراكية من مفهوم الآلة السابقة للسبرنطيقا الذى طبق على المجتمع والحياة ، وحققت هذه الخواص حماقة واضحة فى مجال الاقتصاد . ان آلات الموجة الثانية - مثل تلك التى كانت تشكل جزءا من عالم ماركس فى القرن التاسع عشر - تعمل فى الغالب بدون أى رد فعل ارتجاعى ، اذ يكفى توصيلها بمصدر كهربى وتشغيل محركها لكى تدور دون أن تأخذ فى الاعتبار ما يدور فى بيئتها الخارجية .

وفى المقابل ، فان آلات الموجة الثالثة ذكية . فهى مزودة بمجسات تلتقط المعلومات عن البيئة المحيطة وترصد التغيرات وتتكيف طبقا لذلك ، أى أنها ذاتية الضبط والتنظيم . ومن ثم يمكن القول ان هذا الفرق التكنولوجى فرق ثورى .

عندما كان ماركس وانجلز ولينين يهاجمون بعنف فلسفة « المادية الميكانيكية » ، كان فكرهم ذاته ، مجسدا عصرهم ، لا يزال مشبعا ببعض أشكال التماثل والفرضيات القائمة على آلات لا تتمتع بالذكاء .

وهكذا ، كان صراع الطبقات يمثل « قاطرة التاريخ » بالنسبة للاشتراكيين الماركسيين . وكان وضع اليد على « آلة الدولة » احدى المهام الرئيسية . والمجتمع ذاته ، الذى يماثل الآلة ، يمكن برمجته بشكل مسبق لكى ينشر ويوزع الوفرة والحرية . وباستيلاء لينين على السلطة فى روسيا فى عام ١٩١٧ ، أصبح الميكانيكى الأعلى .

لقد فهم لينين كمثقف نابغة أهمية الأفكار . الا أنه كان يعتقد أن الانتاج الرمزى - والعقل ذاته - يمكن برمجته أيضا . وحيث كان ماركس يتكلم عن الحرية ، أخذ لينين على عاتقه ، باستيلائه على السلطة ، توجيه المعرفة . لذلك أصر على أن يكون الفن والثقافة والعلم والصحافة وكل نشاط رمزى بشكل عام فى خدمة استراتيجية كلية . على أن يتم فى الوقت المحدد تنظيم مختلف فروع التعليم فى « أكاديمية » مقسمة الى أقسام ومزودة بدرجات بيروقراطية محددة وتخضع جميعها للحزب ولسيطرة الدولة . ويعمل « العمال الثقافيون » فى مؤسسات تسيطر عليها وزارة الثقافة وتكون الاذاعة ووسائل النشر احتكارا للدولة ، وتصبح المعرفة ترسا فى آلتها .

ان هذا التناول الضيق للمعرفة ، المتناقض تماما مع المبادئ الضرورية لأى تقدم اقتصادى فى عصر المعلوماتية ، شل أى تطور حتى فى الاقتصادات المصنعية ذات المستوى المنخفض .

تناقض الملكية :

يشكل الانتشار الحالى لنظام خلق الثروة الخاص بالموجة الثالثة ،
تحدياً للأعمدة الثلاثة للعقيدة الاشتراكية .
ولنأخذ مثال الملكية .

لقد اتهم الاشتراكيون دائماً الملكية الخاصة لوسائل الانتاج بأنها
أصل الفقر والكساد والبطالة وسيئات التصنيع الأخرى . والحل الوحيد
لهذه المشكلات هو منح المصانع للعمال سواء من خلال الدولة أم عن طريق
شركات جماعية .

وعند بلوغ هذه المرحلة ستختلف الأمور . لن يكون هناك فوضى
تنافسية وإنما تخطيط عقلانى تماماً ، وانتاج موجه نحو المنفعة بدلاً من
الربح ، واستثمار ذكى يستهدف تقدم الاقتصاد . ولأول مرة فى التاريخ
سيتحقق أخيراً حلم الوفرة للجميع .

وعندما تمت صياغة هذه الأفكار فى القرن التاسع عشر ، كانت
تبدو وكأنها تجسد المعرفة العلمية الأكثر تقدماً . وكان الماركسيون يدعون
بالفعل أنهم ذهبوا الى أبعد من المثاليين الطوباويين ، لقد وصلوا الى
« اشتراكية علمية » حقيقية . كان الطوبائيون يحملون بوحدات تعاونية
زراعية مستقلة ، فى حين كان الاشتراكيون العلميون يعرفون أن مثل هذه
المفاهيم غير قابلة للتطبيق فى مجتمع مصنعى فى حالة نمو وتطور . وإذا
كان أمثال شارل فورنييه من الطوبائيين يتجهون نحو الماضى الزراعى ،
فإن الاشتراكيين العلميين كانوا يتجهون نحو ما كان يمثل حينذاك المستقبل
الصناعى .

وهكذا ، عندما جربت النظم الاشتراكية بعد ذلك التعاونيات
والادارة العمالية والتأميم وحلولا أخرى مماثلة ، أصبحت اشتراكية الدولة
هى الشكل الغالب للملكية فى كل العالم الاشتراكى . لقد امتدت سلطة
الدولة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية قاطبة ، من البنوك الى الحانات
ومن مصانع الصلب والتعدين الى المطاعم . (كان هاجس ملكية الدولة
كاملاً لدرجة أن نيكاراجوا ، التى دخلت متأخرة الى العالم الاشتراكى فتحت
ملهى ليلياً ملكاً للدولة !) . فى كل مكان ، أصبحت الدولة - وليس
العمال - هى المستفيد الرئيسى من الثورة الاشتراكية .

ولم تتمكن الاشتراكية من الوفاء بوعداتها فيما يتعلق بتحقيق تحسين
جذرى لظروف الحياة المادية للمواطنين .

وعندما انخفض مستوى المعيشة فى الاتحاد السوفيتى بعد الثورة ،
نسبت هذه الظاهرة الى آثار الحرب العالمية الأولى والثورة المضادة ، وهو
أمر لا يخلو من الحقيقة • وبعد ذلك ، أُلقيت مسئولية العجز والنقص على
الحصار الرأسمالى للدولة السوفيتية • وفيما بعد كانت الحرب العالمية
الثانية هى المسئولة • ولكن بعد ثلاثين عاما من نهاية الحرب ، لا زالت
المواد الغذائية الأساسية مثل البن والبرتقال ناقصة فى موسكو • وخلال
الفترة التى سبقت البروسترويك ، كان الغذاء الرئيسى لباحث يعمل فى
معهد تابع للدولة فى موسكو عبارة عن خرشوف وبطاطس • وفى عام
١٩٨٩ ، أى بعد مرور أربع سنوات ، على بداية محاولة الإصلاح التى قام
بها جورباتشوف ، كان الاتحاد السوفيتى يستورد سنويا ٦٠٠ مليون
موسى حلاقة و ٤٠ مليون أنبوب معجون حلاقة •

والغريب ، أن الاشتراكيين التقليديين - وإن كان عددهم فى
تناقص - لا يزالون يطالبون بتأميم الصناعة وقطاع المال • فمن البرازيل
الى بيرو مروراً بجنوب أفريقيا ، بل وفى البلدان الغربية الصناعية ،
لا يزال هناك اشتراكيون يعتبرون « الادارة العامة » للبلاد موقفاً تقدمياً
بالرغم من البراهين المضادة التى لقنها التاريخ ، ويرفضون قبول إلغاء
التأميم أو خصخصة الاقتصاد •

إن الاقتصاد العالمى الذى يتزايد تحريره وتحتفل به الشركات
الكبرى المتعددة الجنسية بلا تبصر ، يظل اقتصاداً غير مستقر وقد ينهار
كقصر من ورق • فالديون الضخمة التى يستند عليها هذا الاقتصاد أشبه
ببالون قد ينفجر بين يوم وليلة • كما قد تؤدى الحروب ، خلال العقود
القادمة ، أو الانقطاع المفاجئ لأمدادات الطاقة أو لأى موارد أخرى ، أو أى
كارثة ، الى انهياره • ومن الممكن فى حالة حدوث كارثة ، تصور أنه من
الضرورى أن تجرى بلا ابطاء عمليات تأميم مؤقتة •

الا أن العديد من الشواهد الدامغة ، تثبت أن سوء معاملة الشركات
المؤممة لمعاملتها وللجمهور العريض وتلويشها للبيئة لا يقل عن الشركات
الخاصة • وأصبح العديد من هذه الشركات غيلان فساد وجشع وعدم
كفاءة • كما أن فشلها يشجع ، فى كثير من الأحيان ، على خلق سوق
سوداء واسعة تقوض شرعية الدولة ذاتها •

ومن سخرية القدر أن الشركات المؤممة ، بدلا من أن تحتل طليعة
التقدم التكنولوجى ، فانها كلها تقريبا رجعية •

فهى أكثر الشركات بيروقراطية ، وأبطؤها فى إعادة تنظيم نفسها ، والأقل استعدادا للتكيف مع احتياجات المستهلك المتغيرة ، وأكثرها خوفا من فكرة تقديم المعلومات للمواطنين ، وآخر من يتبنى التقنيات الجديدة .

وطوال قرن أو يزيد ، شكلت قضية الملكية الخاصة والملكية العامة نقطة مواجهة بين الاشتراكيين والمدافعين عن الرأسمالية . وكرس مئات من الرجال والنساء حياتهم فعليا لهذه المعركة . إلا أن الذى لم يفكر فيه الفريقان أن نظاما جديدا لخلق الثروة قد يحيل كل حججهم تقريبا الى شىء قد عفا عليه الزمن .

وذلك ما حدث بالفعل . ان أهم شكل من أشكال الملكية أصبح اليوم غير محسوس أو ملموس ، فهو فائق الرمزية ويسمى المعرفة . ويستطيع عدة أشخاص استخدام ذات المعرفة فى وقت واحد لخلق الثروة وإنتاج مزيد من المعرفة . وعلى نقبض المصانع والمزارع ، فإن المعرفة غير قابلة للنضوب . ولم تنجح النظم الاشتراكية أو الاشتراكيون بشكل عام فى استيعاب هذه الظاهرة الثورية حقا .

كم عدد البراغى « يسارية اللولبة » ؟ :

كان التخطيط المركزى العمود الثانى لكاتدرائية النظرية الاشتراكية . فبدلا من ترك « فوضى » السوق تحدد الاقتصاد سيقوم التخطيط الذكى من أعلى الى أسفل ، بتركيز الموارد على قطاعات رئيسية والعمل على تسارع التطور التكنولوجى .

إلا أن هذا التخطيط يعتمد على المعرفة . ولقد وصف عالم الاقتصاد النمساوى لودفيج فون ميزس ، فى العشرينات من هذا القرن ، المعرفة غير المتوفرة لهذا التخطيط - أو طبقا لكلماته ذاتها « مشكلة الحساب » الخاصة بها - بأنها نقطة ضعف الاشتراكية .

كم حذاء يتعين على مصنع فى Irkoutsk أن ينتجها ؟ وما هى مقاساتها ؟ وكم عدد البراغى يسارية اللولبة أو ما نوع الورق ؟ وما هى النسبة التى يتعين تحديدها بين سعر الوقود والخيار ؟ وكم من الروبلات أو الزلوتيات أو اليانات يجب استثمارها فى كل قطاع إنتاج ، والبالغ عددها ١٠ آلاف قطاع ؟

تتطلب الإجابة على هذه الأسئلة ، حتى فى اقتصاد بدائي ، كم معرفة أكبر مما يستطيع المخططون المركزيون أن يجمعوه أو يحللوه ، خاصة عندما يكون المديرون يخفون باستمرار حقائق الإنتاج الحقيقى تفاديا

للمشكلات . وهكذا تكسبت فى المخازن احدىة لا يريد أحد شراءها .
وأصبح النقص فى السلع والخدمات والسوق السوداء مشكلات مزمنة فى
أغلب الاقتصادات الاشتراكية .

وكانت أجيال من المخططين الاشتراكيين الذين يتميزون بالدقة
يشدون شعورهم أمام هذه الصعوبة . كانوا يطالبون بمزيد من البيانات
ويحصلون على المزيد من الأكاذيب ، ويقومون بتدعيم البيروقراطية . ولأنهم
لا يستطيعون اللجوء الى مؤشرات العرض والطلب التى تولدها سوق
تنافسية ، حاولوا قياس الاقتصاد بمقياس عدد ساعات العمل ، أو باحصاء
الأشياء طبقا لكونها كذلك وليس لما تمثله من قيمة . ثم جربوا بعد ذلك
نموذج الاقتصاد الرياضى وتحليل المسخلات والمخرجات .

ولم يعد هناك شئ يسير كما ينبغي ، فكلما زادت كمية المعلومات
لديهم بات الاقتصاد معقدا وغير منظم . وبعد ٧٥ سنة من الثورة الروسية
أصبح الرمز الحقيقى للاتحاد السوفيتى هو الطواير أمام المجالات وليس
المطرقة والمنجل .

ويتسابق الجميع الآن فى كل العالم الاشتراكى الحالى والسابق
لادخال اقتصاد السوق ، بشكل شامل كما فى بولندا ، أو على استحياء
داخل نظام مخطط كما فى الاتحاد السوفيتى . وحاليا يعترف الاصلاحيون
الاشتراكيون بالاجماع ، بأن ترك العرض والطلب يحدد الأسعار - على
الأقل فى بعض المجالات - يوفر ما لا تستطيع الخطة المركزية تأمينه ،
الا وهو المؤشرات التى توضح ما يحتاجه الاقتصاد ويطلب به .

ولكن عندما يناقش الاقتصاديون ضرورة استخدام هذه المؤشرات ،
فانهم يهتمون بالتغيير الأساسى الذى يستتبعه ذلك فى نظام الاتصال
والعمليات الضخمة لانتقال السلطة الناجمة عنه . اذ يكمن الفرق الأساسى
بين الاقتصاد المخطط واقتصاد السوق فى حقيقة أن المعلومات ، فى ظل
النظام الأول ، تنتقل رأسيا ، فى حين ينتقل كم أكبر من المعلومات أفقيا
أو قطريا داخل النظام الثانى ، حيث يتبادل البائعون والمشترون المعلومات
على جميع المستويات وفى كل الاتجاهات .

ان هذا التغيير لا يهدد كبار موظفى التخطيط أو القادة فقط ، ولكن
الملايين من صغار البيروقراطيين الذين كان مصدر سلطتهم الوحيد يعتمد
على السيطرة على المعلومات المتداولة على امتداد القناة الرسمية .

وان عاجز نظام التخطيط المركزى عن مواجهة المستويات المرتفعة
للمعلومات يحد من التعقيد الاقتصادى الضرورى للنمو .

وتتطلب الطرق الجديدة لخلق الثروة كما هائلا من المعرفة والمعلومات والاتصال يتجاوز قدرة الاقتصادات المخططة . وبالتالي اصطلح ظهور الاقتصاد فائق الرمزية بقاعدة العمود الثانى ذاتها للنظرية الاشتراكية .

مزيلة التاريخ :

ان تأكيد الاشتراكية الزائد على المعدات الميكانيكية ، وطريقتها فى التركيز على الصناعة واهمالها للزراعة والعمل الذهني ، تشكل جميعا العمود الثالث الذى انهار .

ففى السنوات التى تلت ثورة ١٩١٧ ، لم يكن لدى السلطة السوفيتية الأموال اللازمة لبناء السدود ومصانع الصلب والسيارات التى كان الروس فى حاجة اليها . لذلك ، تبنى القادة السوفيت نظرية « التراكم الاشتراكي البدائي » التى صاغها الاقتصادى اى . ايه . بربو بريجنسكى . وطبقا لهذا المفكر ، يمكن عن طريق خفض مستوى معيشة الفلاحين بالقوة الى حد الكفاف الحصول على رأس المال اللازم ، على أن يستخدم الفائض الذى تم استخلاصه بهذه الطريقة لتغذية الصناعة الثقيلة ودفع أجور العمال .

ان نيكولاى بوخارين ، الزعيم البلشفيكى الذى دفع حياته ثمنا لبصيرته الثاقبة ، توقع - وعن حق - أن تؤدى هذه الاستراتيجية الى انهيار الزراعة . ولقد أدت هذه السياسة الى القمع القاتل لطبقة الفلاحين على يد ستالين ، لأن مثل هذا البرنامج كان لا يمكن تحقيقه الا بالقهر والقوة . ومات ملايين الرجال من الجوع أو من الاضطهاد والتعذيب .

ونجم عن هذا « الموقف المنحاز صناعيا » - على حد تعبير الصينيين - أن أصبحت الزراعة قطاعا منكوبا فى كل الاقتصادات الاشتراكية تقريبا . ويمكن التعبير عن هذا الموقف بشكل مختلف ، بأن الدول الاشتراكية طبقت استراتيجية الموجة الثانية على حساب أفراد الموجة الأولى .

ومن ناحية أخرى ، دأب الاشتراكيون على التقليل من شأن قطاع الخدمات والياقات البيضاء . ان رغبتهم فى أن تعبر الفنون عن « الواقعية الاشتراكية » بلوحاتها الجدارية التى تمثل عمالا أقويا يعملون فى مصانع الصلب ، ليست اتجاهها عارضا . لقد تم ابراز العمل العضلي لأن التصنيع بخطوات متسارعة كان الهدف الأول للاشتراكية . وكان العمل الذهني يناسب فقط الامعات غير المنتجين .

ويتفق هذا الموقف الواسع الانتشار ، تماما مع الاهتمام المطلق
بالانتاج بدلا من الاستهلاك ، وبالسلع الانتاجية على حساب السلع
الاستهلاكية .

وبينما كان بعض الماركسيين ، خاصة انطونيو جرامسكي ، يطرحون
للمناقشة هذا الموقف ، كما كان ماوتسى تونج يؤكد على ضرورة انتصار
النقاء الأيديولوجي على العقبات المادية ، تركزت الفكرة الأساسية للنظم
الماركسية في اعلاء قيمة الانتاج المادى وتقليل قيمة المنتجات الذهنية .

ويساند الماركسيون المتشددون وجهة النظر المادية التي تعتبر أن
الأفكار والمعلومات والفن والثقافة والقانون والنظريات وكل منتج ذهنى
آخر غير ملموس ماديا ، عبارة عن مكونات « بنية فوقية معلقة » ، اذا جاز
التعبير ، فوق « القاعدة » الاقتصادية للمجتمع . وبما أن هناك نوعا من
التفاعل المتبادل بين الاثنين فإن البنية التحتية هي التي تحدد البنية
الفوقية وليس العكس . وكان من يجاهر برأى مضاد يعامل على أنه
« مثالى » - وهو تصنيف خطير فى تلك الفترة .

لقد أشار ماركس ، بتأكيد على أسبقية المادية ، الى نقطة ضعف
هيجل . ويكشف النظام الجديد لحلق الثروة بدوره نقطة ضعف ماركس
أو بتعبير أدق نقطة ضعف ماركس وهيجل .

وكانت الآلات والمعدات ، بالنسبة للماركسيين ، ذات أهمية اكبر
من نظم وبرامج التشغيل ، فى حين تعلمنا الثورة المعلوماتية الآن أن العكس
هو الصحيح . ان المعرفة هي التي تقود الاقتصاد وليس الاقتصاد هو
الذى يقود المعرفة .

ولكن المجتمعات ليست آلات ولا أجهزة كمبيوتر ، ولا يمكن اختزالها
الى أجهزة ومعدات مادية وبرامج ونظم تشغيل ، أو الى « قاعدة » و « بنية
فوقية » . قد يكون النموذج الأنسب هو وصفها بأنها تتكون من عدد كبير
من العناصر المرتبطة فى عقد ذات تأثير ارتجاعى غاية فى التركيب وفى
حالة تغير مستمر . وبمجرد تزايد هذا التعقيد والتركيب تصبح المعرفة
أكثر حيوية للاقتصاد ولسلامة البيئة .

باختصار ، لقد بدا هذا الاقتصاد الجديد الذى يتميز بمواد أولية
غير ملموسة فى الظهور فى مواجهة اشتراكية عالمية غير مستعدة له .
وكانت صدمة الاشتراكية مع المستقبل قاتلة بالنسبة لها .

واذا كانت الاشتراكية التقليدية لا تصلح الا « لمزيلة التاريخ » ،
فلا يعنى ذلك موت الأحلام الرائعة معها • ان الرغبة فى خلق عالم تسوده
الوفرة والسلام والعدالة الاجتماعية ، ستظل دائما رغبة نبيلة ولا خلاف
عليها • غير أن مثل هذا العالم لا يمكن أن يولد على قواعد بالية عفا عليها
الزمن • ان أهم ثورة يشهدها كوكب الأرض الآن هى بروز حضارة الموجة
الثالثة المزودة بنظام جديد تماما لخلق الثروة • وكل حركة لم تدرك بعد
هذه الحقيقة محكوم عليها بتجدد فشلها واحباطاتها • وكل دولة تحتفظ
بالمعرفة أسيرة تحبس مواطنيها فى ماض من الكوابيس •

الفصل الثانى والثلاثون

سلطة التوازن

ما كاد عصر تحول السلطة يبدأ حتى استحوذ عليه المستقبل • فمع تفكك الكتلة الشرقية والانقسامات المستمرة بين دول الجنوب وتزايد سلطة الغرب - أوروبا واليابان والولايات المتحدة - نشهد سلسلة من المؤتمرات والقمم والمحادثات الدبلوماسية التى تهدف كلها الى اقامة نظام جديد •

ولكن بالرغم من النصائح والارشادات والخطب ، سيعتمد المعمار الجديد للسلطة العالمية على طبيعة السلطة التى يستطيع كل واحد أن يضعها على المائدة ، سواء على الصعيد الكمي أم الكيفي ، أكثر من اعتماده على الكلمات •

هل تمثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى أمجادا قديمة ؟ وإذا كان الأمر كذلك ، كم عدد القوى العظمى الجديدة التى ستذهب لكى تحل محلها ؟

يتحدث البعض عن عالم جديد متمحور حول أقطاب ثلاثة : أوروبا واليابان والولايات المتحدة • فى حين يتوقع آخرون أن يقسم العالم بين ست أو ثمانى كتل اقليمية ، ويعتقد البعض الآخر أن القطبية الثنائية ستتحول الى نجمة خماسية الفروع تحتل الصين أحد أطرافها والهند الطرف الآخر • هل ستمتد أوروبا الجديدة من الأطلنطى الى الحدود السوفيتية أم ستتجاوزها ؟ لا أحد يستطيع أن يصدر حكما قاطعا على هذه الافتراضات ، الا أن معيار تحول السلطة قد يساعدنا على قدر أكبر من وضوح الرؤية •

كل هذه التساؤلات تذكرنا أنه اذا كان العديد من العوامل يدخل لعبة السلطة ، ابتداء من الاستقرار السياسى الى النمو الديموغرافى ، فان العنف والثروة والمعرفة تظل هى المصادر الثلاثة الرئيسية التى يشتق منها كل أشكال السلطة الأخرى ، وهذه العناصر فى حالة ثورة مستمرة . ولناخذ العنف كمثال .

دمقرطة الموت :

بينما كانت القوتان العظميان تنهيان حالة الحرب بينهما كثر الكلام عن « التقدم الذى يحققه السلام » ، حتى ان العالم لم يل اهتماما بالدول الأخرى التى تريد ، على ما يبدو ، ملء الفراغ الناتج عن ذلك .

فعلى سبيل المثال ، تعد الهند ، بالرغم من ظاهرها السلمى ، أكبر مشتر للسلاح منذ عام ١٩٨٦ . فلقد قامت فى عام ١٩٨٧ بشراء عتاد عسكري أكثر من ايران والعراق مجتمعين . وأثارت هذه السياسة غضب اليابان وادانتها مما كان له رد فعل حاد فى نيودلهى . وتملك الهند أسلحة نووية وتأمل أن تتمكن قريبا من بناء صاروخ نووى يصل مداه الى ألفى كيلو متر . كما تمكنت باكستان ، التى تملك كل امكانيات انتاج السلاح النووى ، من بناء صاروخ قصير المدى ، بمساعدة الصين .

وطبقا لوليم ويبستر مدير المخابرات المركزية الأمريكية الأسبق فان أكثر من ١٥ دولة سوف تتمكن من انتاج الصواريخ الباليستية خلال فترة تقل عن عشر سنوات ، ويقع أغلب هذه الدول فى الشرق الأوسط ذى المخاطر العالية . ولقد اتفقت مصر والعراق والأرجنتين على تنفيذ مشروع لانتاج صواريخ .

وتخفى هذه البيانات العديد من السيناريوهات المخيفة . اذ تتركز الأسلحة النووية السوفيتية فى أذربيجان والجمهوريات الإسلامية الأخرى ، حيث تحتدم الصراعات العرقية ، حتى ان بعض المتخصصين يتصورون « سيناريو كارثة » حين تستولى إحدى هذه الجمهوريات على السلاح النووى . ويتساءل أحد كبار المسئولين الأمريكيين بقلق عما سيحدث لو « أصبحت كازاخستان يوما رابع قوة نووية » .

ان هذه الأخطار كبيرة لدرجة ان موسكو بدأت تسحب أسلحتها من بلدان البلطيق . واعترف مسئول سوفيتى فى حديث مع المؤلف قائلا : « لقد كتبت ضد مبادرة الدفاع الاستراتيجى (المعروفة باسم « حرب

«النجوم») لكننى غيرت رأى الآن ، لانه اذا تفسكك الاتحاد السوفيتى فسيجد العالم نفسه فى مواجهة عشرة كيانات قومية مزودة بالأسلحة النووية » .

وقد يعنى احتمال نشوب حرب أهلية فى الاتحاد السوفيتى أو فى بلدان أخرى ان تستحوذ القوات المتمردة على الأسلحة النووية ، أو ان تتصارع القوات الموالية للنظام القائم والقوات المتمردة من أجل الاستيلاء على جزء من الترسانة النووية .

ومن ناحية أخرى ، أخذت بعض الدول النامية (وليست ليبيا والعراق وحدهما المعنيين) تتسلح بمنشآت تستهدف انتاج أسلحة كيمياوية وبكترولوجية ، وهو ما يمثل تهديدا أكبر . باختصار ، ان التوزيع الحالى للتسلح فى العالم - بدءا بالسلح النووى - لم يعد مستقرا ولا ثابتا .

لقد كانت القدرة على العنف النووى ، التى تعد مصدرا لقوة أية دولة ، متمركزة فى أيدي بعض الدول . أما الآن ، فقد بدأت تتوزع بشكل أكثر ديمقراطية ، وان كان أكثر اثارا للقلق أيضا .

بالاضافة الى ذلك ، طرأ تحول عميق على طبيعة العنف ذاتها ، حيث أصبحت أكثر اعتمادا ، وبشكل مطرد ، على التكنولوجيات المتقدمة مثل الميكروالكترونيات والضوء والذكاء الاصطناعى والأقمار الصناعية والاتصالات اللاسلكية وبرامج الكمبيوتر شديدة التطور الخاصة بالمحاكاة . لقد كان تشغيل طائرة من طراز اف - ١٦ يتطلب برنامجا يتكون من ١٣٥ ألف سطر ، فى حين تحتاج الطائرات المقاتلة التكتيكية الفائقة الحديثة الى مليون سطر من هذه البرامج . ولا تجسد هذه الانقلابات فى النظام العسكرى مجرد عمليات انتقال للسلطة ، وانما ثورة فى طبيعة لعبة الحرب ذاتها على صعيد العالم .

ولقد أثار شينتارو اشيهارا - وهو عضو سابق فى الحكومة اليابان - عاصفة من الاستنكار فى واشنطن مؤخرا عندما نشر كتابا بعنوان: « اليابان التى تستطيع أن تقول لا » ، جمع فيه كلمات وخطبا كان قد القاها فى مناسبات مختلفة مع آكيو موريتا أحد مؤسسى شركة سونى .

وأكد اشيهارا أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى سيحتاجان الى أشباه موصلات متطورة يابانية الصنع ، لزيادة دقة أسلحتهما النووية .

وقال مشيراً الى الولايات المتحدة : « انها حتى اذا استمرت في مد نفوذها العسكري فهي قد وصلت الى وضع يهدد باصابتها بشلل تام اذا أوقفت اليابان تزويدها بالمكونات الالكترونية اللازمة لأسلحتها . ولو قصرت اليابان بيع رقائقها الالكترونية على الاتحاد السوفيتي مثلاً ، فان ذلك كفيل بقلب توازن القوى العسكرية رأساً على عقب . وفي هذه الحالة ، قد يقول بعض الأمريكيين انهم لن يترددوا عن غزو اليابان . لقد بلغنا سناً نستطيع معها مواجهة هذا الاحتمال » .

ان ملحوظة اشيهارا تبرز تنامي تبعية العنف للمعرفة واعتماده عليها . وهو ما يجسد التطور التاريخي للسلطة حالياً .

محيط رأس المال :

كلما انتشر النظام الجديد لخلق الثروة على امتداد الكرة الأرضية تعرض أيضاً العنصر الثانى من عناصر السلطة ، وهو الثروة ، لتحولات - كما سبق أن رأينا فى الفصول السابقة -

فالشركات ، وهى تنتج وتوزع انتاجها فيما وراء الحدود الوطنية وتشتري شركات أجنبية وتنطلق بحثاً عن موارد ذهنية فى جميع أنحاء العالم ، تحتاج الى العثور على مال طازج فى العديد من الدول ، والحصول على هذه الأموال بسرعة . ولذلك نشهد سباقاً لتحرير سوق رؤوس الأموال ، حتى تستطيع الاستثمارات عبور الحدود بسهولة .

وسيتحرر بالتالى محيط من رؤوس الأموال من أية حدود . غير أن هذا الوضع يحرم البنوك المركزية والدول ، بصفتها كذلك ، من سلطتها ، كما قد يخلق أخطار فوضى مالية متصاعدة على نطاق عالمي .

وكما سبق لنا أن كتبنا فى صحيفة « نيويورك تايمز » بعد انهيار البورصة فى أكتوبر ١٩٨٧ بقليل « فان بناء نظام مالى واحد مفتوح يتمتع بالحد الأدنى من الضوابط والتنظيم يشبه الى حد بعيد بناء ناقلة بترول ضخمة بدون حواجز عازلة . فأى نظام كبير يستطيع التغلب على عجز بعض أجزائه اذا كان يتمتع بإجراءات أمان أو بوجود حواجز عازلة . ولكن ، فى غياب مثل هذه الاحتياطات فان أقل ثغرة فى الهيكل قد تتسبب فى غرقها » .

وقد أكد آلان جرينسبان رئيس بنك الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى أن خلق تنظيمات مالية متعددة الجنسية ، تشتري وتبيع وتستثمر فى العديد من البلدان ، يزيد من أخطار حدوث انهيار على مستوى واسع

الغاية . وقال : « ان حدوث « فجوة » فى احدى هذه المؤسسات أو فى العديد منها قد يؤدى الى وقوع اضطرابات خطيرة » تنتقل من بلد الى آخر .

وأصبحت الدول ، مع وجود هذه المنظمات المالية الضخمة ، مهددة بفقد السيطرة على أحد مصادر سلطاتها الرئيسية . فعلى سبيل المثال ، سيقفل احتمال وجود عملة أوروبية واحدة من هامش مناورة الحكومات الوطنية لتسوية مشكلاتها الاقتصادية . بل ان هناك اقتراحا يهدف الى منح مفوضى بروكسل سلطة رقابية على ميزانيات دول الجماعة الأوروبية أكبر من السلطة التى تمارسها الادارة الفيدرالية الأمريكية على ولاياتها الخمسين . وهو ما سيمثل فى هذه الحالة انقلابا ضخما فى السلطة .

المعمار الجديد للمعرفة :

ونصل الى العنصر الثالث من ثلاثية السلطة ، ألا وهو المعرفة .

يمثل الظهور السريع للكمبيوتر خلال العقود الأخيرة انقلابا لا يقل أهمية فى مجال المعرفة عن اختراع الطباعة فى القرن الخامس عشر بل واختراع الكتابة .

وبالتوازي شهدنا مع هذا الانقلاب ، الامتداد غير المسبوق للشبكات ووسائل الاعلام المسئولة عن نقل المعلومات والبيانات .

وحتى اذا لم يتغير شئ سوى ذلك لاستحقت هذه التطورات وحدها أن تسمى « ثورة المعرفة » . لكننا نعلم أن هناك انقلابات أخرى تبدل أيضا نظام المعرفة فى عالمنا ذى التكنولوجيا المتطورة .

وتؤدى سرعة انتقال المعلومات الى تقادم « الأحداث » والبيانات بسرعة مضاعفة ، وإلى تناقص مطرد لعمر المعرفة التى تتضمنها . وللتغلب على ذلك ، يتسم حاليا اعداد أدوات تكنولوجياية وتنظيمية جديدة تهدف الى تسارع عمليات البحث العلمى والتطوير وعمليات التدريب . الأمر الذى يؤكد ان شدة أيض المعرفة فى تزايد .

وبالإضافة الى ذلك ، هناك نقطة أخرى مهمة ، ألا وهى أن المجتمعات ذات التكنولوجيا المتطورة بدأت تعيد تنظيم معارفها . وكما رأينا ، أصبحت المهارة اليومية لرجال الأعمال والمسؤولين السياسيين أكثر تجريدا بمرور الأيام ، وبدأت فروع العلوم التقليدية تنهار .

وأتاح الكمبيوتر امكانية ربط بيان معين ببيانات أخرى أو تقطيعها بطرق مختلفة ، وهو ما يمكن المستخدم من تحليل المشكلة نفسها من زوايا مختلفة وتوليف نوع من المعرفة الأسمى .

وفي الوقت نفسه ، أفرز التقدم في مجالي الذكاء الاصطناعي والنظم الخبيرة وسائل جديدة لتركيز المعارف . وأدت كل هذه الانقلابات الى تجديد الاهتمام بالنظريات الادراكية وطرق التدريب و « المنطق الغامض » والنيوروبولوجي ومجالات بحث أخرى تتناول معمار المعرفة ذاته .

باختصار ، أعيد تشكيل المعرفة بذات عمق إعادة تشكيل كل من العنف والثروة حتى ان كل عناصر ثلاثية السلطة تمر بثورة متزامنة . الا أن مصدرى السلطة الآخرين يعتمدان تدريجيا وبشكل متزايد على المعرفة .

وترسم هذه العناصر الخلفية المتحركة التي يكتب عليها قدر الحضارات والبلدان نحو المجد أو الأفول .

وتفسر هذه العناصر أيضا لماذا غالبا ما تكون التأكيدات الشائعة عن السلطة خادعة .

الاتحاد السوفيتي وحيد الساق :

يحب الدبلوماسيون كثيرا أن يتكلموا عن « توازن السلطة » أو القوة ، الا أن معايير تحول السلطة تسمح لنا بتحليل « سلطة التوازن » فضلا عن توازن السلطة .

يمكن تقسيم الأمم (أو التحالفات) الى ثلاثة أنواع : نوع تعتمد قوته أساسا على قائمة واحدة من القوائم الثلاث لركيزة السلطة (العنف والثروة والمعرفة) . في حين تستند قوة النوع الثانى على قائمتين ، أما النوع الثالث والأخير فيعتمد على القوائم الثلاث كلها .

ولكى نتوقع كيف ستسيطر الولايات المتحدة أو اليابان أو أوروبا على الصراعات القادمة ، يتعين تحليل مصادر السلطة الثلاثة وتركيز الاهتمام على المصدر الثالث ألا وهو قواعد المعرفة ، لأن هذا العنصر الأخير سيحدد قيمة العنصرين الآخرين بشكل متزايد .

وتتضمن هذه القاعدة بالطبع الفروع العلمية التقليدية مثل العلوم والتكنولوجيا والتعليم . كما تشمل المفاهيم الاستراتيجية لبلاد ما وقدراته التجسسية ولغته ومعرفته بالثقافات الأخرى واشعاعه الثقافى

والأيدولوجى على باقى العالم وتشعب نظام اتصالاته وكل رصيده الأفكار والمعلومات والصور الجديدة التى تنبع منه • وكل ذلك يغذى قوة الأمة ويحدد نوعية السلطة التى يمكنها ممارستها فى أى نزاع أو أزمة •

وفيمما وراء كل عنصر مكون لثلاثية السلطة ، تمدنا معايير تحول السلطة بمؤشرات نفيسة وتمنحنا الفرصة لكى نتساءل عن « العلاقة » بين العنف والثروة والمعرفة خلال فترة زمنية معينة •

وإذا اعتبرنا سلطة التوازن شيئا مختلفا ومتميزا عن توازن السلطة، فسندرك أنه خلال فترة الحرب الباردة كلها كانت سلطة الولايات المتحدة تركز على قاعدة شديدة الاتساع • فهى تمتلك قوة عسكرية ضخمة وتتمتع باقتصاد مزدهر كما تمتلك أفضل مصدر للمعرفة فى العالم كله : بحث علمى وتكنولوجيا متطور بالإضافة الى ثقافة شعبية غنية يحسدها عليها باقى العالم •

وعلى النقيض من ذلك ، كان الاتحاد السوفيتى ولا يزال غير متوازن على الإطلاق • فقد كان يدعى وضع القوة العظمى استنادا على قوته العسكرية وحدها ، بينما كان اقتصاده فى حالة تعيسة فى الداخل ولا وزن له عالميا • وبالرغم من أن البحث العلمى والتطور كان يشكل قطاعا طليعيا فى بعض المجالات المرتبطة بالدفاع ، فإن مهاراته التكنولوجية لم تكن متقدمة بشكل عام ويعوقها خوف مرضى من التسرب • وكان نظام اتصالاته شديد السوء ونظامه التعليمى رديئا وكانت وسائل اعلامه الخاضعة للمراقبة المركزية تعانى هى أيضا من تأخر ضخم •

وخلال الحرب الباردة ، فازت فى السباق الولايات المتحدة ذات السلطة المتوازنة وليس الاتحاد السوفيتى بسلطته التى تركز على ساق واحدة •

هذه الرؤية ، التى لم يفهمها تماما حتى اللاعبون أنفسهم ، تفسر بدرجة كبيرة سلوك أوروبا والولايات المتحدة واليابان فى السباق الذى سيقودهم نحو تصادم لا مفر منه •

1. The first part of the paper is a general introduction to the topic of the study.

2. The second part of the paper is a detailed description of the methodology used in the study.

3. The third part of the paper is a discussion of the results of the study.

4. The fourth part of the paper is a conclusion and a list of references.

5. The fifth part of the paper is a list of references.

6. The sixth part of the paper is a list of references.

7. The seventh part of the paper is a list of references.

8. The eighth part of the paper is a list of references.

9. The ninth part of the paper is a list of references.

10. The tenth part of the paper is a list of references.

11. The eleventh part of the paper is a list of references.

12. The twelfth part of the paper is a list of references.

13. The thirteenth part of the paper is a list of references.

14. The fourteenth part of the paper is a list of references.

15. The fifteenth part of the paper is a list of references.

16. The sixteenth part of the paper is a list of references.

17. The seventeenth part of the paper is a list of references.

18. The eighteenth part of the paper is a list of references.

الفصل الثالث والثلاثون

ثالث : طوكيو - برلين - واشنطن

حتى وقت قريب ، كانت اليابان بلدا يمشى على ساق واحدة .
وإذا كان التأثير الشامل لأمة ما يرتكز أساسا على قدرتها العسكرية
وموروثها ومعرفتها ، فإن اليابان لم تكن تملك الا عنصرا واحدا من ثلاثية
السلطة - مثلها في ذلك مثل الاتحاد السوفيتي تقريبا . ولكن بدلا من
التسلح النووي والجيش الأحمر ، تملك اليابان المال ومزيدها من المال .
غير أن المقاعد التي تستند على رجل واحدة تكون غير مستقرة وغير
ثابتة . كما أن للثروة ذاتها حدودا .
لذلك ، تحاول اليابان الآن إعادة التوازن الى سلطتها .

الدفع الياباني :

لقد بدأ اليابانيون أول انفاق عسكري لهم بعد الحرب العالمية الثانية
بضغط شديد من واشنطن . وفيما بعد ، لم تعد هناك حاجة لدفعهم الى
زيادة قواتهم المسلحة ، كما لم تعد فكرة امتلاك اليابان للأسلحة النووية ،
وهو ما كان أمرا غير وارد منذ هيروشيما ، افتراضا مطلق الاستبعاد ،
حيث تلمع عيون بعض « الصقور » بالرغبة في امتلاك السلاح النووي .

وتحتل الميزانية العسكرية لليابان ، حاليا ، الترتيب الثالث عالميا
بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي . ويرغب « الصقور » الآن - على
حد قول أعدائهم - في مد تأثير اليابان العسكري الى ما وراء مياهاها
الاقليمية المباشرة ، والتوصل الى توقيع معاهدة مساعدة متبادلة مع أى
بلد مجاور ، لكي تحصل اليابان بذلك على اعتراف رسمي بدورها في
الحفاظ على النظام الاقليمي . كما يريد « الصقور » تزويد البحرية اليابانية
بحاملة طائرات لزيادة مدى عمل القوات اليابانية بدرجة واضحة .

وتسيطر المجموعة الصناعية العسكرية ، وهي فى أوج ازدهارها ، بصعوبة على لهفتها انتظارا لامكانية بناء طائراتها المقاتلة وصواريخها وأنواع التسليح المتطورة الأخرى . ان شركات مثل : Fuji Heay Industries, Mitsubishi, Nissan, Kawasaki Heavy Industries, Komatso تنتج عتادا عسكريا بتراخيص أمريكية . وتم طرح مشروع مشترك لبناء المقاتلة الفائقة الحدثة FSX ، بعد مفاوضات مريرة مع الولايات المتحدة . وتستخدم هذه الطائرة سبائك متطورة ونظاما راداريا ذا أطوار ايجابية والعديد من التكنولوجيات المتقدمة الأخرى . كما بدأت اليابان أبحاثا عن الدفاع المضاد للصواريخ .

ان اليابان ليست عدوانية ولا هي دولة غير مسئولة . فمنذ الحرب العالمية الثانية ، ظلت كوادرها العسكرية تحت السيطرة الصارمة للسلطة المدنية . وتدل كل استطلاعات الرأى على أن الرأى العام اليابانى أكثر تمسكا بالسلام عن الرأى العام فى الولايات المتحدة . الا أنه من الصعب تحديد المدة الزمنية التى سيسود خلالها هذا الشعور ، اذا ما استمرت التوترات بين واشنطن وطوكيو فى التفاقم . كما لا نستطيع أن نتخيل بوضوح الدور الذى يمكن أن تلعبه القوات المسلحة اليابانية فى جنوب شرق آسيا فى حالتين : أولا : اذا ما أصبحت القوات العسكرية الأمريكية أقل تواجدا فى هذه المنطقة مستقبلا ، أو تم سحبها تماما . وثانيا : فى حالة نشوب حرب أو ثورة تهدد الاستثمارات اليابانية الضخمة فى المنطقة .

وبينما يتزايد عدم الاستقرار السياسى فى هذه المنطقة ، ابتداء من بكين وهونج كونج الى مانىلا ، ينظر جيران اليابان بقلق الى إعادة تسليحها وتخلص الولايات المتحدة النسبى من التزامها بعد تجربتها الأليمة فى فيتنام وانسحاب قواتها من كوريا الجنوبية . وبشكل أكثر شمولا ، تخفيض انفاقها العسكرية .

ومن الآن فصاعدا ، تتجه اليابان نحو اكتفاء ذاتى عسكري سيقودها ذات يوم ، بدون شك ، الى الاشارة بأكبر قدر من اللياقة ، الى أن وجود القوات الأمريكية لم يعد ضروريا فى الأرخبيل - ولا حتى فى باقى جنوب شرق آسيا .

ففى عام ١٩٨٨ ، طرح نوبورو تاكيشيتا الذى كان رئيسا للوزراء فى ذلك الحين ، قضية إعادة تسليح اليابان ، حيث أعلن فى أكاديمية الدفاع اليابانية أن البلاد فى حاجة الى قوة عسكرية تتناسب مع قوتها الاقتصادية الجديدة الرائعة . باختصار ، اليابان لا تكف عن محاولة إعادة التوازن الى ثالث سلطتها .

علاق اقتصادى :

ان « السباق » الثمانية للسلطة اليابانية ، وهى الثروة ، كانت موضوعا للعديد من الدراسات ، بحيث لا يوجد ما يدعو الى اضافة المزيد هنا ، ففي عام ١٩٨٦ ، أصبحت اليابان البلد الدائن الاول فى العالم ، وفى عام ١٩٨٧ ، تجاوزت القيمة المجمعة للأوراق المالية والسندات المسعرة فى بورصة طوكيو اجمالى قيمة مثيلتها فى نيويورك . وغدت أكبر البنوك وشركات السمسرة فى الأوراق المالية يابانية . وفى الولايات المتحدة ، أثارت عمليات امتلاك اليابانيين لعقارات أمريكية ذات قيمة كبيرة - مثل استوديوهات كولومبيا أو مبنى راديو سيتى هول ، ذى القيمة الرمزية أيضا - موجة من المشاعر المضادة لليابان . وسجلت ردود أفعال مماثلة فى أوروبا وأستراليا . وفى الوقت نفسه ، أصبحت الدولة الأمريكية تحت رحمة المستثمرين اليابانيين الذين يمولون ما يقرب من ثلث عجز ميزانيتها . وبدأ التخوف من أن يؤدى التوقف المفاجئ لهذا الدعم ، الى توجيه ضربة قاتلة للاقتصاد الأمريكى .

ان تعدد هذه الأمثلة ، دفع المحللين الى توقع أن تغدو اليابان غولا اقتصاديا قادرا على السيطرة على العالم خلال الخمسين عاما القادمة .

الا أن الصاروخ الاقتصادى اليابانى لا يمكنه البقاء فى مداره الى الأبد ، اذ ستصطدم حركة تصدير السلع ورؤوس الأموال ، تدريجيا ، بحركات مقاومة متزايدة وشروط تبادل واستثمارات أقل ملاءمة . وسيستتبع ذلك توتر مع البلدان الأكثر ثراء ، وقد يقود هذا التوتر اليابان الى مزيد من الاستثمار فى الدول الأقل تقدما اقتصاديا ، حيث الأرجاح المحتملة أكثر ارتفاعا بالطبع وكذلك الأخطار .

واذا سحبتم الولايات المتحدة جزءا كبيرا من قواتها المسلحة المتمركزة فى أوروبا ، وهو ما يبدو محتملا ، فإن عجز ميزانيتها قد يتناقص مما يدعم الدولار ويضعف الين ، وبالتالي يبطئ من التوسع اليابانى فى الخارج . واحدى عواقب ذلك هو زيادة الفاتورة البترولية لليابان ، طالما أنها تسدد بالدولار .

ان معدل الادخار الذى يعانى حاليا من الانخفاض ، سيتجه الى مزيد من التناقص لأن المستهلكين سيضطهون الى المزيد من الترفيه والاستمتاع . وفى الوقت نفسه ، سيميل المسنون ، الذين يسجل عددهم زيادة كبيرة ومطرودة ، الى انفاق المدخرات التى جمعوها خلال سنوات العمل . ان هذين التطورين المتوازيين يدفعان الى توقع زيادة فى سعر الفائدة مما قد يؤدى ، على المدى الطويل ، الى ابطاء النمو .

والأكثر خطورة ، أن الاقتصاد فى حالة توازن عازض وغير مستقر وهو يعتمد ، كما يعلم جميع اليابانيين ، على موجة ضخمة من المضاربة العقارية ، حتى ان أقل شئ يكفى لكسر هذه الموجة . وحينذاك ستدرك موجات الصدمة بورصة طوكيو غير المستقرة ، وسترتد على الفور الى وول ستريت وزيورخ ولندن .

وبالإضافة الى كل ذلك ، تجر اليابان وراءها مجموعة كاملة من المشكلات السياسية والاجتماعية التى طال اهمالها : اذ يعجز حزباها الرئيسيان عن التكيف مع الحقائق الجديدة ، فى ظل نظام سياسى يعانى من الفساد وعدم المرونة : فالحزب الليبرالى الديمقراطى يعتمد بدرجة بالغة على الناصحين الريعين وتنقصه قاعدة حضرية ، أما الاشتراكيون فيملكون هذه القاعدة الا أنهم غير قادرين ، على ما يبدو ، على التخلص من أفكارهم وعقيدتهم الاقتصادية والسياسية التى تجاوزها الزمن .

ان فترة النمو المطرد توشك على نهايتها ، وستكون اليابان خلال العقود القادمة أقل استقرارا بكثير عن اليابان اليوم .

سباق الـ « جوكو » :

ان المعرفة أهم من التسلح والثروة ، بل ويتزايد اعتمادهما عليها . ان العديد من الأطفال اليابانيين يذهبون الى الـ « جوكو » - أى الى مدرسة خاصة بعد ساعات الدراسة العادية - لتحسين نتائجهم الدراسية . ولعقود عديدة ، كانت الأمة اليابانية كلها أشبه بـ « جوكو » كبير حيث أمضت ساعات اضافية لتنمية قاعدة معرفتها ، التى هى مصدر قوتها فى نهاية المطاف .

منذ عام ١٩٧٠ ، انطلقت اليابان بعزم وحماس فى جهد مستمر يهدف الى بناء اقتصاد يعتمد على المعلومات ، بل ان انطلاق البحث والتطوير بدأ مبكرا عن ذلك . ففي عام ١٩٦٥ ، كانت نسبة العلماء والمهندسين لكل عشرة آلاف من العاملين تمثل حوالى ثلث هذه النسبة فى الولايات المتحدة . أما فى عام ١٩٨٦ ، فتجاوزت هذه النسبة الرقم الأمريكى . الأمر الذى يعنى أن كثافة المعرفة لدى القوة العاملة اليابانية قد انطلقت كالسهم .

وتحتل اليابان الآن الصفوف الأولى فى جميع المجالات المتطورة ، ابتداء من البيوتكنولوجيا الى التقنيات الفضائية كما تستطيع تكريس رؤوس أموال ضخمة للبحث والتطوير ، أو استثمار هذه الأموال فى انشاء شركات عالية التكنولوجيا فى جميع أنحاء العالم .

وحققت اليابان انجازات مهمة فى مجالات التوصيلية الفائقة والمواد الجديدة والروبوتية . وكانت الدولة الثالثة ، بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، التى ترسل مركبة فضائية غير مأهولة الى القمر ، كما سجلت نجاحات مبهرة فى مجال صناعة أشباه الموصلات .

لكننا لسنا الا فى الأمتار الأولى من الماراثون العلمى والتكنولوجى الكبير الذى لازالت تعاني فيه اليابان من بعض التأخر . فاجمالى ما تدفعه اليابان حتى الآن لشراء براءات الاختراع ورخص التكنولوجيات الأجنبية يزيد بنسبة ٣٣٪ عما تحصل عليه من بيع براءات اختراعها . (٦٠٪ من اجمالى ما تنفقه فى هذا المجال يذهب الى الولايات المتحدة) . وتتركز نقاط ضعفها ، بشكل خاص ، فى مجالات مثل الهندسة الاعلامية المتوازية ، والمعالجة الاعلامية لديناميكا السوائل ، والتقنيات المتطورة الخاصة بالرادار .

ومهما كان تقدم اليابان فى صناعة المكونات الالكترونية وأجهزة الكمبيوتر ، فانها تظل متأخرة نسبيا فى مجال البرامج الاعلامية الأكثر أهمية وحسما . ان « مشروع الجيل الخامس » ، الذى يهدف الى تحقيق قفزة كبيرة فى مجال الكمبيوتر وصاحبت الاعلان عنه ضجة كبيرة ، لم يعط حتى الآن الا نتائج محبطة .

وكان من المفترض ، أن يصبح هذا المشروع الذى تموله ال « ميتينى » (وزارة التجارة الخارجية والصناعة) بالنسبة لليابان ، المكافئ لمشروع سبوتنيك بالنسبة للاتحاد السوفيتى (مشروع أول مركبة فضائية) . ولقد أثار « مشروع الجيل الخامس » قدرا كبيرا من الجماس ، حتى ان الدكتور أكيرا أشيكارا ، بجامعة Aoyama Gakuin بطوكيو ، أكد فى عام ١٩٨٦ أن اليابانيين يرون فى هذا المشروع « ضمانا لبقائهم وأداة ... لاكتفائهم ذاتيا » . الا أنه اتضح منذ عام ١٩٨٨ ، أن المشروع يواجه صعوبات خطيرة ترجع الى تخطيط غامض ينقصه الوضوح ، ومشكلات تقنية مختلفة ، ونقص التطبيقات المغرية تجاريا ، وحتى عام ١٩٨٩ لم يعلن الا عن نتائج متواضعة . لكن الحقيقة الأهم والأكثر حسما ، هى أن اليابان تعاني تأخرا فى اعداد « البرامج الاعلامية الأسمى » ، أى البرامج القادرة على انتاج برامج .

وقد اعترف ٩٨٪ من مديرى الشركات اليابانية - عند سؤالهم مؤخرا - بالتفوق الأمريكى فى مجال البرامج الاعلامية ، وأقر ٩٢٪ منهم بتقدم الولايات المتحدة فى مجال الذكاء الاصطناعى وأجهزة الكمبيوتر الضخمة ، كما أقر ٧٦٪ بالتقدم الأمريكى فيما يتعلق بالتصميم والانتاج بمساعدة الكمبيوتر .

وفى هذه المسافات الأولى من سباق البحث والتطوير تتراخى ،
بالطبع ، الولايات المتحدة فى حين تكسب اليابان أرضا بسرعة ، إلا أن
خط النهاية لا يزال بعيدا .

غير أن السلطة القائمة على المعرفة لا تتلخص فى العلم والتكنولوجيا ،
وهى نقطة تفهمها اليابان أفضل بكثير من الولايات المتحدة . فالقاعدة
القاتلة انه يتعين عليك « معرفة عدوك » ، قاعدة حيوية فى المنافسة
التجارية أو العلمية كما هى حيوية فى الشطرنج أو الحرب .

وبالتالى ، تعرف اليابان عن الولايات المتحدة أكثر بكثير مما تعرفه
الأخيرة عنها . فقد كان اليابانيون « فى حاجة » لمعرفة أمريكا بدرجة عميقة
وكلية ، لأن بلادهم ظلت تابعة سياسيا وعسكريا للولايات المتحدة لعدة
عقود . ومن ثم اكتسبت القرارات الأمريكية أهمية قصوى بالنسبة لهم .

ولم يكف العديد من اليابانيين عن قطع الولايات المتحدة من أذناها
الى أقصاها ، من وادى السليكون الى واشنطن و وول ستريت ، ومن هارفارد
الى معهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا وجامعة ستانفورد (كاليفورنيا) .
وزاروا آلاف الشركات والادارات والمعامل والمدارس والأسر ، للالمام قدر
الامكان بالشئ الذى يجعل أمريكا تعمل - ليس فقط فى المجال السياسى
الاقتصادى ، ولكن من المنظور الثقافى والنفسى والاجتماعى أيضا . ولم
يكن الأمر يتعلق بنشاط تجسس اقتصادى (وإن لم تغب هذه السمة
بالطبع عن هذا النشاط) بقدر ما كان تعبيرا عن الفضول المتأصل بعمق
لدى اليابانيين بالنسبة للعالم الخارجى ، وبحثهم الدائم عن نموذج عمل .

فبعد أن ظلت اليابان معزولة عن العالم لمدة ثلاثة قرون ، انطلقت
عقب ثورة عصر الميجى فى جهد محمود لتعويض الجهل الذى أجبرت عليه ،
وأصبح الشعب اليابانى أكبر قارئ لصحف العالم ، والاكثر اهتماما
بمعرفة سلوكيات الآخرين ، والاكثر نهما للرحلات والسفر .

وكانت هذه الرغبة العارمة فى التعلم والمعرفة تتناقض بشدة مع
النزعة الريفية الأمريكية . ان عجرفة القوة العالمية المسيطرة ، وتوفر
سوق داخلية شاسعة تسمح باعتبار الصادرات قضية ثانوية ، والتسامح
المتعجرف للمنتصر ، والعنصرية الكامنة التى أوحى بها لون الجلد الأبيض ،
فى أغلب الأحيان ، كل ذلك جعل الأمريكيين لا يهتمون بمعرفة أى شئ
عن اليابان فيما عدا بعض السمات الغربية والطريقة مثل الجيش والحمامات
العامة المختلطة . ولم تصبح اليابان « موضة » إلا بعد ذلك بكثير .

وبينما كان ٢٤ ألف طالب يتدافعون سنوياً على الولايات المتحدة ، كان أقل من ألف أمريكي يقطعون الطريق العكسى .

وتعتبر اليابان أكثر بلدان العالم اهتماماً بزيادة مجموع معرفتها ، وقد تساهم هذه السمة وحدها فى تفسير لماذا استطاعت اليابان أن « تبيع » بشكل جيد فى الولايات المتحدة ، فى حين تواجه الشركات الأمريكية صعوبات جمة فى تسويق منتجاتها فى اليابان ، مع افتراض أن كل العراقيل الجمركية رفعت بين ليلة وضحاها .

ومع ذلك ، لا تزال قاعدة المعرفة اليابانية تعاني من بعض الثغرات المهمة ، فهى تبدو بعض السذاجة فى تقييمها للعناصر العرقية ، مجسدة قيمها العنصرية الخاصة ، لذا تجد صعوبة فى تقدير المكانة التى تحتلها هذه العناصر فى اقتصاد يمتد ليشمل الكرة الأرضية .

أما النظام التعليمى اليابانى الذى طالما تم تمجيده ، واعتبره العديد من الجامعيين والمسؤولين الاقتصاديين الأمريكيين - ببساطة وسذاجة - نموذجاً ، فإنه يتعرض لنقد قاس من جانب العديد من الخبراء ، لأن طرقه ومناهجه تعمل على كبت الابداع ، فهى طرق تؤدى الى التماثل والتشابه . فنقابات المعلمين وبيروقراطية التعليم ، فى المرحلتين الابتدائية والثانوية ، ترفض أى اقتراح تجديدى ، دون حتى النظر اليه . كما لم يحقق التعليم العالى السمعة المتميزة التى اكتسبتها المنتجات الصناعية .

لكن عندما يتعلق الأمر بنسج شبكات الكترونية ذات ذكاء خارجى ، أو بالتليفزيون ذى الوضوحية العالية ، فإن اليابان تحتل الصف الأول عالمياً . الا أنها تتأخر عن الولايات المتحدة وأوروبا فى مجالات تحرير اللوائح التنظيمية لوسائل الاعلام ، أو تشجيع التطور الكامل للتليفزيون الكابلى والبث المباشر عبر الأقمار ، وهى وسائل ستسمح بتنوع الصور والأفكار ، وهو تنوع ضرورى للغاية لازدهار القدرة الخلاقة لأية ثقافة وطنية .

وتمثل الصادرات الثقافية أكبر نقاط ضعف اليابان . ورغم أنه لا ينقصها كبار الكتاب والفنانين والمهندسين المعماريين أو مصممي الرقص والسينمائيين ، الا أنهم غير معروفين فى الخارج ، ولا تمارس القلة منهم المشهورة عالمياً الا تأثيراً ضئيلاً .

وفى محاولاتها لموازنة سلطتها ، شنت اليابان هجوماً ثقافياً واسع المدى ، ابتداءً بالمجالات ذات الأهمية الاقتصادية المباشرة مثل الموسيقى والتصميم الصناعى ، ثم تنتقل حالياً الى مجال الفنون الأكثر شعبية مثل

التلفزيون والسينما والموسيقا والرقص ، كذلك مجالى الأدب والفنون الجميلة . أما عملية تخصيص « جوائز البراميوم امبريال » مؤخرا تحت رعاية جمعية الفنون اليابانية ، فانها تهدف الى أن تصبح المكافئ اليابانى لجوائز نوبل . ويوضح ذلك ، الرغبة فى القيام بدور أكثر أهمية على الساحة الثقافية العالمية .

ولكن يصطدم انتشار الأفكار والثقافة اليابانية فى الخارج بعائق ضخمة ، ألا وهو اللغة . وتؤكد صفوة يابانية مثقفة ذات نزعة قومية أن اللغة اليابانية تنطوى على عنصر روحانى لا يمكن ترجمته وأنها تملك نوعا من « الروح » الفريدة . ان أية لغة ، فى الحقيقة ، كما يعرف ذلك كل شاعر أو مترجم ، ليست قابلة تماما للترجمة ، لأن كل لغة تختلف عن غيرها بالنسبة للرسوم الخيالية الخاصة بها واستعمال المفاهيم والاستعارات . ويبقى أن اللغة اليابانية لا يتكلمها سوى ١٢٥ مليون شخص ، وهو ما يمثل عاقبة كبيرة لاكتساب اشعاع عالمى متوازن . لذلك ، تدفع اليابان أبحاثها حول الترجمة بواسطة الكمبيوتر ، بحماس وقوة أكثر من غيرها من البلدان .

الا أن التحدى الكبير الذى يواجه اليابان يظل تحدى التنوع ، وتحويل الانتاج بالجملة الى انتاج بالطلب ، ووسائل الاعلام الجماهيرية الى وسائل اعلام أكثر تنوعا وتخصصا ، أى تحويل أنشطة المجتمع ككل من التجانس الى التنوع ، وذلك فى مجتمع جعلته الدعاية الداخلية يعتقد طويلا أن التماثل فى حد ذاته فضيلة . لقد بين عالم الأنثروبولوجى كازوكو تسورومى ، بجامعة صوفيا ، منذ أكثر من عشر سنوات ، وجود تنوع داخل المجتمع اليابانى أكثر وضوحا مما يريد قادة البلاد الاعتراف به . الا أن التنوع فى ذلك الوقت ، كان تنوعا نسبيا داخل اطار متجانس يتطابق مع مجتمع الموجة الثانية . أما حاليا ، فيتعين على اليابان مواجهة ضغوط متفجرة فى الاتجاه المضاد ، وهى تدخل عصر الموجة الثالثة .

وترتبط المعارضة التقليدية للتنوع الاجتماعى والاقتصادى والثقافى ارتباطا مباشرا بأخطر نقاط ضعف اليابان بالنسبة للمستقبل .

لم يعد اليابانيون تلك « الحيوانات الاقتصادية » ، كما كانوا يتهمونهم ، ولم تعد قوة اليابان تتركز على عنصر واحد من عناصر ثلوث السلطة . الا أن ذلك لا يمنع أن اليابان لا تزال تحتفظ بتأخر خطير ، مقارنة بالولايات المتحدة ، فى مجال خلق ونشر الأفكار والمعلومات والصور والمعرفة ، وهو مجال أساسى فى سباق القوة .

وفى اللحظة التى يتعين فيها على اليابانيين نشر هذه المصادر المتنوعة للقوة ، لا يملك المسؤولون الاقتصاديون والسياسيون استراتيجىة دولية محددة المعالم . يوجد ، بالطبع ، فى القمة اجماع حول بعض الأهداف الداخلية الجوهرية ، مثل تشجيع النمو الداخلى بتقليل حجم الصادرات - وان كان من المفترض أنها ضرورية - وتحسين نوعية الحياة بتنمية مجالات الترفيه ، والاهتمام بالبيئة التى عانت من تدهور شديد وإعادة الاعتبار إليها . ولكن بالنسبة للسياسة الاقتصادية التى يتعين انتهاجها فى مواجهة العالم الخارجى ، تنقسم الصفوة اليابانية انقساماً عميقاً ، وتتردد بالنسبة لليور العالمى الذى يجب على اليابان أن تلعبه فى المستقبل، على فرض أن هناك دوراً سيؤول إليها .

تفترض احدى الاستراتيجيات أن العالم يتجه نحو التجزؤ الى مناطق كبيرة ، وبالتالي تستطيع اليابان أن تصبح القوة المسيطرة فى جنوب شرق آسيا . وفى ظل هذه الفرضية ، يتعين عليها تركيز الاستثمارات والمساعدات الثنائية فى هذه المنطقة . وفى الوقت نفسه ، الاستعداد بهدوء وتمهل لكى تصبح قوة الشرطة الاقليمية الكبيرة فى هذه المنطقة . ويتميز هذا الاختيار ، بأنه يجعل اليابان أقل عرضة للتأثر بالاجراءات والتدابير الحمائية الأمريكية أو الأوروبية .

ويقضى الافتراض الثانى ، بأن تركز اليابان جهودها على الاقتصادات النامية أينما وجدت . ويرتبط بذلك ، اعطاء الأولوية لخلق بنية تحتية الكترونية فى هذه البلدان النامية، التى هى فى أشد الحاجة إليها للانضمام والتكامل مع الاقتصاد العالمى . ويتطابق هذا الاختيار الاستراتيجى مع أحد الاحتياجات الرئيسية للاقتصادات المتخلفة ، كما يتطابق مع نقاط قوة التكنولوجيا اليابانية . وفى الوقت نفسه ، سيسهم ذلك فى احكام ربط علاقات هذه الدول الكترونياً مع القوة الاقتصادية اليابانية .

أما الاستراتيجية الثالثة ، والتى يبدو أنها تحظى حالياً بتأييد وموافقة عدد كبير من اليابانيين ، فتعتقد أن مهمة اليابان عالمية وترفض حصرها فى منطقة بعينها أو فى مجال محدد . ولا يحلم أنصار هذه الاستراتيجية بالسيطرة العالمية ، وإنما يفكرون فقط أن الاقتصاد اليابانى قوى جداً وشديد التنوع ويعيش نمواً سريعاً للغاية ، بحيث يصعب حصر دوره فى جزء من العالم أو مجموعة محدودة من البلدان .

ولقد دفعت هذه النزعة « العالمية » اليابان الى ارسال وحدات من البحرية اليابانية الى الشرق الأوسط ، لمساعدة الولايات المتحدة وحلفائها فى حماية الخليج أثناء الحرب بين العراق وإيران . كما يطالب ذات

المعسكر بمنح قروض لأوروبا الشرقية ، والاضطلاع بدور دبلوماسى متزايد على الساحة الدولية ، والحصول على مواقع مهمة فى قلب صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، والمؤسسات الأخرى ذات الصبغة العالمية .

وعندما تحدد اليابان اختيارها بين هذه الاستراتيجيات الثلاث لن يكون ذلك بقرار حاسم . فلقد اعتادت اليابان التقريب بين وجهات النظر المختلفة فى داخلها ، الا أن المراقبين المستنيرين يمكنهم دائما ادراك الكفة الرجحة . وعندئذ ، سيشعر العالم بأول الآثار الحقيقية لما تهدف اليه اليابان الى تحقيقه فى المستقبل القريب .

الاستراتيجية الجديدة للانفتاح شرقا :

إذا كانت شدة الصراع الداخلى فى العالم الرأسمالى ستتجه الى الزيادة ، فذلك لأن الطموحات اليابانية ستتصطدم بطموحات اللاعبين الرئيسيين الآخرين ، الولايات المتحدة وأوروبا . ويجدر بالنسبة لأوروبا أن تشير الى هذه السطور التى كتبت فى ٢٣ أغسطس ١٩١٥ .

« يمكن خلق ولايات متحدة أوروبية [٠٠٠] ولكن لأية غاية ؟ من أجل غاية وحيدة وهى محو الاشتراكية فى أوروبا وحماية [٠٠٠] الغنيمة معا ، ضد اليابان وأمريكا » .

كان كاتب هذه الكلمات ثوريا مغمورا اسمه فلاديمير اليتش لينين ، ولم يكن بعد زعيم الاتحاد السوفيتى . ترى ، ماذا سيكون رأيه فى الأحداث الحالية لو كان يعيش بيننا الآن ؟

ان تفكك الشيوعية مثل السباق نحو التكامل الأوروبى ، كلاهما نتيجة قدوم الموجة الثالثة ونظامها الجديد لخلق الثروة . وكما أعلنها جيانى دى ميكليلس ، عندما كان يرأس مجلس وزراء خارجية الجماعة الأوروبية ، فان « التكامل كان الرد السياسى لضرورة الانتقال من المجتمع الصناعى الى المجتمع ما بعد الصناعى » . وتنبأ دى ميكليلس بأن يؤدى امتداد اقتصاد السوق الى أوروبا الشرقية ، الى خلق موجة ازدهار اقتصادى ضخمة ، الا أن اللوحة الحقيقية ليست وردية الى هذه الدرجة .

ان انهيار الحكومات الماركسية - اللينينية فى أوروبا الشرقية منح شعربها احساسا سعيذا بالحرية وأعطاها نفحة أمل ، لكنه فى الوقت نفسه قلب رأسا على عقب ظروف المعركة الثلاثية بين أوروبا واليابان والولايات المتحدة ، وأدى الى ظهور فراغ فى السلطة ، وورط أوروبا الغربية فى استراتيجية جديدة وغير متوقعة على الإطلاق .

لنفترض أن السلام سيستتب في منطقة البلقان ، بالرغم من
العداوات العرقية الحارقة التي تستشري في يوجوسلافيا وبلغاريا
ورومانيا وأماكن أخرى . ولنفترض عدم وجود ديماجوجيين يثيرون
الصراعات الحدودية بين ألمانيا وبولندا أو بين المجر ورومانيا ، فضلا عن
عدم حدوث عمليات قمع عسكرية ولا حروب أهلية ولا أى قلاقل أخرى .
ولنفترض أيضا أن الاتحاد السوفيتي لن يتفكك الى أجزاء يقف بعضها
ضد البعض الآخر (تتصور جريدة سوفيتية أن مفهوم اتحاد الجمهوريات
الاشتراكية السوفيتية ذاته قد يختفى من خريطة العالم السياسية) .
وإذا تحقق ، إذن ، استقرار نسبي في أوروبا الشرقية ، وإن كان احتمال
ذلك ضعيفا ، فقد يعقب انسحاب السوفيت منها وصول الأوروبيين
الغربيين إليها ، وبشكل ، أكثر تحديدا ، الألمان .

وتحت الوصاية الغربية ، لن يواجه مواطنو أوروبا الشرقية ،
بالطبع ، ظروف حياة سيئة مثل تلك التي عانوا منها في ظل السيطرة
السوفيتية ، والسيطرة الهتلرية قبلها . بل قد يرفع هذا الاستعمار
الجديد غير العنيف مستوى معيشتهم بشكل كبير ، لكنه لن يترك أوروبا
الشرقية - على الأقل ليس قبل وقت طويل - تتجاوز مرحلة العصر
المصنعي .

وسوف تتشبث الشعوب باستقلالها الذي حصلت عليه بعد عناء ،
وتتمكن من تدعيم موقفها في المفاوضات مع الغرب بتشكيل نوع من الاتحاد
فيما بينها . وكان جيمس بيكر ، وزير خارجية الولايات المتحدة ، قد
أشار الى امكانية اقامة رابطة بين بولندا والمجر وتشيكوسلوفاكيا . غير
أن هذا البعث البديل لامبراطورية النمسا والمجر ، أو حتى تجسيد
الامبراطور فرنسوا جوزيف نفسه (ألا يريد بعض الشباب التشييك
تنصيب فاكلاف هافل ، الكاتب المسرحي ورئيس تشيكوسلوفاكيا الجديد
« ملكا » ؟) ، بل وحتى تكوين « ولايات متحدة لأوروبا الشرقية » لن يمنع
من أن يفرض الشكل الجديد من التبعية نفسه على هذه البلدان .

ولادراك ذلك ، يكفي مقارنة ثلاثية السلطة في أوروبا الشرقية
- أى قواتها المسلحة واقتصادها ومواردها من المعرفة - مع مثيلتها لدى
جيرانها الغربيين .

من هذا المنظور ، نجد أن الجماعة الأوروبية ، بدون أن تنضم إليها
دول أخرى ، قادرة على أن تضع على المائدة ، سلطة ذات تفوق ساحق في
أشكالها الثلاثة .

ولكى نأخذ لمحة عن الامكانيات العسكرية الضخمة لأوروبا الغربية ، بغض النظر عن حلف الأطلسي وحلف وارسو السابق ، وبفرض انسحاب كل القوات الأمريكية والسوفيتية تقريبا ، فانها ستملك قوات كبيرة حتى فى ظل هذه الظروف .

لقد اقترح المستشار الألماني هلموت كول ، فى أكتوبر ١٩٨٨ ، تكوين جيش أوروبى مشترك . وبالرغم من أنه كان يعظم مزايا التحالف مع الولايات المتحدة ، الا أنه كان يستشف بوضوح وراء هذه الكلمات النغمة القائلة : « ارجعى يا أمريكا الى بيتك » . لقد أصبح الألمان يرون أن الحماية الأمريكية لم تعد ضرورية بعد أن بات التهديد السوفيتى أقل خطورة بكثير عن السابق .

وسيضاعف الانسحاب الأمريكى الكامل ، بلا شك ، التكاليف المتعلقة بالقوة العسكرية لأوروبا الغربية ، ولكن بضبط هذا الانفاق بشكل جيد وتوزيعه على عدد أكبر من الدول ، يمكن جعل هذه التكاليف محتملة تماما . وسينجم عن ذلك أوروبا جديدة ذات عضلات قوية وأسلحة دفاعية منيعة .

والسؤال الذى يطرح نفسه هنا : من سيقود هذا الجيش الأوروبى غدا ؟ اذا كان هناك أدنى شك بهذا الشأن ، فان بعض الأرقام تكفى لتبيده . لقد كانت الجيوش الفرنسية والألمانية الغربية ، حتى الآن ، متكافئة عمليا بالنسبة للقوات التقليدية . كانت فرنسا تملك ٤٦٦ ألف جندي مقابل ٤٩٤ ألف جندي ألماني ، وكان لدى فرنسا ٢١ غواصة مقابل ٢٤ غواصة ألمانية ، وفى مجال الطيران كانت فرنسا تملك للهجوم الجوى الأرضى تسعة أسراب ميراج وجاجوار أما ألمانيا فلديها ٢١ طائرة تورنادو واف ٤ - اف اس وألفا .

ولكن إعادة توحيد ألمانيا عدلت هذه الأرقام تعديلا كليا وجذريا . فاذا اندمجت القوات الألمانية الشرقية مع مثيلتها الغربية فستزيد الميزانية العسكرية الألمانية بنسبة ٤٠٪ ، أما عدد القوات المسلحة فسيزيد بنسبة ٥٠٪ وستكافىء القوات الجوية الألمانية للهجوم الأرضى ثلاثة أضعاف مثيلاتها الفرنسية . لقد أعلنت عملية إعادة توحيد ألمانيا نهاية السياسة الفرنسية كما حددها الرئيس الفرنسى السابق جيكسار ديستان عندما قال انه يتعين أن « يكافىء حجم القوات الفرنسية حجم القوات الأوروبية الأخرى ، أى القوات الألمانية » .

وتمتلك فرنسا بالطبع أسلحة نووية - « قوتها الضاربة » الشهيرة - وكذلك بريطانيا ، الا أن ألمانيا - اذا أرادت - فانها قادرة على التزود بالسلح النووى بين عشية وضحاها ، وهو ما تدركه تماما فرنسا وبريطانيا وباقى العالم .

كما يساهم عنصر آخر ، وليس أقلها أهمية ، فى الاخلال بالتوازن العسكرية داخل أوروبا : لقد سلم السوفيت سرا ٢٤ صاروخا « اس - ٢٣ » متوسط المدى الى ألمانيا الشرقية ، مباشرة قبل التاريخ الذى تعهدوا فيه ، بموجب معاهدة ، بتدمير هذه الصواريخ . ومع إعادة توحيد البلاد ستعود هذه الصواريخ الى الجيش الألمانى الموحد ، وهو آخر ما كان السوفيت يتمنون حدوثه !

وبينما لا يتكلم الساسة الأوروبيون الا عن الوحدة والعلاقات الطيبة والآمال السعيدة ، يوازن الجنرالات فى كل مكان هذه الأرقام بعناية . وان كانت القدرات القتالية لا تقيم بالطبع كما تحصى النقود ، كما لا يوجد من يفكر جديا فى تكرار حروب ١٨٧٠ أو ١٩١٤ أو ١٩٣٩ فان المقارنة الرقميه - مهما كانت تقريبية - توضح جيدا أن ألمانيا هى التى ستقود المناورة فى أى جيش أوروبى ، فيما عدا فى حالة الطوارئ القصوى التى قد تؤدى الى استخدام الورقة النووية .

ولا يمت الألمان الحاليون بصلة للعشيرة النازية ، فهم مشبعون بالقيم الديمقراطية وبالأفكار المعتدلة التى تتميز بها الطبقات المتوسطة المسورة الحال ، كما أنهم ليسوا مناصرين على الإطلاق للروح العسكرية . الا أن ذلك لا يقلل من أنه فى حالة اللجوء للقوة العسكرية الغربية لوضع نهاية للاضطرابات فى أوروبا الشرقية ، فان القرار النهائى لن يتخذ فى باريس أو بروكسل وانما فى برلين .

ان كل التعليقات العدوانية التى تتردد فى واشنطن عن عدم استعداد الأوروبيين « لتقاسم عبء الدفاع » لم تمنع أوروبا الجديدة من أن تصبح الآن قوة عسكرية كبيرة ومستقلة .

أوروبا صباح الغد :

وسوف تركز القوة العسكرية الأوروبية على قاعدة اقتصادية هائلة ، وهى تمثل العنصر الثانى لثلاثية السلطة . حتى وان لم ينضم اليها أعضاء جدد ، فان امكانيات الدول الاثنى عشرة للجماعة الأوروبية ضخمة ، اذ يبلغ عدد سكانها ٣٢٠ مليون نسمة ، ويساوى اجمالى ناتجها القومى اجمالى الناتج القومى للولايات المتحدة تقريبا ، ويكافئ مرة ونصف اجمالى

النتائج القومية الياباني * وتمثل تجارة بلدان الجماعة الأوروبية ، فى مجموعها ، ٢٠٪ من التجارة العالمية ، أى أكثر من الولايات المتحدة أو اليابان *

وسوف يتم اتخاذ القرارات الرئيسية فى المجال المالى ، كما فى المجال العسكرى ، فى برلين : فى وزارة المالية والدوتش بنك ، فالتفوق المالى يجسد الحقائق الاقتصادية * ان ألمانيا الموحدة ، التى يبلغ اجمالى ناتجها القومى ١٤ ألف مليار دولار ، تزن مرة ونصف أكثر من فرنسا التى تليها فى الترتيب *

وترغب الدول الأخرى المستسلمة لهذه الأشكال من عدم التوازن - وان كانت تخشى عواقبه - فى تدعيم وتوثيق روابط الجماعة الأوروبية ، على أمل الحد من حرية حركة ألمانيا * الا أنه كلما أصبحت الجماعة الأوروبية ذاتها قوية ومركزية - أى أن يكون لها عملة موحدة وبنك مركزى واحد ، وأن تتصرف على أنها الشرطى المسئول عن حماية البيئة - زاد تأثير ألمانيا الموحدة على اجمالى النظام الأوروبى بدلا من أن يتناقص *

لكن اقامة هذا النظام ، الذى تعهد ألمانيا مركزا له ، لا يمثل سوى جانب واحد من استراتيجية الانفتاح شرقا ذات المدى المذهل التى بدأت تظهر أولى سماتها *

ان الاستراتيجية الاقتصادية التى تنفذها حكومات الجماعة الأوروبية وشركاتها تتركز فى الواقع ، على الاستفادة من التكلفة المنخفضة للأيدى العاملة فى تشيكوسلوفاكيا والمجر وبولندا وباقى بلدان أوروبا الشرقية لتحقيق انتاج بالجملة ذى قيمة مضاعفة ضعيفة * لكن السلع المنتجة لن توجه لشعوب أوروبا الشرقية ، وانما سيتم تصديرها الى أوروبا الغربية *

وتتلخص هذه الاستراتيجية فى كلمتين : مداخل مصانع فى الشرق ، وأجهزة كمبيوتر وسلع استهلاكية فى الغرب * ولا تمثل ألمانيا الموحدة النواة المركزية فقط للجماعة الأوروبية ، لكنها تقوم بادارة اجمالى النظام القارى *

ويهدف تنفيذ هذه الاستراتيجية الاقتصادية الواسعة ، الى نقل السلطة فى أوروبا الشرقية من أيدى السوفيت الى أيدى الأوروبيين الغربيين - وبشكل أكثر تحديدا ، الألمان * وسيحتل تنفيذها العقود القليلة القادمة ، الا أن عملية التنفيذ ستكون حافلة بالصعوبات والفوضى *

وتفترض استراتيجية الاتجاه شرقاً ، التي يجري الإعداد لها بإيقاع متصل ، أن الاتحاد السوفيتى سيظل مستغرقاً فى شئونهِ الداخلية ، ومن ثم سيتعين عليه عسكرياً أن يهتم بجمهورياته الإسلامية فى الجنوب وبالصين والمحيط الهادى أكثر من أوروبا . كما تفترض إمكانية عقد اتفاقيات اقتصادية معه ، تقلل من معارضته لصنع أوروبا الشرقية بالصيغة الألمانية . ويتوقف ذلك على الموقف السياسى الداخلى فى الاتحاد السوفيتى ، وعلى الأحداث غير المتوقعة التى قد تحدث فى الصين ، أو بشكل أعم فى آسيا .

وهناك افتراض آخر لهذه الاستراتيجية ، هو أن الجماعة الأوروبية ذاتها ستكون قادرة على الوفاء بالوعود الجميلة التى قطعتها على نفسها أمام شعوبها - نسبة نمو تتراوح بين ٤٥٪ و ٧٪ وخلق ما بين ٢ مليون الى ٥ ملايين فرصة عمل جديدة سنوياً فى الدول الاثنتى عشرة الأعضاء - وهو ما يستلزم فاعلية أكبر فى الإنتاج ، وتنافسية أفضل فى الأسواق العالمية ، وأرباحاً أعلى .

غير أن تخطيط الجماعة الأوروبية مازال يعتمد بشكل كبير على مفاهيم تجاوزها الزمن ، مثل اقتصادات النطاق الكبير ، وهى مفاهيم تناسب صناعات العصر المصنعى أكثر من الاقتصادات المتقدمة المتمحورة على المعلومات وأنشطة الخدمات .

ومن ناحية أخرى ، يركز النظام الجديد لخلق الثروة على التباين وعدم التجانس ، والإنتاج اللامركزى وتجزئة الأسواق ، وتنويع الأنشطة المالية وجعلها حسب الطلب ، وتؤمن كل هذه العناصر نجاح النظام الجديد الذى يولدها فى الوقت نفسه . إلا أن أسطوانة الجماعة الأوروبية الضاغطة تهدف إلى إزالة أية اختلافات .

أما فى الشرق ، فمن المحتم أن تواجه الاستراتيجية المعنية مشكلات كبيرة . فهى ، فى المقام الأول ، تعتبر أن شبه المستعمرات ستظل فى حالة استقرار سياسى ، إلا أن الحماس للديمقراطية والبرلمانات والتعددية الحزبية لا تضمن ، للأسف ، المجانق واللحم على مائدة الطعام .

وقد ينحول الافتتان بالديمقراطية البرلمانية والأحزاب وحرية التصويت الى فوضى ، إذا لم يتحقق سريعاً تحسن ملموس فى الأوضاع الاقتصادية المتردية حالياً . وتزيد الاتهامات بالفساد وأعمال الإرهاب من خطورة الوضع ، مما قد يؤدى الى عودة الديكتاتوريات العسكرية أو النم

الفاشية التي كانت منتشرة بكثرة في هذه المنطقة قبل الحرب العالمية الثانية ، وقد يبارك مستثمرون آجانب ذلك ، واضعين متطلبات النظام والاستقرار فوق كل شيء .

وبعد أن استسلم مواطنو أوروبا الشرقية لنشوة النعم المنتظرة من رؤوس الأموال الغربية ، سيسيقظون على مرارة متزايدة للوضع الاستعماري الجديد الذي يعيشون في ظله . وسيتحول السخط الى مقاومة ، وستنسب الأزمات الاقتصادية ونقص السلع الى المستثمرين الأجانب و « الامرياليين » وكباش فداء محلية . وبعد قروض الطوارئ ، سيتطلب الأمر قروضا أخرى لتفادي الانهيار الاقتصادي ، ثم تأتي طلبات تأجيل سداد الديون المستحقة نظرا لاشتداد الأزمة الاقتصادية ، أو الغاء الديون بلا قيد أو شرط .

حتى وان لم يحدث شيء من كل ذلك ، فان المسلمة القائلة بأهمية العمالة الرخيصة ، والتي تركز عليها استراتيجية الاتجاه شرقا ، تحتاج الى مراجعة جدية . فكما سبق أن رأينا ، تصبح الأجور المنخفضة مكلفة بشكل متزايد ، فالوفر الذي يتحقق من خلالها ضئيل جدا ، لأن تكلفة العمل بالنسبة للتكاليف الكلية تتجه الى التناقص ، ما عدا في القطاعات الأكثر تخلفا .

لقد اتضح لنا ، أن الاقتصادات « البطيئة » تجد صعوبة كبيرة في الارتباط بالاقتصادات المسماة « السريعة » . ففي بولندا ، كان تحويل أرصدة من بنك الى آخر يتطلب شهرا أو ستة أسابيع . ان الأيض في أوروبا الشرقية بطيء جدا بالنسبة للإيقاع الذي يطالب به الغرب ، كما لا توجد عمليا بنية تحتية الكترونية . وستجعل كل هذه العوامل « استراتيجية التوجه شرقا » أكثر تكلفة عما يبدو لأول وهلة .

وأخيرا ، اذا فرضنا أن جزءا كبيرا من العمل « المصنعي » سيتم نقله شرقا ، فعلى دول أوروبا الغربية أن تتوقع ضغوطا متزايدة من جانب نقاباتها العمالية ، ومتطلبات متنامية في مجال التأمين الاجتماعي ، وحملات حمائية قوية .

وفي ألمانيا بشكل خاص ، قد تؤدي هذه العناصر الى تدعيم المعارضة السياسية . وسينشد الاشتراكيون الديمقراطيون والنازية الجديدة أنغاما قومية لمهاجمة انتقال فرص العمل الى « غير الألمان » الذين يعملون بأجور أقل من الحد الأدنى النقابي . وفي الوقت نفسه ، سيقاوم الحضر انتقال التلوث الى مناطق هي بالفعل من أكثرها تضررا في العالم .

وإذا حدث وحكم ألمانيا ذات يوم ائتلاف يضم الاشتراكيين الديمقراطيين والخضر ، فإن هذا الائتلاف سيمارس تأثيرا قويا على أوروبا كلها . وسينجم عند ذلك ، بدون شك ، إبطاء للنمو التكنولوجي الأوروبي ، لأن الاشتراكيين الديمقراطيين سيخشون من تأثيره على العمالة ، في حين يضم الخضر في صفوفهم عددا كبيرا من كارهي التكنولوجيا .

لقد أتاح رؤوس الأموال المقدمة من اليابان والعديد من البلدان الأوروبية ، إنشاء بنك أوروبي للتنمية والتعمير تحت قيادة جاك أتالي . ويستطيع هذا البنك أن يقيم رؤوس جسر في أوروبا الشرقية تفتح الطريق لبعض التقدم التكنولوجي والاقتصادي . لكن المهمة لن تكون سهلة .

وخلال العقد القادم ، عندما تطرح المشكلات الأوروبية نفسها بحدة أكبر ، قد تضعف الحماسة الاقتصادية والسياسية التي تثيرها حاليا استراتيجية الاتجاه شرقا . وإذا كانت أوروبا تملك ثروات ضخمة ، فإنها لم تعد حتى الآن سوى استراتيجية من أكثر الاستراتيجيات إثارة للجدل ، للاستفادة منها .

من الثورة اليسارية الى علم الدلالات :

ان مستقبل القوة الأوروبية يعتمد ، أكثر من الولايات المتحدة واليابان ، على « ساقها الثالثة » ، أي قاعدة معرفتها . فقياسا بعدد جوائز نوبل وشهرة معاملها ومعاهدها البحثية ليس لدى أوروبا ما يقلقها ، فهي تحتل الصفوف الأولى في مجالات الطاقة النووية والتقنيات الفضائية والروبوتية ، وبدأت أبحاثا عن التوصيلية الفائقة ، وإن شاب ذلك بعض التردد . وبعد أن عاملت الجماعة الأوروبية العلم والتكنولوجيا طويلا باحتقار ، بدأت في دعمهما بسخاء خاصة عن طريق مشروعات متعددة التخصصات العلمية .

وتحتل ألمانيا الصدارة في هذا المجال أيضا . فلدى علمائها أكبر ميزانيات أبحاث وتطوير في أوروبا ، وقاموا في الولايات المتحدة بتسجيل عدد من براءات الاختراع أكبر مرتين ونصف من العلماء البريطانيين أو الفرنسيين . ومنذ عام ١٩٨٤ ، يحصل العلماء الألمان كل عام على إحدى جوائز نوبل العلمية ، لاكتشافات مثل الميكروسكوب - الماسح ذي التأثير النفقي أو ظاهرة « هول » الكمية .

غير أن أوروبا ، بما في ذلك ألمانيا ، تعاني من تخلف في مجالات حاسمة ، مثل تكنولوجيا الكمبيوتر والمعلومات ، خاصة فيما يتعلق بإنتاج

الرقائق الالكترونية ، مقارنة باليابان والولايات المتحدة . ان افلاس شركة نيكسودورف الألمانية ، التي ظلت طويلا من أكفأ منتجي أجهزة الكمبيوتر ، وابتلاع سينمز لها ، والصعوبات التي تمر بها شركتنا نوسك في النزويج وفيليبس في هولندا ، تؤكد على أوجه اعاقة أوروبا في هذا المجال .

وفي قطاع الاتصالات اللاسلكية ، يؤدي الرفض العنيد من جانب العديد من وزارات البريد والاتصالات ، للتخلي عن احتكارها الى تعطيل التقدم .

ومهما بلغ سوء المدارس الأمريكية ، فان أوروبا تعاني أيضا من مشكلات تعليم خطيرة ، فنظمها المدرسية شديدة المركزية وغير مرنة . أما من المنظور الثقافي ، فان « الصادرات » الأوروبية أكثر أهمية وتأثيرا من الصادرات اليابانية ، الا أن الولايات المتحدة تسبق أوروبا عندما يتعلق الأمر بانتاج طرز حياة سيتم تقليدها في أماكن أخرى ، أو حركات فنية جديدة أو ثقافة شعبية . ويمكن بالطبع ، الدفع بأن الثقافة الأوروبية أرقى جماليا وأخلاقيا ، غير أن الأمر يتوقف على المعايير المستخدمة . وبما أن الثقافة ، خاصة الثقافة الشعبية ، تمثل عامل سلطة في هذا العالم الشديد التغير الذي تغمره الصور ، فان الولايات المتحدة تظل على رأس السباق في هذا الصدد .

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، أعطت أوروبا للعالم ، على المستوى الأيديولوجي والفكري ، ثورية يسارية ذات احياء شبه ماركسي ، ومارست لبعض الوقت ، نوعا من التأثير من خلال الفلسفة الوجودية ثم البنائية ، ومؤخرا نظرية الرموز والدلالات . ولكن هذه القيم تشهد أفولا في السوق العالمية للأفكار .

في الحقيقة ، تستعيد أوروبا الغربية حاليا ، دورا مهما بتشجيعها لـ « منتج » سياسي جديد . ففي السنوات القادمة ، ستكون النسخة « الخضراء » للاشتراكية الديمقراطية هي أهم صادراتها الأيديولوجية ، وهو ما يشكل أهمية كبرى ، لأن هناك أسواقا مستعدة ومتفتحة لاستقبال هذه الحركة في كل من الولايات المتحدة واليابان وأوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي ، شريطة ألا يتم تشويه النموذج وتسيطر عليه الجماعات الهامشية المتطرفة من المدافعين عن البيئة .

وفي نهاية المطاف ، نجد أنه بينما تستغرق اليابان في الاهتمام بالمستقبل ، وتركز الولايات المتحدة على « الآن وهنا » ، فان أوروبا تظل مرتبطة ارتباطا راسخا بماضيها . وهناك دعاية معروفة تزعم أن استبدال

مصباح كهربي يحتاج الى خمسة أشخاص بريطانيين : واحد لتركيب
المصباح الجديد وأربعة ليقولوا كم كان المصباح القديم أفضل .

وتقلل كل هذه الأسباب من فرص أوروبا في أن تصبح قوة كبرى
ذات سلطة متوازنة حقا ، طالما أنها لا تبذل لتنمية وتطوير قاعدتها المعرفية
القدر نفسه من الطاقة والجهد ، الذي تبذله في إعادة تنظيم قواتها
العسكرية وتكامل اقتصادها .

لقد أعدت أوروبا استراتيجية ضخمة وذات مدى شاسع ، تهدف
الى تغيير علاقات السلطة على الصعيد الاقليمي والعالمي . ويضع هذا
التخطيط ، المستمد من الماضي أكثر من المستقبل ، غاية هي تفوق « قلب »
العالم ، كما لقب علماء الجغرافيا السياسية أوروبا في الماضي .

العملاق الجريح :

يقودنا ذلك الى الحديث الآن عن هذا العملاق الجريح ، وهو الولايات
المتحدة .

اذا أخذنا المكون العسكري لثلاثية السلطة فسنجد أن القوة العسكرية
الأمريكية تتفوق على منافسيها على الصعيد العالمي ، فالقوات المسلحة
الأوروبية واليابانية لازالت ذات طابع اقليمي ، ولا تملك سوى قدرة
محدودة على القيام بعمليات بعيدة . وعلى نقيض ذلك ، تتمتع قوات
الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، بالرغم من التخفيضات التي أجريت
عليها مؤخرا ، بمدى عالمي .

غير أن الاتحاد السوفيتي يعاني من اضطرابات داخلية ويتعين على
جيشه أن يهتم ، كأولوية أولى ، بتهديدات الانفصال والانشقاق والمواجهات
العرقية ، والمشكلات التي قد تنشأ على حدوده المتحركة الممتدة من ايران
الى الصين . وبالتالي ، فإن الولايات المتحدة وحدها هي التي تملك حاليا
أكبر قدرة تدخل في المناطق البعيدة (فلديها مثلا ١٤ حاملة طائرات وسفن
الحراسة المرافقة لها مقابل أربع حاملات طائرات سوفيتية وست أوروبية) .
ان هذه القدرة على التدخل في أية بقعة على الكرة الأرضية ، هي بالتحديد
التي تميز القوة العسكرية الأمريكية عن كل القوى الأخرى .

لكن هذه السلطة العسكرية الرائعة الموضوعة بحسب تحت السيطرة
المدنية ، والتي يقوم بخدمتها ضباط قادرون ومدربون تدريبا جيدا ،
تعاني من أعاقه خطيرة ، ألا وهي رؤيتها الاستراتيجية للعالم التي تجاوزها
الزمن ، والمتمحورة بدرجة مبالغ فيها على التهديد السوفيتي في أوروبا

الغربية • وينجم عن ذلك ارتباك كبير فى تصور المصالح الحيوية للبلاد وأولوياتها ، وكان هناك قصورا دماغيا يعيث فسادا فى القمة •

وبالتالى ، فإن الضغوط التى يمارسها الكونجرس لخفض الانفاق العسكرى ، والتى تستلهم الاعتبارات السياسية الداخلية بشكل كبير ، تؤدى الى اقتراحات أعدت ، فى أغلب الأحيان ، بلا تبصر ولا ترتبط بأية رؤية متكاملة للموقف العالمى •

كما تعنى أزمة الاستراتيجية الأمريكية ، أن جزءا كبيرا من الميزانية العسكرية يستخدم لبناء نظم تسليح غير ملائمة ، يتم نشرها فى الأماكن والأوقات غير المناسبة • وهو ما يمثل تبذيرا واسرافا يفوقان بكثير تجاوزات مقايسات الموردين أو « المطارق الشهيرة المغطاة بطبقة من الذهب ، وثمان المطرقة الواحدة منها ٧٠٠ دولار » • ومن نتائج هذه الأزمة أن أصبحت الولايات المتحدة لا تقوم الا بردود أفعال للأحداث الدولية الكبرى (بعد حدوثها) ، بدلا من أن تفجر هذه الأحداث كما كانت تفعل حتى عهد قريب ، وذلك باستثناء العمليات الصغيرة مثل خلع مانويل نورييجا رئيس بنما •

لكن الأمور بدأت تتغير بعد غزو الكويت فى عام ١٩٩٠ • إن صدام حسين ، باقترافه هذا العدوان واطهار احتقاره للرأى العالمى ، واحتجازه للرهائن ، وتهديده باستخدام الأسلحة الكيماوية بل والنووية ، أحدث انقسامًا بين الدول العربية وهدد باحداث خلل فى نظام امدادات البترول العالمية •

لقد اضطرت الأزمة التى نجمت عن ذلك فى الشرق الأوسط ، المسؤولين الأمريكيين أن يعدوا استراتيجية عامة لما بعد الحرب الباردة • لم يتم بعد استكمال هذه الاستراتيجية ، كما أنها ليست واضحة بعد تمام الموضوع • غير أن الرئيس بوش تصرف بسرعة ومهارة لتعبئة تكتل واسع ، بشكل غير عادى ، ضد المعتدى •

وخلال أيام قليلة أدان مجلس الأمن صدام حسين ، وطالبه بسحب قواته ، وفرض على العراق حظرا كاملا ، حتى ان الصينيين والسوفيت وافقوا على هذه القرارات • وأغلقت السعودية وتركيا خطوط الأنابيب التى تنقل البترول العراقى الى الأسواق العالمية • وقبل مضى شهر ، قامت قوات بحرية ضخمة بعزل العراق ، واتخذت قوات أمريكية مواقعها فى المملكة السعودية وفى منطقة الخليج ، تساندها فرق أرسلتها الدول العربية مثل سوريا ومصر والمغرب ، وكانت هذه الفرق بمثابة تحذير ، كما كانت لها قيمة رمزية •

وعلى الفور ، بدأ أعداء بوش السياسيون فى الكونجرس الشكوى من أن اليابان وأوروبا الغربية « لا تتحملان نصيبهما العادل من العبء » ، بالرغم من اعتمادهما أكثر من الولايات المتحدة على بترول الشرق الأوسط . كما ادعوا أن الأمريكيين يجازفون بحياتهم وينفقون مليارات الدولارات ، لحماية طرق امداد البترول التى يستفيد آخرون منها أكثر منهم . بل طالب بعض الديماجوجيين بأن تقوم اليابان وألمانيا بإرسال قواتهما الى منطقة الخليج ، بالرغم من أن ذلك محظور على هذه البلدان بموجب دساتيرها . وفى الجانب المقابل ، لم يتساهل أحد ، سوى قلة قليلة ، إذا كان الأمريكيون - ومعهم بقية العالم - يرغبون فى أن تلغى النصوص الدستورية لهذه البلدان ، التى تمنع إرسال القوات اليابانية خارج الأرخيبيل أو القوات الألمانية خارج نطاق الناتو .

لقد كان هؤلاء الديماجوجيون أبعد ما يكونون عن ادراك كل عواقب هذا الموقف ، وتعديلات السلطة الناجمة عنه على المدى الطويل .

فى الواقع ، ان اقامة قوات مسلحة أمريكية فى منطقة الخليج - حتى مع موافقة السعودية والدول الأخرى فى المنطقة - ستخلق موقفا جديدا جذريا - أيا كانت النتائج الأخرى لذلك .

فمنذ عام ١٩١٨ ، على أقل تقدير ، كانت فرنسا وبريطانيا هما القوتين الأجنبية الأكثر تأثيرا فى الشرق الأوسط . لكن عندما قامت مصر فى عصر ناصر بتأميم قناة السويس ، فى عام ١٩٥٦ ، حاولت القوتان الأوروبيةتان استعادتها ، غير أن الولايات المتحدة أوقفت المحاولة .

ومنذ تلك اللحظة ، بدأ وضع القوتين الاستعمارييتين السابقتين ينزعزع ويضعف تدريجيا . وابتداء من عام ١٩٥٦ الى عام ١٩٩٠ ، أصبحت الولايات المتحدة هى القوة الأجنبية المؤثرة فى الشرق الأوسط ، لكن كل عمل تقوم به كان يصطدم بمعارضة القوة العظمى العالمية الأخرى ، ألا وهى الاتحاد السوفيتى .

وفى عام ١٩٩٠ ، اقترف العراق ، وهو البلد الذى تربطه علاقات خاصة بالاتحاد السوفيتى ، خطأ فادحا ، اذ اعتقد ان القواعد القديمة للعبة لازالت سارية . وكان جورباتشوف فى ذلك الوقت ، يتحرر من التزاماته العسكرية فى مناطق متفرقة من العالم ، ويأمل فى الحصول على مساعدة اقتصادية غربية . وأدرك صدام حسين ، فجأة ، أن الاتحاد السوفيتى لم يعد مستعدا لافشال مبادرات الولايات المتحدة، التى أصبحت ، من الآن فصاعدا ، القوة الأجنبية الوحيدة المتواجدة فعلا فى الشرق الأوسط .

فنعندما هدد صدام حسين بالاخلاق بالاستقرار فى هذا الجزء من العالم واثارة الاضطرابات ، لم يكن فى مقدور الدول العربية الأخرى مقاومته ، وبحث السعودية ودول الخليج والعديد من البلدان الأخرى ، عن « شرطى » قادر على الدفاع عن أنظمتها وإعادة الوضع الى ما كان عليه . ولم يكن هناك سوى شرطى واحد جاهز ومستعد ، ووثبت الولايات المتحدة الى الفرصة السانحة ، وسرعان ما اندفعت لسد الثغرة .

وبعد أن ظلت لسنوات ، يقولون انها أصبحت فى حالة أفول ، تصرفت الولايات المتحدة من جديد كقوة عظمى . واذا كانت مساندة اليابان وأوروبا الغربية قد بدت ضعيفة فقد يرجع ذلك الى أن هذه الدول أدركت فجأة ان التأثير الأمريكى ، الذى تعزز بشكل كبير ، سيلعب من الآن فصاعدا ، دورا رئيسيا فى السياسة البترولية المستقبلية للدول العربية . وكانت أمريكا قد أكدت بوضوح سلطتها على اجمالى الاقتصاد البترولى ، ليس فى الشرق الأوسط فقط ، وانما استعادت مكانتها فى المنافسة العالمية بين الاقتصادات المتقدمة .

غير أن البترول لم يكن الرهان الوحيد لهذه العملية . فأعداء بوش السياسيون لم يقدروا التهديد العراقى بانتاج - أو استخدام - أسلحة نووية وكيميائية حق قدره .

لقد أوشك صدام حسين فى الماضى على بناء منشأة كفيفة بتزويد العراق بالسلح النووى . لكن تم تدمير هذه المنشأة فى ٧ يونية ١٩٨١ بهجوم خاطف لطائرات « اف - ١٥ » و « اف - ١٦ » الاسرائيلية ، بعد أن اخترقت المجال الجوى السورى والأردنى . وتأخرت ، نتيجة لذلك ، المشروعات العراقية حوالى عشر سنوات . (وكانت ايران من المستفيدين غير المتوقعين بهذه الغارة ، اذ كان من المحتمل أن تتعرض لخطر النار النووية فى حربها مع العراق ، اذا ما توفرت لصدام حسين امكانية امتلاك سلاح نووى) .

وفى ذلك الوقت ، سارع العديد من البلدان ، فى باقى العالم ، لادانة العملية الاسرائيلية ، وان كانوا يتنهدون سرا تنهيدة راحة وانفراج كرب . الا أن صدام حسين فى عام ١٩٩٠ ، تحدى العالم كله .

وتقدم أزمة الخليج مثالا نموذجيا للاستخدام الكامل لثلاثية السلطة - العنف والثروة والمعرفة - على الصعيد العالمى . لقد استخدم صدام حسين العنف ضد الكويت ، وفرضت الولايات المتحدة والأمم المتحدة عقوبات اقتصادية ثقيلة على العراق ، وقاد العسكريان حربا لغزو الازدهان .

لقد أدرك صدام حسين انه أضعف في المجالين الاقتصادى والعسكرى ولذلك لجأ بشكل مكثف الى « السلاح النفسى والثقافى » - صور ورموز وأيديولوجية ودين - فداعب أمام كاميرات التليفزيون رؤوس الأطفال الرهائن ، ودعا الى حرب مقدسة ضد الغرب ، واستغل الحقد الطبقي ، ولوح بالقومية العربية .

لقد جعلت أزمة الخليج صياغة استراتيجية أمريكية عامة لعالم ما بعد الحرب الباردة ، أمرا ملحا ، أكثر من أى وقت مضى .

وقد تؤدي هذه الاستراتيجية ، على المدى الطويل ، الى انسحاب كل القوات الأمريكية ، تقريبا ، من أوروبا . غير أنه لم يتم حتى الآن إثارة احتمال إعادة نشر هذه القوات ليس فقط في الشرق الأوسط ولكن في المحيط الهادئ أيضا . ويمكن تبرير هذا التوجه بالسماة الجديدة للوضع في هذه المناطق : شكوك عميقة حول مستقبل الصين ، وإعادة تسليح اليابان ، والحرب الأهلية في الفلبين ، فضلا عن اهتمام السوفيت الذى لا يقتصر قط بكل هذه المناطق . ان الانتقال من « الاستراتيجية الأوروبية » الى « استراتيجية الباسفيك » سيحايى البحرية والطيران على حساب القوات الأرضية ، التى ارتبط مصيرها أساسا بالدفاع عن أوروبا الغربية . وقد بدأ عدد من البلدان المجاورة لليابان ، يشعر بالقلق ازاء القوة اليابانية ، وربما يرحب بعملية إعادة نشر القوات الأمريكية في الباسفيك ، وان كان لا يصرح علنا بذلك .

ولا تستطيع الولايات المتحدة بالطبع ، تأمين دور الشرطى لاجمالى عالم يموج بالتوترات والأخطار مثل عالمنا ، سواء باسمها أو باسم أى أحد آخر . هذا رغم أن قوتها المتميزة تسمح بالاعتقاد بأنها ستكون قادرة ، بالمشاركة مع بلدان أخرى أو منظمات دولية ، على اخماد الصراعات الاقليمية التى تهدد السلام العام ، فى الوقت المناسب . وفى العقود المهلكة التى تنتظرنا ، قد ترغب كثير من الدول فى التواجه النشط لمثل هذا الشرطى ، وليس فقط في الشرق الأوسط .

أقول توأمين :

ان اعداد استراتيجية جديدة سيعيد أيضا تشكيل الاقتصاد الذى يمثل العنصر الثانى من ثلاثية السلطة . فتخليص القوات المسلحة من هياكلها الضخمة التى تتطابق مع عصر الموجة الثانية ، وخلق أداة عسكرية متوافقة مع الموجة الثالثة ، تعتمد على السرعة والقدرة على الحركة ومدى عمل أوسع ، سيجعل من الممكن نفخ طاقة جديدة فى الاقتصاد .

وعلى النقيض من ذلك نجد أن العمليات المنفصلة لخفض الميزانية ،
والتي تتم تحت ضغوط الكونجرس المفتقرة لبعد النظر ، تؤدي الى الاضرار
بالأبحاث والمشروعات الرئيسية ، كما تبطئ التقدم التكنولوجي للاقتصاد
ككل ، والذي استفاد حتى الآن من العقود المبرمة مع البنتاجون .

ومن ناحية أخرى ، ان انسحاب القوات الأمريكية من أوروبا والذي
يتعين أن يدفع أوروبا الى مضاعفة انفاقها العسكري ، قد يسهم في خفض
عجز الميزانية الأمريكية ، ويقلل بالتالي من تبعية البلاد للمستثمرين
اليابانيين وسينجم عن ذلك ، ولو مؤقتا ، حجم معين من البطالة لكنه
سيكون مصحوبا بانخفاض في سعر الفائدة وزيادة في الاستثمارات .

وان كان لا يوجد ما يضمن أن يتم توجيه الأموال الفيدرالية ، التي
تم توفيرها نتيجة لذلك ، الى الإصلاح الاجتماعي ، بالرغم من الاحتياج
اليه منذ وقت طويل ، فإن جزءا من هذه الأموال على الأقل ، سيذهب الى
التعليم والرعاية الطبية المنزلية والتدريب المهني واستخدامات أخرى ،
واذا تم الربط بين هذه الإصلاحات بذكاء ، فإنها قد تسهم في تحسين
مصير الجيل القادم .

لقد كثر التباكي على الأفعال الاقتصادية النسبية للولايات المتحدة ،
وهو في الحقيقة ، المقابل لنجاح الجهود الأمريكية المبذولة بعد الحرب
العالمية الثانية لاعادة تعمير كل من اليابان وأوروبا . وبالرغم من العديد
من التأكيدات الخاطئة ، فإن نصيب الولايات المتحدة من اجمالي الناتج
العالمي لا يزال هو نفسه تقريبا منذ ١٥ عاما .

(لقد سجل هذا المؤشر انخفاضا ضخما عندما استعادت الاقتصادات
الأوروبية واليابانية ، التي عانت من الاضطراب ، قوتها . ويظل هذا
المؤشر ثابتا تقريبا ، منذ السبعينات ، فيما يتعلق بالولايات المتحدة) .

الا أن الانتاج لم يعد المؤشر الأول لتقييم صحة الاقتصاد . فالولايات
المتحدة تتفوق على كل من أوروبا واليابان في قطاعي الخدمات والمعلومات ،
وهما القطاعان الرئيسيان في الاقتصادات فائقة الرمزية . ولذلك لا تمثل
البطالة بالنسبة لها مشكلة مزمنة ، كما هو الحال في أوروبا .

كما يجب اعادة النظر في مفهوم عجز الميزان التجاري ، الذي نشر
الرعب لفترة من الزمن في واشنطن ، في ضوء قدوم هذا الاقتصاد الجديد
فائق الرمزية . فمن الخطأ الاعتقاد بأن الصادرات الأمريكية تراجعت .
ففي الثمانينات ، تقدمت الصادرات بنسبة ٦١٪ ، ولكن خلال الفترة
نفسها زادت الواردات بسرعة أكبر ، وبما يزيد مرة ونصف عن الصادرات .

فلقد تقدمت الصادرات الأمريكية الى اليابان بنسبة ١١٤ ٪ ، الا أن الواردات القادمة من اليابان قفزت لتتجاوز ٢٠٠ ٪ . غير أن هذا التفاوت ينجم حاليا الى التناقص . على أية حال ، فإن اقتصادا يولى أهمية متزايدة للخدمات ، يمكن أن يكون اقتصادا صحيا تماما ، حتى وإن كان عدد من منتجاته الجديدة غير قابل للتصدير مثل الخدمات الطبية أو التعليم .

وبالرغم من أن الولايات المتحدة قد انتابها القلق طويلا من جراء « عجزها التوهم » (أى عجز الميزانية وعجز الميزان التجارى) ، فإن هناك مشكلات أكثر خطورة يتعين عليها مواجهتها ، مثل مؤسساتها التى تجاوزها الزمن ، وعدم الاستقرار الاجتماعى الذى يؤدى الى تآكل المجتمع الأمريكى ، ويهدد بتمزيق الأسرة والجماعات العرقية ، بالإضافة الى مشكلة المخدرات فى مجتمع يعيش أفرادها فى حالة اعتماد متبادل ، ويعتمدون بدرجة كبيرة على الدولة .

الأثر العاظم لوودى الن :

إن نظام المعرفة أهم بكثير للولايات المتحدة ، على المدى الطويل ، من الانتاج بالجملة .

وإن نظرة بسيطة على العنصر الثالث من ثلاثية السلطة ، يكذب على الفور كل الذين يتجاهلون السلطة الضخمة المتبقية للولايات المتحدة ، ودور المعرفة فى قوة البلدان ، أو لا يقدرونه حق قدره .

ففى الواقع ، تتمتع الولايات المتحدة بميزة ضخمة ، ألا وهى لغتها . فاللغة الانجليزية هى اللغة النولية فى مجالات البحث العلمى و التجارة والطيران والعديد من المجالات الأخرى . وإلى أن تتمكن الترجمة بمساعدة الكمبيوتر من أن تجعل اللغات شفافة لبعضها البعض ، فإن كون الملايين من البشر يفهمون الانجليزية - ولو جزئيا - يعطى الأفكار والابتكارات والمواضات والمنتجات الأمريكية ، جمهورا عريضا فى العالم كله .

كما تمتلك أمريكا ورقة رابحة أخرى لها أهميتها ، ألا وهى معرفتها وخبرتها العلمية والتكنولوجية الضخمة . لقد كثر الحديث عن انخفاض عدد براءات الاختراع الأمريكية ، فى إشارة الى مزيد من علامات الأفل فى هذا المجال . لقد كانت الولايات المتحدة ، بعد الحرب العالمية الثانية ، الدولة الصناعية « الوحيدة » التى تستطيع القيام بأبحاث علمية وتكنولوجية على صعيد كبير . ومع الأخذ فى الاعتبار هذه الظروف ، لم يكن مقبولا بالمرّة أن تتمكن من الاستمرار طويلا فى تقديم نفس النسبة من براءات الاختراع .

لقد فقدت الولايات المتحدة حاليا احتكارها ، لكن قاعدتها العلمية لازالت أفضل من منافسيها . وطبقا لإحصاءات المؤسسة القومية للعلم ، فان ادارات البحث والتطوير الخاصة والعامة تدير ميزانية تُقدر بحوالى ١٢٠ مليار دولار سنويا ، أى ثلاثة أضعاف الميزانية التى ترصدها اليابان لهذا الغرض وأكثر من ميزانيات اليابان وألمانيا وفرنسا وبريطانيا مجتمعة . ان ميزانية البحث والتطوير فى الشركات الخاصة تقدر بحوالى ٧٠ مليار دولار ، ويقدم المنتجون باقى التمويل . وبالرغم من الانتقادات التى تدعى عكس ذلك ، فان جزءا كبيرا من ميزانية المنتجون توجه للاقتصاد المدنى . (وطبقا لـ صمويل فولر رئيس قسم الأبحاث فى ديجيتال اكويمنت فان العديد من المنتجات مثل الكمبيوتر الشخصى أو محطات العمل ، كانت نتاج دراسات قامت بتمويلها وكالة مشروعات الدفاع للبحوث المتقدمة) .

ولا يزال عدد الباحثين العاملين والمهندسين فى الولايات المتحدة ضعف عددهم فى اليابان ، وان كان هذا العدد يتجه هُناك الى الارتفاع كالسهم ، حيث العلماء اليابانيون - ما عدا الجامعيين - هم أيضا أكثر شبابا .

ولكن ضخامة الجهد الأمريكى لا يمثل فى حد ذاته ضمانا للنوعية والجودة . فخفض ميزانيات الدفاع ، واتجاه الشركات بشكل متزايد نحو الأبحاث التى تستهدف تحسين الانتاج ، يرسمان اتجاها غير ملائم . والخلاصة أن ، تقدم الولايات المتحدة فى قطاعات التكنولوجيا المتطورة لا يزال ذا مغزى ، بالرغم من المنافسة .

ان التقدم اليابانى فى مجال الاعلاماتية وانتاج رقائى الذاكرة مذهل . لقد حققت ثلاث شركات ، هى « فوجى تسو » و « ان . اى . سى » ، و « هيتاشى » تقدما مدهشا . وتأتى فوجى تسو الآن مباشرة بعد ديجيتال ايكويمنت التى تعد ثانى شركة عالمية فى مجال الاعلاماتية ، تليهما هيتاشى و ان . اى . سى . على مسافة قصيرة . ويسيطر اليابانيون على ٥٠٪ من سوق المكونات الالكترونية الخاصة بالاعلاماتية ، وعلى نصيب غير مسبوق يقدر بـ ٨٥٪ من سوق رقائى الذاكرة .

الا أننا لو اقتصرنا على أجهزة الكمبيوتر فى حد ذاتها ، فان الأمريكيين يمتلكون ٦٩٪ من السوق العالمية ، وتتقاسم أوروبا واليابان نسبة ٣١٪ الباقية . كما تنتج الولايات المتحدة ٦٢٪ من أجهزة الكمبيوتر الشخصى فى العالم .

ففى عام ١٩٨٨ ، كانت عشر شركات أمريكية تعد من بين أكبر عشرين شركة فى مجال الاعلاماتية على مستوى العالم ، فى حين كان نصيب أوروبا ست شركات واليابان أربع شركات . وكانت « آى . بى . ام » وحدهما تكافئ أكثر من ضعف أكبر ثلاث شركات يابانية فى هذا المجال ، أما ديجيتال اكويمنت فكانت تكافئ أكبر ثلاث شركات أوروبية . وفى مجال الخدمات الاعلاماتية المتزايد الأهمية ، فإن أكبر تسع شركات عالمية أمريكية الجنسية والعاشرة أوروبية . وكان نصيب اليابان فى عام ١٩٨٨ فى مجال الخدمات الاعلاماتية لا يتجاوز ١٠.٦٪ ، ويتجه هذا النصيب الى التناقص كلما زاد النصيب الأمريكى .

غير أن التقدم اليابانى فى مجال انتاج السوبر كمبيوتر باهر ، وهو مجال تعاني فيه الشركات الأمريكية من صعوبات كثيرة . ولكن السيطرة اليابانية تقتصر على مستوى الأجهزة والمعدات ، بينما تحتل الولايات المتحدة رأس القائبة بالنسبة لنظم الاستخدام والبرامج الاعلاماتية . الا أن السباق لم ينته بعد .

أما فى مجال رقائق الذاكرة ، فلقد وجه الانتاج بالجملة فى اليابان ضربة قاسية للمنافسة الأمريكية . لكن شركة « آى . بى . ام » كانت أول من أعلن عن انتاج رقيقة سعتها ١٦ مليون بيت ، أى أربعة أضعاف سعة أكثر رقائق الذاكرة تقدما ، وأكبر بكثير من السعات الحالية للرقائق اليابانية . وبالإضافة الى ذلك ، فإن الاتجاه العام لا يصبو نحو الانتاج بالجملة بقدر اتجاهه نحو التخصص ، الذى فى اطاره تكتسب البرامج وأنظمة الاستخدام القوية - وهى نقطة ضعف اليابان - أهمية متزايدة بشكل مطرد . وتستحوذ الولايات المتحدة ، فى مجال البرامج الاعلاماتية وحده ، على ٧٠٪ من السوق العالمية التى تقدر بـ ٥٠ مليار دولار ، والتى تعيش نموا مذهلا .

ولا نستطيع هنا ، الاسترسال فى الحديث عن مجالات أخرى ، مثل التوصيلية الفائقة والاتصالات اللاسلكية والمواد الجديدة والبيوتكنولوجى . الا أن الوقت لا يزال مبكرا للحكم على أثر ومردود هذه التكنولوجيات على نتيجة السباق العلمى والتقنى .

وفضلا عن ذلك ، فإن السرعة التى يجدد بها العلم نفسه ، وفعالية نظام الاتصال الذى ينقل الخبرة والمهارة الى من يحتاجونهما ، وقدرة البلاد على امتصاص الأفكار الجديدة الواردة من باقى العالم ، ستصبح مع مرور الوقت أكثر أهمية فى هذا السباق عن الموقف فى حالة معينة . فالمهم هو الحركة وليس الخبرة المكتسبة .

ان أكبر آفة فى الولايات المتحدة هى بلا شك نظامها التعليمى « المصنعى » الذى تفتك به المخدرات والعنف . الا أن النظام التعليمى يعانى للأسف من تشويش واختلال خارج الولايات المتحدة أيضا ، خاصة فى التجمعات الكبيرة . هل توجد مدارس جيدة فى بريكستون أو بيلميرير أو برلين ؟ ان أزمة التعليم ليست قاصرة على الولايات المتحدة .

ان ما يصفى تميزا على المؤسسات التعليمية الأمريكية ، بالرغم من كل شئ ، كونها أقل مركزية عن المدارس الأوروبية ، واليابانية ، وبالتالي أقل خضوعا للأوامر الوزارية . كما أنها - ظاهريا على الأقل - أكثر انفتاحا للابتكارات والتجارب .

وللأسف ، يتطلب عالم الأعمال والبحث العلمى ، المزيد من الرياضيات والعلوم والمعارف المتخصصة والدبلومات . وقد يثير الدهشة ، ان نعرف أن التقدم التكنولوجى الذى حققته اليابان بين عامى ١٩٧٥ و١٩٨٨ يتطابق فى الواقع ، مع زيادة طفيفة ، فى عدد دبلومات الهندسة ودرجات الدكتوراه فى هذا البلد .

ولكن بالرغم من ارتباك نظامها التعليمى والتربوى ، فان أمريكا تمتلك سلطة عالمية ، ألا وهى تأثيرها الثقافى الضخم على باقى العالم . ولا يتعلق الأمر هنا باصدار حكم عن نوعية هذه الثقافة - وهى مسألة قد تثير بالطبع جدلا مثيرا - وانما بتسجيل أن الثقافة الأمريكية تنتقل ، بشكل أو آخر ، الى خارج الحدود . وبالتالى ، يزيد عدد الكتب الأمريكية التى تترجم الى اللغات الأجنبية عن تلك المترجمة الى الانجليزية . ومن وجهة نظر معينة ، قد يدعو هذا الوضع للأسف ، لأنه يحرم الأمريكين من مصدر نفيس للأفكار والآراء ، كما أنه يجسد هيمنة أمريكية على عمليات التبادل الثقافى .

وسواء أكان ذلك للأفضل أم للأسوأ ، فان الجموع فى العالم كله ، تنوق لتبنى المواقف وأسلوب الحياة والموضات والابتكارات الغربية ، والأمريكية أساسا . لقد قيل كثيرا ، ان هذا الانجذاب لأمريكا ناجم من تعدد مكوناتها العرقية - تغذيه يهودية وودى آلن ، وزنجية بيل كوسبى ، وإيطالية شخصيات مثل كولومبو أو المخرج مارتى سكورسى ، والطابع اليابانى لبات موريتا بطل « طفل الكاراتيه » ، أو الكوبى ليدزى آرناز ، أو « الوجه الباهت » لكلينت ايستوود .

- ان تأثير كل صور الولايات المتحدة ، وخصوصية أبحاثها العلمية والتكنولوجية ، هي التي تمثل تهديدا « لمتشددى » الصين وآيات الله الايرانيين ، أكثر من قوتها الاقتصادية أو العسكرية . ان الانتاج والبت التليفزيونى الأمريكى هو الأكثر شعبية فى العالم ، ولا توجد قوة كبرى تمثل منافسا حقيقيا فى هذا السياق .

باختصار ، تظل الولايات المتحدة مصدرا غنيا للابتكار والتجديد ، فى مجالات العلم والتكنولوجيا والأعمال والفن والمعرفة ، بالمعنى الواسع للكلمة . وقد تتناقص هذه الميزة خلال العقود القادمة . لكن الصعوبة التي ستجدها الأمم الأخرى فى الدفاع عن نفسها أمام هذا التقدم الثقافى ، ستكون أكبر من صعوبة بنائها لترسانة جديدة أو تكامل اقتصاداتها .

يوضح لنا هذا الاستعراض لثلاثية السلطة أن أمريكا ، بالرغم من مشكلاتها الخطيرة ، أبعد ما تكون عن نمر من ورق . ستشهد صراعات اجتماعية وعنصرية وجنسية ، خلال العقود القادمة ، تبعا لانتقالات السلطة التي ستحدث داخلها أو خارج حدودها ، الا أن الاضطرابات الداخلية فى الولايات المتحدة لا تقارن ، على أية حال مع الثورات المتوقعة فى أوروبا ، التي تعد أقل الشركاء الثلاثة المشاركين فى سباق السلطة العالمية استقرارا . ولن تقلت اليابان أيضا من الصراعات السياسية والاجتماعية فى عالم مزعزع حتى النخاع .

غير أن مثل هذه التأكيدات السريعة قد تتسم بالانطباعية ، ويحق مناقشتها نقطة نقطة . لكنها تحاول أن توضح لنا ، اجمالا ، أن الولايات المتحدة أكثر المراكز الرأسمالية الثلاثة الكبرى فى العالم توازنا ، وأنها تحتفظ بتفوق فى أهم عنصر من عناصر ثلاثية السلطة ، ألا وهو المعرفة .

اختيار الشركاء :

ترتكز أغلب التوقعات عن تطور السلطة العالمية على افتراضات ساذجة وتعريف خاطئ للسلطة .

لقد أكد بول كيندى مثلا فى كتابه « صعود القوى الكبرى وانهيارها » على أقول أمريكى محتمل ، الا أن نظريته ذاتة الصيت لا تقيس السلطة الا بمقاييس الثروة والقدرات العسكرية . ويكتفى كيندى بمجرد الإشارة الى تأثير الأيدولوجية والدين والثقافة ، لكنه لا يقدر هذا التأثير حق قدره ، بالرغم من أنه أصبح أكثر حسما من أى وقت سابق . انه يهمل دور المعرفة الذى بات جوهريا بالنسبة للثروة الاقتصادية والقوة العسكرية . فان مركز السلطة يكمن حاليا فى المعرفة .

بالإضافة الى ذلك ، فان السلطة - كما سبق أن رأينا - ليست مسألة كم وإنما هي مسألة نوعية . وترتبط قوة أمة ما بأهدافها الخاصة ، وليس فقط بمقارنة قوتها مع الآخرين . فان ما يمكن اعتباره الرد المناسب لهدف معين ، مجسدا نوعا معيناً من القيم ، قد يبدو في حالات أخرى غير مناسب على الإطلاق .

وعلى نقيض أوروبا التي تركز على رؤية اقليمية ، واليابان المترددة بين سياسة اقليمية وأخرى عالمية ، فان الولايات المتحدة تبحث عن دور عالمي . فبعد أن قادت ائتلافاً دولياً ، طوال نصف قرن ، سيكون من الصعب على أمريكا أن تحصر طموحاتها في منطقة واحدة . غير أن الأمر لا يتعلق فقط بعوامل نفسية ، فالاقتصاد الأمريكي يرتبط ارتباطاً أصلياً باقتصاد باقي العالم ، ويعتمد على تنويع كبيرة من العلاقات ، فإذا ما انفصلت الولايات المتحدة فجأة عن جزء كبير من هذا الاقتصاد العالمي ، فستكون عواقب ذلك وخيمة عليها . ولن يتحمل أى زعيم أمريكي مثل هذه المسؤولية .

وقد يكون الشيء نفسه صحيحاً بالنسبة لليابان وأوروبا أيضاً . ومن ثم فان أى تهديد جدى بالعودة الى السياسة الحمائية - لوضع حد لازمة اقتصادية مثلاً - سيعزعج تماماً العلاقات بين المراكز الرأسمالية الثلاثة الكبرى . ولا ننسى أن رقم ثلاثة هو فى الأساس رقم غير مستقر ، فالثلاثي يميل غالباً الى التفكك الى اثنين وواحد . ويناضل العديد من الدول والمناطق لكي تحتل مكاناً فى نظام سلطة القرن الواحد والعشرين . وسنشهد ظهور تحالفات غربية واستراتيجيات غير متوقعة . كما ستتقدم بلدان الى صدارة المسرح العالمى بعد أن كانت قد أقصيت منذ زمن طويل لصفحات التاريخ الأخيرة . ولقد بدأ المسئولون الأوروبيون يتقربون من واشنطن بهدف خلق أشكال جديدة من التحالف لن تكون موجهة بعد الآن ضد موسكو .

وتقتصر بعض الاقتراحات على مجالات معينة مثل التليفزيون ذى الوضوحية العالية أو التكنولوجيا بشكل عام ، الا أن الدول تحتفظ فى ذهنها بطموحات أوسع . وتعتبر جريدة « داي شتوتجارت زايتونج » الألمانية عن فكرة شائعة ، حيث تقول : « سيستفيد الجميع من علاقات أوثق بين أوروبا والولايات المتحدة [٠٠٠] وستسمح هذه العلاقات باعداد سياسة مشتركة [٠٠٠] فى مواجهة منافسة اليابان » .

ولكن اذا ظلت الاستراتيجيات الأمريكية طويلة المدى غير متجاوبة مع هذه الاقتراحات ، وسمحت للتاريخ أن يتحرك نحو تحالف ضمنى بين

اليابان وأوروبا ذى صبغة ألمانية ، يقتسمان به اقتصاد العالم فيما بينهما •
(هناك شركات يابانية مثل « جى • فى • سى » • تحاول أن تنقل مقرها
الرئيسى فى أوروبا الى برلين ، وترتبط « ميتسوبيشى » بروابط قوية مع
« مسر شميث ») •

ان الولايات المتحدة • حتى وان تكاملت مع سوق شمال أمريكية
مشتركة ، لا تستطيع أن تصمد طويلا لمثل هذا الضغط ، الذى سرعان
ما قد يولد كارثة بحجم حرب عالمية ثالثة •

وعلى النقيض من ذلك ، قد يكون لتحالف أمريكى يابانى نتائج
مختلفة تماما •

لكن العلاقات بين الولايات المتحدة واليابان لم تكن أسوأ مما هي
عليه الآن ، منذ الحرب العالمية الثانية • وفى الواقع ، لا تستطيع الهوة
بين البلدين أن تزداد اتساعا دون أن يولد ذلك شروا خطيرا • اذ توجد فى
كل من طوكيو وواشنطن شخصيات خطيرة تبحث عن نجاحات انتخابية
أو مال سهل ، تثير بدون أى احساس بالمسئولية ، انفجالات وأهواء مثيرة
للقلق •

وعندما يصور شينتارو ايشيهارا ، العضو السابق فى الحكومة
اليابانية ، أن الولايات المتحدة قد تحتل اليابان مرة أخرى ، لكى تمنعها
من بيع مكونات الكترونية متطورة الى الاتحاد السوفيتى ، فانه يتوقع
احتمال نشوب حرب بينهما • وهو بذلك يردد فكرة قد تطرا - وان كانت
غير معقولة - فى أذهان اليابانيين والأمريكيين • انه بذلك مثل نظرائه
من الأمريكيين الذين يتخيلون صواريخ يابانية وأمريكية موجهة ضد بعضها
البعض • لكن يتعين على كل هؤلاء أن يتذكروا ، أن من يمتطى النمر
لا يستطيع قط أن ينزل ويسير على قدميه •

ففى عالم فى قمة الاضطراب ، وذاخر دائما بالمفاجآت لا يمكن
استبعاد أى احتمال • ولكن حتى أبسط المخاطر ، قد تثير رعب من
أنهكتهم القوة الأمريكية الفاتكة ، أو المنافسة الأمريكية اليابانية • ان مثل
هذا الصراع قد يفرق العالم كله فى كابوس سيعانى منه لقرون قادمة •

كما قد تتفاقم العداوة المتنامية بين قوتى الباسفيك اذا اتخذت
أوروبا تدابيرا حمائية ، لأنها بذلك ستفرض على باقى العالم منافسة
محصومة بشكل متزايد • ولذلك تكافى فكرة « قلعة أوروبية » مغلقة أمام
العالم الخارجى ، تهديدا للسلام العالمى بالموت •

وفى مثل هذا الوضع المتفجر ، تستطيع أمريكا أن تدفع الآخرين الى مطالبتها بأن تكون « الورقة » المساعدة لأوروبا أو اليابان فى المنافسة التى تضع كل منهما فى مواجهة الآخر ، ثم تقبل بعد ذلك القيام بهذا الدور ، كما يمكنها أن تقف بينهما وتقوم بدور الوسيط . الا اذا كونت هى تحالفا لكى تسيطر على العقود الأولى من القرن الواحد والعشرين . لكن مع من ؟

هنا تظهر بوضوح أهمية تحليل ثلاثية السلطة . لأننا اذا استطعنا تقدير تأثير العنف والثروة والمعرفة ، يصبح من الممكن حصر وتحديد عواقب هذه العناصر ، بمقياس السلطة ، على توليفة أو أخرى .

فعلى سبيل المثال ، سيضم التحالف الأمريكى - الأوروبى قوة عسكرية ضخمة (نوع من السوبر ناتو) ، وسيكون سوقا عملاقة ، ويخلق ثروة مهولة (وان كانت قائمة أساسا على الانتاج) . كما سيمتج هذا التحالف جمع المعرفة والتكنولوجيا الأمريكية على مثلتها الأوروبية محققا سلطة ثقافية باهرة . وستجعل الروابط الثقافية والعرقية القديمة مثل هذا التحالف طبيعيا تقريبا .

ولكن اذا تم توجيه هذا التحالف ضد اليابان ، فسيؤدى ذلك الى ايقاظ ذكريات الثلاثينات ، ويدفع اليابان الى اعادة التسليح ، ويضع الصقور على رأس حكومتها . كما قد تتجه الى بعض الدول النامية لكى تجد منافذ لمنتجاتها ورؤوس أموالها ، وان كانت ذات نوعية أقل . وقد يؤدى هذا التحالف عسكريا ، الى اتفاق يابانى - روسى ، بل والى شكل جديد من المغامرة الصينية .

ان ابعاد اليابان عن أوروبا - اذا كان ذلك معقولا - بل وعن الولايات المتحدة ، يعادل وضع قنبلة عالمية موقوتة .

ان التفكير البارد ، يكشف لنا أن التحالف بين الولايات المتحدة واليابان سيؤدى الى موقف مختلف جذريا ، بالرغم من حالة التوتر الحالية بين البلدين . ويجب عدم اهمال هذا الاحتمال فى عالم يمكن أن يتحول فيه الراى العام بين ليلة وضحاها ، وحيث قامت أمريكا بتقديم دعمها لجورباتشوف .

ومهما بدا ذلك متناقضا ، فان تحالفا أمريكيا - يابانيا يستهدف موازنة سلطة أوروبا سيضم أول وثالث ميزانية عسكرية فى العالم ، وأكثر اقتصادين ازدهارا ، وأسرع القواعد العلمية والتقنية تطورا . ويمكن

لمثل هذه التوليفة أن تشكل ثنائيا استراتيجيا أو سلطة ثنائية تشمل القوتين الاقتصاديتين الأسرع نموا وانطلاقا ، أكبر دولتين فى الباسفيك فى مواجهة أوروبا .

وهناك عامل آخر ، مثير للقلق ، يميز بين هذين النوعين من التحالفات ، التى قد تجد أمريكا نفسها ممزقة بينهما . وقليل ما يشار الى هذا العامل فى واشنطن أو طوكيو أو العواصم الأوروبية ، حتى ان استراتيجيات الأمم الأقوى والأغنى تميل الى نسيانه . غير أن هذا العامل قد يزن كثيرا ، على المدى الطويل ، فى التوافق بين الأمم .

فكل تحالف بين أوروبا والولايات المتحدة ، بدون اليابان ، سيعادل فى الواقع ائتلافا أحادى العنصر ، فى عالم أصبح فيه العنصر الأبيض أقلية بشكل متزايد . وعلى النقيض من ذلك ، سيبدو التحالف الأمريكى اليابانى ، بالرغم من العنصرية الخاصة لهذين البلدين ، كائتلاف بين عنصرين . وسيكون لهذه السمة تأثير عميق على باقى العالم .

ان التاريخ لا يتقدم على قضبان واضحة التحديد نحو مستقبل محدد مسبقا . وفى عصر تحول السلطة ، الملائم لكل الانقلابات الثورية ، يصبح أى استبدال للسلطة ممكنا . فالضغط الاسلامى فى الجنوب يثير قلق أوروبا ، والصين مهددة بحرب أهلية . ويمكن تصور العديد من السيناريوهات المتفجرة الأخرى . ومن المؤكد ، أن باقى العالم لن يبقى مكتوف الأيدي ، وهو يرى أوروبا واليابان والولايات المتحدة يتقاسمون الكعكة ، ولكن خبراء الاستراتيجية فى كل من واشنطن وطوكيو وبروكسل وبرلين سيضطرون ، قريبا الى اختيار معسكرهم فى هذه المنافسة الثلاثية الكبيرة على السلطة العالمية .

وسيحدد القرار الذى ستتخذه واشنطن (بتبصر أولا) مستقبل باقى العالم ، من الصين الى الاتحاد السوفيتى ، مرورا بالشرق الأوسط وأفريقيا وأمريكا الجنوبية .

ما الذى يمكن قوله عن هذا الصراع بين القوى الرأسمالية من أجل السلطة العالمية ؟ ومن سينتصر من هذه القوى الثلاث فى الانتقال الكبير القادم للسلطة الذى يشهده التاريخ البشرى ؟

ان الاجابة على هذا السؤال ، كما سنرى فى الفصل التالى ، هى أننا نطرح سؤالاً رديئاً .

1. The first part of the document discusses the importance of maintaining accurate records of all transactions and activities. It emphasizes that this is crucial for ensuring transparency and accountability in the organization's operations.

2. The second part of the document outlines the various methods and tools used to collect and analyze data. It mentions the use of surveys, interviews, and focus groups to gather information from stakeholders. Additionally, it discusses the use of statistical software to process and analyze the collected data.

3. The third part of the document describes the results of the data analysis. It highlights the key findings and trends identified in the data. For example, it notes that there is a significant increase in customer satisfaction levels over the past year, which is attributed to the implementation of new service protocols.

4. The fourth part of the document provides a detailed analysis of the data, including a breakdown of the results by department and region. It also includes a comparison of the current data with historical data to identify any long-term trends or patterns. This analysis is used to inform strategic decisions and to identify areas for improvement.

5. The fifth part of the document discusses the implications of the findings and the recommendations for future action. It suggests that the organization should continue to monitor and improve its service protocols to maintain the high level of customer satisfaction. It also recommends that the organization should invest in more advanced data analysis tools to better understand its operations and make data-driven decisions.

6. The sixth part of the document provides a summary of the key findings and recommendations. It reiterates the importance of maintaining accurate records and the need for continuous improvement. It also expresses confidence in the organization's ability to achieve its goals and improve its performance in the future.

7. The seventh part of the document includes a list of references and a list of appendices. The references list the sources of the data and the tools used in the analysis. The appendices provide additional information and data that supports the findings and recommendations of the report.

الفصل الرابع والثلاثون

المصارعون العالميون

قد يكون التساؤل عن الأمة التي ستسود العالم في القرن الحادى والعشرين لعبة مثيرة ، لكنه فى الواقع سؤال ردىء - أو على الأقل سؤال لم يحسن طرحه - لأنه يهمل قدوم « المصارعين العالميين » ، وهو ما يمكن اعتباره أهم انقلاب منذ تكوين الدولة - الأمة .

هنالك مجموعة جديدة تبرز وتنطلق بالفعل للانقضاض على عناصر السلطة التى كانت فى السابق وقفا على الدولة - الأمة وحدها . بعض هذه الجماعات ايجابية أما البعض الآخر فهو ضار تماما .

عودة الدين :

عندما أهدر آية الله الخمينى - المتعطش للدم - دم سلمان رشدى ، لأنه اعتبر روايته « آيات شيطانية » تجديفا ، أرسل بذلك رسالة الى كل الحكومات ، وتناقلت الأعمار الصناعية والتليفزيون والصحافة هذه الرسالة على الفور ، غير أن المغزى الحقيقى لهذه الرسالة لم يدرك قط ، بل تم اساءة فهمه كلية .

ويمكن بالفعل اثبات أن عمل سلمان رشدى كان فظا ، وأنه أهان المسلمين وسب ديننا كاملا وانتهك حرمة القرآن ، الا أن ذلك لا يمثل المغزى الحقيقى لرسالته .

لقد أعلن الخومينى بهذه الرسالة أن الدول - الأمم لم تعد الممثل الوحيد ولا حتى الرئيسى على الساحة العالمية .

بدا الأمر ، خارجيا ، وكان الخوميني يؤكد أن ايران ، وهي دولة ذات سيادة ، لها « الحق » فى تحديد ما يحق لمواطنى دول أخرى ذات سيادة أن يقرموه أو لا يقرموه . وأنه بادعائه هذا الحق وبالتهديد الارهابى لفرض تطبيقه يدفع الرقابة ، التى كانت دائما قضية داخلية ، الى مصاف الاجراء العالمى .

وفى عالم يكتسى فيه الاقتصاد ووسائل الاعلام بعدا عالميا ، يطالب الخوميني بالسيطرة على الأذهان على صعيد عالمى .

وفى أزمئة أخرى ، ادعت بعض الأديان حقا مماثلا ، مع احتمال حرق المخالفين فى سبيل تطبيق هذا الحق . ولكن الخوميني عندما أطلق تهديدات الاغتيال عبر الحدود ، لم يكتف بمهاجمة مواطن بريطانى وانما تحدى بذلك أكثر الحقوق رسوخا لكل دولة - أمة ، ألا وهو حق حماية مواطنيها .

وكان الخوميني قد قال ان الدول « ذات السيادة » ليست كذلك إطلاقا وانما هي خاضعة لسيادة عليا ذات تبعية شعبية ، وهو وحده الذى يحددها ، مؤكدا بذلك أن الدين أو الكنيسة لهما سلطات أعلى من سلطات الدولة - الأمة .

انه فى الواقع ، يطرح للبحث مرة أخرى كل هياكل القوانين والأعراف الدولية « الحديثة » القائمة ، حتى الآن ، على مسلمة أن الأمم تشكل الوحدات الأساسية على الساحة الدولية . وتجسد هذه الفرضية كوكبا مقسما بوضوح الى دول لكل منها راية خاصة بها ، وجيش وأراض محددة بدقة ، ومقعد فى الأمم المتحدة ، وحقوق محددة بشكل منطقي وعقلانى .

ولم يكن مجرد صدفة ، أن بدا تصرف الخوميني بالنسبة لباقي العالم كإشارة الى عودة قاسية نحو عصر ما قبل الصناعة . لأن تقديم حقوق الدين على حقوق الدولة - الأمة ، يعيد الى الأذهان عقيدة بابوات العصور الوسطى فى زمن الحروب الدينية الدامية .

وتكتسب هذه الظاهرة أهمية قصوى لأننا قد نعود الى النظام الذى كان ساريا قبل عصر التصنيع ، عندما كانت السلطة السياسية غير موزعة بعد بين كيانات قومية محددة بوضوح .

كان مجتمع ما قبل الصناعة خليطا من دول - مدن ، وموانئ تحت سيطرة القراصنة ، وولايات اقطاعية وحركات دينية ، وكيانات أخرى تتنازع السلطة فيما بينها ، وتدعى حقوقا هي حاليا من حق الحكومات وحدها . وكان ما يمكن أن نسميه أمة بالمعنى المقرر حاليا نادرا للغاية .

وكان النظام ، فى الواقع ، أبعد ما يكون عن التجانس • وعلى النقيض ،
- كان نظام الدولة - الأمة الذى تشكل خلال قرون المجتمع المصنعى أكثر
تماسكا وتجانسا بكثير •

ونعود من جديد الى نظام عالمى أكثر تباينا وأقل تجانسا ، فى عالم
متحرك ذى تكنولوجيا متقدمة واتصالات فورية وصواريخ نووية وأسلحة
كيماوية • انها قفزة ضخمة تقودنا فى ذات الوقت الى الامام وإلى الخلف
وتدفع بالأديان من جديد الى مركز المسرح العالمى • الا أن ذلك لا يخص
الأصولية الاسلامية وحدها •

لقد سبكت القوة العالمية المتنامية للكنيسة الكاثوليكية تطورا مختلفا
تماما ، حيث لعبت دبلوماسية الفاتيكان دورا مهما فى التغيرات السياسية
الأخيرة ، ابتداء من الفلبين الى بنما • أما فى بولندا فقد كسبت الكنيسة
الإعجاب الشعبى لمعارضتها العنيفة للنظام الشيوعى ، وأصبحت تمثل قوة
مهمة تساند أول حكومة غير شيوعية تحكم البلاد • ويعتقد دبلوماسيو
الفاتيكان أن الانقلابات التى وقعت فى أوروبا الشرقية ترجع الى حد
كبير ، الى مبادرات يوحنا بولس الثانى •

ويمد البابا يده الى الأديان الأخرى ، فهو ليس متعصبا ، كما أنه
يقف ضد العنف العنصرى ، الا أن دعوته من أجل « أوروبا مسيحية »
وانتقاداته المتكررة للديمقراطيات الغربية تردد أصداء قرون مضت •

وتعيد سياسة الفاتيكان الى الأذهان وثيقة منسية منذ زمن طويل ،
كانت تتداول فى العواصم الأوروبية فى عام ١٩١٨ ، تدعو الى اقامة دولة
كاثوليكية عظمى تضم بافاريا والمجر والنمسا وكرواتيا وبوهيميا
وسلوفاكيا وبولندا • وتشمل أوروبا المسيحية هذه (وهى ليست
كاثوليكية فقط بالطبع) اجمالى أوروبا حاليا ، من الأورال الى الأطلنطى ،
أى حوالى ٧٠٠ مليون نسمة •

ان مثل هذا التطاول من جانب الدين ، ينتهك المبادئ التى قامت
عليها منذ قرون قواعد الديمقراطية فى العالم الصناعى ، وهى القواعد
التي تضع مسافة لا يستهان بها بين الكنيسة والدولة • (اذا أصبحت
أوروبا مسيحية ولم تعد علمانية ، فما هى مكانة غير المؤمنين أو الهندوس
أو اليهود فيها ، فضلا عن ١/٨ مليوننا من المهاجرين المسلمين الذين تم
اجتذابهم الى أوروبا خلال العقود الأخيرة لتأمين عمالة رخيصة ؟ ومع ذلك ،
يحلم بعض الأصوليين المسلمين - طبقا لمدير معهد العالم العربى فى
باريس - بجعل العاصمة الفرنسية ، خلال بضع سنوات ، « عاصمة
الاسلام كما كانت قديما بغداد أو القاهرة ») •

وبالتالى ، لا يمكن تحليل بروز السلطات العالمية خلال السنوات القادمة دون أخذ صعود الاسلام والكاثوليكية والأديان الأخرى فى الاعتبار - والصراعات والحروب المقدسة التى ستنتج عن ذلك .

امبراطورية الكوكابين :

ليست الأديان هى القوة الوحيدة التى تتحدى سلطة الدولة - الأمة .
ففى تحليل للتجارة العالمية للمخدرات كتب جيمس ميلز يقول : « ان الامبراطورية الخفية تملك الآن سلطة وثروات وجاها أكثر من العديد من الدول . قد لا يكون لهذه الامبراطورية علم فى الأمم المتحدة الا أن لها جيشا ووكالات استخبار ودوائر دبلوماسية أقوى بمراحل من دوائر العديد من البلدان » .

ان ما فعله كارتل المخدرات من ارهاب وشلل للحكومة فى كولومبيا ، بعد أن قلب رأسا على عقب التوازن الاقتصادى للبلاد ، يوضح بما فيه الكفاية أن الجماعات الخارجة عن القانون - حتى وان كانت بعيدة عن تجارة المخدرات - قد تستطيع أن تفعل الشئ نفسه فى المستقبل القريب .

ويمكن قياس التهديد الذى يمثله هذا الكارتل بضخامة أجهزة الأمن التى تم نشرها حول الرئيس بوش ورؤساء بيرو وبوليفيا وكولومبيا أثناء انعقاد القمة المسماة « قمة قرطاجنة لمكافحة المخدرات » . اذ لم تتردد السلطات الكولومبية فى تقديم أسراب طائرات مقاتلة وأسطول سفن حربية ووحدات صفادع بشرية وفرق لمكافحة الارهاب بالإضافة الى آلاف الجنود . هذه القوات لم تكن موجهة ضد دولة معادية ولكن ضد عصابة عائلية .

وتواجه الحكومات صعوبات متزايدة فى مكافحتها لهؤلاء اللاعبين الجدد على الساحة الدولية نظرا لشدة بيروقراطيتها والبطء الشديد لردود فعلها . فهى مرتبطة بالعديد من العلاقات الدولية المتشابكة التى تتطلب مشاورات واتفاقيات مع حلفائها . كما يتعين عليها مواجهة عدد لا يستهان به من جماعات المصالح فى الداخل ، بحيث لا تملك قط ، الوقت اللازم للرد على مناورات بارونات المخدرات أو المتعصبين الدينيين أو الارهابيين .

وعلى النقيض من ذلك ، لدى العديد من «المصارعين العالميين» ورجال حرب العصابات وكارتلات المخدرات هياكل غير بيروقراطية بل وسابقة للبيروقراطية ، يرأسها زعيم واحد يتمتع بكاريزما ، ويمكنه التصرف بسرعة كبيرة واحداث نتائج مرعبة وفاجعة . وقد يصعب أحيانا معرفة من

هو الزعيم الحقيقي • وتميل الحكومات الى الهروب من مثل هذه الصراعات المعقدة • فمع من يمكن توقيع اتفاق ؟ وإذا أمكن تحديد هذا الشخص فكيف يمكن ضمان احترام مثل هذا الاتفاق ؟ هل ستستطيع الحكومات اطلاق سراح الرهائن أو ايقاف تدفق المخدرات أو منع الهجمات الارهابية أو أعمال القرصنة ؟

ان القوانين الدولية التى احتوت الفوضى فى السابق ، باتت عاجزة تماما عن معالجة هذه الحقائق العالمية الجديدة •

وفى عالم مكتظ بالأقمار الصناعية وأجهزة الليزر والكمبيوتر ، والأسلحة المصغرة الحجم والفائقة الدقة ، والفيروسات الكفيلة بهجمة قلب النظام الاعلامى مباشرة ، فان الأمم كما نعرفها مهددة بأن تجد نفسها أحيانا فى مواجهة أعداء أقوى ، قدراتهم تفوق قدراتها مليون مرة •

تشتت « الطفلة » :

إذا كانت الدول عاجزة عن مكافحة الارهاب أو التعصب الدينى ، فانها تجد صعوبة متزايدة فى السيطرة على الشركات الكبرى التى تقوم ، على مهل وبحرية تامة ، بنقل الأموال والفروع والعاملين والتلوث الخاص بها من بلد الى آخر •

لقد شجع تحرير الأسواق المالية ظهور ونمو الشركات الـ ٦٠٠ العملاقة التى كان يطلق عليها فيما مضى اسم « المتعددة الجنسية » ، والتى تمثل حاليا خمس كل القيمة المضافة للانتاج الزراعى والصناعى العالمى • الا أن الزمن قد تجاوز الآن تعبير « متعددة الجنسية » ، فالشركات العملاقة عدية الجنسية أساسا •

حتى وقت قريب ، كانت الشركات متعددة الجنسية « تنتمى » لبلد أو آخر حتى وان زاولت نشاطها فى العالم كله • كانت « آى • بى • ام • » بداهة شركة أمريكية • أما فى عصر النظام الجديد لخلق الثروة ومع ارتباط شركات ، من العديد من البلدان ، فى شكل « كورنستيوم » أو « تجمع للمنتجين » يصبح من العسير تحديد جنسية شركة ما • فشركة « آى • بى • ام - يابان » تعتبر شركة يابانية من العديد من الجوانب ، كما تملك فورد ٢٥ ٪ من أنصبة مازدا • وتنتج هوندا سيارات فى الولايات المتحدة وتصدرها الى اليابان • وتعد جنرال موتورز أكبر حامل أسهم فى شركة ايزوزو • ويؤكد مستشار الادارة كنيشى أوهماي ذلك قائلا : « من الصعب تحديد جنسية [٠٠٠] أية شركة عالمية • فكل هذه الشركات ترفع علم ع. لاثنا وليس علم بلدها الأصل » •

ما هي « جنسية » فيزا انترناشيونال ؟ يقع المقر الرئيسى للشركة فى الولايات المتحدة ولكنها ملك لـ ٢١ ألف مؤسسة مالية موزعة فى ١٨٧ بلدا ، ومجلس ادارتها ومجالسها الاقليمية منظمة بطريقة لا تسمح اطلاقا لاية دولة أن تملك ٥١ ٪ من الأصوات .

ويمكن ، مبدئيا ، أن تنتقل ملكية شركة ما من بلد الى آخر بين عشية وضحاها ، نظرا لعمليات اندماج الشركات والاستيلاء على مقاليد السلطة فيها وزيادة رأس المال على الصعيد الدولى . ومن ثم تغدو الشركات الكبرى لا جنسية لها بشكل متزايد أو عبر قومية ، فهي تستمد رؤوس أموالها وقادتها من بلدان مختلفة ، وتخلق فرص عمل وتوزع أرباحها فى عدد كبير من الدول .

ان مثل هذه الانقلابات تضطرننا الى اعادة التفكير فى مفاهيم ، محملة بمدلولات عاطفية ، مثل القومية الاقتصادية والاستعمار الجديد أو الامبريالية . على سبيل المثال ، يعتقد سكان أمريكا اللاتينية أن الامبريالية « الياكية » (الأمريكية) تستخلص « أرباحها الفائقة » من بلادهم . ولكن اذا تم توزيع « الأرباح الفائقة » المستخلصة من عملية فى المكسيك ، بين مستثمرين موزعين بين اليابان وأوروبا الغربية والبرازيل مثلا (بل والصين ذات يوم) فمن ، فى هذه الحالة ، سيكون الامبريالى ؟

ما الذى يحدث عندما يكون المقر الرئيسى لشركة ما فى ماكاو أو كوراساو وحملته أسهمها موزعين بين ما لا يقل عن عشر دول ، ويتم تبادل هذه الأسهم فى ست بورصات ، من بومباى الى سيدنى ومن باريس الى هونج كونج ؟ وعندما يكون المستثمرون المؤسسيون أنفسهم عبر قوميين ؟ وعندما يكون المديرون قادمين من العالم كله ؟ عندئذ من يكون « الطغاة الامبرياليون » ؟

لقد أصاب الاضطراب كل العلاقات بين الشركات العالمية والحكومات نتيجة هذا فقدان للهوية القومية . وفى السابق كان قادة الدول ، التى تنتمى لها هذه الشركات ، يشجعون مصالحها فى الاقتصاد العالمى بل ويمارسون ضغوطا دبلوماسية لخدمة أهداف هذه الشركات . وفى كثير من الأحيان كان القادة يلوحون ، عند الضرورة ، بالتهديد بعمل عسكري (أو يقومون به فعلا) لحماية استثماراتها والعاملين لديها .

فى بداية السبعينات ، عملت إل « سي . آى . آيه » بنشاط لزراعة حكومة الهندى فى شيلى بناء على طلب « آى . تى . تى » .

وشركات أمريكية كبرى أخرى • وفي المستقبل ، ستكون الحكومات أقل نشاطا ومهمة في الاستجابة لرغبات الشركات التي لن تكون قومية ولا دولية وإنما عبر قومية •

اذن ، ما الذي سيحدث اذا ما هدد ارهابيون أو رجال عصابات أو دول معادية ، تجهيزات ومعدات إحدى كبرى الشركات عبر القومية أو العاملين لديها ؟

وممن ستطلب العون في هذه الحالة ؟ وهل ستكتفى هذه الشركة بأن تقطع علاقاتها بلطف مع مستثمريها ؟

مرتزقة الصناعة :

ان القوة العسكرية ، هي عنصر السلطة الوحيد الذي تمتلكه الدولة - الأمة ولا يمتلكه « بعد » الطامحون الآخرون للسلطة • ولكن اذا فشلت الدول والقوى الدولية الأخرى في فرض النظام ، فمن المحتمل تماما أن يأتي اليوم الذي تقرر فيه الشركات عبر القومية ، أن الوقت قد حان لتشكيل ألويتها الخاصة •

مهما بدا ذلك غريبا ، فهناك سوابق تاريخية لذلك • فلم يكن سير فرنسيس دراك يحارب فقط السفن الأسبانية المتخمة بالفضة ، وإنما المدن على امتداد سواحل المحيط الهادى لأمريكا الجنوبية والوسطى والمكسيك أيضا ، ويتمويل من مستثمرين خاصين •

هل يكون أمرا منافيا للواقع تصور « نسخة تناسب القرن الحادى والعشرين » من قادة المرتزقة الايطاليين ؟

يصف الروائى ألفريد كوبل هذا الموقف بالتحديد ، فى روايته « لواء نهاية العالم » ، حيث تشكل شركة بترولية عملاقة جيشا لحماية آبارها ضد تهديد باضراب تصاحبه أعمال عنف • لقد تصرفت الشركة بهذا الشكل لأنها لم تنجح فى الحصول على حماية الحكومة لمصالحها •

ومهما بدا هذا السيناريو مبالغا فيه فإنه يمثل نوعا من المنطق • ان عجز الدول عن وقف الارهاب ، بالرغم من كل قوتها العسكرية ، اضطر الشركات الكبرى أن تتولى الأمور بنفسها وتستخدم سائقين مدربين وحرسا خاصا وخبراء فى الأمن • الخ • فعندما احتجرت ايران بعض العاملين لدى الملياردير روس بيرو كرهائن ، قرر الأخير استخدام جنود سابقين فى سلاح المظلات الأمريكى لاطلاق سراحهم • ولا تبقى سوى خطوة صغيرة للوصول الى تشكيل قوات من المرتزقة •

الأمم المتحدة + :

من الواضح أننا ننتقل مباشرة نحو الفوضى ، إذا لم تسجل كتابة قواعد دولية جديدة وتتشكل مؤسسات تهدف الى فرض احترام هذه القواعد ، أو إذا لم يمثل فيها « المصارعون العالميون » أمثال الشركات عبر القومية ، والأديان والقوى المماثلة الأخرى .

وستتولى المؤسسات العالمية الجديدة مسئولية الاقتراحات التي تهدف الى تسوية مشكلات البيئة ومراقبة التسليح والقضايا المالية وقضايا انسياحة والاتصالات اللاسلكية ، كذلك المشكلات الاقتصادية الإقليمية . ولكن هل ستسيطر على هذه المؤسسات الدول - الأمم وحدها ؟

كلما قلت استجابة الحكومات القومية والمنظمات بين الحكومية لاحتياجات الشركات عبر القومية ، طالبت هذه الشركات بمشاركة مباشرة في المؤسسات العالمية وقل استعدادها لعدم التدخل .

وليس من الصعب تخيل انشاء مجلس عالمي للشركات عبر القومية يهدف الى التعبير عن موقف هذا النوع من الشركات ، ويوازن دور الدول - الأمم . كما قد تطالب الشركات الكبرى بأن تمثل داخل المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة أو البنك الدولي والجات .

ونظرا لتنوع « المصارعين العالميين » وقوتهم المتنامية ، قد تضطر الأمم المتحدة ، التي هي حتى الآن مجرد كونسرتيوم للدول - الأمم ، الى منح حق التمثيل لغير الدول (وهو تمثيل يتجاوز الدور الاستشاري والرمزي المحض الممنوح حاليا لبعض المنظمات غير الحكومية) .

وبدلا من المبدأ القائل بأن لكل دولة صوتا واحدا ، قد تضيف الأمم المتحدة ، عند الضرورة فئات جديدة لتمثيل الشركات عبر القومية والمجموعات الدينية وكيانات أخرى ، وهو ما يوسع بشكل كبير قاعدة هذه الكيانات عالميا . وإذا رفضت الدول - الأمم العاملة داخل الأمم المتحدة توسيع تمثيل هذه المجموعات ، فقد نشهد انشاء منظمات دولية مضادة ، خاصة مع توالى تدعيم وتكاثر الشركات عبر القومية .

وسواء برهن المستقبل على صحة هذه التأملات أم لا ، فإن « المصارعين العالميين » الجدد - شركات أو مجرمين أو جماعات دينية أو آخرين - تنقسم « فعلا » السلطة مع الدول - الأمم .

الأسلوب الجديد للمنظمات العالمية :

ترتبط الاجابة على السؤال : ما اذا كان يتعين تمثيل هؤلاء « المصارعين » أم لا داخل المؤسسات الدولية ؟ ارتباطا مباشرا بمفهوم المنظمات الجديدة التي ستحتل الساحة الدولية . ويواجه مهندسو النظام العالمي الجديد قضية جوهرية ، ألا وهي : هل يتعين أن تكون الهياكل الجديدة رأسية أم الأفضل أن تكون أفقية ؟

نجد مثلا لذلك في الهيكل الرأسي لتنظيم الجماعة الأوروبية التي يبدو أنها تريد اقامة حكومة أعلى . وطبقا للمناهضين لها ، فإن هذه الحكومة ستحتزل وضع الدول ذات السيادة للبلدان الأعضاء الى وضع الولايات ، وذلك بممارسة سيطرة فوق قومية على النقود والنظام المصرفي ومعايير التعليم وحماية البيئة والزراعة بل وحتى الميزانيات القومية .

ويحاول هذا النموذج الرأسي حل المشكلات باضافة درجة للتسلسل الهرمي للسلطة . انه بنية مؤسسية « رأسية » .

وفي الجانب المقابل ، يوجد نموذج آخر مطابق لأشكال التنظيم الجديدة السائدة في عالم الأعمال والاقتصادات المتقدمة ، التي تتجه جميعها الى « تسطيح » هذا التسلسل الهرمي . ويعتمد هذا النموذج على شبكات تحالفات وكونسترومات ووكالات متخصصة في شئون الضبط والتنظيم ، تعمل معا لتحقيق أهداف شديدة الطموح بالنسبة لدولة واحدة . ولا يوجد في ظل مثل هذا النظام تسلسل مستويات ، كما لا يتم تجميع الوكالات المتخصصة تحت سلطة هيئة مركزية غير متخصصة ، إنما يتعلق الأمر ببنية « مسطحة » مثل « الشركة المرنة » .

ويراقب العالم كله باهتمام ، تطورات الجماعة الأوروبية التي غالبا ما تعتبر النموذج الوحيد الموجود للتنظيم الاقليمي ، هناك مشروعات على غرار الجماعة الأوروبية ، ولكن على مستوى أصغر ، قد ترى النور ، في المغرب والشرق الأوسط وكذلك في الكاريبي والباسفيكي . ولكن قد يكون التناول الأكثر ثورية ، هو تضامن مختلف المنظمات القائمة بالفعل في هذه المناطق ، دون فرض هيئة رقابة وسيطرة جديدة عليها . والشئ نفسه يمكن تنفيذه بين الأمم .

ترتبط اليابان والولايات المتحدة مثلا ارتباطا وثيقا على الصعيد الاقتصادي والسياسي والعسكري ، بحيث يؤثر أى قرار يتخذ في احدهما تأثيرا مباشرا في البلد الآخر . وفي وضع كهذا ، قد لا يكون بعيدا ذلك اليوم الذي تطالب فيه اليابان بتمثيلها في الكونجرس الأمريكي ، وفي

هذه الحالة ستطالب الولايات المتحدة بتمثيل متكافئ في الدايت الياباني .
وبالتالى تشهد بداية انتشار البرلمانات « بين القومية » .

فالديمقراطية تفترض حق من يتأثر بقرار ما ، أن يعبر عن رأيه فى اتخاذ مثل هذا القرار . وإذا كان الأمر كذلك ، فانه يتعين تمثيل العديد من الأمم فى الكونجرس الأمريكى ، لأن قراراته تؤثر مباشرة على حياتها أكثر من قرارات قادتها أنفسهم .

فكلما أصبح العالم عالميا ، وكلما انتشر النظام الجديد لخلق الثروة، تزايدت متطلبات المشاركة السياسية بين - الدولية - بل وحق الاقتراع بين - الدولى ، بالنسبة لعدد كبير من السكان الذين سيَشعرون أنهم مستبعدون عن القرارات التى تؤثر على وجودهم .

وأيا كانت أشكال المنظمات العالمية فى المستقبل ، يتعين عليها أن تولى اهتماما لتأثيرات « المصارعين العالميين » ، سواء أكانت سلبية أم ايجابية .

ولكن ، الى أى مدى يجب أن يتم تمثيل الجماعات الدينية والشركات والنقابات عبر القومية ، والأحزاب السياسية وحركات حماية البيئة والمنظمات الانسانية وهيئات المجتمع المدنى الأخرى ، داخل مؤسسات المستقبل العالمية ؟

وكيف يمكن الحفاظ على الفصل بين الكنيسة والدولة على مستوى العالم ، لتفادى حمائم الدم والقمع التى غالبا ما تنجم عن اختلاطهما ؟ وما السبيل الى عزل الارهابيين والمجرمين ودعاة الحرب وبارونات المخدرات ؟ وما هو الصوت الشرعى الذى ستحصل عليه الأقليات المقهورة فى بلادها ، على الصعيد العالمى ؟ وما هى الصواريخ الدفاعية أو الأسلحة الكيميائية التى يتعين أن تكون اقليمية أو عالمية ، ولا تخضع لسلطات قومية محضة ؟

لا يستطيع أحد أن يعطى اجابات فاصلة لمثل هذه الأسئلة الحساسة بالرغم من أنها تتناول المستقبل القريب . قد تبدو هذه الأسئلة ذاتها غريبة فى عالم يعتقد أنه لازال منظما حول الدول - الأمم . ولكن ، فى فجر المجتمع الصناعى ، لم يكن هناك ما هو أغرب ولا أخطر ولا أكثر تطرفا من أفكار الثوريين الفرنسيين والانجليز والأمريكيين ، الذين كانوا يعتقدون أنه يتعين على الشعب والبرلمان مراقبة الملوك والسيطرة عليهم وليس العكس ، وأن غياب التمثيل الشعبى هو مصدر التمرد والثورة .

وستثير مثل هذه الأفكار ، خلافاً محمومة في العديد من البلدان على خلفية من الشعور الوطني . ففي نهاية القرن الماضي ، كان شارل موار الكاتب الفاشستي الفرنسي يردد وجهة نظر شعبية مفادها « ان الاستقلال الوطني هو أئمن الحريات الانسانية » . الا أن السيادة والاستقلال المطلقين لم يوجد الا في الاساطير والأوهام .

ان البلدان التي تستطيع أن ترفض تماماً النظام الجديد لخلق الثروة قد تتفادى أن تجد نفسها منضمة للاقتصاد العالمي الجديد . ولكن من لا تربطه علاقة بباقي العالم ، سيجد نفسه يوماً ما لا محالة ، مشدوداً الى التبعية المتبادلة للنظام العالمي - وهو النظام الذي لا تقوده الأمم وحدها وانما « المصارعون العالميون » الجدد الأقوياء يشاركونها القيادة .

اننا نشهد عملية انتقال للسلطات بين الدول - الأمم (فرادى أو مجتمعين) والمصارعين العالميين . وهو ما يعنى حدوث ثورة عالمية في النظم السياسية .

كما ستزداد حدة علم التجانس المتنامي للنظام العالمي في حالة تفتت الدول العملاقة ، وهو ما يبدو محتملاً تماماً في الوقت الراهن . فالاتحاد السوفيتي يتفكك سريعاً ، ويحاول جورباتشوف ، قدر المستطاع ، الحفاظ على نوع من التماسك في اطار يتحطم . وستنفصل بعض العناصر بعد فترة لن تطول ، وتتخذ أشكالاً غريبة خلال العقود القادمة . وسواء ظلت جزءاً من الاتحاد السوفيتي السابق أم لا ، فإن بعض المناطق ستنجذب ولا مفر الى المدار الاقتصادي الأوروبي الذي تسيطر عليه ألمانيا . أما البعض الآخر فقد ينجذب الى فلك آسيا الوليد ذي التأثير الياباني .

كما قد تتجمع الجمهوريات المتخلفة المعتمدة أساساً على الزراعة واستخراج المواد الأولية في نوع من الاتحاد الحر . ولكن قد تتلاشى الاعتبارات الاقتصادية العقلانية أمام موجة من الصراعات العنصرية والدينية ، مما قد يؤدي الى اندماج أوكرانيا وروسيا وروسيا البيضاء في تجمع كبير قائم على الثقافة السلافية والكنيسة الأرثوذكسية ، بعد أن تكون قد استعادت نشاطها وقوتها . ومن ناحية أخرى ، يمكن أن يقرم الاسلام بتجميع بعض جمهوريات آسيا الصغرى .

وقد تتفكك الصين هي أيضاً ، فتحطم مناطقها الأكثر تصنيعاً في الجنوب والشرق وروابطها مع الصين الزراعية ، لتقيم كيانات جديدة مع هونج كونج وتايوان وسنغافورة ، بل وكوريا بعد توحيدها . وسينتج ،

فى هذه الحالة ، تجمع اقتصادى كونفوشى ضخم ليواجه صعود اليابان ، ويدعم فى الوقت نفسه دور العامل الدينى كمحدد أساسى للنظام العالمى الجديد .

ان الاعتقاد بأن مثل هذه التحولات يمكن أن تحدث بدون حرب أهلية أو صراعات أخرى ، أو أنها يمكن أن ترتسم فى الاطار البالى للنظام العالمى القائم على الأمم ، يعد علامة على نقص فاضح فى التخيل والتوقع . ويظل الشيء الوحيد الأكيد هو أن عالم الغد سيفاجئنا جميعا .

ومع ذلك ، بات من المعترف به فعلا ، أن انتشار النظام الجديد لخلق الثروة على امتداد الكرة الأرضية ، فى طريقه لاجداث انقلاب فى مفاهيمنا عن التنمية الاقتصادية فى « الجنوب » المزعوم . كما سيفجر الاشتراكية فى « الشرق » ويقذف بالحلفاء فى منافسة محمومة . ومن ثم فهو يتطلب نظاما عالميا مختلفا جذريا عن العالم الذى نعرفه ، نظام أكثر تنوعا وأقل استقرارا ومحملا بقدر متساو من الآمال والمخاوف .

لقد قلبت المعرفة الجديدة العالم الذى كان مألوفنا ، وزعزعت أعمدة السلطة التى كانت تسمح له بأن يظل قائما . وفى مواجهة أطلاله ، نجد أنفسنا معا عند خط البداية مستعدين مرة أخرى لاقامة حضارة جديدة .

الخلاصة

حرية ونظام وصدفة

لقد حللنا فى هذا الكتاب احدى أهم الثورات فى تاريخ السلطة - انه انقلاب يعيد تشكيل كوكبنا تماما • لقد تم ، خلال الأجيال السابقة ، تخصيص آلاف الدراسات للثورات التكنولوجية والاجتماعية والبيئية والثقافية ، الا أن القليل منها نسبيا حرص على تحليل تحول طبيعة السلطة ذاتها ، وان كان يتفرع من هذا التحول العديد من التغيرات الأخرى •

كما رأينا أيضا كيف أن السلطة فى طريقها لأن تنقلب على جميع الأصعدة ، ابتداء من عالم الأعمال الى الدوائر الحكومية والعلاقات الدولية •

ان السلطة هى احدى أكثر الظواهر الاجتماعية جوهرية والمرتبطة بطبيعة عالمنا ذاتها •

لمدة تزيد عن ثلاثة قرون ، صور العالم الغربى العالم كساعة أو آلة عملاقة ، حيث تؤدى الأسباب المعروفة الى نتائج متوقعة • وطبقا لهذا التحليل الحتمى ، يكون العالم اذن كيانا كامل التنظيم ، وبمجرد أن يبدأ فى العمل يبرهج مسبقا كل الأفعال القادمة •

إذا كان هذا الوصف للعالم صحيحا لكننا جميعا عاجزين تماما • لأنه طالما كانت الظروف والشروط الأصلية لأية عملية هى التى تحدد نتيجتها ، فان أى تدخل انساني لا يستطيع تعديل هذه النتيجة • وفى عالم - آلة تم تشغيله « بمحرك أولى » - سواء أكان هذا المحرك ربانيا أم لا - لا توجد سلطة لأحد على أى شىء أو أى فرد ، وانما وهم سلطة فى أحسن الأحوال •

باختصار ، تعتمد السلطة اذن على الفجوات الكائنة فى السلسلة السببية ، وعلى أحداث غير مبرمجة مسبقا . بمعنى آخر ، تخضع السلطة لوجود الصدفة فى الكون وفى السلوكيات البشرية .

غير أن السلطة لا يمكنها أن تعمل فى عالم مبنى كلية على الصدفة . فالأحداث والسلوكيات اذا كانت معزوة دائما الى الصدفة ، فانها لن تتمكن من فرض أى نوع من الارادة . لأنه بدون قدر من النمطية والانتظام ، أو أية درجة من القدرة على التنبؤ والتوقع ، ستفرض الحياة علينا دائما اختبارات صدفوية ذات عواقب صدفوية أيضا ، مما يجعلنا أسرى القدر .

ان السلطة تفترض اذن عالما يجمع بين الصدفة واللزوم ، بين النظام والفوضى .

ولكن السلطة مرتبطة أيضا بطبيعة الأفراد ومزاجهم ، وبدور الحكومة وبالدولة بشكل أعم .

وبالتالى ، يتقاسم كل واحد منا فى آن واحد ، احتياجا لا يقهر لحد أدنى من النظام فى الحياة اليومية ، ورغبة دائمة فى التجديد . ان الاحتياج الى النظام هو الذى يمثل التبرير الأساسى لوجود الحكومات .

منذ « عقد روسو الاجتماعى » ونهاية النظام الملكى ذى الحق الالهى ، تعتبر سلطة الدولة ناجمة عن عقد أبرم مع الشعب - عقد يضمن النظام الضرورى للمجتمع أو يعمل على توفيره . ويقال لنا انه بدون الجنود والشرطة وجهاز سيطرة الدولة ، لسيطرت عصابات المجرمين على الشارع ، ولمزقت عمليات النهب والسرقة والاعتصاب والقتل آخر بقايا « طلاء الحضارة » الرقيق .

ويسعّب دحض هذا التأكيد . ففي الواقع ، لدينا الدليل القاطع على أنه فى غياب ما وصفناه آنفا بالسلطة الرأسية - أى النظام المفروض من أعلى - سرعان ما تصبح الحياة لا تطاق . ولتسألوا سكان مدينة بيروت ، التى كانت رائحة ذات يوم ، عن معنى أن يعيش المرء فى مكان لا يملك فيه أحد السلطة الكافية لكى يحكم !

ولكن ، اذا كانت الوظيفة الأولى للدولة هى تأمين « النظام » ، فهل يجب أن يكون لهذا النظام حدود ؟ وهل يتغير ذلك عندما تتبنى المجتمعات طرقا جديدة لخلق الثروة ؟

عندما تفرض دولة ما يدا حديدية على الحياة اليومية ، بحيث تحظر
أى نقد ، ويعيش المواطنون فى رعب ، وتفرض رقابة على المعلومات وتغلق
المسارح وتصادر جوازات السفر ، ويطلق رجالها الأبواب فى الفجر
لينتزعوا الأهل من بيوتهم أمام أنبائهم الباكين ، يجيء السؤال : من
المستفيد من هذا « النظام » ؟

هل المواطن الذى يحتاج الى حد أدنى من النظام ، أم الدولة ذاتها
التي تحمى بذلك نفسها ضد أية معارضة ؟ ومتى يوفر النظام الاستقرار
الضرورى للاقتصاد ومتى يعيق التنمية الضرورية ؟ وعلى حد قول ماركس
هناك نوعان من النظام : نظام « ضرورى اجتماعيا » ونظام « غير ضرورى
أو زائد » .

ان النظام غير الضرورى يتجاوز النظام الضرورى الذى تفرضه
مصلحة المجتمع ، ولا يخدم سوى مصالح الذين يسيطرون على الدولة .
وهو بالتالى نقىض النظام الضرورى اجتماعيا . والحكم الذى يفرض على
مواطنيه ، نظاما غير ضرورى ، يحرم نفسه من أى تبرير لوجوده ، طبقا
لعقد روسو الاجتماعى .

كما أنه يفقد ما يسميه كونفوشيوس « تفويض السماء » . هذا
بالإضافة الى أن مثل هذا الحكم لا يملك حاليا ، فى عالم متبادل الارتباط
والتبعية ، أى تبرير أخلاقى . وفى ظل النظام الجديد الذى يقام حاليا ،
فإن هذا النوع من الحكم لا يجبر على نفسه ادانة الرأى العام العالمى فقط ،
وانما عقوبات الحكومات ذات الشرعية الأخلاقية أيضا .

ان الادانة العامة لمذابح عام ١٩٨٩ فى بكين - موجة من الانتقادات
فى الولايات المتحدة والجماعة الأوروبية واليابان وفى أغلب الدول
الأخرى - ظلت بالرغم من كل شئ ادانة على استحياء . لقد أخذ كل بلد
فى الاعتبار مصالحه الاقتصادية فى الصين قبل اعلان موقفه . وأرسل
الرئيس الأمريكى على الفور بعثة سرية الى بكين لتهدئة العلاقات المضطربة
بين البلدين .

غير أن العالم كله عبر عن اعتراضه على الشرعية الأخلاقية «للمتشددى»
النظام - بالرغم من الانتهازية والنفعية السياسية - وصرخ بقوة كافية
لكى تصل رسالته : أنه يعتبر الموقف الاجرامى للحكومة بكين محاولة لفرض
نظام زائد وغير ضرورى .

وردت بكين حانقة بأنه ليس من حق أى أحد فى العالم التدخل فى شئونها الداخلية وأنه يمكن تفنيد أخلاقية هذه الانتقادات . إلا أن تفضيل عدد كبير من البلدان التعبير عن موقفه - حتى وإن كانت سياسة هذه البلدان ذاتها تتعارض مع رأى المعلن - يثبت أن الرأى العام العالمى يزداد ترابطاً ، ويقل بشكل مطرد تحمله لوجود نظام زائد وغير ضرورى .

وإذا صح ذلك ، فإن هناك سبباً مستترا يفسره .

إن العنصر الثورى الجديد - الانقلاب الذى خلقه النظام الجديد لخلق الثروة - يمثل تحولاً لمستوى النظام الاجتماعى الضرورى . فكلما تقدمت الأمم فى طريق الاقتصاد فائق الرمزية ، احتاجت لعمليات ضبط وانضباط ذاتية أفقية ، وقل ارتكازها على سيطرة هرمية التسلسل من أعلى إلى أسفل . وبشكل أبسط تعيق الشمولية النمو الاقتصادى .

إن طلبة الطيران يتشبثون عادة بأجهزة قيادة الطائرة ، وينصحهم معلموهم بأن يرخوا قبضتهم قليلاً . فالافراط فى السيطرة لا يقل خطورة عن نقصها . والدولة التى تحاول حالياً فرض سيطرة مبالغ فيها على شعبها واقتصادها ، تخرب ، فى الواقع ، النظام الذى تسعى لتحقيقه . وخير دليل على ذلك الأزمة التى يمر بها الاتحاد السوفيتى وبلدان أخرى . وعلى النقيض تماماً ، يمكن للدولة الأقل قمعاً أن تحصل على المزيد من النظام ، وتدعم بذلك سلطتها ذاتها .

وبعد هذا العنصر - يعد فقط - الشموليين بأيام صعبة وسيئة . ولكن هناك العديد من العناصر المتداخلة الكفيلة بأن تجعل السماء غائمة ، وتمنعنا من السقوط فى تفاؤل ساذج .

إن من تابعوا قراءتهم حتى هذه السطور يعرفون أن هذا الكتاب لا يعدمهم بوعود طوبائية . فاستخدام العنف ، كشكل من أشكال السلطة ، لن يختفى قريباً . وسيتعرض الطلبة والمحتجون للقتل من جديد فى « الميدان السماوى » فى جميع أنحاء العالم . وستواصل الجيوش اجتياز الحدود . وستلجأ الحكومات للقوة عندما ترى أن ذلك يخدم خططها ، ولن تتخلى الدولة عن البندقية .

كما أن السيطرة على ثروة ضخمة ، سواء بين أيدي الأفراد أو الموظفين الحكوميين ، ستمنح دائماً سلطة ضخمة . وسيظل المال دائماً أداة سلطة رائعة .

ومع ذلك ، وبالرغم من كل الاستثناءات والتناقضات والتدخلات ،
فإننا نشهد أحد أهم التحولات في تاريخ السلطة .

لقد أصبح بدهيا أن المعرفة تزداد أهمية بمعدل واحد على مليار من
الثانية ، فهي مصدر لسلطة ذات نوعية أفضل .

السلطة اذن ، لا تنتقل من شخص أو حزب أو مؤسسة أو بلد الى
آخر ، وإنما تلك العلاقة الخفية بين العنف والثروة والمعرفة هي التي في
طريقها للتحويل في الوقت الذي تتدافع فيه المجتمعات نحو عالم الغد .

ذلك هو الغموض الخطر لعصر تحول السلطة ، ولكن كم هو مثير هذا
الغموض ! .

The first part of the paper is devoted to a discussion of the
 various methods which have been proposed for the determination of
 the rate of reaction between a radical and a molecule. The
 most common of these is the method of initial rates, in which
 the initial concentration of the radical is varied and the initial
 rate of reaction is measured. This method is simple and direct,
 but it is subject to a number of errors, particularly those
 arising from the determination of the initial concentration of
 the radical. A more accurate method is the method of
 half-lives, in which the half-life of the radical is measured
 under various conditions and the rate of reaction is calculated
 from these data. This method is more complicated, but it is
 more accurate than the method of initial rates. A third method
 is the method of steady-state concentrations, in which the
 concentration of the radical is maintained at a constant value
 and the rate of reaction is measured. This method is also
 simple and direct, but it is subject to errors similar to those
 of the method of initial rates.

The second part of the paper is devoted to a discussion of the
 various factors which influence the rate of reaction between a
 radical and a molecule. The most important of these are the
 concentration of the radical, the concentration of the molecule,
 the temperature, and the nature of the radical and the molecule.
 The rate of reaction increases with increasing concentration of
 the radical, with increasing concentration of the molecule, and
 with increasing temperature. The rate of reaction also varies
 with the nature of the radical and the molecule.

The third part of the paper is devoted to a discussion of the
 various theories which have been proposed for the mechanism of
 the reaction between a radical and a molecule. The most common
 of these is the theory of transition states, in which the radical
 and the molecule are assumed to form a transition state before
 the reaction takes place.

The fourth part of the paper is devoted to a discussion of the
 various applications of the study of the reaction between a
 radical and a molecule. The most important of these are in the
 field of polymerization, in the field of combustion, and in the
 field of atmospheric chemistry.

تعقيب على الكتاب

بقلم : محمد سيد أحمد

لألفين توفلر ثلاثية من كتب ثلاثة ، « تحول السلطة » Powershift هو الكتاب الأخير فى المسلسل ٠٠ وقد افتتحه بكتابه « صدمة المستقبل ، Future Shock » ، الذى أحدث صدمة بالفعل ، وأراد به المؤلف تأكيد أن المستقبل لن يكون مجرد امتداد للماضى والحاضر ، وإنما سوف يصدمنا بطفرات سوف تصيبنا بالدوار ، وهو مستقبل لا مهرب من محاولة استشرافه ، وتمعن النظر فيه ، منذ الآن ٠٠ هذا الكتاب الأول فى المسلسل ، ألفه توفلر منذ ربع قرن تحديدا .

وكان عنوان الكتاب الثانى فى الثلاثية « الموجة الثالثة » ، The Third Wave ٠٠ عرض فيه توفلر نظريته عن تعرض الحضارة البشرية ، عبر تاريخها ، لموجات كبرى ثلاث ٠٠ تعلقت الأولى باكتشاف الزراعة ، مما مكن القبائل الرحل من أن تستقر فى قرى وفى مدن ٠٠ وكانت الثورة الصناعية هى الموجة الثانية ، التى أفرزت الدولة الصناعية الحديثة ٠٠ وأما الموجة الثالثة ، فإنها موجة تكنولوجيا الحواسيب Computers والاتصالات عن بعد Telecommunications ، وشأنها أحداث تغيير شامل فى الاقتصاد العالمى ، كما أنها ذات آثار سياسية واجتماعية بعيدة المدى ، لن تقل خطورة عن تلك التى أنتجتها الموجتان الأولى والثانية .

والحقيقة أن توفلر لم يكن مكتشف هذه الموجة الثالثة ، موجة « المعلوماتية » Informatics ٠٠ فلقد بدأت منذ نصف قرن فى أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة ، بفضل نجاح جامعة بنسلفانيا فى صنع أول حاسوب الكترونى ٠٠ ورغم أن هذا الحاسوب قد بلغ حجم عمارة من طوابق متعددة ، فإن قوته لم تكن تتجاوز حاسبة Calculator يمكن ابتياعها الآن بأقل من عشرين جنيها ! ٠٠

لقد ألف توفلر « تحول السلطة » الذى اختتم به ثلاثيته عام ١٩٩٠ . أى منذ ٥ سنوات ٠٠ والكتاب خلاصة لنظرياته عن المستقبلات فى عصر تتنالى فيه الأحداث بسرعة مذهلة ، وفى صورة متوالية هندسية ٠٠ والجدير

بتسجيله أن « شبكة الشبكات » الالكترونية ، ما أصبح يعرف اليوم بـ Internet ، وهو الرمز الحي لثورة المعلومات في عصرنا ، لم يرد له ذكر قط في كتاب توفلر ، ذلك أنه لم يكن قد اكتشف بعد ، منذ ٥ سنوات فقط ! ٠٠ ومع ذلك ، علينا أن نسلم بأن توفلر قد لمس في كتابه جوهرات « الفكر المعلوماتي الجديد » ، وطرح نهجا في استكشاف معالم ثورة المعلوماتية ، يعتبر أول محاولة جامعة لاعطاء صورة اجمالية عنها .

ان كثيرا مما يجري التركيز عليه اليوم لم يكن مكتشفا ولا متصورا وقت أن ألف توفلر كتابه ٠٠ لم تكن مطروحة وقتذاك التكنولوجيات اللاسلكية الرقمية Digital Wireless Technologies . ولم تكن قد اكتشفت بعد الهواتف الخلوية Cellular Telephones التي أصبحت تنتشر الآن بسرعة البرق ، وأصبحت تكفل التلاقى والتداخل بين تكنولوجيات الاعلام وتكنولوجيات الاتصال عن بعد ، وهو تلاقى يجد تعبيره الأوضح في « الانترنت » ٠٠ ومع ذلك ، فان ثلاثية توفلر - وبالذات « تحول السلطة » - قد طرحت جوهرات الفكر المعلوماتي ، رغم كل النواقص الناجمة عن سرعة الاكتشافات في هذا المجال ٠٠ وهكذا افتتحت نهجا جديدا في التفكير ٠٠ وكانت أول محاولة جادة لاستشراف علم المستقبلات في خصوصية ظروف نهاية القرن العشرين ٠٠

والجدير بالملاحظة أن مؤلفات توفلر ليست نظريات وحسب ، وانما هي أيضا محاولة جامعة لاستكشاف الجديد في مجالات الاقتصاد ، والتطور العلمي ، والتكنولوجيا ، والانتاج ، خاصة في المجتمعات البالغة التقدم التي أصبحت توصف بمجتمعات « ما بعد الحداثة » Post-Modernist . انها محاولة جريئة لتصنيف هذا الجديد ، وتفسيره ، وتقييمه ، واستخلاص ما يفرزه من مستجدات لم تكن مطروحة من قبل ٠٠ ان توفلر يجمع ما بين صفات المراقب المدقق للإنجازات العلمية والتكنولوجية ، وأيضا المتحولات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عنها ، وصفات المحلل القادر على اكتشاف أنماط جديدة مستمدة من دراسة هذه التحولات البالغة التعقيد والحداثة .

ومن هنا أهمية الجهد الذي بذلته لبنى الريدى في ترجمة كتاب « تحول السلطة » الى اللغة العربية ٠٠ فقد يكون من قوانين الثورة المعلوماتية أن التطورات فيها تجرى بسرعة المتواليات الهندسية ، ولكن لا يعنى ذلك أن نهج التعامل مع هذه الثورة ينقلب رأسا على عقب كل بضعة أعوام ، بسبب سرعة التحولات ٠٠ لقد كان لآلفين توفلر الفضل في ارساء أسس لهذا النهج ، ومن هذه الوجهة ، فان كتابه « تحول السلطة » لا يشوخ ولا يهرم ، بل يحتفظ بشبابه وحيويته ، بصفته علامة

طريق بارزة فى تكشف أسرار عالم جديد ما زلنا نتكشف له كل يوم
أبعادا جديدة ..

وصحيح أن لدينا دعاة لهذا الفكر .. ولكن علينا أيضا أن نسلم
بأن هذا الفكر ، وهذا النهج فى التفكير ، لم يعمم كما ينبغي .. وقد نجد
من يقول أن الفكر المرتبط بالثورة المعلوماتية ، هو فكر أريد به اكسابه
صفة أيديولوجية بعد سقوط الأيديولوجيات ، وفى عصر أصبح الكثيرون
فيه يطرحون تكنولوجيا المستقبل بصفتها كفيلا بأن تحل محل
الأيديولوجيات .. وهذا أمر ينطوى على خلط والتباس .. فان التكنولوجيا
توفر فرص ارتياد فكر جديد ، ولكنها لا تشكل فى حد ذاتها نهجا للفكر ..

والأمر الذى ينبغي أن يلفت نظرنا بالذات فى هذا المضمار ، هو
أننا بصدد « ازدواجية » من نوع جديد .. فلقد كانت هناك ازدواجية
الشرق/غرب ، ثم ازدواجية الشمال/جنوب .. ثم أيضا ازدواجية ذات
بعد « زماني » ، أى غير مقصورة على البعد المكاني وحده ، بمعنى أن هناك
مجتمعات تجاوزت « عتبة حرجة » معينة ، وأصبحت تنطلق نحو المستقبل
وبأثر تراكمى ، بينما عجزت مجتمعات أخرى عن تخطي هذه العتبة ،
وتظل تعلق آمالها على أمجاد ماضية ، أو منسوبة الى ماض أسطورى ما ،
تتخذها ملاذا للهروب من المستقبل وتحدياته .

تلك ازدواجيات نشهدها وهى موضع دراسات عديدة .. ولكن الأمر
الذى ينبغي أن يشغلنا أن الثورة المعلوماتية انما تعرضنا لازدواجية من
نوع مختلف أيضا .. بين الذين أتاحت لهم فرصة « استيعاب »
تكنولوجيات هذه الثورة ، والذين يقتنون أدواتها بمعنى أنه بوسعهم
« اقتناء » حواسيب وغيرها من أدوات هذه الثورة ، ولكن دون « استيعاب »
معانى هذه الثورة ونهجها فى التفكير .. ذلك أن هناك فارقا أساسيا بين
« اقتناء » التكنولوجيا ، وبين المشاركة فى « اختراعها » .. أن القدرة
على خوض عمليات الاختراع انما يكسب مستخدم هذه التكنولوجيات
قدرات ، ومرونة ، وابتكارا فى الاستخدام ، لا يملكها من يقتنيها فقط ..

ثم ، هناك الأثر الناجم عما وصفناه بـ « العتبة الحرجة Critical
Threshold » وهو أثر يظل سارى المفعول حتى فى حالة الذين بوسعهم
« اقتناء » التكنولوجيا .. فثمة « عتبة » تتيح للذين يتجاوزونها - وهذا
يخص بوجه خاص المساهمين فى « اختراعات » تكنولوجيا العصر - أن
يتجاوزوها بصورة متعاطمة باطراد ، حتى يجدوا أنفسهم مدفوعين الى
الامام على الدوام ، وبأثر تراكمى .. بينما الذين يعجزون عن يلوغ هذه

العبء يظلون دونها ، ويجدون أنفسهم بالتبعية عاجزين عن اللحاق بالذين تجاوزوها ، مما يشعروهم بأنهم مدفوعون الى الخلف ، ومصابون بحالة احباط وخيبة أمل مزمنة ومتفاقمة ، حتى اذا ما أتيح لهم أن يقتنوا أحدث التكنولوجيات .. وعلى أى الأحوال ، فانهم لا يعلمون كيف يستثمرونها على الوضع الذى يجعلهم كفيلين بمنافسة غيرهم .. هكذا تنشأ ازدواجية من نوع فريد سوف تلاحقنا مستقبلا لو عجزنا عن تداركها ..

وأقول : ليست مصر ، بلادنا ، من المجتمعات المتخلفة العاجزة عن مواكبة تكنولوجيات ثورة المعلوماتية كضرورة لا مهرب منها .. ومنذ الآن ، أصبحت هذه الثورة تتسرب الى مصر من مائة باب ، رغم كل العقبات والعوائق التى ما زالت تعترض دخولها من أوسع الأبواب ، وبغض النظر عن أن مجرد اقتناء الحواسيب لا يعنى ، فى أغلب الأحوال ، استثمارها الاستثمار الأمثل .. ان هذا لا يعنى أن مصر عاجزة عن مواجهة التحدى ، وان كان التصدى له أصبح يتطلب من مصر أن تنجز الكثير فى محور « الأمية المعلوماتية » قبل أن تكون قد حسمت أمر محور الأمية بالمعنى التقليدى للكلمة .. فما زال نصف المجتمع المصرى لا يقرأ ولا يكتب ، وعليه الآن أن يتعلم كيف يقرأ وكيف يستخدم الحواسيب فى آن واحد .. وهذا فى حد ذاته تحد لا بد أن نكون كفيلين بمواجهته ، لو أردنا مواكبة تحديات قرن جديد ، والفة جديدة ..

والقضية التى نتعرض لها هى ، فى الحقيقة ، قضية حضارية/ثقافية ، قبل أن تكون قضية فنية .. ليست القضية مجرد اقتناء الأجهزة العصرية ، ولا هى مجرد معرفة كيفية استخدامها ، ومجرد اقامة « البناء التحتى » Infrastructure المطلوب من أجل استثمار هذه الأجهزة بكفاءة ، وانما القضية ، قبل ذلك ، أن تتوافر الرؤية الثقافية/الحضارية فى هذا الصدد ، وهى الرؤية التى تشكل أساس الثورة المعلوماتية المطلوب انجازها .. ومن هذه الوجهة ، ولتكشف أبعاد هذه الثورة ، كانت كتابات الفين توفلر بالغة الأهمية ..

محمد سيد أحمد

حواشى الكتاب .

الفصل العشرون

العقود الحاسمة

لقد تلاعبت الحكومات دائما بالمعلومات والمعرفة مستخدمة كل أنواع التكتيكات للحصول على الاجماع . ومع انتشار وسائل الاعلام وأجهزة الكمبيوتر الآن ، تتزايد وسائل السيطرة (كذلك وسائل المقاومة الشعبية) ، وتصبح أكثر مهارة ودقة . ولوضع هذا التطور السياسى فى منظوره ، من المفيد القاء نظرة على تاريخ تكون الدولة .

وان كانت بعض مجموعات قبلية معينة ، مثل الافوجا فى الفيليبين والبوشمان والنوير كونج فى أفريقيا ، استطاعت أن تبقى وتستمر فى غياب أى شكل من أشكال الدولة ، فان كل البشر تقريبا على ظهر الأرض ، حاليا ، هم مواطنون - أو بصراحة أكثر - رعايا - لدولة أو أخرى . وباتت الدولة أقوى المؤسسات الاجتماعية .

هناك نظريات عديدة عن الدولة . فالاقتصادي الألماني Alexander Rustow يؤكد أن الدولة نبعت من « ثقافات الصيد الأكثر تطورا مع تسلسلها القياى الهرمى وتنظيمها الخاص بالصيد والحرب » . أما بالنسبة للمؤرخ Karl Wittfogel فان احتياجات الرى ، التى كانت تتطلب تعبئة جماهير غفيرة من العاملين ، هى التى أدت الى خلق الدول المنظمة . وطبقا لنظرية انجلز ، المفصلة فى كتاب لينين « الدولة والثورة » ، فان الدولة هى نتيجة التقسيمات الطبقيه الأولى ، فهى أداة فى خدمة الطبقة المسيطرة تسمح لها باستغلال الآخرين . اذن ، فالدولة بالنسبة للماركسية هى الذراع « التنفيذية » للطبقة المسيطرة .

أيا كانت النظرية التى يتم تبنيها ، فان ما يبدو معقولا هو أن القبائل عندما تجاوزت اقتصاد الكفاف ، كان ذلك بمثابة منعطف سياسى رئيسى . وبمجرد أن أصبحت الجماعات قادرة على الانتاج وتخزين الفائض ، بات

من الضروري الدفاع عن هذا الفائض ضد أى معتد محتمل ، خارجى أو داخلى ، قد يحاول الاستيلاء عليه لاستخدامه الشخصى .

وتتم الخطوة الأولى نحو السلطة عندما تختار جماعة ما « حاميا » لها - رجل فى العادة - من بين أقوى رجالها . ومن السهل تصور أن يطالب هذا الحامى بنصيب من الفائض مقابل خدماته .

ثم تأتى الخطوة الثانية عندما يستخدم « الحامى » جزءا من الثروة التى استخلصت من السكان « لتأجير » محاربين يدينون بالولاء لشخصه وليس للجماعة ، وبالتالي يكون الحامى نفسه محميا .

وتحدث مرحلة أخرى عندما يتم تنظيم مهمة تحصيل الجزية أو الضرائب بتعيين « جباة » رسميين . وباتخاذ هذه الخطوة يتم خلق تفذية ارتجاعية تسارع من حدوث الأشياء ، معززة سلطة الحكام . وكلما زادت الثروة التى يستطيعون استخلاصها من الجماعة ، زاد عدد الجنود الذين يمكن تجنيدهم ، وبالتالي يمارسون ضغوطا على الجماعة للحصول منها على مزيد من الثروة .

ومع هذه الزيادة فى الثروة تستطيع الدولة الجنينية أن ترتفع الى مستوى أعلى . لقد أصبح الحكام يستطيعون التحكم فى أداتين من أقوى أدوات السيطرة وهما العنف والثروة ، وليس العنف فحسب .

وهو ما يعنى أنهم لم يعودوا فى حاجة دائبة للجوء الى العنف للترهيب ، اذ يستطيعون استخدام جزء من الثروة الفائضة لمكافحة حلفائهم ، وبدلا من سلطة ذات نوعية متدنية قائمة على العنف ، يمتلك الحاكم أو النخبة الحاكمة أداة اضافية أكثر مرونة بكثير وهى الثروة .

وتتلخص المرحلة التالية فى ادراك انه لخفض تكلفة الجيش يكفى غسل مخ الشعب . وذلك بدفع السكان الى أن يؤمنوا - عن رغبة أو رهبة - بأساطير أو أديان أو أيديولوجيات ملائمة ، كما يمكن اقناع الرعايا بأن نظام السلطة القائمة ليس حتميا ودائما فحسب بل هو شرعى أيضا ، هذا ان لم يكن قائما على حق الهى . وهكذا تصبح المعرفة - فى شكل أسطورة أو ديانة أو أيديولوجية - سواء أكانت حقيقية أم مزيفة ، سلاحا سياسيا رئيسيا .

بل يمكن القول بأن هذه اللحظة هى لحظة الميلاد الحقيقى للدولة ، وانه حتى تلك اللحظة لم يكن هناك من الدولة سوى أشكال جنينية

وجزئية . باختصار ، لا تتحقق الدولة بالكامل حتى تستخدم الأدوات
الثلاث الأساسية لممارسة السلطة ، ألا وهي المعرفة والثروة وامكانية
استخدام العنف .

وعلى الرغم من القدر الكبير من التخمين والتبسيط المفرط الذى
يتضمنه هذا المخطط فانه يقدم لنا تفسيراً مقبولا لأصل الدولة يندمج فى
النظرية الجديدة للسلطة .

١ - مقولة جيمس كروبي مأخوذة من : « Political Risk Begins at :
Home فى Across the Board ، يناير ١٩٨٦ ص ١٣ .

٢ - عن قلق ملكة بريطانيا من تنامي النزعة القومية فى اسكتلندا :
« Scottish Nationalism Threatens British Unity »
فى لوس أنجلوس تايمز ، ٢٥ ديسمبر ١٩٨٨ ص ١٤ .

٣ - عن حكم أسرة هايسبيرج فى أوروبا الوسطى انظر : [٥٤٥]
صفحة ٢٦ و ٢٧ و ٤٢٢ ص ١٤ .

٤ - عن اثر زلزال طوكيو :
« The Japanese Earthquake Explained »
(نشر لأول مرة فى سبتمبر ١٩٢٣) ، فى مجلة Natural History
أبريل ١٩٨٠ ، و « When the Big One Hits Tokyo ... » بقلم Edith
Terry فى World Press Review ديسمبر ١٩٨٩ ، و « How a Tokyo
Earthquake Could Devastate Wall Street » بقلم Michael Lewis
فى Manhattan, inc. ، يونيو ١٩٨٩ ص ١٦ .

٥ - عن تصاعد المارك العرقية فى الولايات المتحدة انظر :
« New Interethnic Conflict Replaces an L.A. History of Biracial
Politics » فى لوس أنجلوس تايمز ، ٧ يناير ١٩٩٠ ، و « Shaki-Up
Tatino » Station Sparks Protest فى لوس أنجلوس تايمز ، ٦ يونيو ١٩٨٩ ، كذلك
« Cubans, not Haitians, Offered Legal Status : Black Outraged »
بقلم Kathleen Kelly فى National Catholic Reporter ، ٢٤ فبراير
١٩٨٤ ، راجع أيضا : « Showdown on Middle Neck Road » بقلم
Robert Spero فى Present Tense ، مايو - يونيو ١٩٨٩ ، و « Rapping
Solo » فى Billboard ، ١٣ يناير ١٩٩٠ و « Swapping Lessons »
فى لوس أنجلوس تايمز ، ١١ يناير ١٩٩٠ ص ١٧ .

٦ - عن أول اجتماع لحزب هتلر النازى : [٥٨٠] صفحة ٥٤
ص ٢١ .

٧ - حول الأقليات المحورية : [١٠٣] . يأكمله لا سيما الفصل
الثاني عشر ، وأيضا [٩٥] ص ١٦ ، و [١٦٥] ص ٣ - ٤ وكل
ما يتعلق بـ « Gelli » ، انظر كذلك « The Roots of Kahanism »
في صحيفة Ha'am جامعة كاليفورنيا فرع لوس أنجلوس ، يناير - فبراير
١٩٨٧ .

و « Links of Anti-Semitic Band Provokes 6-State Parley » في
نيويورك تايمز ، ٢٧ ديسمبر ١٩٨٤ ، و « Neo-Nazis Dream of Racist
Territory » في نيويورك تايمز ، ٥ يوليو ١٩٨٦ ، و « The Charmer »
في مجلة نيويورك ، ٧ أكتوبر ١٩٨٥ ، و « Lyndon Larouche : From
Marxist Left to Well-Connected Right » بقلم John Mintz في
Washington Post National Weekly ، ٢٥ فبراير ١٩٨٥ ، و « Larouche
Fringe Stis in Germany » في نيويورك تايمز ، ٣٠ يونيو ١٩٨٦ ،
و [٢٠٣] ص ٢٠ و ص ٢١ .

٨ - عن انتشار جماعات الكراهية : « Rioting in the Streets Déjà
Vu ? » بقلم William Tafoya في (Criminal) (Justice) —
ديسمبر ١٩٨٩ - يناير ١٩٩٠ ص ٢٢ .

٩ - بشأن انتشار « الحروب المقدسة » : « High-Intensity
Aggressive Ideologies as International Threat » بقلم Yechezkel Dror
في Jerusalem Journal of International Relations مجلد ٩ عدد ١ ،
١٩٨٧ ص ٢٣ .

الفصل الحادى والعشرون

الحزب الخفى

- ١ - ملاحظة لى اتووتر (Atwater) أبدأها للمؤلف ص ٢٥ .
- ٢ - مقال يوش تسورومي عن دور البيروقراطيين فى صنع القرار فى اليابان : « A Bureaucratic Hold on Japan » لوس أنجلوس تايمز ، ٢٥ يناير ١٩٨٨ ص ٢٦ .
- ٣ - عن تنافس الوزارات فى طوكيو حول السيطرة على الاتصالات : « Turf Battles and Telecom » بقلم (Kazuhisa Maeno) فى Journal of Japanese Trade and Industry العدد الخامس ١٩٨٨ . وعن التنافس بين الوزارات انظر كتاب (Conflict in Japan) الذى يتسم بشراء غير عادى ، بقلم Ellis S. Krauss و Thoms P., Rohlen و Patricia G. Steinhoff (هونولولو : مطبعة جامعة هاواي ، ١٩٨٤) ص ٢٩٨ ص ٢٦ .
- ٤ - بشأن عمليات التجريد (التفكيك) فى شركة موبيل : « Integrated — and Determined to Stay that Way » بقلم Toni Mack مجلة فوربس ، ٤ أبريل ١٩٨٨ ص ٢٩ .
- ٥ - عن أعمال التخريب فى اليابان عند صدور قرار خصخصة السكك الحديدية : « Paralysis on the Tracks » مجلة تايم ، ٩ ديسمبر ١٩٨٥ ص ٢٩ .
- ٦ - خصخصة مؤسسة الهاتف والتلغراف اليابانية (NTT) : « Hold the Phone » بقلم ريتشارد فالون ، فى مجلة فوربس ، ١٧ أكتوبر ١٩٨٨ ، و « Japan's Spending Spree » فى World Press Review ، يناير ١٩٩٠ ، انظر كذلك « Deregulation, Privatization Spur JAL to Diversify Operations » بقلم (جيمس أوت) و (Eüchiro Sckigawa) فى Aviation Week and Space Technology ، ٨ مايو ١٩٨٩ ص ٣٠ .

٧ - الخصخصة في بلاد عديدة :

« Can a Privatized Matra Do Better on its Own ? »

بقلم (Jennifer L. Schenker) في Electronics ١٨ فبراير ١٩٨٨ ،
و « Why Bonn Just Can't Let Co » بزيس ويك ، ١٤ أبريل ١٩٨٨ ،
و « A Choice Menu Fom Jacques Chirac » بقلم Michael Mcfadden
مجلة فورتشن ، ٥ يناير ١٩٨٧ ، و « How Many Bureaucrats to Install »
« a Phone ? » بقلم (Richard C. Morais) ، مجلة فوربس ، ١٩ سبتمبر
١٩٨٨ ، و « Air Canada Comes of Age » في Maclean's (تورونتو) ،
٢٥ أبريل ١٩٨٨ ص ٣٠ .

٨ - حديث صاموئيل بوبكين عن انقاص التسلل الهرمى : [٢٠١]

صفحة ٢٢٧ - ٢٢٨ ص ٣١ .

٩ - كول يتجاهل وزير خارجيته عند وضعه الشروط العشرة

لتوحيد الالمانيتين :

« Ostpolitik Pays Belated Dividend for Germany's Elder Statesman »

فاينانشيال تيمز ، ١٤ ديسمبر ١٩٨٩ ص ٣٤ .

الفصل الثاني والعشرون

تكتيكات المعلومات

- ١ - جوتسون وحرية المعلومات : [١٩٤] صفحة ٣ - ٤
ص ٣٨ .
- ٢ - ٢٠ مليون من المستندات السرية في الولايات المتحدة :
« The Future of Intelligence » بقلم (Walter Laqueur) في Society
نوفمبر - ديسمبر ١٩٨٥ ص ٣٨ .
- ٣ - مقولة المسئول في وكالة المخابرات المركزية مأخوذة من [١٩٤]
صفحة ٢٤ ، ص ٣٩ .
- ٤ - تسريب المعلومات المتعمد في قضية ريكروت - كرزوموس :
« Gentlemanly Press Gets Gloves Dirty » في Insight ، ٤ ديسمبر
١٩٨٩ ص ٣٩ .
- ٥ - حديث جيفري باتي مأخوذ من :
« Tory Thought Curbed By "Fear of Leaks" » في التايمز
اللندنية ، ١٠ أكتوبر ١٩٨٦ ص ٤٠ .
- ٦ - حديث ديف جيرجين حول تسرب المعلومات من البيت الأبيض :
« Secrecy Means Big Things Gets : Little Thought » لوص أنجلوس
تايمز ، ٢٧ نوفمبر ١٩٨٦ ص ٤٠ .
- ٧ - دور كيسنجر في واقعة التنصت على المكالمات الهاتفية :
[٥٧٤] صفحة ٣٨٨ ص ٤١ .
- ٨ - تقرير فيتنام انظر : [٤٢١] صفحة ٦ ص ٤٣ .
- ٩ - برقية زيرمان انظر : [٣٩٧] صفحة ١٨ ص ٤٣ .

- ١٠ - معركة القناة الخلفية بين شولتز وكيلي : Shultz Calls « Envoy Home, Saying He Dealt in Secret » في لوس أنجلوس تايمز ، ١٩ ديسمبر ١٩٨٦ ، و « Shultz Warning Envoys to Stop Bypassing Him » في نيويورك تايمز ١٨ ديسمبر ١٩٨٦ ص ٤٥ .
- ١١ - واقعة كيسينجر والسفير الأمريكي في كوريا الجنوبية المذكورة في كتاب « The Price of Power » للكاتب Seymour M. Hersh ، دار Summit Books للنشر نيويورك ١٩٨٣ صفحة ، ٤٢ - ٤٣ ص ٤٥ .
- ١٢ - قناة كيسينجر - دوبرين الخلفية : [٤٢٧] صفحة ، ١٥٣ - ١٩٣ ص ٤٦ .
- ١٣ - القناة الخلفية في قضية الصواريخ الكويتية : [٤٠٧] صفحة . ١٢ - ١٤٧ ص ٤٦ .
- ١٤ - القناة المزدوجة بين جروميكو وكيسينجر كما رواها مساعد جروميكو (اركادي شيفشينكو) : [٤٢٧] صفحة ، ٢٠٥ ص ٤٧ .
- ١٥ - بشأن القصة التي « زرعتها » ال « سي . آي . ايه » في الصحافة الايطالية حول منظمة الالوية الحمراء : [٤٣٥] صفحة ، ١٢٩ ص ٥٠ .
- ١٦ - ادعاء ال (كيه . جي . بي) بأن ال (سي . آي . ايه) هي انتي أطلقت وباء الايدز انظر : « Soviets, At Last, Face up to AID's » في لوس أنجلوس تايمز، ٢٢ أبريل ١٩٨٩ ، و « The KGB's New Musele » في يو . اس . نيوز أند ورلد ريبورت ، ١٥ سبتمبر ١٩٨٦ ص ٥٠ .
- ١٧ - الواقعة الخاصة برسالة شامير : « Peres Office, In Israeli Infighting, Bars Shamir Messaage to Embassies » في نيويورك تايمز ، ١٥ يناير ١٩٨٧ ص ٥٠ .
- ١٨ - عن اصرار تشرشل على الاطلاع على المستندات الأصلية : [٣٩٨] صفحة ، ٢٩٢ ص ٥٣ .

الفصل الثالث والعشرون

التكتيات الأسمى

- ١ - سنونو كحاكم خبير في مجال الكمبيوتر : *Computer* ، مجلة *The Granite State of the Art* ، ٢٧ يناير ١٩٨٦ ، ص ٥٣ .
- ٢ - هندسة البرامج الاعلامية بمساعدة الكمبيوتر : *From Case to Software Factories* ، بقلم Herbert Weber ، مجلة *Datamation* ، أول أبريل ١٩٨٩ ، ص ٥٤ .
- ٣ - عن ان « الأرباح كالمقاييق » وكيف تمكنت جنرال موتورز من اضافة ٢ مليار دولار لأرباحها المزعومة *Cute Tricks on the Bottom Line* ، بقلم Gary Hecor ، مجلة *فورتن* ، ٢٤ أبريل ١٩٨٩ ، ص ٥٦ .
- ٤ - المافيا وبتر الأصم : [٤٨٥] صفحة ٧٤ ، ص ٥٨ .
- ٥ - قائمة وزارة العدل الأمريكية لجرائم الحاسب الآلى : *Electronic Capers* ، بقلم (J. A. TUJO) ، في *Information Executive* ، الجزء الثانى رقم (١) ، ١٨٩٥ ، ص ٥٨ .
- ٦ - اختفاء رسالة عضو الكونجرس : *Two cases of Computer Burglary* ، نيويورك تايمز ، ٢١ مارس ١٩٨٦ ، ص ٥٩ .
- ٧ - انتخابات كوريا الجنوبية : *Observers Allege Computer Fraud in S. Korea Poll.* ، فاينانشيال تايمز ، ٢١ ديسمبر ١٩٨٧ ، ص ٦٠ .
- ٨ - موضوع (Election Watch) : *Electronic Elections Seen as Invitation to Fraud* ، لوس أنجلوس تايمز ، ٤ يوليو ١٩٨٩ ، ص ٦٠ .

٩ - دافيد ستوكمان وقصة التخفيضات في الموازنة : [٢٢٧]
صفحة ، ٩٢٠ ص ٦٢ .

١٠ - عن مكتب الاحصاء الأمريكي وتجاهل الحكومة والصحافة
لايضاحاته بشأن المعايير والاجراءات المستخدمة في عملياته الاحصائية .
« Analyzing the figures that Shape Our Daily Lives »
بقلم (Richard Lipkin) في Insight ، ٢٢ مايو ١٩٨٩ . Political
Power and Money at Stake in Census Undercount Fight »
واشنطن بوست ، ١١ يناير ١٩٨٨ . و « False Signals on Inflation »
نيوزويك ، ٢٨ يوليو ١٩٨٦ . « Peaswing Money » بقلم (John Roberts)
في مجلة (National Westminster Moneycare) لندن ، أكتوبر - نوفمبر
١٩٨٦ . وكذلك مقابلة المؤلف مع جاك كين مدير مكتب الاحصاء الأمريكي
والعاملين في هذا الكتاب . ص ٦٣ .

١١ - حديث توماس رونا عن ضخامة البيانات المرسلة من الأقمار
الصناعية ومشكلة تحليلها : « Spy Satellites : Entering a New Era »
مجلة ساينس ، ٢٤ مارس ١٩٨٩ . ص ٦٦ .

١٢ - عن النظم الخبيثة وقدراتها على الاستنتاج وانتشار استخدامها
في الشركات انظر : « Car and Plane MaKers Fuel Up with
CAD, AI » و « Oil Companies Exploit as Much as explore IS »
كليهما في مجلة Datamation ، ١٥ نوفمبر ١٩٨٩ . انظر أيضا
« New Shells For Old Iron » بقلم John J. Poplizio و William S.
Cappelli في Datamation ، ١٥ أبريل ١٩٨٩ . ص ٦٧ .

١٣ - حول استخدام النماذج الاعلامية واساءة استخدامها :
[٤٦٣] صفحة ، ٩ - ١٠ و ٣١ - ٣٢ . ص ٦٩ .

١٤ - عن عدد الفقراء نتيجة للتخفيضات في برامج الضمان
الاجتماعي « Taking the Measure, or Mismeasure, of it All » نيويورك
تايمز ، ٢٨ أغسطس ١٩٨٤ . ص ٧٠ .

١٥ - مقاضاة مكتب الاحصاء :
« Accord on Census May Bring Change in Minority Data »
نيويورك تايمز ، ١٨ يوليو ١٩٨٩ . ص ٧١ .

الفصل الرابع والعشرون

سوق للجواسيس

- ١ - الجواسيس لدى قدماء المصريين : انظر [٤٠٣] صفحة ،
١١١ . ص ٧٤ .
- ٢ - فراشات بادن - باول : انظر [٣٩٤] صفحة ، ٧ - ٨ .
ص ٧٤ .
- ٣ - قصة كايتن جيئشي تاناكا : انظر [٣٩٤] صفحة ، ٢١ - ٢٣ .
ص ٧٤ .
- ٤ - عن التجسس الجماعي : انظر [٤٢٦] صفحة ، ٨٣ .
ص ٧٥ .
- ٥ - استخدام « صحفيي الشعب » للتجسس الجماعي : انظر
[٤١٧] صفحة ، ٦ . ص ٧٥ .
- ٦ - قصة حياة ريتشارد سورج : انظر [٤٠٤] صفحة
٣٢٥ - ٣٤٣ . ص ٧٥ .
- ٧ - المعلومات التي تقدمها نظم الاستشعار عن بعد : انظر [٣٩٩]
صفحة XVI . ص ٧٦ .
- ٨ - التتصت على الزعماء السوفيت في سياراتهم الليموزين وعلى
موقع لوب نور للتجارب النووية بالصين : انظر « Exit Smiley, Enter
IBM » سنداى تايمز (لندن) ، ٣١ أكتوبر ١٩٨٢ . ص ٧٧ .
- ٩ - عن « مجتمع الاستخبارات » الأمريكي : انظر [٤٢٤]
و [٤٢٢] بأكملهما ، و [٤٣٤] الفصلين الأول والثاني ، وأيضا ، مقابلة
مع ألفريد كينجون الوزير السابق في البيت الأبيض . ص ٧٩ .
- ١٠ - عن الاستخبارات السوفيتية : انظر [٤٠٤] بأكمله ،
و [٤٣٤] الفصلين الرابع والخامس ، وكذلك [٤٢٥] وان كان قديما
تحول السلطة ج ٢ - ٣٠٥ .

نوعا ما ، و [٥٢٦] ص ١٦٦ - ١٦٧ ، الذي يركز على التجسس التقنى .
ص ٧٩ .

١١ - الاستخبارات الفرنسية : انظر [٤١٥] بأكمله ، و [٤٣٤]
الفصل السابع ، و [٤٢٣] الفصل السادس . ص ٨٠ .

١٢ - الاستخبارات الألمانية : انظر
« Smiley Without People : A Tale of Intelligence Misjudgments »
في Der Tagesspiegel (برلين) ، ٦ يناير ١٩٩٠ ، أيضا [٤٣٤]
ص ٣ ، و ١١٣ و ١٢٧ و ١٣٠ و ١٨٢ ، و [٤٢٣] صفحة ١٢٧ - ١٤٧
و ٢٥٤ - ٢٥٧ . ص ٨٠ .

١٣ - الاستخبارات اليابانية : انظر [٤٢٣] الفصل الثامن ،
انظر أيضا [٤٢٦] . ص ٨٠ .

١٤ - واقعة سكك حديد سيبريا : انظر [٤٢٣] صفحة ٢٥٥ .
ص ٨٠ .

١٥ - بشأن « عزل » نيوزلندا استخباريا :
« British Ban Kiwis From Intelligence Briefings »

في سينداى تايمز (لندن) ، ٤ مايو ١٩٨٦ . ص ٨١ .
١٦ ، قصة تجسس جيمس هاربر وزوجته لصالح السوفيت : انظر
[٤٣٤] صفحة ١٦٥ . ص ٨١ .

١٧ - حيرة الأرجنتين بشأن اختيار جهاز استخبارى أجنبى للتعاون
معه : مقابلات المؤلف فى بيونس آيرس . ص ٨٢ .

١٨ - استمرار تعاون بلدان أوروبا الشرقية مع موسكو فى مجال
الاستخبارات بعد الاطاحة بالحكومات الشيوعية :
« It's Still Business as Usual for Spies, Even as the Eastern Bloc
Rises Up » فى نيويورك تايمز ، ٣١ ديسمبر ١٩٨٩ . ص ٨٢ .

١٩ - عن المعلومات الاستخبارية الأمريكية لجندوب أفريقيا : انظر :
« U.S. Is Said to Have Given Pretoria Intelligence on Rebel
organization » فى نيويورك تايمز ، ٢٣ يوليو ١٩٨٦ ، أيضا «
CIA Tie to Mandela Case Deflected » فى لوس أنجلوس تايمز ، ١٣
يونيو ١٩٩٠ . ص ٨٣ .

٢٠ - المساعدة الاسترالية لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية فى
شيلي : انظر [٤٠٢] صفحة ٢٤ - ٢٥ . ص ٨٣ .

٢١ - التعاون الفرنسى البرتغالى والفرنسى المغربى : انظر [٤١٥]
صفحة ٧٩ - ٨٠ و ٧١ - ٧٣ . ص ٧٣ .

٢٢ - تعاون رومانيا ومنظمة التحرير الفلسطينية : انظر [٤١٦]
صفحة ١٣ و ١٥ - ٣٥ و ٩٢ - ٩٩ ص ٨٣ .
٢٣ - التعاون الاسرائيلي الأمريكي : [٤٢٤] صفحة ٢٠٥ - ٢٠٧
ص ٨٣ .

٢٤ - التعاون الأمريكي السوفيتي من أجل مكافحة الارهاب :
« Ex-KGB Aides to Join U.S. Talks on Terrorism »

في لوس انجلوس تايمز ، ٢٥ سبتمبر ١٩٨٩ ص ٨٣ .
٢٥ - أثر تبادل المعلومات الاستخبارية بين الدول على الحريات
المدنية : راجع [٤١١] ص ٣٧٣ ص ٨٣ .

٢٦ - قصة الطائرات الحربية العراقية : « The 300-Million
Dollar Disaster في The Voice of the Arab World (لندن) غير
مورخة ، أيضا [٣٩٢] بأكمله ص ٨٤ - ص ٨٥ .

٢٧ - عن « قوائم المراقبة » الخاصة بوكالة الامن القومي الأمريكي
ونظيرتها البريطانية (GCHQ) : انظر « Exit Smiley, Enter IBM »
في سندي تايمز (لندن) ، ٣١ أكتوبر ١٩٩٢ ص ٨٥ .

٢٨ - أقوال ليونيل أولمر : مقابلة مع المؤلف ص ٨٦ .
٢٩ - صفقة المفاعلات النووية بين نظام شاوشيسكو وكندا :
انظر [٤١٦] صفحة ٢٩٢ - ٢٩٧ ص ٨٨ .

٣٠ - مقولة الكونت دي غمارنش المدير السابق للمخابرات
الفرنسية : انظر [٤١٥] صفحة ٤١ - ٤٢ ص ٨٩ .

٣١ - جهاز الاستخبارات السوفيتية (KGB) في طوكيو :
انظر [٤١٣] صفحة ١٠٣ - ١٠٤ ص ٩٠ .

٣٢ - الخط X (LINE X) وموقعه في التنظيم الخاص بجهاز (KGB)
السوفيتي : انظر [٤٣٤] صفحة ٨٧ ص ٩٠ .

٣٣ - عن الخلاف في لجنة كوكوم انظر :

« Appeal for Cocom Black-List to be Overhauled »

تعليق في Frankfurter Rundschau ٢٩ نوفمبر ١٩٨٩ . (مترجم في
German Tribune ، عدد ١٠ سبتمبر ١٩٨٩) و « American Hypocrisy
Highlighted in Cocom Rule, Implementation في Japan Economic
Journal ، ٢ يوليو ١٩٨٨ ، و « A Challenge for High-Tech
Censors » في فاينانشيال تايمز ، ١٩ أكت. ١٩٨٨ ، و « US. Set
to Ease European Defence Technology Curbs » في فاينانشيال تايمز
٢٩ يناير ١٩٨٨ ، و [٥٢٦] صفحة ١٥ ص ٩١ - ص ٩٢ .

- ٤٣ - عن قيام تركيا بقطع مياه نهر الفرات : انظر
 « Turkey's Stranglehold on the Euphrates Irks its Neighbours »
 في فاينانشيال تايمز ، ٣ يناير ١٩٩٠ ص ٩٣ .
- ٣٥ - حول علاقات شركة بكتل مع ال (سى . آى . ايه) انظر :
 [٧٣٠] صفحة ١١٧ ص ٩٤ .
- ٣٦ - ٢٠٠ جاسوس أمريكي تحت غطاء « الأعمال التجارية » :
 « Business Pose by US. Spies Reported » في نيويورك تايمز ، ٢٨
 فبراير ١٩٧٤ ص ٩٤ .
- ٣٧ - عدم ضغط الولايات المتحدة على رجال أعمالها للتجسس انظر :
 [٤٣٤] صفحة ٤٩ ص ٩٤ .
- ٣٨ - عن القمرين الصناعيين لاندسات وسبوت :
 « Space Cameras and Security Risks » بقلم دافيد ديكسون ، في مجلة
 ساينس ، ٢٧ يناير ١٩٨٩ ، و « Civilians Use Satellite Photos for
 Spying on Soviet Military » في نيويورك تايمز ، ٧ أبريل ١٩٨٦ ،
 والمقابلة مع كيفين كوربلي ، المنسق الاعلامي بشركة مراقبة الأرض بالأقمار
 الصناعية (EOSAT) ، انظر كذلك مجلة Spotlight (المجلد ٣ العدد ٢)
 يونيو ١٩٨٩ التي تصدرها (Spot Image Corporation) وكتالوج
 (SPOT Data Products and Services) وكتيب (SPOT Surveillance) .
 ص ٩٧ .
- ٣٩ - عن معالجة وتحسين صور الاستشعار عن بعد للأغراض
 التجارية والعسكرية التي أصبحت الآن عملا تجاريا متناميا : انظر
 « Directory of Landsat-Related Products and Services » — United
 « Directory - Landsat Related Products and, States Edition,
 International Edition 1989 - Services » 1988 ، الصادرين عن
 (EOSAT) لانهام ولاية ماريلاند ص ٩٨ .
- ٤٠ - بشأن شبكة (Space Media) السويدية وما كشفت صورها
 وببائاتها انظر الكتيب الصادر عن (Space Media Network) ، وأيضا
 « Photos Prove 57 Nuclear Disasters » في شيكاغو تريبيون ،
 ١ ديسمبر ١٩٨٨ ، و « Satellite Photos Appear to Show Construction
 of Soviet Space Shuttle Base » في نيويورك تايمز ، ٢٥ أغسطس
 ١٩٨٦ ، وقائمة المشروعات الاعلامية « List of Media Projects » الصادرة
 عن (Space Media Network). ص ٩٨ .

٤١ - عن مشاريع تطوير الأقمار الصناعية والصواريخ في الأقطار
النامية انظر : « Star Wars » بقلم (Stertt Pope) في World
Press Review ديسمبر ١٨٩٩ ص ٩٩ .

٤٢ - بشأن عجز أجهزة الاستخبارات الأمريكية عن مواكبة سرعة
الأحداث في أوروبا الشرقية :
« E. European Events Outrun Intelligence Analysis, Panel Told »
في لوس أنجلوس تايمز ، ١٣ ديسمبر ١٩٨٩ ص ١٠٠ .

٤٣ - مقولة جوزيف كونراد مأخوذة من : « Under Western Eyes »
الصادر عام ١٩٩١ ص ١٠١ .

الفصل الخامس والعشرون

جدول أعمال المعلومات

- ١ - عن ماكفرلين في طهران :
« IRAN Says McFarlane Came on Secret Mission to Tehran »
في واشنطن بوست Cloak Foreign Service ، ١١ نوفمبر ١٩٨٦ ، و
« Reagan's and Dagger » في نيوزويك ، ١٧ نوفمبر ١٩٨٦ ، و
« Backdoor Hostage Deal with Iran » في يو . اس نيوز آند وورلد
ريبورت ، ١٧ نوفمبر ١٩٨٦ ، و « Cake Delivered to Iranians Was
Strictly Kosher » في لوس أنجلوس تايمز ، ٢٧ فبراير ١٩٨٧ ص ١٠٣ .
- ٢ - عن مسألة توزيع ونشر المعلومات والبيانات الفيدرالية :
« Federal Information . Who Should Get it, Who Shouldn't? »
بقلم : Diane Sherwood في (The World and I) أول يناير ١٩٩٠
ص ١٠٥ .
- ٣ - بالنسبة لعدد العمال الذين تلقوا اخطارات بالفصل تقل مدتها
عن ٢٤ ساعة قبل فصلهم : « Heading for an Override? » في مجلة تايم
يوليو ١٩٨٨ ص ١٠٥ .
- ٤ - عن تعليق زعيم الحزب الديمقراطي في مجلس الشيوخ على
مطالبة النقابات بقوانين تلزم الشركات باخطار مسبق مدته ستون يوما ،
بأنها مسألة عدالة : « Heading for an Override? » في مجلة تايم ،
١٨ يوليو ١٩٨٨ ، و « Closing Law's Key Provisions » بقلم
Martha I. Finney في Nation's Business ، يناير ١٩٨٩ ،
و « 72-73 Senate Approves Notice of Plant Closings » في نيويورك
تايمز ، ٧ يوليو ١٩٨٨ ص ١٠٦ .
- ٥ - عن جماعات المواطنين في مدينة أوساكا :
« Group Seekd Access to City's Information » في Japan Times
٢٩ أغسطس ١٩٨٩ ص ١٠٧ .

٦ - حول تشريع حرية المعلومات : « Role of Access
(Transnational Data and Coordinators Under Scrutiny »
(International FOI Communications Report) ، مارس ١٩٨٩ ، أيضا
(Transnational Data and Communications Report) في Roundup »
يونيو ١٩٨٥ . تتابع هذه المطبوعة الدورية بانتظام الأحداث المرتبطة
بحرية المعلومات ص ١٠٨ .

٧ - تحقيق لجنة الكونجرس حول اخفاء المعلومات الخاصة بحادث
تفجير طائرة بان أمريكان ، وانتقاد وزير النقل الأمريكي لعملية كشف
تعليمات السلامة التي تصدرها ادارة الطيران الفيدرالية :
« Transportation Secretary Assails Publicizing of Terrorist Warnings »
في نيويورك تايمز ، ١٣ أبريل ١٩٨٩ ص ١٠٩ .

٨ - قصة شركة طيران نورثويست :
« Northwest Planned to Disclose Bomb Threat at the Gate »
في لوس أنجلوس تايمز ٣٠ ديسمبر ١٩٨٩ ، و
« Northwest Warns Flight's Ticket Holders of Threat »
في نيويورك تايمز ، ٢٩ ديسمبر ١٩٨٩ ص ١٠٩ .

٩ - بشأن مرضى الايدز والكشف عنهم : « AIDS : Who Should
Be Tested ? في نيوزويك ، ١١ مايو ١٩٨٧ ، و
« As AIDS Spooks The Schoolroom » في يو . اس . نيوز آند ورلد ريبورت ، ٢٣ سبتمبر
١٩٨٥ ، و « Putting AIDS to the Test » في المجلة تايمز ، ٢ مارس ١٩٨٧ ،
و « Mandatory Testing for AIDS ? في نيوزويك ، ١٦ فبراير ١٩٨٧ .
ص ١١٠ .

١٠ - عن حادثة شيرنوبل وحق البلدان في معرفة ما يجري في
غيرها : « Sweden Protests to Moscow Over Lack of Warning »
في فاينانشيال تايمز ، ٣٠ أبريل ١٩٨٦ ، و « Russians Pressed to Give
Full Details of Nuclear Disaster » في التايمز اللندنية ، ٢٩ أبريل
١٩٨٦ ص ١١١ .

١١ - الانتقاد الذي وجهه الأدميرال ستانسفيلد تيرنر ، مدير
ال (سي . آي . ايه) السابق ، الى الولايات المتحدة « The US.
Responded Poorly to Chernobyl » في نيويورك تايمز ، ٢٣ مايو ١٩٨٦
ص ١١١ .

١٢ - حكومة المستشمار الألماني هيلموت كول وموضوع مصنع الأسلحة الكيميائية الليبي : « Lybian Plant Sparks Storm in Bonn »
في واشنطن بوست ، ١٩ يناير ١٩٨٩ ، و « West Germany in Libya »
« Probe » في فاينانشيال تايمز ، ١٤ - ١٥ يناير ١٩٨٩ ، و « Senator »
« Assails Bonn in Libya Scandal » في لوس أنجلوس تايمز ، ٢٩ يناير ١٩٨٩ ، و « Vigilance, Luck Expose Libya Plant » في لوس أنجلوس تايمز ، ٢٢ يناير ١٩٨٩ ص ١١٢ .

١٣ - عن المعركة السياسية التي دارت في واشنطن حول قرصنة المنتجات الفكرية الأمريكية في تايلاند : « Thai Copyright War Divides Washington » في فاينانشيال تايمز ، ٢٧ يناير ١٩٨٩ ص ١١٤ .

١٤ - عن قرصنة الكتب : « Barbara Book Pirates » بقلم (Sierett Pope) في World Press Review ، يونيو ١٩٨٦ ، و « La book connection » بقلم Rémy Lifliet في مجلة الأكسبريس الباورسية ، ٢٩ مارس ١٩٨٥ ، أيضا « Copyright Holders Name 12 »
« Pirate Nations » في فاينانشيال تايمز ، ٢٥ أبريل ١٩٨٩ ص ١١٣ .

١٥ - عن فيلم انديانا جونز : « High-tech Tactics slow Film Piracy » في نيويورك تايمز ، ٢٩ يناير ١٩٨٦ ص ١١٣ .

١٦ - عن صالونات الفيديو في تايلاند : « Pulling the Plug on Pirate Videos » في لوس أنجلوس ، ٨ يناير ١٩٩٠ ص ٩١٤ .

١٧ - عن سرقة البرامج الإعلامية : « Psst!hey, mister, want to buy some software cheap? » بقلم كريستوفر جونستون في PC Computing أكتوبر ١٩٨٨ ، و « Thai Copyright War Divides Washington » في فاينانشيال تايمز ، ٢٧ يناير ١٩٨٩ ص ١١٥ .

١٨ - عن موقف اليابان حيال الملكية الفكرية : « Putting a price on Intellect » بقلم (Yuji Masuda) في Journal of Japanese Trade and Industry ، العدد الخامس ، ١٩٨٨ ص ١١٥ .
١٩ - موقف المجموعة الأوروبية : « Brussels Plan for IPR Control » في فاينانشيال تايمز ، ٤ يوليو ١٩٨٩ ص ١١٥ .

- ٢٠ - حديث هارلان كليفلاند مأخوذ من نشرة World Future Studies Federation, WFSF ، عدد يوليو ١٩٨٩ ص ١١٦ .
- ٢١ - ما ذكره (عبده سعيد) و (لويز سيمونز) عن سوء توزيع المعلومات مأخوذ من [٣٣٢] صفحة ٧ ص ١١٧ .
- ٢٢ - عن معامل الأدوية والبيوتكنولوجيا : Whose Idea Is it ؟ Anyway في الايكونوميست ، ١٢ نوفمبر ١٩٨٨ ص ١١٦ .

الفصل السادس والعشرون

صانعو الصلور

- ١ - عن أول صحيفة شعبية انظر : [١٧١] ص ٥ - ٦ ،
و [١٧٩] صفحة ٢٠٣ - ٢٠٥ ص ١١٩ .
- ٢ - حول ظهور « الرأى العام » انظر : [٥٣٨] صفحة ١٤
ص ١٢٠ .
- ٣ - عن أثر شبكة (CNN) راجع : « Watching Cable News
Network Grow » فى نيويورك تايمز ، ١٦ ديسمبر ١٩٨٧ ،
و « Triumphant Ted » بقلم جوشوا هامر فى مجلة بلايبوى ، يناير
١٩٩٠ ، انظر كذلك وثائق CNN :
« The Growth of a Global Network » ، و « Milestones » و Live
reporting » ، و [١٨٠] بأكمله ص ١٢١ .
- ٤ - عن فيديل كاسترو : قام تيد تيرنر بعرض الشريط على المؤلف فى
لقاء خاص ص ١٢١ .
- ٥ - حول الشبكات والخدمات التليفزيونية الجديدة فى الولايات
المتحدة انظر : « Cable » بقلم Paula Parisi فى هوليوود ريبورتر ،
استعراض مسبق للبرامج والأحداث التليفزيونية لعامى ١٩٨٩ - ١٩٩٠ ،
كذلك « Channel One » Could Wittle Away at Net and Syndie
Teen and Coin » بقلم Verne Gay فى مجلة Variety ، ١٤ - ٢٠ يونيو
١٩٨٩ ص ١٢٤ .
- ٦ - بالنسبة لعدد القنوات المتوفرة الآن فى الولايات المتحدة انظر :
[٦٨] ص ٢٨١ ، و « Technology Adds Choices and Programming
Needs » فى نيويورك تايمز ، ٢٤ يوليو ١٩٨٩ ص ١٢٥ .

٧ - بشأن عمليات البث المباشر عبر الأقمار الصناعية في الولايات المتحدة انظر : « One Hundred and Eight Channels by 1993 ? Stay Tuned America » في انترناشيونال هيرالد تريبيون ، ٢٢ فبراير ١٩٩٠ ص ١٢٥

٨ - حول ظهور المحطات والاتحادات الاعلامية المستقلة : « The Future of Television » في نيوزويك ، ١٧ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢٥

٩ - حديث روبرت ايجر مأخوذ من : « Technology Adds Choices and Programming Needs » في نيويورك تايمز ، ٢٤ يوليو ١٩٨٩ ص ١٢٦

١٠ - مقولة آل بيرتون بأن « لا أحد يتذكر الشبكات الاذاعية الكبرى » مأخوذة من مقابلة المؤلف معه . ويرأس بيرتون مؤسسة للانتاج التلفزيوني تحمل اسمه كما أنه المنتج التنفيذي لـ Universal Television ص ١٢٦

١١ - عن الشبكات الكابلية الأوروبية راجع : « Tube Wars » بقلم Fred V. Gurtel في مجلة Business Month ، ديسمبر ١٩٨٨ ص ١٢٦

١٢ - حول المنافسة المحمومة بين الشبكتين البريطانييتين للبث بالأقمار الصناعية (BSB) و Sky Television انظر : « BSB Inks 5-year Output Deal with Orion : Rumours of OZ'Bond Pulling Out Abound » بقلم Elizabeth Guider في مجلة Variety ، ١٤ - ٢٠ يونيو ١٩٨٩ ، و « Adtvate the Death Star » في مجلة الايكونوميست ، ٨ يوليو ١٨٩٩ ص ١٢٧

١٣ - عن التلفزيون الفرنسي انظر : « Off-Screen TV Scandal, Sex, Money » في نيويورك تايمز ، ١٨ يناير ١٩٨٨ ، و « Boost for Cable TV Industry in France » بقلم Adam Glenn في « France's New Television Order »

في « Broadcasting » ، ٢٤ أغسطس ١٩٨٧ ، و « Commercial TV, Mon Dieu ! » في مجلة تايم ، ١٧ مارس ١٩٨٦ ، و « Le Défi Disney » بقلم John Marcom في مجلة فوربس ، ٢٠ فبراير ١٩٨٩ ص ١٢٧

١٤ - عن التلفزيون الألماني انظر : « New German TV : Idiot Culture or Breath of Air ? » و « Tube Wars » بقلم Fred V. Guterl في مجلة Business Month ، ديسمبر ١٩٨٨ ص ١٢٧

١٥ - حول عمليات الدمج بين وكالات الاعلان انظر :
 « WPP, the New Giant of .. PR » في بنزيس ويسك ، ٢٠ مايو
 ١٩٨٩ ، و « Upbeat View at Saatchi New York » في نيويورك تايمز ،
 ٢١ يونيو ١٩٨٩ ص ١٢٨ .

١٦ - عن اخفاق استراتيجية « التسويق العالمي انظر :
 « Marketers Turn Sour on Global Sales Pitch Harvard Guru Makes »
 في وول ستريت جورنال ، ١٢ مايو ١٩٨٨ ، و « The Overselling of
 World Brands » في فاينانشيال تايمز ، ٢١ ديسمبر ١٩٨٨ ،
 « Why the Single Market Is a Misnomer-and the Consequences »
 في فاينانشيال تايمز ، العدد نفسه ص ١٢٩

١٧ - حول سوني في هوليوود : « \$ 3 Billion Bid for Columbia :
 by Sony » في لوس أنجلوس تايمز ، ٢٦ سبتمبر ١٩٨٩ . هذا التقرير
 المبكر يتحسن تقدير السعر الفعلي . بعد يومين ، ٢٨ سبتمبر ١٩٨٩ ،
 قدرت صحيفة نيويورك تايمز السعر بـ ٣.٤ مليار دولار في تقريرها
 المعنون « Sony Has High Hopes for Columbia pictures » وفي تقريرها
 « Sony Goes for Hollywood » بتاريخ أول أكتوبر ١٩٨٩ وقدرت سندي
 تايمز اللندنية السعر بـ « ٥ مليارات دولار » ص ١٣١ .

١٨ - حول امبراطورية روبرت موردوخ : « Four Titans Carve
 Up European TV » بقلم (William Fisher) و (Mark Schapiro)
 في مجلة Nation ، ٩ - ١٦ يناير ١٩٨٩ ، و « Tube Wars » بقلم
 Fred V. Guterl في Business Month ، ديسمبر ١٩٨٨ ص ١٢١ .
 ١٩ - وصف روبرت ماكسويل : « Larger than Life »
 في مجلة تايم ، ٢٨ نوفمبر ١٩٨٨ ، انظر أيضا « Four Titans Carve
 Up European TV » بقلم William Fisher و Mark Schapiro
 و « Business goes global » في مجلة Nation ٩ - ١٦ يناير ١٩٨٩ ،
 Report on Business Magazine. في The Globe and Mail
 (تورنتو) فبراير ١٩٨٩ ص ١٣٢ .

٢٠ - عن موهن ويرتلزمان انظر : « Reinhard Mohn » مجلة
 Nation ، ١٢ يونيو ١٩٨٩ ، انظر أيضا [١٣٤] بأكمله ،
 و « Business Goes Global » في Report on Business Magazine —
 The Globe and Mail (تورنتو) فبراير ١٩٨٩ ، و Bertelsmann
 « Philosophy » في كتيب مجموعة بيرتلزمان ص ١٣٢ .

الفصل السابع والعشرون

وسائل الاعلام المحرزة على الثورة

- ١ - الانتصار القانوني للمكسيكيين : « Mexicans Who Sued »
« Deputies Win \$ 1 Million » لوس أنجلوس تايمز ، ٢٥ يناير ١٩٩٠ ،
« Video-tepe is Centerpiece of « Victorville 5 « Brutality, Law
و « suit في لوس أنجلوس تايمز ، ٩ يناير ١٩٩٠ ص ١٣٩ .
- ٢ - عن استخدام نوار تشيكوسلوفاكيا للفيديو :
« The Czechoslovak Pen Defies the Party Sword » . في فاينانشيال
تايمز ، ٢٨ نوفمبر ١٩٨٩ ص ١٤٠ .
- ٣ - حول استخدام التلفزيون وأشرطة الفيديو في السياسة :
ملخص ممتاز من المعلومات عن ذلك في « TV, VCRs Fan Fire Of
« Revolution » في لوس أنجلوس تايمز ، ١٨ يناير ١٩٩٠ ص ١٤٠ .
- ٤ - دعا شاوشيسكو المؤلف ذات مرة قائلا : « تعال واقض
العطلة معي ، يمكننا مشاهدة « كوجاك » معا » وجاءت هذه الدعوة المفاجئة
في أعقاب لقاء مطول للمؤلف وزوجته مع الرئيس الروماني حضره هاري
بارنز ، السفير الأمريكي في بوخارست . كان ذلك في عام ١٩٧٦ .
أما نهاية حقبة شاوشيسكو فمذكورة في : « How the Ceausescus Fell :
« Harnessing Popular Rage » في نيويورك تايمز ، ٧ يناير ١٩٩٠
٥ - عن دور التلفزيون في الفيليين : « Playing to the TV
« Cameras » في يو . اس . آيه . أند ورلد ريبورت ، ١٠ مارس ١٩٨٦ .
ص ١٤١ .
- ٦ - حول الثورة الرومانية انظر : « How the Ceausescus Fell :
« Harnessing Popular Rage » في نيويورك تايمز ، ٧ يناير ١٩٩٠ ،
ص ١٤١ .
- و « Romanian Revolt, Live and Uncensored » في نيويورك تايمز ، ٢٨
ديسمبر ١٩٨٩ ، كذلك « Message of the Media » في فاينانشيال تايمز ،
٣٠ ديسمبر ١٩٨٩ ص ١٤٢ .

- ٧ - عن علم وصول ارسال التليفزيون الألماني الغربي الى دريسدن
انظر : « The Long Journey out of the Valley of the Ignorant »
في ستوتجارت زانتينج ، ١٩ ديسمبر ١٩٨٩ ص ١٤٦ .
- ٨ - حول دور اذاعة (صوت أمريكا) في بث برامج موجهة للصين
أثناء المظاهرات الطلابية راجع : شهادة ريتشارد كارلسون ، مدير اذاعة
صوت أمريكا ، أمام اللجنة الفرعية التابعة للجنة الشئون الخارجية
بمجلس النواب الأمريكي ، ١٥ يونيو ١٩٨٩ ، كذلك « Old Men Riding
a Tiger and Feeling Paranoid » في لوس أنجلوس تايمز ، ٨ يناير
١٩٩٠ ص ١٤٧ .
- ٩ - عن تنامي المسيحية في كوريا الجنوبية انظر : « Chun's \$21
Million Apology » في نيوزويك ، ٥ ديسمبر ١٩٨٨ ، كذلك
« Papal Nod to a Christian Boom » في مجلة تايم ، ١٤ مايو ١٩٨٤
ص ١٤٨ .
- ١٠ - عن استخدام الخوimini لأشرطة التسجيل :
« The Ayatollah's Hit Parade » في مجلة تايم ، ١٢ فبراير ١٩٧٩
ص ١٤٩ .
- ١١ - حول مجلات الحائط في بكين : Peking's Posters Point
Finger of Protest to the Party » في فاينانشيال تايمز ، ١٧ يونيو
١٩٨٨ ص ١٤٩ .
- ١٢ - تقارير عن انتفاضة الطلاب في الصين انظر : [٣٠٣] ص
٢١٩ - ٢٢٠ ، و « State of Siege » في مجلة تايم ، ٢٩ مايو ١٩٨٩ ،
وللتعرف على وجهة نظر اشتراكية انظر : « China's Long Winter »
بقلم Anita Chan في Monthly Review ، يناير ١٩٩٠ ، انظر كذلك
« Watching China Change » بقلم Mark Hopkins في
Columbia Journalism Review ، سبتمبر/أكتوبر ١٩٨٩ ص ١٥٠ .
- ١٣ - عن الاستخدام السياسي لوسائل الاعلام الجديدة انظر :
« As Chinese in U.S. Pierce a News Blokade ... » في نيويورك
تايمز ، ٢٤ مايو ١٩٨٩ ، كذلك « TV, VCRs Fan Fire of
Revolution » في لوس أنجلوس تايمز ، ١٨ يناير ١٩٩٠ ،
« Phones, Faxes : Students in U.S. Keep Lines of Communication
Open » في لوس أنجلوس تايمز ، ٦ يونيو ١٩٨٩ ص ١٥١ .
- ١٤ - أول محاولة « للتشويش » يقوم بها مواطنون عاديون :
« Chinese Students in V.S. Seeking to Foil «Tip Lines» » في لوس
أنجلوس تايمز ، ١١ يونيو ١٩٨٩ ص ١٥٢ .

الفصل الثامن والعشرون

جيل الشاشة الصغيرة

١ - لاعب الجولف الآلى : مقابلات المؤلف مع جوردن ستليبرج
رئيس شركة (American Interactive Media) وبرنارد لسكين مدير
هذه الشركة ، ووثائق الشركة أيضا ص ١٥٤ .

٢ - عن شبكات الألعاب التليفزيونية المتفاعلة :
« Computer Company Plans to Bring TV Viewer into the Action »
فى لوس أنجلوس هيرالد اكزامينر ، ١١ فبراير ١٩٨٨ ص ١٥٥ .

٣ - حديث جورج جيلدر : « Forget HDTV, It's Already
Outmoded » فى نيويورك تايمز ، ٢٨ مايو ١٩٨٩ ، و « IBM-TV »
بقلم جورج جيلدر فى مجلة فوربس ، ٢٠ فبراير ١٩٨٩ ص ١٥٥ .

٤ - عن أجهزة الفاكس فى الولايات المتحدة : « Ban Fax Attacks
They are Costly » ، بقلم ادوارد ماركسى (عضو الكونجرس) فى مجلة
يو . اس . ايه . توادى ، ٣١ مايو ١٩٨٩ ص ١٥٨ .

٥ - عن العطل فى مركز AT&T للاتصالات الهاتفية انظر :
« President Reagan Declares Martin Luther King, Jr. Day » فى Jet
٢٣ يناير ١٩٨٩ ، و « AT&T Pinpoints Source of Service Disruption »
فى نيويورك تايمز ، ١٧ يناير ١٩٩٠ ، وكذلك « AT&T Fiasco : Tense
Fight With Haywire Technology » فى لوس أنجلوس تايمز ، ١٩ يناير
١٩٩٠ ص ١٦١ .

٦ - حديث جيفرى موريتز عن « جيل الشاشة الصغيرة » :
رسالة للمؤلف من جيفرى موريتز ، رئيس شبكة National-College
Television. ص ١٦٣ .

الخاتمة

التطلع الى عصر ظلمات جديد

١ - تساؤل مجلة تايم « هل مات الرب ؟ » :
« Toward a Hidden God » في مجلة تايم ، ٨ أبريل ١٩٦٦ ص ١٧٠ .

٢ - عن صلات الأذريين بالأصولية الإسلامية انظر :
« Baku : Before and After » بقلم Igor Beliaev في Literaturnaya Gazeta International (الجريدة الأدبية) ، موسكو ، مارس ١٩٩٠ ، انظر أيضا « IRAN Warns Against « Harsh » Soviet Moves in Azerbaijan » في لوس أنجلوس تايمز ، ١٨ يناير ١٩٩٠ ، و « Fundamentalism Blamed for Uzbek Riots » في فاينانشيال تايمز ، ١٤ يونيو ١٩٨٩ ، و « Soviet Are at Loss, About Ethnic Unrest » في وول ستريت جورنال ، ٢١ يوليو ١٩٨٩ ، و « Tehran is Said to Back « Islamic Seal » but Not Separation in Azerbaijan » في نيويورك تايمز ، ٢١ يناير ١٩٩٠ .
تختلف الروايات حول انتفاضة ١٩٨٩ في أذربيجان ومذبحة الأرمن في باكو اختلافا كبيرا فيما يتعلق بدور القيادة المحلية للحزب الشيوعي وتأخر موسكو في استخدام القوات لاستعادة النظام وطبيعة الحركة الأذرية ص ١٧٣ .

٣ - عن الأصولية في إسرائيل انظر « Israel's Cultural War » في The Christian Century ، ١٦ - ٢٣ يوليو ١٩٨٩ . وعن علاقاتها بالرومانسية الألمانية المبكرة انظر : [٣٠٣] صفحة ٦٠ - ٦٣ ص ١٧٣ .

٤ - بشأن الانقسامات في حزب الخضر وفي أيديولوجيتهم :
« Greens Trade Insults at Birthday Party » في Handelsblatt (دوسلدورف) ، ١٥ يناير ١٩٩٠ . هذا التقرير يبين تدني وضع الخضر الألمان بينما تتبنى الأحزاب الكبرى بعضا من سياساتهم . ان أفضل وصف

للاتقسام الأيديولوجي الفلسفي في الحركة البيئية العالمية نجده في عدد الربيع ١٩٨٩ من الدورية الفصلية New Perspectives Quartely الذي يجمع عددا كبيرا من كبار المفكرين المعنيين بالحركة البيئية ويعطي خلاصة جيدة للمقضايا الفلسفية الرئيسية لهذه الحركة . وتعد هذه الدورية ، التي يحررها ناثن جاردلز من أجراً الدوريات الأمريكية ص ١٧٥ .

٥ - مقولة رودولف باهرو مأخوذة من « Theologie NotEcology » في New Perspectives Quartely ، عدد الربيع ١٩٨٩ ، وآراء وولفجانج ساش من مقال « A Critique of Ecology » في المصدر السابق ص ١٧٧ .
٦ - آراء ايفان ايلينغ مأخوذة من : « The Shadow Our Future Throws » في المصدر السابق ، و [٥١٧] ص ١٠١ - ١٠٢ ، و [٢٤٠] صفحة ٨١ ص ١٧٧ .

٧ - مقولة ليندا بيلمز ومارك بيفورد مأخوذة من : « Armageddon and the Greens » في فاينانشيال تايمز ، ٣٠ - ٣١ ديسمبر ١٩٨٩ ص ١٧٨ .

٨ - مقولة باهرو عن « هتلر أخضر » انظر : « Theology Not Ecology » في عدد الربيع ١٩٨٩ من الدورية الفصلية New Perspectives Quartely . ص ١٧٨ .

٩ - انتقاد آلان تورين للاهوتيين البيئيين وتحذيره من التخلي عن العقل : « Neo-Modern Ecology » في المصدر السابق ص ١٧٩ .

١٠ - عن الرومانسية الألمانية ونزعة العودة الى الطبيعة : « The Danger of Counter-Culture » بقلم John de Graff في Undercurrents 21 ، أبريل - مايو ١٩٧٧ ، انظر كذلك [٥٨٢] ص ٥٠ - ٥٥ ، و [٣٨٤] لاسيما الفصل الحادي عشر ، كذلك [٣٩٠] صفحة ١٨٨ ص ١٧٩ .

١١ - عن تحمس النازيين للعصور الوسطى : [٣٩١] ص ٥٠ والخريطة المرفقة ص ١٨٠ .

١٢ - عن « قبيلة الحضرة » (رسالة من رون جيمس) الايكونوميست ، ٢٩ يوليو ١٩٨٩ ص ١٨٠ .

١٣ - بشأن القلق من هيمنة التلفزيون الأنجلو ساكسوني : « Vers un Marchè Mondial de l'Information Télévisée » بقلم Yves Eude ، في لوموند دبلوماسيك (باريس) ، يونيو ١٩٨٨ ، تحول السلطة ج ٢ - ٣٢١

- و « Hollywood Predominance Reflects Sad State of European Industry » فى Süddeutsche Zeitung (ميونخ) ٦ يناير ١٩٩٠ ص ١٨١ .
- ١٤ - عن انخفاض أسعار أطباق استقبال بث الأقمار الصناعية :
مقابلة مع دان جولدوين خبير الأقمار الصناعية فى شركة TRW ص ١٨١ .
- ١٥ - رأى لوبان عن معسكرات النازية : « French Rightist »
« Belittles Gas Chambers » فى نيويورك تايمز ، ١٦ سبتمبر ١٩٨٧ ،
انظر أيضا « Le Front National et le drapeau Nazi dans le Champ Belge à Rotterdam » فى Le Soir البلجيكية (بروكسل) ،
٣٠ نوفمبر / ١ ديسمبر ١٩٨٥ ، و « Europeans Showed Disatisfaction with Ruling Parties »
لوس أنجلوس تايمز ، ٢٤ يونيو ١٩٨٩ ص ١٨٢ .
- ١٦ - عن أعضاء الحزب الجمهورى فى ألمانيا : « Europe's Grand Parties in a Tightening Vise »
فى وول ستريت جورنال ، ٢٦ يونيو ١٩٨٩ ، و « Extreme Rightists Win Frankfurt Council Seats »
فى لوس أنجلوس تايمز ، ١٣ مارس ١٩٨٩ « Germany's Republikans Start a Rumble on the Far Right »
فى وول ستريت جورنال ، ٢٤ يوليو ١٩٨٩ ، و « Is Extremist or Opportunist Behind, Boon Rightist's Tempered Slogans ? »
فى نيويورك تايمز ، ٢٧ يونيو ١٩٨٩ ، أيضا « Millstone Instead of Milestone for Republicans »
فى Süddeutsche Zeitung (ميونخ) ، ١٥ يناير ١٩٩٠ ، و « Former Nazi Quits as W. German Party Leader, Blaming Extremists »
فى لوس أنجلوس تايمز ، ٢٦ مايو ١٩٩٠ ص ١٨٢ .
- ١٧ - حول المتطرفين البيئيين والمعادين للمهاجرين :
« Saboteurs for a Better Environment » فى نيويورك تايمز ، ٩ يوليو ١٩٨٩ ،
انظر أيضا المناقشة المنشورة على صفحات (Earth First !) (كانتون ، ولاية نيويورك) ، وهى إحدى مطبوعات المتطرفين البيئيين ص ١٨٣ .
- ١٨ - عن تنامي الشعور القومى فى اليابان : « A New Japanese Nationalism » بقلم (Ian Buruma)
فى مجلة نيويورك تايمز ، ١٢ أبريل ١٩٨٧ ، و « Mayor Who Faulted Hirihito is Shot » فى نيويورك تايمز ، ١٩ يناير ١٩٩٠ ، و « Attack on Nagasaki Mayor Stirs Fears of Speaking Out »
فى نيويورك تايمز ، ٢١ يناير ١٩٩٠ ، و « Rightist Held in Shooting of Blunt Nagasaki Mayor »
فى لوس أنجلوس تايمز ، ١٩ يناير ١٩٩٠ ، و « Japanese See a Threat to Democracy in Shooting of Nagasaki Mayor »
فى لوس أنجلوس تايمز ، ٢٠ يناير ١٩٩٠ ص ١٨٤ .

١٩ - حول الديانة « اليماتونية والتفرد المزعوم باللغة اليابانية وسموها
على سائر اللغات » انظر : « The Japan as Number One Syndrome »
بقلم Kunihiro Masso في (Japan Echo, Vol. XI, no 3, 1984) و
Ian Buruma « A New Japanese Nationalism » بقلم
في مجلة نيويورك تايمز ، ١٢ أبريل ١٩٨٧ ، انظر أيضا [٤٦٠] كمصدر
رئيسي عن فكرة تفرد اللغة اليابانية ، وهي فكرة لها رنين سياسي وقومي
مهم جدا ص ١٨٤ .

٢٠ - عن الشوفينية الروسية : انظر [٥٥٨] ص ١٠٠ ، انظر
كذلك [٣٤٧] ص ٣٨ - ٣٩ بشأن الفكرة التي ترى الخلاص في القومية
السلاقية وأصولها ، و [٥٤٨] بأكمله ص ١٨٥ .

٢١ - بالنسبة لتخفي منظمة « باميات » وراء قناع بيئي ومعاداتها
للسامية انظر : « The Secret of Pamyat's Success » في وول ستريت
جورنال ، ٣ أبريل ١٩٨٩ ، و « Ideological Terror » (رسالة) في
Present Tense ، نوفمبر - ديسمبر ١٩٨٩ ، لقد أدانت اللجنة السوفيتية
العامة لمناهضة الصهيونية اقتحام الغوغاء للنساذي المركزي للكتاب في
موسكو يوم ١٨ يناير ١٩٩٠ وهتافهم بشعارات معادية للسامية ، وعبرت
اللجنة عن « غضبها » في بيان تحت عنوان « Statement » في الصحيفة
الأدبية السوفيتية Literaturenaya Gazeta International (موسكو) ، عدد
مارس ١٩٩٠ ص ١٨٥ .

ثمة تعليقات أكثر تعميما في « Right-Wing Russians » في كريستيان
ساينس مونيتور ، ١٨ يونيو ١٩٨٧ ، و « Anxiety Over Anti-Semitism »
Spurs Soviet Warning on Hate » في نيويورك تايمز ، ٢ فبراير
١٩٩٠ ، « Yearning for an Iron Hand » مجلة نيويورك تايمز ، ٢٨ يناير
١٩٩٠ ، و « Anti-Semitic Rallies Prompt Protest » واشنطن بوست ١٤
أغسطس ١٩٨٨ ، و « Don't Underestimate Anti-Semitic Soviet
Fringe » (رسالة) ، في نيويورك تايمز ، ٣ أبريل ١٩٨٩ ، وانظر
أيضا [٣٥٢] صفحة ٦٦ و ٨٦ ص ١٨٦ .

يجسد الانقسام بين المصلحين العلمانيين فى الاتحاد السوفيتى
والقوميين المسيحيين الروس الاختلاف الذى يميز اثنين من المنشقين العظام
والشجعان : العالم الراحل أندريه سخاروف ، الحائز على جائزة نوبل
والمدافع عن حقوق الانسان ، والذى كان ديمقراطيا متجها نحو الغرب ،
و Alexander Soljenitsyne الذى يجمع بين القومية الروسية والتصوف
الدينى والعداء الواضح للديمقراطية .

٢٢ - بشأن شوينهوير « Is Extremist or Opportunist Behind
Bonn Rightists' Tempered Slogan ? » فى نيويورك تايمز ٢٧ يونيو
١٩٨٩ ص ١٨٦ .

الفصل التاسع والعشرون

عامل المعرفة

١ - حول تمكن العلم من التدخل فى المادة على مستوى أعمق بشكل متزايد انظر : « A Small Revolution Gets Under Way » بقلم روبرت بول فى مجلة ساينس ، ٥ يناير ١٩٩٠ ص ١٩٣ .

٢ - قائمة أهم الانجازات العلمية :
« Academy Chooses 10 Top Feats » فى الدورية الشهرية The Institute التى يصدرها معهد الهندسة الكهربائية والالكترونية ، عدد فبراير ١٩٩٠ . ص ١٩٣ .

٣ - تعليق عن اخفاق التقنية العسكرية السوفيتية انظر :
« Dithering in Moscow » فى نيويورك تايمز ، ١٤ ديسمبر ١٩٨٩ ص ١٩٤ .

الفصل الثلاثون

المسرعون والمببطئون

- ١ - عن العرف كأداة لاتخاذ القرارات التقنية انظر : [١٢٠]
صفحة ٣٠ ص ١٩٨ .
- ٢ - عن تقليل الثورة الصناعية لمخاطر التجديد انظر : [١٢٠]
صفحة ٣٥ ص ١٩٨ .
- ٣ - بالنسبة لتقلص اعتماد صناعة الملابس فى الولايات المتحدة
على الملابس الأجنبية المصنوعة بأيد عاملة رخيصة انظر : « Made in the
U.S.A. » بقلم رالف كنج فى مجلة فوربس ، ١٦ مايو ١٩٨٨ ص ٢٠٠ .
- ٤ - مثال شركة تاندى : مقابلة المؤلف مع جون روتش رئيس
مجلس ادارة شركة تاندى ص ٢٠٠ .
- ٥ - مثال شركتى (Arrow) و (ATKINS) وما جاء فى مجلة فوربس
مأخوذ من « Made in the U.S.A. » بقلم رالف كنج فى مجلة فوربس ،
١٦ مايو ١٩٨٨ ص ٢٠٠ .
- ٦ - حول تمكن شركة Benetton الإيطالية من اختصار زمن التسليم
انظر : « Fast Forward » بقلم Curtis Bill Pepper فى مجلة
Business Month ، فبراير ١٩٨٦ ص ٢٠١ .
- ٧ - عن تأخير تسليم الصلب فى الصين انظر :
« Bureaucracy Blights China's Steel Industry » فى فاينانشيال تايمز ،
١٦ ديسمبر ١٩٨٨ ص ٢٠١ .

٨ - حول ما ذكره أومبيرتو كولمبو ، رئيس لجنة العلوم والتقنية التابعة للمجموعة الأوروبية، عن تدنى كميات المواد الأولية والطاقة اللازمة لكل وحدة من الإنتاج : « The Technology Revolution and the Restructuring of the Global Economy » بقلم أومبيرتو كولمبو في « Proceedings of the Sixth Convocation of the Council of Academies of Engineering and Technological Sciences » ، وفي [٥٢١] صفحة ٢٣ - ٣١ ص ٢٠٦ .

٩ - عن المواد الجديدة انظر : « A Small Revolution Gets Under Way » بقلم روبرت بوول في مجلة ساينس ، ٥ يناير ١٩٩٠ ص ٢٠٦ .

١٠ - حول قيام اليابان بنقل استثماراتها من تايوان وهونج كونج : « Political Reforms Pave Way » في Japan Economic Journal ، أول أكتوبر ١٩٨٨ ص ٢٠٧ .

١١ - مقولة أومبيرتو كولمبو عن العمالة الرخيصة مأخوذة من [٥٢١] صفحة ٢٥ ص ٢٠٨ .

١٢ - عن الطائرات الفائقة السرعة والدراسة الخاصة بالاتصالات والنقل والسياحة ، راجع : « Moving Towards Supersonic Age » بقلم Jimo Tokuyama ، من مركز (Pacific Business Studies, Mitsui Research Institute) (طوكيو) ، ١٩٨٨ ص ٢٠٨ .

١٣ - عن مطار الملياردير Ross Perot انظر : « Can Ross Perot Save America ? » بقلم Peter Elkind في Texas Monthly ، ديسمبر ١٩٨٨ ص ٢٠٩ .

١٤ - عن سباق التسلح في الدول النامية انظر : « Becoming Smarter on Intelligence » بقلم Henrik Bering-Jepsen ، Insight ، ٢٦ ديسمبر ١٩٩٨ - ٢ يناير ١٩٨٩ ص ٢١٠ .

١٥ - عن الأقليات الديناميكية : « Foreigners in Britain, New Blood » في الايكونوميست ، ٢٤ ديسمبر ١٩٨٨ ص ٢١١ .

- ١٦ - عن البرازيل والمبالغ المستحقة لشركات الأدوية الأجنبية :
 « Brazil : A Practical Guide to Intellectual Property Protection »
 في Business America ، ١٨ يناير ١٩٨٨ و « Whose Idea Is It
 Anyway ? » في الايكونوميست ، ١٢ نوفمبر ١٩٨٨ ص ٢١٢ .
- ١٧ - توزيع الاتصالات اللاسلكية في العالم : بيانات مستقاة من
 (Anthony Rutkowski) المستشار الأول للاتحاد الدولي للاتصالات السلكية
 واللاسلكية . (جنيف) ص ٢١٤ .

الفصل الحادى والثلاثون

اصطدام الشيوعية بالمستقبل

١ - عن آثار اختراع جوتنبرج انظر : « A Red Square Reformation » بقلم Robert Conot فى لوس أنجلوس تايمز ، ١١ مارس ١٩٩٠ ص ٢١٧ .

٢ - كلمة خروتشوف التى هزأ فيها من الغرب قيلت أمام مجموعة من الدبلوماسيين الغربيين وأوردتها مجلة تايم فى مقالها « We will Bury You » ، ٢٦ نوفمبر ص ٢١٧ .

٣ - عن نقطة تحول الاقتصاد الأمريكى (فى عام ١٩٥٦) من الطور الصناعى المميز للموجة الثانية الى طور الخدمات - الاتصالات المميز للموجة الثالثة انظر : « A New Social Revolution » فى مجلة فورتشن ، أبريل ١٩٥٨ ، الذى أورد أرقام عام ١٩٥٦ عن القوة العاملة . بنيت هذه الأرقام على دراسة أجراها (Murray Wernick) وهو اقتصادى فى مجلس الاحتياط الفيدرالى الأمريكى ص ٢١٧ .

٤ - مقولة جورباتشوف عن « عصر علم المعلومات » : من كلمة له أمام اللجنة المركزية السوفيتية فى ٥ فبراير ١٩٩٠ ، أوردتها القسم الانجليزى بوكالة تاس للأنبياء . وبشأن نمو طبقة ذوى الياقات البيضاء فى الاتحاد السوفيتى انظر « Gorbachev Politics » بقلم (Jerry F. Hough) فى Foreign Affairs عدد شتاء ١٩٨٩ - ١٩٩٠ ، وأيضا « Médias Soviétiques : Censure Glasnot » فى مجلة لوبوان الفرنسية ، ١٢ مارس ١٩٩٠ ص ٢١٨ .

٥ - بشأن الأزمة الراهنة للشيوعية كانعكاس لمفهوم ماركس حول اعاقه « علاقات الانتاج » ل « وسائل الانتاج » : لقد ناقش المؤلف هذه القضية فى عام ١٩٨٣ فى [٦٨] ص ٧٨ ، كذلك « Future Schock in Moscow »

فى الدورية الفصلية New Perspectives Quarterly عدد شتاء عام ١٩٨٧ ، « A Conversation with Mikhail Gorbachev » سلسلة (مقالات) بقلم هايدى وآلفين توفلر فى كريستيان مونيتور أعداد ٥ ، ٦ ، ٧ يناير ١٩٨٧ ، وفى « Socialism in Crisis » فى مجلة World Monitor ، يناير ١٩٨٩ ، بعد مقابلة مع زاول زيانج ، رئيس الحزب الشيوعى الصينى آنذاك ، فى بكين . وطرح الرأى نفسه Igor Ligatchev ، وهو عضو المكتب السياسى فى الاتحاد السوفيتى ومنافس لجورباتشوف ، فى World Marxist Review / براغ ، عدد يوليو ١٩٨٧ ، وكذلك Valentin Fiodorov ، نائب مدير معهد الاقتصاد بموسكو ، فى مقال بعنوان « Ignorance Is Bliss » فى Literaturnaya Gazeta International ، فى الجريدة الأدبية - موسكو ، مارس ١٩٩٠ ص ٢١٨ .

٦ - افتراضات لينين عن دور المعرفة والثقافة ملخصة فى قوله عام ١٩٠٥ : « يجب أن يصبح النشاط الأدبى جزءا من مجمل قضية البروليتاريا ، « وترسا » فى الآلية الكبرى للاشتراكية الديمقراطية الموحدة » ص ٢٢٠ .

٧ - عن الطوبائين والاشتراكيين فى القرن التاسع عشر انظر : [٢٦٦] ص ٢٢١ .

٨ - عن « المشكلة الحسابية » للاشتراكية انظر : [١٣٣] الفصل ٢٦ العنوان : « The Impossibility of Economic Calculation Under Socialism » خاصة ص ٦٨٩ - ٦٩٩ ، كذلك [١٢٠] ص ٥٢ - ٦٥ و ٢٤١ ص ٢٢٣ .

٩ - بالنسبة لتحول بولندا الى اقتصاد السوق « East Europe Joins the Market and Gets a preview of the Pain » فى نيويورك تايمز ٧ يناير ١٩٩٠ ص ٢٢٤ .

١٠ - عن تدبير رأس المال اللازم لاقامة المصانع عن طريق خفض مستوى معيشة الفلاحين : [٣٧٧] ص ٢١٢ - ٢٢٩ ، وتفاصيل أوفى عن نظرية بريتو برازينسكى المسماة « التراكم الاشتراكى البدائى » فى [٣٥١] ص ١٣٦ - ١٨٠ ص ٢٢٥ .

١١ - هل مات الحلم الاشتراكي ؟ يحاول بعض الاشتراكيين والشيوعيين الغربيين - بعد أن انتبهوا متأخرين الى ظهور النظام الجديد لخلق الثروة وما يرتبط به من تغيرات - أن يعيدوا تنظيم أنفسهم حول أفكار جديدة ، انظر : « It's the End of the Road for Communism » وهو مقتطف من حديث لـ Martin Jacques المستحول عن Marxism Today ، أوردته السنداي تايمز اللندنية فى عدد ٢٦ نوفمبر ١٩٨٩ . يؤكد هذا الكاتب على قضايا البيئة والمساواة بين الجنسين وضرورة نهاية المركزية ومساعدة « المجتمع المدنى » ، بيد أنه يعارض الفردية مشيراً الى أن « الاشتراكية هى الاعتماد المتبادل والتضامن والمساواة وبعث الجماعية » . ص ٢٢٧ .

الفصل الثانى والثلاثون

سلطة التوازن

١ - عن تنامى القدرة العسكرية الهندسية انظر :
« Last Indian Contingent, « India Rejects Japanese Criticism »
Jane's Defence Weekly وكلاهما فى Leaves Maldives »
١٨ نوفمبر ١٩٨٩ ، كذلك « The Awakening of an Asian Power »
فى مجلة تايم ، ٣ أبريل ١٩٨٩ و « India is Reportedly Ready to Test Missile, With Range of 1500 Miles »
فى نيويورك تايمز ، ٣ أبريل ١٩٨٩ ص ٢٣٠ .

٢ - اشارة وليم وبستر ، مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ،
الى انتشار الصواريخ الباليستية انظر : « Third World Missile-Making :
Prompts Campaign by C.I.A. » فى نيويورك تايمز ، ٣١ مارس ١٩٨٩ .
ص ٢٣٠ .

٣ - عن احتمال استيلاء متطرفين اسلاميين أو متمردين عسكريين
على الأسلحة النووية فى الاتحاد السوفيتى انظر :
« U.S. Worried by Nuclear Security in Unstable Soviet Empire »
فى لوس أنجلوس تايمز ، ١٥ ديسمبر ١٩٨٩ ص ٢٣٠ .

٤ - مقولة شيننتارو ايشيهارا الشهيرة عن قدرة اليابان على الاخلال
بتوازن القوة العسكرية العالمى وذلك ببيعها الرقائق الالكترونية المتطورة
للإتحاد السوفيتى انظر : [٣١٨] ص ٣ - ٥ ، كذلك « Seeing a
Dependent and Declining U.S., More Japanese Adopt a Nationalistic
Spirit » فى نيويورك تايمز ، أول سبتمبر ١٩٨٩ ص ٢٣١ - ص ٢٣٢ .

٥ - عن أخطار حدوث انهيار مالى على نطاق عالمى انظر :

« A Post-Panic System » بقلم ألفين توفلر فى نيويورك تايمز ، ٢٥ أكتوبر ١٩٨٧ ، كذلك تحذيرات آن جرينسبان ، مدير بنك الاحتياط الفيدرالى الأمريكى ، من احتمال حدوث انهيار مالى على نطاق واسع وردت فى :

« Market Globalization Risky. Greenspan Says » فى لوس أنجلوس

تايمز ، ١٥ يونيو ١٩٨٩ ص ٢٣٢ .

٦ - اقتراح وضع ضوابط على الميزانيات والسياسات الضريبية

لدول الجماعة الأوروبية ورد فى « تقرير ديبلور » ، الذى أجازته بالإجماع لجنة من خبراء الجماعة الأوروبية ومستولى المصارف المركزية فى أبريل ١٩٨٩ ، انظر « Sovereignty and Fiscal Policy » فى فاينانشيال تايمز ،

١٨ يوليو ١٩٨٩ ص ٢٣٣ .

الفصل الثالث والثلاثون

ثالث : طوكيو - برلين - واشنطن

١ - عن الاتفاق العسكري الياباني : نتيجة لضغوط واشنطن على اليابان من أجل « تقاسم عبء » الدفاع ظلت الميزانية العسكرية اليابانية في زيادو مستمرة حتى انها الآن تتجاوز نظيرتها في فرنسا وألمانيا الغربية ، وتعاذل أو تقل قليلا عن الميزانية العسكرية البريطانية (تبعا لأسعار تحويل العملات وغيرها من العوامل) . ولا تتفوق على اليابان في ذلك تفوقا واضحا الا الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي . لمزيد من التفاصيل انظر : [٢٨٥] ، كذلك « The State of Japan's Military Art » بقلم (Katherine T. Chen) في IEEE Spectrum سبتمبر ١٩٨٩ ، و « Guess Who's Carrying a Bigger Stick ? » بقلم Peter Hartcher في World Press Review يوليو ١٩٨٨ وكذلك [٢٨٣] ص ٢٣٧ .

٢ - عن ظهور صناعة عسكرية متطورة في اليابان انظر : « The State of Japan's Military Art » بقلم (Katherine T. Chen) في IEEE Spectrum سبتمبر ١٩٨٩ ، و « The Sun Also Rises Over Japan's Technology » في الايكونوميست ، أول أبريل ١٩٨٩ . كذلك أيضا ، المفاوضات الخاصة باقامة مشروعات مشتركة في مجال الصناعات البحرية بين شركتي ميتسوبيشي اليابانية ودايملر - بنز الألمانية (المالكة لشركتي (ميزر شميث) و (دوتش ايروسبيس)) هذه المفاوضات أثار قلق العديد من الأوروبيين ، وجسد ذلك مقال « Colossal Marriage » في مجلة لوبوان الفرنسية ، ١٢ مارس ١٩٩٠ ص ٢٣٨ .

٣ - عن تصريح رئيس وزراء اليابان الأسبق نو بورو تاكيشيتا بأن اليابان في حاجة الى رفع مستوى قوتها العسكرية للتوازن مع قوتها الاقتصادية : « Japan : A Superpower Minus Military Power » في لوس أنجلوس تايمز ، ١١ سبتمبر ١٩٨٨ ص ٢٣٨ .

٤ - عن انخفاض معدلات الادخار في اليابان ؟ « Japanese Thrift »
« The Stereotype Suffers a Setback » في برنيس ويك ، ١٤ أغسطس
١٩٨٩ ، و « U.S. is Getting Whet It Asked for In Japan » لوس
أنجلوس تايمز ، ٧ فبراير ١٩٩٠ ص ٢٣٩ .

٥ - حول ارتفاع نسبة العلماء والمهندسين في القوة العاملة
اليابانية انظر « R & D in Japan VS. The United States » في مجلة
IEEE Spectrum ، فبراير ١٩٨٩ ص ٢٤٠ .

٦ - بشأن نتائج مشروع « الجيل الخامس » المخيبة للآمال انظر :
« What Happened to the Wonder Child ? » بقلم Stuart Dambrot في
Business Tokyo ، فبراير ١٩٨٩ ، كذلك « Fifth Generation Computer's
Make U.S. Debut » في لوس أنجلوس تايمز ، ١٢ أكتوبر ١٩٨٩
ص ٢٤١ .

٧ - عن استطلاع آراء كبار التنفيذيين اليابانيين حول تقدم
الولايات المتحدة واليابان في مجال الكمبيوتر والبرامج الاعلامية :
« Technology Leadership : The Votes are in » بقلم Booz-Allen
Hamilton في Information Industry Insights ، العدد ١٨ ، ١٩٨٨ ،
ص ٢٤١ .

٨ - الشعب الياباني أكثر شعوب العالم نهما لقراءة الصحف :
« Millions a Day » بقلم Anna-Maria Waldmueller في
World Press Review ، أبريل ١٩٨٨ ص ٢٤٢ .

٩ - عدد الطلاب اليابانيين في أمريكا والطلاب الأمريكيين في
اليابان : « U.S. Failing to Close its Education Gap With Japan »
في لوس أنجلوس تايمز ، ٧ يناير ١٩٩٠ ص ٢٤٣ .

١٠ - مقولة لينين حول أوروبا موحدة مأخوذة من :
« Sotziol-Demokrat » العدد ٤٤ أغسطس ١٩١٥ ، وانظر أيضا أعمال
لينين الكاملة ص ٢٤٦ .

١١ - حول اقتراح كول بإنشاء جيش أوروبي انظر :
« Kohl Praises Prospect of European Army » في فاينانشيال تايمز ،
١٤ ديسمبر ١٩٨٨ ص ٢٤٨ .

١٢ - عن تكاليف أوروبا المحتملة نتيجة انسحاب الولايات المتحدة
عسكريا منها انظر : [٢٨٧] صفحة ٣٧ ص ٢٤٨ .

١٣ - الاحصائيات الخاصة بالجيش الفرنسية والالمانية مأخوذة
من : [٢٨٦] صفحات ٤٧ - ٤٨ و ٥٩ - ٦٤ ص ٢٤٨ .

١٤ - بشأن النقاش حول تخفيضات محتملة في الموازنة انظر :
« Changing Attitudes in a Changing Europe leave the Bundeswehr
at the Crossroads » في Die Zeit (هامبورج) ٢٢ ديسمبر ١٩٨٩ .
ص ٢٤٨ .

١٥ - عن سياسة فرنسا الرامية الى موازنة القرات الالمانية :
« Return of the « German Menace » بقلم Wolfgang J. Koschnick
في Worldview ، يناير - فبراير ١٩٧٧ ص ٢٤٨ .

١٦ - بشأن « الوعور البراقة » للمجموعة الأوروبية ، انظر :
« Social Dimension to the Internal Market » وهو تقرير صادر عن
(Commission of the European Communities) (بروكسل) ، ١٤
سبتمبر ١٩٨٨ ، خاصة صفحة ٤ ص ٢٥١ .

١٧ - عن تزايد البحوث والتطوير في أوروبا انظر :
« Brussels Proposes Big Rise in High-Tech Research » في فاينانشيال
تايمز ، ٢٦ يوليو ١٩٨٩ ص ٢٥٣ .

١٨ - حول براءات الاختراع التي يملكها العلماء الالمان وفوزهم
بجوائز نوبل في العلوم انظر : « Ein Wissenschaftswunder ? »
في الايكونوميست ، ١١ نوفمبر ١٩٨٩ ص ٢٥٣ .

١٩ - عن انهيار شركة Nixdorf الالمانية للكمبيوتر ومتساعب
شركة Norsk Data النرويجية انظر : « Siemens Takeover of Nixdorf :
Creates a Giant » في Die Welt (بون) ، ١٣ يناير ١٩٩٠ ، كذلك
« Norsk Data Suffers Further Losses » في فاينانشيال تايمز ، ٧
فبراير ١٩٩٠ ص ٢٥٤ .

٢٠ - عن نظرية أوروبا كقلب العالم ، انظر : [٣٣٦] و [٣٠٢] .
ص ٢٥٥ .

٢١ - عن حاملات الطائرات الأمريكية ، انظر [٢٨٦] ص ٢٥٥ .

٢٢ - بيانات الواردات والصادرات الأمريكية مأخوذة من تقرير
لوزارة التجارة الأمريكية يحمل عنوان : « U.S. Foreign Trade Highlights
1988 » ، أيضا البيان الصحفي لمكتب الإحصاء الأمريكي ، الصادر في

١٦ فبراير ١٩٩٠ تحت عنوان : « U.S. Merchandise Trade December, 1989 » انظر كذلك « New ITA Report Shows Major Improvement in U.S. Trade Performance in 1988 » في Business America ، ٦ ، نوفمبر ١٩٨٩ ، صفحة ٦ و ١٢ ص ٢٦٠ - ص ٢٦١ .

٢٣ - عن براءات الاختراع : زادت براءات الاختراع الأمريكية الممنوحة لمواطني الدول الأجنبية زيادة ثابتة منذ عام ١٩٦٥ ، ففي ذلك العام لم تتجاوز نسبة هذه البراءات ٢٣٪ ، غير ان هذه النسبة تضاعفت بحلول عام ١٩٨٩ ص ٢٦١ .

٢٤ - حول المقارنات في مجال صناعة الكمبيوتر انظر : Chiffres Clés de l'informatique mondiale بقلم Michel Solis و Bénédicte Haquin في Informatique ٥١ (باريس) ، ٢٤ نوفمبر ١٩٨٩ ، و « Staying American » في الايكونوميست ، ١٩ أغسطس ١٩٨٩ ص ٢٦٢ - ٢٦٣ .

٢٥ - عن المقارنة بين عدد العلماء والمهندسين في الولايات المتحدة واليابان انظر : « R & Din Japan VS. The United States » في IEEE Spectrum فبراير ١٩٨٩ ص ٢٦٢ .

٢٦ - عن رقيقة IBM الالكترونية ذات القدرة التخزينية ١٦ مليون بيت : « IBM Announces Memory Chip Breakthrough » في لوس أنجلوس تايمز ، ١١ فبراير ١٩٩٠ ص ٢٦٣ .

٢٧ - حول نمو سوق البرامج الاعلامية راجع : Competitive Software Industry Suits up for Global Hardball في Insight بقلم Jeff Shear ، ١٠ يوليو ١٩٩٩ ص ٢٦٣ .

٢٨ - عن شهادات الدكتوراه في اليابان : فضلت اليابان زيادة عدد حملة الماجستير بدلا من حملة الدكتوراه وتشير الاحصائيات ، عن الفترة من ١٩٧٥ الى ١٩٨٨ ، الى أن نسبة الزيادة في عدد حملة البكالوريوس كانت لا تتعدى ١٧٪ والدكتوراه ٢٦٪ ، بينما بلغت بالنسبة لحملة الماجستير ٨٤٪ ، ص ٢٦٤ .

٢٩ - بشأن تحالف أوروبا والولايات المتحدة ضد اليابان انظر : « The Changing Nature of the Relationship with America » في Stuttgarter Zeitung ١٩ يناير ١٩٩٠ ، ويعبر المقال عن وجهة نظر أوروبية واسعة الانتشار ص ٢٦٦ .

الفصل الرابع والثلاثون

المصارعون العالميون

١ - حول قضية سلمان رشدي انظر « Unrighteous Indignation » وكذلك Christian C. Muck في Christianity Today ، ٧ أبريل ١٩٨٩ ، وكذلك « Hunted by an Angry Faith » في مجلة تايم ، ٢٧ فبراير ١٩٨٩ ، راجع أيضا « Freedom-to-Write Bulletin » في Pen (American Center) مارس ١٩٨٩ ، و « Pen Defends Rushdie » (International Pen U.S.A. Center West) ، الربيع ١٩٨٩ ، ص ٢٧١ - ص ٢٧٢ .

٢ - عن الدبلوماسية الكاثوليكية : « Inextricably Involved » في America ، ٢٣ مايو ١٩٨٧ ، و « No Place to Run » في مجلة تايم ، ٨ يناير ١٩٩٠ ، و « Pope Warns Against Divisions in the East » في نيويورك تايمز ، ١٤ يناير ١٩٩٠ ، و « Pope Urges United Christian Europe » في انترناشونال هيرالد تريبيون ، ٢٢ أغسطس ١٩٨٩ ، ص ٢٧٣ .

٣ - عن وثيقة عام ١٩١٨ المنسية والداعية الى انشاء دولة اوروبية مسيحية عظمى انظر : [٢٣٤] ص ٢٥٦ ، و « Pope, Visiting France. Calls for a United Euurope » في نيويورك تايمز ، ٩ أكتوبر ١٩٨٨ ، ص ٢٧٣ .

٤ - عن ظهور ٦٠٠ شركة كبرى متعددة الجنسية انظر : « Come Back Multinationals » في الايكونوميست ، ٢٦ نوفمبر ١٩٨٨ ، ص ٢٧٥ .

٥ - حول عدم انتماء الشركات عبر القومية لجنسية محددة انظر :
«Borderless Economy Calls for New Politics» بقلم Kenichi Ohmae
في لوس أنجلوس تايمز ، ٢٦ مارس ١٩٩٠ ، أيضا « Who is Us ? »
بقلم Robert Reich في Harvard Business Review يناير - فبراير ١٩٩٠
ص ٢٧٥ .

٦ - قصة السير فرانسيس دراك مأخوذة من [٥٨٧] صفحة ٢٨ -
٢٩ ص ٢٧٧ .

٧ - عن خطة الملياردير الأمريكي Ross Perot لانقاذ مستخدميه
الأسرى في إيران « Ross Perot to the Rescue » بقلم Ron Rosenbaum
في Esquire ديسمبر ١٩٨٠ ، أيضا « Perot's Mission Impossible »
في نيوزويك ، ٥ مارس ١٩٧٩ ص ٢٧٧ .

٨ - مقولة الكاتب الفرنسي شارل مورا مأخوذة من : [٢٩١]
صفحة ٦ ص ٢٨١ .

BIBLIOGRAPHY

PHILOSOPHY OF POWER

1. Aron, Raymond **Main Currents in Sociological Thought, Vol. II** (New York, Basic Books, 1967). (*Les Etapes de la pensée sociologique*).
2. ——— **Politics and History** (New Brunswick, N.J. Transaction Books, 1984).
3. Bentham, Jeremy and John Stuart Mill, **The Utilitarians** (New York, Anchor Books, 1973).
4. Berger, Peter L., and Richard John Neuhaus, **To Empower People** (Washington, D.C., The American Enterprise Institute for Public Policy Research n.d.).
5. Bodenheimer, Edgar, **Power, Law and Society** (New York, Crane, Russak, n.d.).
6. Bogart Ernest L., and Donald L. Kemmerer, **Economic History of the American People** (New York, Longmans, Green, 1946).
7. Bottomore, T.B., **Elites and Society** (New York, Basic Books, 1964).
8. Burnham, James, **The Machievellians** (New York, John Day, 1943).
9. Calvert, Peter, **Politics, Power and Revolution** (Brighton, Sussex Wheatsheaf Books, 1983).
10. Canetti, Elias, **Crowds and Power** (New York, Seabury Press, 1978).
11. Crozier, Brian, **A Theory of Conflict** (London, Hamish Hamilton, 1974).

12. Duyvendak, J. J., ed., **The Books of Lord Shang** (London, Arthur Probsthain, 1963).
13. Field, G. Lowell, and John Higley, **Elitism** (London, Routledge & Kegan Paul, 1980).
14. First, Ruth **Power in Africa** (New York, Pantheon Books, 1970).
15. Galbraith, John Kenneth, **The Anatomy of Power** (Boston, Houghton Mifflin, 1983).
16. Hutschnecker, A., **The Drive for Power** (New York, M. Evans, 1974).
17. Janeway, Elizabeth, **Man's World, Woman's Place** (New York, Delta Books 1972).
18. ——— **Power of the Weak** (New York, Alfred A. Knopf, 1980).
19. Jouvenel, Bertrand de, **On Power** (Boston, Beacon Press, 1969).
20. Keohane, Robert O., and Joseph S. Nye, **Power and Interdependence** (Boston, Little, 1977).
21. Konots, Alkis, ed., **Domination** (Toronto, University of Toronto Press, 1975).
22. Kropotkin Peter, **Kropotkin's Revolutionary Writings** (New York, Vanguard Press, 1927).
23. Machiavelli, Niccolo, **The Prince** (New York, Pocket Books, 1963).
24. May, Rollo, **Power and Innocence** (New York, Delta Books, 1972).
25. Milgram, Stanley, **Obedience to Authority** (New York, Harper Colophon, 1974).
26. Mills, C. Wright, **The Power Elite** (New York, Oxford University Press, 1956).
27. More, Sir Thomas, **Utopia** (New York, Washington Square Press, 1965).
28. Mudjanto, G., **The 'Concept of Power in Javanese Culture** (Jakarta, Gadjah Mada University Press, 1986).

29. Nagel, Jack, H., **The Descriptive Analysis of Power** (New Haven, Yale University Press, 1975).
30. Nietzsche, Friedrich. **The Will to Power** (New York, Vintage Books, 1968).
31. Osgood, Robert E., and Robert W. Tucker, **Force, Order, and Justice** (Baltimore and London. The Johns Hopkins Press, 1967).
32. Pye, Lucian W., with Mary W. Pye, **Asian Power and Politics** (Cambridge, Mass, The Belknap Press, Harvard University Press 1985).
33. Rueschemeyer, Dietrich, **Power and the Division of Labour** (Cambridge, Polity Press, 1986).
34. Russel, Bertrand, **A History of Western Philosophy** (New York, Simon and Schuster, 1972).
35. ———, **Power** (London Unwin Paperbacks, 1983).
36. Rustow, Alexander, **Freedom and Domination** (Princeton, Princeton University Press 1980).
37. Siu, R.G.H., **The Craft of Power** (New York, John Wiley and Sons, 1979).
38. Tzu, Sun, **The Art of War** (Oxford, Oxford University Press, 1963).
39. Waal, Frans, de, **Chimpanze Politics** (New York, Harper & Row, 1982).
40. Wing, R.L., **The Tao of Power** (Garden City, N.Y., Doubleday, 1986).

BUREAUCRACY AND SOCIAL ORGANIZATION

41. Becker, Gary S., **A Treatise on the Family** (Cambridge, Mass., Harvard University Press, 1981).
42. Chackerian, Richard, and Gilbert Abcarian, **Bureaucratic Power in Society** (Chicago, Nelson-Hall, 1984).
43. Crozier, Michel, **L'Entreprise à l'écoute** (Paris, Interéditions, 1989).

44. Dale, Ernest, **The Great Organizers** (New York, McGraw-Hill, 1960).
45. Davis, Stanley M., **Future Perfect** (Reading, Mass., Addison, Wesley, 1987).
46. Denhart, Robert B., **In the Shadow of Organization** (Lawrence, The Regents Press of Kansas, 1981).
47. Donzelot, Jacques, **The Policing of Families** (New York, Pantheon, 1979).
48. Dror Yehezkel, **Public Policymaking Reexamined** (New Brunswick, N.J., Transaction Books, 1983).
49. Galbraith, John Kenneth, **The New Industrial State** (New York, New American Library, 1985).
50. Goldwin, Robert A., ed., **Bureaucrats, Policy Analysis, Statesmen: Who Leads ?** (Washington, D.C., American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1980).
51. Gross, Ronald, and Paul Osterman, eds., **Individualism** (New York, Laurel, 1971).
52. Heald, Tim, **Networks**, London, Hodder & Stoughton, Coronet Boks, 1983).
53. Heilman, Madeline E., and Harvey A. Hornstein, **Managing Human Forces in Organizations** (Homewood, Ill., Richard D. Irwin 1982).
54. Hyneman Charles S., **Bureaucracy in a Democracy** (New York, Harper and Brothers, 1950).
55. Kahn, Robert L. and Elise Boulding, eds., **Power and Conflict in Organizations** (New York, Basic Books, 1964).
56. Kennedy, Marilyn Meats, **Office Politics** (New York, Warner Books 1980).
57. ———, **Powerbase** (New York, Macmillan, 1984).
58. Knight Stephen, **The Brotherland** (London, Granada Books, 1985).
59. Le Play, Frederic, **On Family, Work, and Social Change** (Chicago University of Chicago Press, 1982).

60. Mant, Alistair, **Leaders We Deserve** (Oxford, Martin Robertson, 1983).
61. Mills, C. Wright, **White Collar** (New York, Oxford University Press, 1965).
62. Mintzberg, Henry, **Power In and Around Organizations** (Englewood Cliffs, N.J., Prentice-Hall, 1983).
63. Nachmias, David, and David H. Rosenbloom, **Bureaucratic Government USA** (New York, St., Martin's 1989).
64. Palazzoli, Mara Selvini, et al., **The Hidden Games of Organizations** (New York, Pantheon Books, 1986).
65. Quinney, Richard, **The Social Reality of Crime** (Boston, Little, Brown, 1970).
66. Rosenberg, Hans, **Bureaucracy, Aristocracy and Autocracy** (Boston, Beacon Press, 1958).
67. Toffler, Alvin, **Future Shock** (New York, Bantam Books, 1971).
68. ———, **Previews and Premises** (New York, Bantam Books, 1983).
69. ———, **The Third Wave** (New York, Bantam Books, 1981).
70. Weber, Max, **Economy and Society**, Vols. I and II (Berkeley, University of California Press, 1978).
71. Welch, Mary-Scott, **Networking** (New York, Warner Books, 1980).
72. Yoshino, M. Y., and Thomas B. Lifson, **The Invisible link** (Cambridge, Mass., M.I.T. Press, 1986).

BUSINESS ECONOMY FINANCE

73. Adams, Walter and James W. Brook, **Dangerous Pursuits** (New York, Pantheon Books, 1989).
74. Aguren, Stefan, et al., **Voljo Kalmar Revisited : Ten Years of Experience** (Stockholm : Efficiency and Participation Development Council, 1984).
75. Aliber, Robert Z., **The International Money Game** (New York, Basic Books, 1973).

76. Applebaum, Herbert, **Work in Non-Market and Transitional Societies** (Albany, State University of New York Press, 1984).
77. Attali, Jacques, **les Trois Mondes** (Paris, Fayard, 1981).
78. Batra, Raveendra N., **The Downfall of Capitalism and Communism** (London, Macmillan Press, 1978).
79. Baudrillard, Jean, **The Mirror of Production** (St. Louis, Telos Press, 1975).
80. Belshaw, Cyril S. **Traditional Exchange and Modern Markets** (London, Prentice-Hall, 1965).
81. Bhagwati, Jagdish, **Protectionism** (Cambridge Mass., M.I.T. Press, 1988).
82. Brenner, Y.S., **Theories of Economic Development and Growth** (London, George Allen & Unwin, 1966).
83. Bruck, Connie, **The Predators' Ball** (New York, Simon and Schuster, 1988).
84. Canfield, Case, **The Incredible Pierpont Morgan** (New York, Harper & Row 1974).
85. Casson Mark, **Alternatives to the Multinational Enterprise** (London Macmillan Press, 1979).
86. Clough, Shepard B., Thomas Moodie and Carol Moodie, eds., **Economic History of Europe : Twentieth Century** (New York, Harper & Row, 1968).
87. Cornwell, Rupert, **God's Banker** (New York, Dodd, Mead, 1983).
88. Crowther Samuel, **America Self-Contained** (Garden City, N.Y., Doubleday, Doran, 1933).
89. Denman, D.R., **Origins of Ownership** (London, George Allen & Unwin, 1958).
90. Diwan, Romesh, and Mark Lutz, eds., **Essays in Gandhian Economics** (New Delhi, Gandhi Peace Foundation, 1985).
91. Dressler, Fritz. R. S., and John W. Seybold, **The Entrepreneurial Age** (Media, Pa., Seybold Publications, 1985).
92. Ehrlich, Judith Ramsey, and Barry J. Rehfeld, **The New Crowd** (Boston, Little, Brown, 1989).

93. Evans Thomas G., **The Currency Carousal** (Princeton, N. J., Dow Jones Books, 1977).
94. Frank, Charles R. Jr., **Production Theory and Indivisible Commodities** (Princeton, Princeton University Press, 1969).
95. Friedman, Alan, **Agnelli** (New York, New American Library, 1989).
96. Galbraith, John Kenneth, **Money : Whence It Came Where It Went** (Boston, Houghton Mifflin, 1975).
97. Giarini, Orio, ed., **Cycles, Value and Employment** (Oxford, Pergamon Press, 1984).
98. ———, **The Emerging Service Economy** (Oxford, Pergamon Press, 1987).
99. ———, and Jean Remy Roulet, eds., **L'Europe face à la nouvelle économie de service** (Paris, Presses Universitaires de France, 1988).
100. Giarini, Orio, and Walter R. Stahel, **The Limits to Certainty : Facing Risks in the New Service Economy** (Geneva, The Risk Institute Project, n.d.).
101. Gib, George Sweet, and Evelyn H. Knowlton, **The Resurgent Years : 1911-1927** (New York, Harper and Brothers, 1956).
102. Gregerman, Ira B., **Knowledge Worked Productivity** (New York, A.M.A. Management Briefing, 1981).
103. Gurwin, Larry, **The Calvi Affair** (London, Pan Books, 1983).
104. Gwynne, S. C., **Selling Money** (New York, Weidenfeld and Nicolson, 1986).
105. Herman, Edward S., **Corporate Control, Corporate Power** (New York, Cambridge University Press, 1981).
106. Jackson, Stanley, **J. P. Morgan** (New York, Stein and Day, 1983).
107. Jones, J. P., **The Money Story** (New York, Drake Publishers, 1973).
108. Josephson, Matthew, **The Robber Barons** (New York, Harcourt, Brace & World, 1962).

109. Kahn, Joel S., and J. R. Llobera, **The Anthropology of Pre-Capitalist Societies** (London, Macmillan Press, 1981).
110. Kamioka, Kazuyoshi, **Japanese Business Pioneers** (Singapore, Times Books International, 1986).
111. Kanter, Rosabeth Moss, **Men and Women of the Corporation** (New York, Basic Books, 1977).
112. Keen, Peter G. W., **Competing in Time** (Cambridge, Mass., Ballinger, 1986).
113. Kenwood, A. G., and A. L. Loughteed, **The Growth of the International Economy 1820-1960** (London, George Allen and Unwin, 1973).
114. Keynes, John Maynard, **The General Theory of Employment, Interest, and Money** (New York, Harbinger Books 1964).
115. Kindleberger, Charles P., **Manias, Panics and Crashes** (New York, Basic Books, 1978).
116. Knowles, L. C.A., **The Industrial and Commercial Revolutions in Great Britain During the Nineteenth Century** (New York, E.P. Dutton, 1922).
117. Kornia, Janos, **Anti-Equilibrium** (Amsterdam, North-Holland Publishing 1971).
118. Kotz, David M., **Bank Control of Large Corporations in the United States** (Berkeley, University of California Press, 1978).
119. Lamarter, Richard Thomas de, **Big Blue** (New York, Dodd, Mead, 1986).
120. Lavoie, Don, **National Economic Planning : What Is Left ?** (Cambridge, Mass., Ballinger, 1985).
121. Le Clair, Edward E., Jr., and Harold K. Schneider, **Economic Anthropology** (New York, Holt, Rinehart and Winston, 1968).
122. Lens, Sidney, **The Labor Wars** (Garden City, N. Y., Doubleday, 1973).
123. Levin, Doron P., **Irreconcilable Differences** (Boston, Little-Brown, 1989).
124. Levinson, Harry, and Stuart Rosenthal, **CEO** (New York, Basic Books, 1984).

125. Loëbl, Eugen, **Humanomics** (New York, Random House, 1976).
126. Maccoby, Michael, **Why Work** (New York, Simon and Schuster, 1988).
127. Madrick, Jeff **Taking America** (New York, Bantam Books, 1987).
128. Mattelart, Armand, **Multinational Corporations and the Control of Culture** (Atlantic Highlands, N.J. Humanities Press, 1982).
129. Mayer, Martin, **The Bankers** (New York, Weybright and Talley, 1974).
130. McCartney, Laton, **Friends in High Places : the Bechtel Story** (New York, Simon and Scuster, 1988).
131. McQuaid, Kim, **Big Business and Presidential Power** (New York, William Morrow, 1982).
132. Meyers, Gerald C., and John Holusha, **When It Hits the Fan** (London, Unwin Hyman, 1986).
133. Mises, Ludwig von, **Human Action** (New Haven, Yale University Press, 1959).
134. Mohn, Reinhard, **Success Through Partnership** (New York, Doubleday, 1986).
135. Monden, Yasuhiro, et al., **Innovations in Management** (Atlanta, Industrial Engineering and Management Press, 1985).
136. Moskowitz Milton, **The Global Marketplace** (New York, Macmillan, 1988).
137. Mueller, Robert K., **Corporate Networking** (New York, Free Press, 1986).
138. Naniwada, Horouo, **The Crisis** (Tokyo, The Political Economic Club, 1974).
139. Naylor, R. T., **Hot Money** (New York, Simon and Schuster, 1987).
140. Noonan, John T. Jr., **Bribes** (New York, Macmillan, 1984).
141. Nussbaum, Arthur, **A History of the Dollar** (New York, Columbia University Press, 1957).

142. O'Driscoll, Gerald P., Jr., and Mario J. Rizzo, **The Economics of Time and Ignorance** (Oxford Basil Blackwell, 1985).
143. O'Toole, Patricia, **Corporate Messiah** (New York William Morrow, 1984).
144. Peacock, William P., **Corporate Combat** (New York, Facts on File, 1984).
145. Polanyi, Karl, **The Great Transformation** (Boston, Beacon Press, 1957).
146. Pye, Michael, **Moguls** (New York, Holt, Rinehart and Winston, 1980).
147. Raymond, H. Alan, **Management in the Third Wave** (Glenview, III, Scott, Foresman, 1986).
148. Robertson, James, **Power, Money and Sex** (London, Marion Boyars, 1976).
149. ———, **Profit or People ?** (London, Calder & Boyars, 1974).
150. Ropke, Wilhelm, **Economics of the Free Society** (Chicago, Henry Regnery, 1963).
151. Saeed, Syed Mumtaz, **The Managerial Challenge in the Third World** (Karachi, Academy of Ideas, 1984).
152. Sampson, Anthony, **The Money Lenders** (New York, Viking Press, 1981).
153. Schumpeter, Joseph A., **Ten Great Economists** (New York, Oxford University Press, 1965).
154. Sculley, John, With John A. Byrne, **Odyssey : Pepsi to Apple** (New York, Harper & Row, 1987).
155. Singer, Benjamin D., **Advertising and Society** (Don Mills, Ontario, Addison-Wesley, 1986).
156. Smith, Adam, **The Wealth of Nations** (New York Modern Library, 1937).
157. Sobel, Robert **IBM, Colossus in Transition** (New York Bantam Books, 1981).

158. ———, **The Money Manias** (New York, Weybright and Talley, 1973).
159. Soule, George, **Ideas of the Great Economists** (New York, Mentor Books, 1955).
160. Staff, Robert, and Francis Tannian, **Externalities** (New York, Dunellen, n.d.).
161. Stadnnichenko, A., **Monetary Crisis of Capitalism** (Moscow, Progress Publishers, 1975)
162. Stevens, Mark, **The Accounting Wars** (New York, Macmillan, 1985).
163. Stewart, Alex, **Automating Distribution : Revolution in Distribution, Retailing and Financial Services, Japan Focus** (London; Baring Securities 1987).
164. Toffler, Alvin, **The Adaptive Corporation** (New York, Bantam Books, 1985).
165. Tosches, Nicks, **Power on Earth** (New York, Arbor House, 1986)
166. Toyoda, Eiji, **Toyota : Fifty Years in Motion** (Tokyo, Kodansha, 1987).
167. Woo, Henry K. H., **The Unseen Dimensions of Wealth** (Fremont, Cal., Victoria Press, 1984)
168. Zaleznik, Abraham, and Manfred F. R. Kets de Vries, **Power and the Corporate Mind** (Boston, Houghton Mifflin, 1975).
169. Zuboff, Shoshana, **In the Age of the Smart Machine — The Future of Work and Power** (New York, Basic, Books, 1988).

MEDIAS

170. Bailey, George **Armageddon in Prime Time** (New York Acou Avon Books, 1984).
171. Barnouw, Erik, **Mass Communication** (New York, Rinehart, (1956).
172. Biryukov, N. S., **Television in the West and Its Doctrines** (Moscow, Progress Publishers, 1981).

173. Enzensberger, Hans Magnus, **The Consciousness Industry** (New York, Seabury Press, 1974)
174. Freches José, **la Guerre des images** (Paris, Editions Denoël, 1986)
175. Gourévitch Jean-Paul, **la Politique et ses images** (Paris Edilig, 1986)
176. Grachev, Andrei, and N. Yermoshkin, **A New Information Order or Psychological Warfare ?** (Moscow, Progress Publishers, 1984)
177. Orwell, George, **1984** (New York, New American Library, 1961).
178. Ranney, Austin, **Channels of Power** (New York, Basic Books, 1983).
179. Stephens, Mitchel, **A History of the News** (New York, Viking Press 1988).
180. Whittemore, Hank, **CNN : The Inside Story** (Boston, Little, Brown, 1990).

POLITICS, GOVERNMENT AND STATE

181. Allison, Graham T. **Essence of Decision** (Boston, Little, Brown, 1971).
182. Bennett, James T., and Thomas J. Dilorenzo, **Underground Government** (Washington, D.C., Cato Institute, 1983).
183. Bergman, Edward F., **Modern Political Geography** (Dubuque, Ind., William C. Brown, 1975).
184. Boaz, David, ed., **Left, Right and Babyboom** (Washington, D.C. Cato Institute, 1986).
185. Bruce-Briggs, B., ed. **The New Class ?** (New York, McGraw-Hill, 1979).
186. Cao-Garcia, Ramon J., **Explorations Toward an Economic Theory of Political Systems** (New York, University Press of America, 1983).

187. Capra, Fritjof, and Charlene Spretnak, **Green Politics** (New York, E. P. Dutton, 1984).
188. Carter, April, **Authority and Democracy** (London, Routledge & Kegan Paul, 1979) .
189. Chesneaux, Jean, **Secret Societies in China** (Ann Arbor, University of Michigan Press, 1971).
190. Coker, F. W., **Organismic Theories of the State** (New York, AMS Press, 1967).
191. Commanger, Henry Steele, ed., **Documents of American History** (New York, F. S. Crofts, 1943).
192. Crozier, Michel, **The Trouble With America** (Berkeley, University of California Press, 1984).
193. Ford, Franklin L., **Political Murder** (Cambridge, Mass., Harvard university Press, 1985).
194. Franc, Thomas, M., and Edward Weisband, eds., **Secrecy and Foreign Policy** (New York, Oxford University Press, 1974).
195. Gingrich Newt, **Window of Opportunity** (New York For Books, 1984).
196. Greenberger, Martin, Mathew A. Crenson, and Brian L. Crissey, **Models in the Policy Process** (New York, Russel Sage Foundation, 1976).
197. Greenstein, Fred I., **Leadership in the Modern Presidency** (Cambridge, Mass., Harvard University Press, 1988).
198. Henderson, Nicholas, **The Private Office** (London, Weidenfeld and Nicolson, 1984).
199. Hess, Stephen, **The Government/Press Connection** (Washington, D.C., The Brookings Institution, 1984).
200. Johnson, Chalmers, **Revolutionary Change** (Boston, Little, Brown, 1966).
201. Kernell, Samuel, and Samuel L. Popkin, **Chief of Staff** (Los Angeles, University of California Press, 1986).
202. King, Anthony, ed., **The New American Political System** (Washington, D.C., American Enterprise Institute for Public Policy Research 1979).

203. King, Dennis, **Lyndon La Rouche and the New American Fascism** (New York, Doubleday, 1989).
204. Krader, Lawrence, **Formation of the State** (Englewood Cliffs, N.J. Prentice-Hall, 1968).
205. Kyemba, Henry, **State of Blood** (London, Corgi Books, 1977).
206. Laski, Harold J., **The American Democracy** (New York, Viking Press, 1948).
207. ———, **Authority in the Modern State** (Hamden, Conn., Archon Books, 1968).
208. Lebedoff, David, **The New Elite** (New York, Franklin Watts, 1981).
209. Lindblom, Charles E., **Politics and Markets** (New York, Basic Books, 1977).
210. Mafud, Julio, **Sociologia del personismo** (Buenos Aires, Editorial Amicalee, 1972).
211. Matthews, Christopher, **Hardball** (New York, Summit Books, 1988).
212. Morgan, Robin, **The Anatomy of Freedom** (Garden City, N.Y., Doubleday, Anchor Press, 1984).
213. Navarro Peter, **The Policy Game** (New York, John Wiley and Sons, 1984).
214. Nelson, Joan M., **Access to Power** (Princeton, Princeton University Press, 1979).
215. Neustadt, Richard E., **Presidential Power** (New York, John Wiley and Sons, 1960).
216. Oppenheimer, Franz, **The State** (New York, Free Life Editions, 1914).
217. Perlmutter, Amos, **Modern Authoritarianism** (New Haven, Yale University Press, 1981).
218. Perry, Roland, **Hidden Power** (New York, Beaufort Books, 1984).
219. Ponting, Clive, **The Right to Know** (London, Sphere Books, 1985).

220. Reed, Steven R., **Japanese Prefectures and Policymaking** (Pittsburgh, University of Pittsburgh Press, 1986).
221. Regan Donald T., **For the Record** (San Diego, Harcourt Brace Jovanovich, 1988).
222. Reszllr, André, **Mythes politiques modernes** (Paris, Presses Universitaires de France, 1981).
223. Rubin, Barry, **Secrets of State** (New York, Oxford University Press, 1985).
224. Sagan, Eli, **At the Dawn of Tyranny** (New York, Random House, 1985).
225. Savas, E. S., **Privatizing the Public Sector** (Chatham, N.J., Chatham House, 1982).
226. Spencer, Herbert, **The Man vs the State** (London, Watts, 1940).
227. Stockman, David A., **The Triumph of Politics** (New York, Harper & Row, 1986).
228. Straussman, Jeffrey D., **The Limits of Technocratic Politics** (New Brunswick, N.J., Transaction Books, 1978).
229. Tower, John, et al., **The Tower Commission Report : President's Special Review Board** (New York, Times Books, 1987).
230. Wolferen, Karl van., **The Enigma of Japanese Power** (New York, Alfred A. Knopf, 1989).
231. Woronoff, Jon, **Politics the Japanese Way** (Tokyo, Lotus Press, 1986).

RELIGION

232. Appel, Willa, **Cults in America** (New York, Holt, Rinehart and Winston, 1983).
233. Bakunin, Michael, **God and the State** (New York, Dover Publications, 1970).
234. Barthel, Manfred, **The Jesuits** (New York, William Morrow, 1984).

235. Breton, Thierry, **Vatican III** (Paris Laffont, 1985).
236. Chai, Ch'u, and Winberg Chai, **Confucianism** (New York, Barron's Educational Series, 1973).
237. Gardner, Martin, **The New Age : Notes of a Fringe Watcher** (New York, Prometheus Books, 1988).
238. Hoffer, Eric. **The True Believer** (New York, Harper & Row, 1966).
239. Holtom, D.C., **The National Faith of Japan** (London, Kegan Paul, Trench, Trubner, 1938).
240. Illich, Ivan, **Celebration of Awareness** (New York, Doubleday, 1970).
241. Levi, Peter, **The Frontiers of Paradise** (New York, Weidenfeld & Nicolson, 1987).
242. Lo Bello, Nino, **The Vatican Papers** (London, New English Library, 1982).
243. Martin, Malachi, **The Jesuits** (New York, Linden Press, 1987). français : les Jésuites).
244. Mortimer, Edward, **Faith and Power** (New York, Vintage Books, 1982).
245. Murakami Shigeyoshi, **Japanese Religion in the Modern Century** (Tokyo, University of Tokyo Press, 1983).
246. Murphy, Thomas Patrick, ed., **The Holy War** (Columbus, Ohio State University Press, 1976).
247. Pipes, Daniel. **In the Path of God** (New York, Basic Books, 1983).
248. Rodinson, Maxime, **Islam and Capitalism** (New York, Pantheon Books, 1973).
249. Sardar, Ziauddin, **Islamic Futures** (London, Mansell Publishing, 1985).
250. Schultz, Ted, ed, **The Fringes of Reason** (New York, Harmony Books 1989).
251. Swidler, Leonard, ed., **Religious Liberty and Human Rights in Nations and in Religions** (Philadelphia, Ecumenical Press, 1986).

252. Thomas, Gordon, and Max Morgan-Witts, **Pontiff** (New York, Doubleday, 1983).
253. Tsurumi, Kazuko, **Aspects of Endogenous Development in Modern Japan, Part II, Religious Beliefs : State Shintoism vs. Folk Belief** (Tokyo, Sophia University, 1979).
254. Wright, Robin, **Sacred Rage** (New York, Linden Press, 1985).
255. Yallop, David A. **In God's Name** (New York, Bantam Books, 1984).

ARMY

256. Aron, Raymond, **On War** (New York, W. W. Norton, 1968).
en français : **De la guerre**.
257. Baynes, J.C.M., **The Soldier in Modern Society** (London, Eyre Methuen, 1972).
258. Best, Geoffrey, **War and Society in Revolutionary Europe, 1770-1870** (Bungay, U.K., Fontana Paperbacks, 1982).
259. Blight, James G., and David A. Welch, **On the Brink** (New York, Hill and Wang, 1989).
260. Crevelld, Martin Van, **Command in War** (Cambridge, Mass., Harvard University Press, 1985).
261. Cross, James Eliot, **Conflict in the Shadows** (Garden City, N.Y., Doubleday, 1963).
262. De Gaulles, Charles, **The Edge of the Sword** (Westport, Conn., Greenwood Press, 1975).
263. Dixon, Norman, **On the Psychology of Military Incompetence** (London, Futura Publications, 1976).
264. Fletcher, Raymond, **£ 60 a Second on Defence** (London, Macgibbon & Kee, 1963).
265. Ford, Daniel, **The Button** (New York, Simon and Schuster, 1985)-
266. Gabriel, Richard A., **Military Incompetence** (New York, Hill and Wang, 1985).
267. Geraghty, Tony, **Inside the S.A.S.** (New York, Ballantine Books, 1980).

268. Kaplan, Fred, **The Wizards of Armageddon** (New York, Simon and Schuster, 1983).
269. Levy, Jack S., **War in the Modern Great Power System 1495-1975** (Louisville, University of Kentucky Press, 1983).
270. Liddell Hart, B.H., **Europe in Arms** (London, Faber and Faber, 1957).
271. Mackenzie, W.J.M., **Power Violence, Decision** (Middlesex, Penguin Books, 1975).
272. Millis, Walter, **The Martial Spirit** (Cambridge, Mass. Literary Guild of America, 1931).
273. Morison, Samuel Eliot, **American Contributions to the Strategy of World War II** (London, Oxford University Press, 1958).
274. Moro, Comodoro R. Ruben, **Historia del conflicto del Atlantico sur** (Buenos Aires, Escuela Superior de Guerra Aerea, 1985).
275. Organski, A.F.K., and Jacek Kugler, **The War Ledge** (Chicago, University of Chicago Press, 1980).
276. Pfannes, Charles E., and Victor A. Salamona, **The Great Commanders of World War II. Vol. III, The Americans** (Don Mills, Ontario, General Paperbacks, 1981).
277. Portela, Adolfo, et al., **Malvinas su advertencia termonuclear** (Buenos Aires, A-Z Editora, 1985).
278. Price, Alfred, **Air Battle Central Europe** (New York, The Free Press, 1987).
279. Rivers, Gayle, **The Specialist** (New York, Stein and Day, 1985).
280. Sadler, A.L., trans **The Code of the Samurai** (Rutland, Vt., and Tokyo, Charles E. Tuttle 1988).
281. Sharp, Gene, **The Politics of Nonviolent Action** (Boston, Porter Sargent, 1973).
282. Starr, Chester G., **The Influence of Sea Power on Ancient History** (New York, Oxford University Press, 1989).
283. **Defense of Japan**. White Paper from the Defense Agency, Japan, translated into English by the **Japan Times** (Tokyo : Japan Times, 1988).

284. **Discriminate Deterrence** (Washington, D.C., The Commission On Integrated Long-Term Strategy, 1988).
285. **The Military Balance, 1989-1990** (London, International Institute for Strategic Studies, 1989).
286. **A Quest for Excellence**, Final Report to the President (Washington, D.C., The President's Blue Ribbon Commission on Defense Management, 1986).
287. **Strategic Survey, 1988-1989** (London, International Institute for Strategic Studies, 1989).

INTERNATIONAL RELATIONS

288. Adams, James, **The Financing of Terror** (London, New English Library, 1986).
289. Amin, Samir, **Accumulation on a World Scale** (New York, Monthly Review Press, 1974).
290. Bibo, Istvan, **The Paralysis of International Institutions and the Remedies** (New York, John Wiley and Sons, 1976).
291. Blazy, Jean-Claude, **le Petit Livre rouge du nationalisme** (Paris, Nouvelles Editions Debresse, n.d.).
292. Booth, Ken, **Strategy and Ethnocentrism** (London Crocm Helm, 1979).
293. Brown, Lester R., et al., **Stateof the World, 1990** (New York, W. W. Norton, 1990).
294. Burnham, James, **The War We Are In** (New Rochelle N.Y., Arlington House, 1967).
295. Bursteín, Daniel, **Yen !** (New York, Simon and Schnster, 1988).
296. Buruma, Ian, **God's Dust** (New York, Farrar Strans & Giroux, 1989).
297. Chafetz, Ze'ev, **Members of the Tribe** (New York, Bantam Books, 1988).
298. Close, Upton, **Behind the Face of Japan** (New York, Appleton-Century, 1934).

299. Colby, Charles C., ed., **Geographic Aspects of International Relations** (Port Washington, N.Y., Kennikat Press, 1970).
300. Crenshaw, Martha, ed., **Terrorism, Legitimacy, and Power** (Middletown, Conn., Wesleyan University Press, 1983).
301. Davidson, William H., **The Amazing Race** (New York, John Wiley and Sons, 1984).
302. Dorpalen, Andreas, **The World of General Haushofer** (Port Washington, N.Y., Kennikat Press, 1942).
303. Elon, Amos, **The Israelis Founders and Sons** (New York, Holt, Rinehart and Winston, 1971).
304. Emmott, Bill, **The Sun Also Sets** (New York, Times Books, 1989).
305. Gilpin, Robert, **U.S. Power and the Multinational Corporation** (New York, Basic Books, 1975).
306. ———, **War and Change in World Politics** (Cambridge, Cambridge University Press, 1981).
307. Glenn, Edmund S., and Christine Glenn, **Man and Mankind** (Norwood, N.J., Ablex Publishing, 1981).
308. Hall Edward T., and Mildred Reed Hall, **Hidden Differences** (New York, Anchor Press, 1987).
309. Harris, Marvin, **Culture, People, Nature**, 2d ed (New York, Harper & Row, 1975).
310. Hofheinz, Roy, Jr., and Kent E. Calder, **The Eastasia Edge** (New York, Basic Books, 1982).
311. Hoyt, Edwin P., **Japan's War** (New York, McGraw-Hill, 1986).
312. Huppes, Tjerk, **The Western Edge** (Dordrecht, the Netherlands, Kluwer Academic Publishers, 1987).
313. Kaplan, David E., and Alec Dubro, **Yakuza** (Menlo Park, Cal., Addison-Wesley, 1986).
314. Margiotta, Franklin D., and Ralph Sanders, eds., **Technology, Strategy, and National Security** (Washington, D.C., National Defense University Press, 1985).
315. Mende, Tibor, **From Aid to Re-colonization** (New York, New York University Press, 1981).

316. Miller, Abraham H., **Terrorism and Hostage Negotiations** (Boulder, Col., Westview Press, 1980).
317. Miller, Roy Andrew, **Japan's Modern Myth** (New York, Weather hill, 1982).
318. Morita, Akio, and Shintaro Ishihara, **The Japan That Can Say « No »** (Washington, D.C., English translation and edition attributed to the Pentagon, 1989).
319. Morita, Akio, Edwin M. Reingold, and Mitsuko Shimomura, **Made in Japan** (New York E. P. Dutton, 1986).
320. Nakdimon, Shlomo, **First Strike** (New York Summit Books, 1987).
321. Nixon, Richard, **Nor More Vietnams** (New York, Arbor House, 1985).
322. Ohmae, Henichi, **Beyond National Borders** (Homewood, Ill., Dow Jones-Irwin, 1987).
323. ———, **Triad Power** (New York Free Press, 1985).
324. Palmer, John, **Europe Without America ?** (Oxford, Oxford Univesity Press, 1987).
325. Park, Jae Kyu and Jusuf Wanandi, eds., **Korea and Indonesia in the Year 2000** (Seoul Kyungnam University Press, 1985).
326. Pepper, David, and Alan Jnnkins, eds., **The Geography of Peace and War** (New York, Basil and Blackwell, 1985).
327. Priestland Gerald, **The Future of Violence** (London, Hamish Hamilton, 1974).
328. Pujol Davila, José, **Sistema y poder geopolitico** (Buenos Aires: Ediciones Corregidor, 1985).
329. Rangel, Carlos, **The Latin Americans : Their Love-Hate Relationship with the United States** (New York, Harcourt Brace Jovanovich, 1979).
330. ———, **Third World Ideology and Western Reality** (New Brunswick, N.J., Transaction Books, 1986).
331. Rosecrance, Richard, **The Rise of the Trading State** (New York, Basic Books, 1986).

332. Said, Abdul A., and Luiz R. Simmons, eds., **The New Sovereigns** (Englewood Cliffs, N.J., Prentice-Hall, 1975).
333. Sampson, Geoffrey, **An End to Allegiance** (London, Temple Smith, 1984).
334. Soto, Hernando de, **The Other Path** (New York, Harper & Row, 1989).
335. Sterling, Claire, **The Terror Network** (New York, Berkley Books 1981).
336. Strausz-Hupe, Robert, **Geopolitics** (New York, G.P. Putnam's Sons, 1942).
337. Suter, Keith, **Reshaping the Global Agenda** (Sydney, U.N. Association of Australia, 1986).
338. Talbott, Strobe, **Deadly Gambits** (New York, Alfred A. Knopf, 1984).
339. Tsurumi, Shunsuke, **A Cultural History of Postwar Japan** (London, KPI, 1987).
340. Walter, Ingo, **Secret Money** (London, George Allen & Unwin, 1985).
341. Wanandi, Jusuf, **Security Dimensions of the Asia-Pacific Region in the 80's** (Jakarta, Centre for Strategic and International Studies, 1979).
342. Wiarda, Howard J., **Ethnocentrism in Foreign Policy** (Washington, D.C., American Enterprise Institute for Public Policy Research 1985).
343. Wyden, Peter, **Wall** (New York, Simon and Schuster, 1989).
344. Young, George K., **Finance And World Power** (London, Thomas Nelson, 1968).

SOCIALISM & MARXISM

345. Aganbegyan, Abel, ed., **Perestroika 1989** (New York, Charles Scribner's Sons, 1988).
346. Althusser, Louis, and Etienne Balibar, **Reading Capital** (New York, Pantheon Books, 1970).

347. Amalrik, Andrei, **Will the Soviet Union Survive Until 1960 ?** (New York, Perennial Library, 1970).
348. Baldwin, Roger N., ed., **Kropotkin's Revolutionary Pamphlets: A Collection of Writings by Peter Kropotkin** (New York, Dover Publications, 1970).
349. Brzezinski, Zbigniew, **The Grand Failure : The Birth and Death of Communism in the 20th Century** (New York, Charles Scribner's Sons, 1989).
350. ———, and Samuel P. Huntington, **Political Power : USA/USSR** (New York, Viking Press, 1963).
351. Cohen, Stephen F., **Bukharin and the Bolshevik Revolution** (New York, Alfred A. Knopf, 1973).
352. ———, and Katrina Vanden Heuvel, **Voices of Glasnost** (New York, W. W. Norton, 1989).
353. Daniels, Robert V., **Russia : The Roots of Confrontation** (Cambridge, Mass, Harvard University Press, 1985).
354. De Brunhoff, Suzanne, **Marx on Money** (New York, Urizen Books, 1976).
355. Carrère d'Encauses, Hélène, **Confiscated Power** (New York, Harper & Row, 1982).
356. Fine, Ben, and Laurence Harris, **Rereading Capital** (London, Macmillan Press, 1979).
357. Fletcher, Raymond, **Stalinism** (Heanor, U.K., Byron House Publications, n.d.).
358. Frankel, Boris, **Beyond the State ? Dominant Theories and Socialist Strategies** (London, Macmillan Press, 1983).
359. Friedgut, Theodore H., **Political Participation in the USSR** (Princeton, Princeton University Press, 1979).
360. Frolov, I., **Global Problems and the Future of Mankind** (Moscow, Progress Publishers, 1982).
361. Gorbachev, Mikhail, **Selected Speeches and Articles** (Moscow, Progress Publishers, 1987).
362. Grachev, Andrei, **In the Grip. of Terror** (Moscow Progress Publishers, 1982).

363. Hamrin, Carol Lee, **China and the Challenge of the Future** (San Francisco, Westview Press, 1990).
364. James, Donald, **The Fall of the Russian Empire** (New York, Signet Books, 1982).
365. Kraus, Richard Curt, **Class Conflict in Chinese Socialism** (New York, Columbia University Press, 1981).
366. Lichtheim, George, **The Origins of Socialism** (New York, Frederick A. Praeger, 1969).
367. Loeb, Eugen, **Stalinism in Prague** (New York, Grove Press, 1969).
368. Marx, Karl, **Capital**, Vol. I (New York, International Publishers, 1939).
369. ———, F. Engels, and V. Lenin, **On Historical Materialism, A Collection** (Moscow, Progress Publishers, 1972).
370. McMurtry, John **The Structure of Marx's World-View** (Princeton University Press, 1978).
371. Muqiao, Xue, **China's Socialist Economy** (Beijing, Foreign Languages Press, 1981).
372. Pan, Lynn, **The New Chinese Revolution** (Chicago, Contemporary Books, 1988).
373. Possony, Stefan T., ed., **The Lenin Reader** (Chicago, Henry Regnery, 1966).
374. Poster, Mark, **Foucault, Marxism and History** (Oxford, Polity Press, 1984).
375. Rigby, T. H., Archie Brown, and Peter Reddaway, eds., **Authority, power and Policy in the USSR** (London, Macmillan Press, 1980).
376. Sassoon, Anne Showstack, **Approaches to Gramsci** (London, Writers and Readers Publishing Cooperative Society, 1982).
377. Sherman, Howard, **Radical Political Economy** (New York, Basic Books, 1972).

378. Sik, Ota, **The Communist Power System** (New York, Praeger Publishers, 1981).
379. Starr, John Bryan, **Continuing the Revolution : The Political Thought of Mao** (Princeton, Princeton University Press, 1979).
380. Wilson, Dick, **The Sun at Noon** (London, Hamish Hamilton, 1986).
381. Zamoshkin, Yu. A., **Problems of Power and Management Under the Scientific Technological Revolution** (Moscow, Soviet Sociological Association, 1974).

FASCISM

382. Beradt, Charlotte, **The Third Reich of Dreams** (Wellingborough, U.K., Aquarian Press, 1985).
383. Friedlander, Saul, **Reflections on Nazism** (New York, Avon Books, 1984).
384. Glaser, Hermann, **The Cultural Roots of National Socialism** (Austin, University of Texas Press, 1978).
385. Gregor, A. James, **The Fascist Persuasion in Radical Politics** (Princeton, Princeton University Press, 1974).
386. ———, **The Ideology of Fascism** (New York, The Free Press, 1969).
387. Hitler, Adolf, **Mein Kampf** (Boston, Houghton Mifflin, 1971).
388. Laqueur, Walter, **Fascism : A Reader's Guide** (Berkeley, University of California Press, 1976).
389. Lewin, Ronald, **Hitler's Mistake** (New York, William Morrow, 1984).
390. Mosse, George L., **The Crisis of German Ideology** (London, Weidenfeld and Nicolson, 1964).
391. Reville, Thomas, **The Spoil of Europe** (New York, W. W. Norton, 1941).

SECRET SERVICE & ESPIONAGE

392. Aburish, Said K., **Pay-Off : Wheeling and Dealing in the Arab World** (London, Andre Deutsch, 1986).
393. Andrew, Christopher, **Secret Service** (London, Heinemann, 1985).
394. ———, and David Dilks, eds., **The Missing Dimension** (Chicago, University of Illinois Press, 1984).
395. Ball, Desmond, **Pine Gap** (Sydney, Allen & Unwin, 1988).
396. ———, J. O. Langtry, and J. D. Stevenson, **Defend the North** (Sydney, George Allen and Unwin, 1985).
397. Brown, Anthony Cave, **Bodyguard of Lies** (New York, Bantam Books, 1976).
398. ———, "C" (New York, Macmillan, 1987).
399. Burrows, William E., **Deep Black** (New York, Random House, 1986).
400. Caroz Yaacov, **The Arab Secret Services** (London, Corgi Books, 1978).
401. Costello, John, **Mask of Treachery** (New York, William Morrow, 1988).
402. Coxsedg, Joan, Ken Coldicutt, and Gerry Harant, **Rooted in Secrecy** (Capp, Australia, Balwyn North, 1982).
403. Deacon, Richard, « C » : **A Biography of Sir Maurice Oldfield**. (London, McDonald, 1985).
404. ———, **A History of Russian Secret Service** (London Frederick Muller, 1972).
405. Donner, Frank J., **The Age of Surveillance** (New York, Alfred A Knopf, 1980).
406. Felix, Christopher, **A Short Course in the Secret War** (New York, Dell Publishing, 1988).
407. Garwood, Darrell, **Undercover : Thirty-five Years of CIA Deception** (New York, Grove Press, 1985).

408. Godson, Roy, **Intelligence Requirements for the 1980's** (Lexington, Mass., Lexington Books, 1986).
409. Halamka, John D., **Espionage in the Silicon Valley** (Berkeley, Cal., Sybex, 1984).
410. Henderson, Bernard R., Pollard, **The Spy's Story** (New York, Alpha Books, 1988).
411. Knightley, Phillip, **The Second Oldest Profession** (New York, A. W. Norton, 1986).
412. Laqueur, Walter, **A World of Secrets** (New York, Basic Books, 1985).
413. Levchenko, Stanislav, **On the Wrong Side** (Washington, D.C., Pergamon-Brassey's 1988).
414. Levite, Ariel, **Intelligence and Strategic Surprises** (New York, Columbia University Press, 1987).
415. Marenches, Count de, and Christine Ockrent, **The Evil Empire** (London Sidgwick and Jackson, 1986).
secret des princes).
416. Pacepa, Ion, **Red Horizons** (London, Hodder and Stoughton, Coronet Books, 1989).
417. Perrault, Gilles, **The Red Orchestra** (New York, Pocket Books, 1969).
418. Phillips, David Atlee, **Careers in Secret Operations** (Bethesda, Md., Stone Trail Press, 1984).
419. Pincher, Chapman, **Too Secret Too Long** (New York, St. Martin's Press, 1984).
420. Plate, Thomas, and Andrea Darvi, **Secret Police** (London, Robert Hale, 1981).
421. Prouty, Fletcher L., **The Secret Team** (Englewood Cliffs, N.J., Prentice-Hall, 1973).
422. Richelson, Jeffrey **American Espionage and the Soviet Target** (New York, Quill, 1987).
423. ———, **Foreign Intelligence Organizations** (Cambridge, Mass., Ballinger, 1985).

424. ———, **The U.S. Intelligence Community** (Cambridge Mass, Ballinger, 1985).
425. Rositzke, Harry, **The KGB** (New York, Doubleday, 1981).
426. Seth, Ronald, **Secret Servants** (New York, Farrar, Straus and Cudahy, 1957).
427. Shevchenko, Arkady N., **Breaking with Moscow** (New York, Alfred A. Knoph, 1985).
428. Shultz, Richard H., and Roy Godson, **Dezinformatsia** (New York, Berkley Books, 1986).
429. Suvorov, Viktor, **Inside Soviet Military Intelligence** (New York, Berkley Books, 1984).
430. ———, **Inside the Aquarium : The Making of a Top Spy** (New York, Berkley Books, 1987).
431. Toohey, Brian, and William Pinwill, **Oyster** (Port Melbourne, Australia, William Heinemann, 1989).
432. Turner, Stansfield **Secrecy and Democracy** (Boston, Houghton Mifflin, 1985).
433. West Nigel, **The Circus** (New York, Stein and Day, 1983).
434. ———, **Games of Intelligence** (London, Weidenfeld and Nicolson, 1989).
435. Woodward, Bob, **Veil** (New York, Simon and Schuster, 1987).
436. Wright, Peter, and Paul Greengrass, **Spycatcher** (New York, Viking Press, 1987).

KNOWLEDG & SOCIETY

437. Afanasyev, V., **Social Information and the Regulation of Social Development** (Moscow, Progress Publishers, 1978)..
438. Alisjahbana, S. Takdir, **Values As Integrating Forces in Personality, Society and Culture** (Kuala Lumpur, University of Malaya Press, 1966).
439. Attali Jacques Noise (Minneapolis, Univeristy of Minnesota Press, 1985).
440. Bacon, Francis, **A Selection of His Works** (Indianapolis, Bobbs-Merrill Educational Publishing, 1965).

441. Bok, Sissela, **Secrets** (New York, Vintage Books, 1984).
442. Cherry Kittredge, **Womansword** (Tokyo Kodansha International, 1989).
443. Cirlot J. E. **A Dictionary of Symbols** (New York, Philosophical Library, 1962).
444. Coser Lewis A., **Men of Ideas** (New York, Free Press, 1970).
445. Curtis James E., and John W. Petras, eds., **The Sociology of Knowledge** (New York, Praeger, 1970).
446. De Huszar, George B., ed., **The Intellectuals** (Glencoe, Ill., Free Press of Glencoe, 1960).
447. Doi, Takeo, **The Anatomy of Dependence** (Tokyo, Kodansha International, 1985).
448. Duke, Benjamin, **The Japanese School** (New York, Praeger, 1986).
449. Ekman, Paul, **Telling Lies** (New York, W. W. Norton, 1985).
450. Everhart, Robert B., ed., **The Public School Monopoly** (Cambridge, Mass., Ballinger, 1982).
451. Feigenbaum, Edward; Pamela McCorduck and H. Penny Nil, **The Rise of The Expert compagny** (New York, Times Books, 1988).
452. Foster, Hal, **Postmodern Culture** (London, Pluto Press, 1985).
453. Foucault, Michel, **Power, Truth, Strategy** (Sydney, Feral Publications, 1979).
454. Gardner, Howard, **The Mind's New Science** (New York, Basic Books, 1985).
455. Gouldner, Alvin W., **The Future of Intellectuals and the Rise of the New Class** (New York, Continuum Books, 1979).
456. Habermas, Jurgen, **Knowledge and Human Interests** (Boston, Beacon Press, 1968).
457. Hansen, Robert H., **The Why, What and How of Decision Support** (New York, AMA Management Briefing, 1984).
458. Hoffman, Lily M., **The Politics of Knowledge** (Albany, State University of New York Press, 1989).

459. Keren, Michael, **Ben Gurion and the Intellectuals** (Dekalb, Ill., Northern Illinois University Press, 1983).
460. Kindaichi, Haruhiko, **The Japanese Language** (Rutland, Vt. Charles E. Tuttle, 1978).
461. Konrad, George, **Antipolitics** (New York, Harcourt Brace Jovanovich, 1984).
462. Konrad, George, and Ivan Szelenyi, **The Intellectuals on the Road to Class Power** (New York, Harcourt, Brace Jovanovich, 1976).
463. Kraemer, Kenneth L., et al., **Datawars** (New York, Columbia University Press, 1987).
464. Lakatos, Imre, and Alan Musgrave, eds., **Criticism and the Growth of Knowledge** (London, Cambridge University Press, 1979).
465. Lamberton, D.M. ed., **Economics of Information and knowledge** (Middlesex, U.K., Penguin Books, 1971).
466. Lyotard, Jean-François, **The Post-Modern Condition** (Minneapolis, University of Minnesota Press, 1984).
467. Machlup, Fritz, **Knowledge : Its Creation, Distribution, and Economic Significance, Vol. I** (Princeton, Princeton Press, 1980).
468. ———, **The Production and Distribution of Knowledge in the United States** (Princeton, Princeton University Press, 1962).
469. Noer, Deliar, **Culture, Philosophy and the Future** (Jakarta, P.T. Dian Rakyat, 1988).
470. Ohmae, Kenichi, **The Mind of the Strategist** (New York, Penguin, 1983).
471. Ong, Walter J., **Orality and Literacy** (London, Methuen, 1982).
472. ———, ed., **Knowledge and the Future of Man** (New York, Clarion Books, 1968).
473. Paulos, John Allen, **Innumeracy** (New York, Hill and Wang, 1988).
474. Popper, K. R., **The Open Society and Its Enemies, Vol. I** (London, Routledge and Kegan Paul, 1962).

475. Powers, Richard Gid, **Secrecy and Power : The Life of J. Edgar Hoover** (New York, Free Press, 1987).
476. Scott, D. R., **The Cultural Significance of Accounting** (Columbia, Mo., Lucas Brothers, n.d.).
477. Singer, Kurt, **Mirror, Sword and Jewel** (Tokyo, Kodansha International, 1973).
478. Sowell, Thomas, **Knowledge and Decisions** (New York, Basic Books, 1980).
479. Strehlow T.G.H., **Songs of Central Australia** (Sydney, Angus and Robertson, 1971).
480. Swetz, Frank J., **Capitalism and Arithmetic** (La Salle, Ill., Open Court, 1987).
481. Taylor, Stanley, **Conceptions of Institutions and the Theory of Knowledge** (New Brunswick, N.J., Transaction, 1989).
482. Tefft, Stanton K., **Secrecy : A Cross Cultural Perspective** (New York, Human Sciences Press, 1980).
483. Van den Berg, Jan Hendrik, **Medical Power and Medical Ethics** (New York, W. W. Norton, 1978).
484. Whitehead, Alfred North, **The Function of Reason** (Boston, Bacon Press, 1958).

COMPUTERS & COMMUNICATIONS

485. Acco, Alain, and Edmond Zuchelli, **la Peste informatique** (Paris, Editions Plume, 1989).
486. Arnold, Erik, and Ken Guy, **Parallel Convergence : National Strategies in Information Technology** (London, Frances Pinter, 1986).
487. Ashby, W. Ross, **Design for a Brain** (London, Chapman and Hall, 1978).
488. Berlin, Isaiah, **Against the Current** (New York, Viking Press, 1955).
489. Berlo, David K., **The Process of Communication** (New York, Holt, Rinehart and Winston, 1960).

490. Cherry, Colin, **World Communication : Threat or Promise ?** (London, Wiley-Interscience, 1971).
491. Civikly, Jean M., **Messages** (New York, Random House, 1974).
492. Duncan, Hugh Dalziel, **Communication and Social Order** (London, Oxford University Press, 1962).
493. Goodman, Danny, **The Complete Hyper Card Handbook** (New York, Bantam Books, 1987).
494. Goulden, Joseph C., **Monopoly** (New York, Pocket Books, 1970).
495. Hemphill, Charles F., Jr., and Robert D. Hemphill, **Security Safeguards for the Computer** (New York, AMA Management Briefing, 1979).
496. Johnson, Douglass W., **Computer Ethics** (Elgin, Ill., Brethren Press, 1984).
497. Kaligo, Al, Lou Baumbach, and Joe Garzinsky, **Telecommunications Management : A Practical Approach** (New York, AMA Management Briefing, 1984).
498. Kitahara, Yasusada, **Information Network System** (London, Heinemann Educational Books, 1983).
499. Landau, Robert M., **Information Resources Management** (New York, AMA Management Briefing, 1980).
500. Levy, Steven, **Hackers** (New York, Dell, 1984).
501. Marchand, Marie, **The Minitel Saga** (Paris, Larousse, 1988). en française : **Minitel**.
502. McLuhan Marshall and Bruce R. Powers, **The Global Village** (New York, Oxford University Press, 1989).
503. Mortensen, C. David, **Communication** (New York, McGraw-Hill, 1972).
504. Pool, Ithiel de Sola, **Technologies of Freedom** (Cambridge, Mass., Belknap Press of Harvard University Press, 1983).
505. Poppel, Harvey L., and Bernard Goldstein, **Information Technology** (New York, McGraw-Hill, 1987).

506. Shannon, Claude, and Warren Weaver, **The Mathematical Theory of Communication** (Urbana, University of Illinois Press, 1949).
507. Smith, Alfred G., ed., **Communication and Culture** (New York, Holt, Rinehart and Winston, 1966).
508. Spacks, Patricia Meyer, **Gossip** (Chicago, University of Chicago Press, 1985).
509. Strassman, Paul A., **Information Payoff** (New York, Free Press, 1985).
510. Tarde, Gabriel, **On Communication and Social Influence** (Chicago, University of Chicago Press, 1969).
511. Wilcox, A. M., M. G. Sade, and P.A. Ramsdale, **Command Control and Communications** (New York, Brassey's Defense Publishers, 1983).
512. Wilmot, William W., and John R. Wenburg, **Communicational Involvement : Personal Perspectives** (New York, John Wiley and Sons, 1974).
513. Winograd, Terry, and Fernando Flores, **Understanding Computers and Cognition** (Reading Mass Addison-Wesley, 1986).

SCIENCE & TECHNOLOGY

514. Colombo, Umberto, et al., **Science and Technology Towards the XXI Century and Their Impact Upon Society** (Milan, The Pirelli Group, n.d.).
515. Drexler, K. Eric, **Engines of Creation** (New York, Another Press, 1986).
516. Driakhlov, Nikolai, **The Scientific and Technological Revolution: Its Rss. Design for a Brain** (London, Chapman and Hall, 1978).
517. Illich, Ivan, **Tools for Conviviality** (New York, Harper & Row, 1973).
518. Langone, John, **Superconductivity : The New Alchemy** (Chicago, Contemporary Books, 1989).
519. Melvern, Linda, David Hebditch, and Nick Anning, **Techno-Bandits** (Boston, Houghton Mifflin, 1984).

520. Mendelssohn, Kurt. **The Secret of Western Domination** (New York, Praeger, 1976).
521. Murayama, Janet H., and H. Guford Stever, eds., **Globalization of Technology** (Washington, D.C., National Academy Press, 1988).
522. Nicolis, G., and I. Prigogine, **Self-Organization in Nonequilibrium System** (New York, John Wiley and Sons, 1977).
523. Prigogine, Ilya, **From Being to Becoming** (San Francisco, W. H. Freeman, 1980).
524. ———, and Isabelle Stengers, **la Nouvelle Alliance** (Paris, Editions Gallimard, 1979).
525. ———, **Order Out of Chaos** (New York, Bantam Books, 1984).
526. Tuck Jay, **High-Tech Espionage** (London, Sidjwick and Jackson, 1986).
527. **The Scientific-Technological Revolution and the Contradictions of Capitalism**, International Theoretical Conference, Moscow, May 21-23, 1979 (Moscow, Progress Publishers 1982).

HISTORY & BIOGRAPHY

528. Allen, Frederirk Lewis, **The Lords of Creation** (New York, Harper & Brothers, 1935).
529. Attali, Jacques, **A Man of Influence : Sir Siegmund Warburg 1902-1982** (Bethesda, Md., Adler & Adler, 1987).
530. Ayling, S. E., **Portraits of Power** (New York, Barnes and Noble, 1963).
531. Braudel, Fernand, **Afterthoughts on Material Civilization and Capitalism** (Baltimore, Johns Hopkins University Press, 1977).
532. ———, **Capitalism and Material Life 1400-1800** (New York, Harper Colophon Books, 1973).

533. ———, **The Mediterranean**, Vol. 1 (New York, Harper & Row, 1972).
534. ———, **The Mediterranean** Vol. II (New York, Harper & Row, 1972).
535. ———, **On History** (London, Weidenfeld and Nicolson, 1980).
536. ———, **The Structures of Everyday Life**, Vol. I (New York, Harper & Row, 1981).
537. Burke, John, **Duet in Diamond** (New York, G. P. Putnam's Sons, 1972).
538. Bury, J.P.T., ed., **The New Cambridge Modern History** (Cambridge, Cambridge University Press, 1971).
539. Cashman, Sean Dennis, **America in the Gilded Age** (New York, New York University Press, 1984).
540. Center for Medieval and Renaissance Studie, UCLA, **The Dawn of Modern Banking** (New Haven, Yale University Press, 1979).
541. Chernow, Ron, **The House of Morgan** (New York, Atlantic Monthly Press, 1990).
542. Cook, Don, **Charles de Gaulle** (New York, G. P. Putnam's Sons, 1983).
543. Cooper, A. Duff, **Talleyrand** (London, Cassell, 1987).
544. Corey, Lewis, **The House of Morgan** (New York, G. Howard Watt, 1983).
545. Crankshaw, Edward, **The Fall of the House of Habsburg** (New York, Penguin Books, 1983).
546. Crozier, Brian, **The Masters of Power** (Boston, Little, Brown, 1969).
547. Curtin, Philip D., **Cross-Cultural Trade in World History** (Cambridge, Cambridge University Press, 1984).
548. Custine, Marquis de, **Journey for Our Time : The Journals of the Marquis de Custine** (London George Prior, 1980).

549. Dodd, Alfred, **Francis Bacon's Personal Life-Story**, Vol. 1 (London, Rider, 1949).
550. ———, **Francis Bacon's Personal Life Story**, Vol. II, (London Rider, 1986).
551. Elias, Norbert, **Power and Civility** (New York, Pantheon Books, 1982).
552. Eyck, Erick, **Bismarck and the German Empire** (New York and London, W. W. Norton, 1950).
553. Febvre, Lucien, and Henri-Jean Martin, **The Coming of the Book** (London,, New Left Books, 1984).
554. Green, A. Wigfall, **Sir Francis Bacon** (Denver, Alan Swallow, 1952).
555. Hammer Armand, with Neil Lyndon, **Hammer** (New York, G. P. Putnam's Sons, 1987).
556. Hook, Sidney, **Out of Step** (New York, Carroll & Graf, 1987).
557. Isaacson, Walter, and Evan Thomas **The Wise Men** (New York, Simon and Schuster, 1986).
558. Johnson, Paul, **Intellectuals** (New York, Harper & Row, 1988).
559. Kapuscinski, Ryszard, **The Emperor** (New York, Harcourt Brace Jovanovich, 1983).
560. ———, **Shah of Shahs** (New York, Harcourt Brace Jovanovich, 1985).
561. Kennedy, Paul, **The Rise and Fall of the Great Powers** (New York, Random House, 1987).
562. Kerr, Clark, et al., **Industrialism and Industrial Man** (Harmondsworth, U.K., Penguin Books, 1973)
563. Kula, Witold, **An Economic Theory of the Feudal System** (London, NLB, 1976).
564. Lacouture, Jean, **The Demigods** (New York, Alfred A. Knopf, 1970).
565. Markham, Felix, **Napoleon** (New York, Mentor Books, 1963).
566. Mazlish, Bruce, **James and John Stuart Mill** (New York, Basic Books, 1975).

567. McNeil, William H., **The Pursuit of Power** (Chicago, University of Chicago Press, 1982).
568. Mee, Charles L., Jr., **The End of Order** (New York, E. P. Dutton, 1980).
569. Metcalfe, Philip, **1933** (Sag Harbor, N.Y., Permanent Press, 1988).
570. Millar, Fergus, **The Emperor in the Roman World** (Ithaca, N. Y., Cornell University Press, 1977).
571. Myers, Gustavus, **History of the Great American Fortunes** (New York, Modern Library, 1937).
572. Nicholls, A. J., **Weimar and the Rise of Hitler** (London, Macmillan, 1979).
573. Nixon, Richard, **Leaders** (New York, Warner Books, 1982).
574. ———, **The Memoirs of Richard Nixon** (New York, Grosset and Dunlap, 1978).
575. Norwich, John Julius, **Venice : The Rise to Empire** (London, Allen Lane, 1977).
576. Nystrom, Anton, **Before During, and After 1914** (London, William Heinemann, 1915).
577. Schevill, Ferdinand, **A History of Europe** (New York, Harcourt Brace 1938).
578. Schlereth, Thomas J., **The Cosmopolitan Ideal in the Enlightenment Thought** (Notre Dame, Ind., University of Notre Dame Press, 1977).
579. Schmidt-Hauer, Christian, **Gorbachev** (Topsfield, Mass., Salem House, 1986).
580. Seward, Desmond, **Napoleon and Hitler** (New York, Viking Press, 1988).
581. Stephenson, Carl, **Mediaeval Feudalism** (Ithaca, Cornell University Press, 1967).
582. Stern, J. P., **Hitler** (London Fontana/Collins, 1975).
583. Tapsell, R. F., **Monarchs, Rulers, Dynasties and Kingdoms of the World** (London, Thames and Hudson, 1983).

584. Thompson, E. P., **The Making of the English Working Class** (New York, Vintage Books, 1963).
585. Walker, James Blaine, **The Epic of American Industry** (New York, Harper & Brothers, 1949).
586. Ward, J. T., **The Factory System**, Vol. I (Newton Abbot, U.K., David and Charles 1970).
587. Weatherford, Jack, **Indian Givers**. (New York, Crown Books, 1988).
588. Wendt, Lloyd, and Herman Kogan, **Bet A Million ! Indianapolis**, Boobs-Merrill, 1948).
589. Wheeler, George, **Pierpont Morgan and Friends** (Englewood Cliffs, N. J., Prentice Hall, 1973).
590. Wilson, Derek, **Rothschild : The Wealth and Power of a Dynasty** (New York, Charles Scribner's Sons, 1988).
591. Wilson, George M., **Radical Nationalist on Japan : Kita Ikki 1883-1937** (Cambridge, Mass., Harvard University Press, 1969).
592. Wittfogel, Karl A., **Oriental Despotism** (New Haven, Yale University Press, 1964).

اقرأ فى هذه السلسلة

برتراند رسل	احلام الاعلام وقصص أخرى
ى ٠ رادونسكايا	الالكترونيات والحياة الحديثة
الدرس هكسلى	نقطة مقابل نقطة
ت ٠ و ٠ فريمان	الجغرافيا فى مائة عام
رايموند وليامز	الثقافة والمجتمع
ر ٠ ج ٠ فوربس	تاريخ العلم والتكنولوجيا (٢ ج)
ليسترديل راى	الأرض الغامضة
والتر ألن	الرواية الانجليزية
لويس فارجاس	المرشد الى فن المسرح
فرانسوا دوماس	آلهة مصر
د ٠ قدرى حفى وآخرون	الانسان المصرى على الشاشة
أولج فولكف	القاهرة مدينة ألف ليلة وليلة
هاشم النحاس	الهوية القومية فى السينما العربية
ديفيد وليام ماكداول	مجموعات النقود
عزيز الشوان	الموسيقى - تعبير نغمى - ومنطق
د ٠ محسن جاسم الموسوى	عصر الرواية - مقال فى النوع الأدبى
اشراف س ٠ بى ٠ كوكس	ديلان توماس
جون لويس	الانسان ذلك الكائن الفريد
جول ويست	الرواية الحديثة
د ٠ عبد المعطى شعراوى	المسرح المصرى المعاصر
أنور المعداوى	على محمود طه
بيل شول وأدبنييت	القوة النفسية للأمرام
د ٠ صفاء خلوصى	فن الترجمة
رالف ئى ماتلو	تولستوى
فيكتور برومبير	ستندال

رسائل وأحاديث من الثقي	فيكتور هوجو
الجزء والكل (محاورات في مضمار الفيزياء الذرية)	فيرنز هيزنبرج
التراث الغامض ماركس والماركسيون	سيدني هوك
فن الأدب الروائي عند تولستوى	ف . ع أدنيكرف
ادب الأطفال	هادي نعمان الهيتي
أحمد حسن الزيات	د . نعمة رحيم العزاوي
اعلام العرب في الكيمياء	د . فاضل أحمد الطائي
فكرة المسرح	جلال العشري
الجديم	هنري باربوس
صنع القرار السياسي	السيد عليوة
التطور الحضارى للانسان	جاكوب برونوفسكى
هل نستطيع تعليم الاخلاق للأطفال	د . روجر ستروجان
تربية الدواجن	كاتي ثير
المزتى وعالمهم في مصر القديمة	ا . سبنسر
النحل والطب	د . ناعوم بيتروفيتش
سبع معارك فاصلة في العصور الوسطى	جوزيف داهموس
سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ازاء مصر ١٨٣٠ - ١٩١٤	د . لينوار تشامبرز رايت
كيف تعيش ٣٦٥ يوما في السنة	د . جون شندلر
الصحافة	بيير البيير
اثر الكوميديا الالهية لدانتى في الفن التشكيلى	د . غبريال وهبة
الأدب الروسى قبل الثورة البلشفية وبعدها	د . رمسيس عوض
حركة عدم الانحياز في عالم متغير	د . محمد نعمان جلال
الفكر الأوربى الحديث (٤ ج)	فرانكلين ل . باومر
الفن التشكيلى المعاصر فى الوطن العربى	شوكت الربيعى
١٨٨٥ - ١٩٨٥	د . محيى الدين أحمد حسين
القتلنة الأسرية والابتلاء الصغار	

ج - دابلى أندرو	نظريات الفيلم الكبرى
جوزيف كونراد	مختارات من الأدب القصصى
د - جوهان دورشز	الحياة فى الكون كيف نشأت واين توجد
طائفة من العلماء الأمريكىين	حرب الفضاء
د - السيد علىوة	ادارة الصراعات الدولية
د - مصطفى عنانى	الميكروكمبيوتر
صبرى الفضل	مختارات من الأدب اليابانى
قرانكلين ل - باومر	الفكر الأوروبى الحديث ٣ ج
جابريل باير	تاريخ ملكية الأراضى فى مصر الحديثة
انطونى دى كرسبني	اعلام الفلسفة السياسية المعاصرة
هوايت سوين	كتابة السيناريو للسينما
رافيلسكى ف - س	الزمن وقياسه
إبراهيم القرضاوى	اجهزة تكييف الهواء
جوزيف داموس	الخدمة الاجتماعية والانضباط الاجتماعى
س - م - يورا	سبعة مؤرخين فى العصور الوسطى
د - عاصم محمد رزق	التجربة اليونانية
رونالد د - سمبسون	مراكز الصناعة فى مصر الاسلامية
د - انور عبد الملك	العلم والطلاب والمدارس
والث وتيمان روستو	الشارع المصرى والفكر
فريد س هيس	حوار حول التنمية الاقتصادية
جون يوركهارت	تبسيط الكيمياء
آلان كاسبيار	العبادات والتقاليد المصرية
سلى عبد المعطى	التذوق السينمائى
فريد هول	التخطيط السياحى
شاندرا ويكراما ماسينج	البذور الكونية
حسين حلمى المهندس	دراما الشاشة (٢ ج)
روى روبرتسون	الهيرويين والايذز
هاشم النحاس	نجيب محفوظ على الشاشة
عوركاس ماكلينتوك	صور افريقية

آدامز فيليب	دليل تنظيم المتاحف
نادين جورديمر وآخرون	سقوط المطر وقصص أخرى
زيجمونت هبner	جماليات فن الاخراج
ستيفن أوزمنت	التاريخ من شتى جوانبه (٣ ج)
جوناثان ريلي سميث	الحملة الصليبية الاولى
توني بار	التمثيل للسينما والتلفزيون
بول كولنر	العثمانيون في أوروبا
موريس بير براير	صناع الخلود
الفريد ج . بتلر	الكنائس القبطية القديمة في مصر (٢ ج)
رودريجو قارتيما	رحلات فارتيما
نانس يكار	انهم يصنعون البشر (٢ ج)
اختيار/ د رفيق الصبان	في النقد السينمائي الفرنسي
بيتر نيكولز	السينما الخيالية
برتداند راصل	السلطة والفرد
بينارد دودج	الأزهر في ألف عام
ريتشارد شاخ	رواد الفلسفة الحديثة
ناصر خسرو علوى	سفر نامه
نفتالى لوي	مصر الرومانية
عشر جاك كرابس جونيور	كتابة التاريخ في مصر القرن التاسع
هربرت شيلر	الاتصال والهيمنة الثقافية
اختيار / صبرى الفضل	مختارات من الاداب الآسيوية
أحمد محمد الشنواني	كتب غيرت الفكر الانساني (٥ ج)
اسحق عظيموف	الشموس المتفجرة
لوريتو تود	مدخل الى علم اللغة
اعداد/ سوريال عبد الملك	حديث النهر
د . أبرار كريم الله	من هم القطار
اعداد/ جابر محمد الجزار	ماسقريخت
ه . ج . ولز	معالم تاريخ الانسانية (٤ ج)
ستيفن رانسيمان	الحمالات الصليبية
جوستاف جرونيباوم	حضارة الاسلام

ريتشارد ف . بيرتون	رحلة بيرتون (٣ ج)
أدمز مئز	الحضارة الاسلامية
ارنولد جزل	الطفل (٢ ج)
بادجى اونيمود	افريقيا الطريق الآخر
فيليب عطية	السحر والعلم والدين
جلال عبد الفتاح	الكون ذلك المجهول
محمد زينهم	تكنولوجيا فن الزواج
مارتن فان كريفلد	حرب المستقبل
سوندارى	الفلسفة الجوهرية
فرانسيس ج . برجين	الاعلام التطبيقى
ج . كارفيل	تبسيط المفاهيم الهندسية
توماس ليههارت	فن الماييم والبانثومايم
الفين توفلر	تحول السلطة
ادوارد وبونو	التفكير المتجدد
كريستيان سالين	السيناريو فى السينما الفرنسية
جوزيف . م . بوجز	فن الفرجة على الأفلام
بول وارن	خفايا نظام النجم الأمريكى
جورج سستايز	بين تولستوى ودستوفسكى (٢ ج)
ويليام ه . ماثيوز	ما هى الجيولوجيا
جارى ب . ناش	الاحمر والبيض والاسود
ستالين جين سولومون	انواع الفيلم الأمريكى
عبد الرحمن الشيخ	رحلة الامير رودلف ٢ ج
جوزيف يندهام	تاريخ العلم والحضارة فى الصين
كريستيان دديروش	المرأة الفرعونية
ليوناردو دافنشى	نظرية التصوير

هذا الكتاب خلاصة لنظريات توفلر
عن المستقبليات فك عصر تتألك فيه
الأحداث بسرعة مذهلة وقد لمس توفلر
فك كتابه هذا جوهریات «الفكر
المعلوماتك الجديد» وطرح نهجا فك
إستكشاف معالم ثورة المعلوماتية وقد
جمع توفلر ما بین صفات المراقب المدقق
للإنجازات العلمية والتكنولوجية وأیضا
للتحولات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة
عنها وصفات المحلل القادر على
إكتشاف أنماط جديدة مستمدة من
دراسة هذه التحولات البالغة التعقید
والحدائث.

محمد سید أحمد